أبو الأعلى المودودي

الحكومة الإسلامية



للطبع والنشر والتوزيع
١٦ شارع كامل صدقي بالفجالة
القاهرة ت ٩١١٣٧١

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة على أصدق زعيم قاد ، وأخلص حاكم حكم ، وعلى آله وصحبه .

فإنى أقدم للقارىء العربى الطبعة الثانية من كتاب الحكومة الإسلامية ، بعد أن نفذت الألوف العشرة التى طبعتها دار المختار الإسلامى فى المرة الأولى خلال عام واحد .

ولقد تفضلت الدار بطبع الكتاب مرة ثانية ، لما فيه من فكر نافع ورأى صائب . وهذه الطبعة أفضل من سابقتها من حيث التنقيح الذى أجريته بها ، وإضافة ما كان حذف من الكتاب فى المرة الأولى وإثبات النصوص كما وردت فى مصادرها الأصلية .

أسأل الله أن ينفع به سائر المسلمين وأن يجعله خالصاً لوجهه .

القاهرة فى ٢٨ صفر ١٤٠٠ هـ

١٦ يناير ١٩٨٠ م

أحمد ادريس

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد والصلاة والسلام على رسول الله . وبعد .

لقد عشت دهراً ألتهم كل ما تصل إليه يداى من مؤلفات حجة الإسلام أستاذى الكبير أبى الأعلى المودودى ، حتى شغفتنى كتاباته حباً ، وخالطت كلماته وسطوره وآراؤه عقلى وقلبى وروحى . فمشقته لله وفى الله دون أن أراه لأن ما يكتبه ليس سوى ما أحسه ويتردد بينى وبين نفسى ، غير أنى عاجز عن التعبير وهو أقدر وأكفأ . . يشكلنى فكره ، وتشذبنى روحه وفهمه للإسلام الحنيف . فلا غرو أن أشعر نحوه بما أشعر . وكم حلمت برؤيته ، وكم رغبت فى لقائه ، وكم تمنيت مجالسته والعيش فى جواره ، وأسأل الله أن يحقق لى ذلك وهو وحده أعلم بما فى النفوس .

وشاء ربى عز وجل أن يطفىء قليلاً من لظى عاطفتى ، فدبر لى العثور على كتاب « الحكومة الإسلامية » ، فرحت ألتهمه وأرى الحق فى سطوره ، أو أراها الحق ذاته ، وكثيراً ما صعب على ذهنى وقلبى التفريق بين كليهما .

ثم ذهبت فى زيارة لأخى الأستاذ حسين عاشور صاحب المختار الإسلامى ، وجاء ذكر الكتاب فإذا به يكلفنى بنقله إلى العربية ، فسرنى ذلك كثيراً ، واستفرغت له جهدى ووقتى ، فإن حاز قبولاً فالتوفيق من الله وحده ، وإلا فهو اجتهاد عاشق وللمجتهد وإن أخطأ أجر .

وإنى إذ أقدم إلى قراء العربية هذا الكتاب ، أود أن ألفت أنظارهم إلى أن عديداً من النصوص التى وردت فى الكتاب جاءت مكتوبة باللغة الأردية ، وقد تحملت عناء جماً فى الرجوع إلى مصادرها الأصلية كى أكتب نصها بالضبط ، فما وفقنى الله فيه كتبته وما لم أهتد إليه أشرت إلى أنه نص مترجم ، ومرد ذلك كله الاختلاف بين طبعات المصادر التى نقل عنها أستاذى المودودى وبين ما أتيح لى البحث فيها .

وأنهى كلمتى بدعاء خالص لله أن يتم علينا هديه ورشده ، وعلى الله قصد السبيل .

القاهرة فى غرة رمضان ١٣٩٦ هـ

٢٥ أغسطس ١٩٧٦ م

أحمد ادريس

البـــاب الأول

التصـــور الإســـلامى

تمهيد

كان التصور العام للدين قبل بعثة محمد ﷺ أنه فرع من فروع الحياة المتعددة ، وبعبارة أخرى كان الناس يعتبرونه « ملحقاً » ثانوياً لحياة الإنسان الدنيوية ، ليصبح بمثابة شهادة أو « رخصة » فى الحياة الأخرى ، يحصل بها على النجاة والخلاص يوم الحساب ، كما اقتصر مفهومه على العلاقة التى بين العبد وربه . وإن كان لزاماً على من يرغب فى الفوز بدرجات رفيعة من الخلاص أن ينقطع عن كل شعاب الحياة ، ويكرس حياته ويربطها بهذا الفرع وحده دون سواه ، فإن من لا رغبة عنده فى نيل مراتب عالية ودرجات رفيعة ، بل يريد مجرد « الخلاص » ، وينبغى أن ينظر إليه المعبود نظرة رعاية ، ويحل بركته على أمور دنياه ، فحسبه أن يجعل الدين ذيلاً وملحقاً لحياته ، فيسير فيها وفق هواه وطريقته الخاصة ، على أن يؤدى بعض الطقوس والشعائر الدينية يرضى بها معبوده ويسعده . فعلاقة الإنسان بنفسه ، وأبناء نوعه ، وكل أمر فى دنياه شىء ، وعلاقته بمعبوده شىء آخر ، ولا رابط بين الاثنين ولا صلة .

هكذا كانت الجاهلية تنظر إلى الدين ، ومن ثم لم يقم على أساسه أى مجتمع إنسانى متحضر ، ولم يتأسس على قواعده أى تقدم وازدهار ، فالمجتمع يعنى الحياة بأكملها ، أما ما هو مجرد « ملحق » لحياة الإنسان فمحال أن يكون أساساً يعتمد عليه بناء الحياة بأسرها .

لذا ظل الدين منفصلاً على الدوام عن المجتمع وحياته فى كل مكان فى العالم ، وإن كان كل منهما قد أثر فى الآخر بالضرورة فى قليل أو كثير ، فإن هذا التأثير كان نتاج اجتماع المتضادات والمتناقضات فى آن واحد ، ومن ثم كان تأثيراً عديم الفائدة .

فحين أثر الدين فى المجتمع ، أدخل فيه الرهبانية والعزلة والانزواء والتعصب وكراهية ملذات الدنيا والانقطاع عن العالم ، وأقحم فى العلاقات الإنسانية القطيعة والتنافر والتعصب ، فما كان هذا التأثير سبباً فى الرقى ودافعاً إلى التحضر بأى معنى من المعانى ، بل كان عقبة كأداء فى طريق تقدم الإنسان الدنيوى .

وحين أثر المجتمع فى الدين ــ وهو مجتمع يقوم على النزعات المادية واتباع النفس

وشهواتها ــ أفعمه بالقذارات والدناءات ، وأدخل فيه نجاسات عبادة النفس ، واستغله أسوأ استغلال حينما راح يضفى على أحط القذارات وأعتى الشرور ثياب الدين كيلا يشعر بتأنيب الضمير ، وكيلا يجرؤ أحد على معارضته والوقوف فى وجهه . ونتج عن هذا أننا نجد الآن فى عبادات بعض الأديان طرفاً لعبادة الملذات والإباحات التى ترغم الخارجين عن دائرة الدين أصلاً ، بل وأتباع هذه المذاهب أنفسهم ، على أن يروا فيها انحطاطاً وسوء خلق(1) .

ولو نحينا مسألة العلاقة بين الدين والمجتمع جانباً ، رأينا حقيقة بينة هى : أن بناء أى مجتمع فى أى مكان من العالم إنما يقوم على أسس لا دينية لا أخلاقية . فالمتدينون الصادقون هجروا الدنيا ، وعكفوا على التفكير فى خلاصهم ونجاتهم ، وأهل الدنيا انكبوا على شئونها وأمورها ، يعالجونها بما تقضى به رغائبهم وتجاربهم الناقصة ــ التى اعتبرت كاملة فى كل عصر مضى ، ثم ثبت نقصها فى العصور التى تلت ــ وإذا ما رأوا ضرورة لإرضاء المعبود وإسعاده ، أدوا بعض المراسم الدينية .

ولما كان الدين بالنسبة لهم مجرد « ملحق » لحياتهم ، فلو بقى بينهم بصفته « ملحقاً » أو « ذيلاً » تابعاً مسايراً لكل ضرب من الظلم السياسى والاقتصادى ، ولكل نوع من الجور والعسف الاجتماعى ، ولكل نظام معوج ، ومن ثم فقد ساند الابتزاز والسلب والنهب ، واشترك فى الحرق والإغارة والربا والبغى والتكبر والتعالى ، وواكب الفحش والدعارة والبغاء .

* * *

---

(1) فى الهند أقوام يعبدون أعضاء التناسل على أساس أنها مصدر الحياة ــ المترجم .

الفصل الأول

تصور الإسلام للدين

إن الغرض الذى من أجله بعث محمد عليه الصلاة والسلام ، هو القضاء على ذلك التصور الجاهلى — الذى ذكرناه فى مقدمة هذا الباب — وتقديم تصور عقلى وفكرى ، وإقامة مجتمع متين محكم ، وإدارته بكل دقة وأمانة ونجاح ليقدمه للناس كلا متكاملاً ، وقد أنجز عليه الصلاة والسلام مهمته على خير وجه مبيناً للإنسانية أن الدين يصبح كلاماً أجوف لا معنى له إذا اقتصر على كونه « ملحقاً » لحياة الإنسان ، ومن الخطأ الفاحش تسمية هذا الشيء — أى الملحق — ديناً ، إذ الدين فى الحقيقة ليس جزءاً من الحياة وإنما هو الحياة بأسرها ، وهو روحها الناطقة الحية ، ومحركها الرئيسى ، وقوتها الدافعة ، وهو الفهم والشعور والوعى والفكر والنظر والإدراك ، وهو معيار التفريق بين الخطأ والصواب ، وهو الذى يرينا الفرق بين الاستقامة والاعوجاج فى كل خطوة نخطوها فى أى ميدان من ميادين الحياة ، كذلك هو الذى يقينا وينجينا من التيه وضلال الطريق ، ويهبنا القدرة والطاقة اللازمة للسير على الطريق الحق والصراط المستقيم ، وهو الذى يأخذ بيد الإنسان فى كل حقبة من حياته ليعبر بنجاح مفازة الحياة اللامتناهية الممتدة من الدنيا إلى الآخرة .

هذاالدين اسمه الإسلام ،وما جىء به ليكون ملحقاً وذيلاً للحياة ، ولو كان كذلك لكان الهدف من نزوله هو الموت والانتهاء . إن هذا الدين يبحث العلاقة بين الله والإنسان ، وبين الإنسان والإنسان ، وبين الإنسان وجميع الكائنات على وجه البسيطة ، والهدف الأساسى من نزوله هو تعريف الإنسان بحقيقة الوحدة القائمة بين سائر أنواع العلاقات ، فالعلاقات العديدة فى الدنيا ليست منفصلة مقطعة الأوصال متنافرة الأقسام ، بل هى أجزاء مجموعة واحدة مترابطة متلاحمة ، ومن تركيبها الصحيح القويم وحده يتحقق نجاح الإنسان وفلاحه ، فعلاقة الإنسان بالكون لا تستقيم أبداً طالما أن علاقته بخالق الكون لا تسير فى مسارها المضبوط السليم ، لأن هاتين العلاقتين يكمل كل منهما الآخر ويقومه ، والتقاؤهما وتوافقهما يكون الحياة الناجحة ويشكلها ، وأى دين لا يؤدى هذه الوظيفة لا يسمى ديناً ، والإسلام وحده هو الذى يتم هذه المهمة وينجزها على

أكمل وجه ، ولذا قال تعالى ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾ آل عمران ١٩ .

الدين والحضارة :

والإسلام أسلوب تفكير ، ووجهة نظر فى الحياة أجمعها ، كما أنه أسلوب عمل متميز يتحدد منهاجه من طريقته فى التفكير ، ووجهة نظره الخاصة . والبناء الناتج عن طريقة الفكر ومنهاج العمل هو دين الإسلام ، وهو المجتمع الإسلامى أيضاً ، فلا انفصال بين الدين والمجتمع ، وإنما اجتماعهما معاً يخلق شيئاً واحداً . إن هذا الفكر ومنهاجه هو الوحيد الذى يستطيع حل معضلات الحياة وصراعاتها ومشاكلها مثل مشكلة حقوق الله على الإنسان وحقوق الإنسان على نفسه ، وحقوق والديه وزوجته وأولاده ، وأهل قرباه ورفاقه وجيرانه ، وأهل دينه وأصحاب الأديان الأخرى ، وأعدائه وأصدقائه وسائر النوع البشرى بل والكون كله ، ويخلق بين هذه الحقوق جميعها توازناً تاماً رائعاً أساسه العدل والإنصاف . وكون الإنسان مسلماً هو الضمان الكافى لأدائه كل هذه الحقوق فى عدل وتساو تام دون أن يضحى بأحدها فى سبيل الآخر ظلماً وإجحافاً .

كذلك تضع طريقة تفكير الإسلام ونظرته للحياة هدفاً أخلاقياً عالياً ، وقصداً روحياً طاهراً لحياة الإنسان ، وتدفع جهوده وطاقاته ومساعيه فى كل ميدان إلى طرق تتجه كلها إلى مركز واحد وتصب فيه .

هذا المركز هو الفيصل فى كل الأمور . فقيمة كل شىء تقدر بالنظر إليه ، وكل أسلوب أو طريق يؤدى إليه ينبغى اختياره ، وكل ما يعوق عن الوصول إليه وبلوغه لا بد من رفضه وتركه ، وهو الحكم الوحيد الذى يقرر فى سائر شعاب الحياة ووقائعها ـــ سواء ما يتصل منها بتفاصيل حياة الفرد ، أو ما يرتبط منها بأعظم أمور المجتمع ومجرياته ـــ ما على الفرد من قيود وحدود لا بد من مراعاتها ، فى المأكل ، والمشرب ، والملبس ، وفى ميادين الصناعة ، والمعاملات المالية والتجارية ، باختصار فى كل ما يتصل بالحياة ومناحيها المتعددة من أجل أن يواصل الإنسان مسيرته فى الطريق المستقيم إلى هدفه المنشود دون تعرج أو تيه أو انحراف .

كذلك هو الذى يضع الأسس التى تقوم عليها علاقات المجتمع وروابطه بين الأفراد ، والتى من شأنها ارتقاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها بما يتجه بها إلى الهدف الرئيسى والمقصود الأصلى .

وهو المرجع فى كيفية استخدام ما سخر فى يد الإنسان من قوى السموات والأرض ، كى يجعلها تخدم غايته وهدفه ، وهو الحكم العدل فى القوانين التى يجب اتباعها داخل المجتمع الإسلامى بشأن تنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، سواء فى

الصداقة أم العداء ، فى السلم أم الحرب ، فى الاشتراك فى الغايات والأهداف أم الاختلاف فيها ، فى زمن الانتصار أم وقت الهزيمة ، وكذلك فى اكتساب العلوم والثقافة والفنون حتى لا يحيد الإنسان عن غايته وقصده فى زمرة العلاقات الخارجية وجوانبها المتشعبة ومناحيها المتباينة ، بل يمكنه أن يستفيد من أفراد الإنسانية الجهلاء الضالين فى خدمة هدفه طوعاً أو كرها ، بإرادة أم بغير إرادة ، لأن هدفهم من حيث الفطرة هو نفس هدف المسلمين .

وقصارى القول إن هذه النظرية هى الوحيدة التى تحقق وحدة تامة وانسجاماً منقطع النظير بين جميع تفريعات الحياة وشعاب الفكر والعمل ، من المسجد إلى ميدان القتال ، ومن طريقة العبادة إلى استعمالات المذياع والطائرة ، ومن أدق تفاصيل الغسل والطهارة والاستنجاء إلى أعظم أمور العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدولية ، ومن مكاتب التعليم الأولى إلى آخر التجارب العلمية ومنجزات القوانين الطبيعية واكتشافاتها ، ويربط بين أجزاء هذه الوحدة نظام هادف وترتيب ذو مغزى ، مثله فى ذلك مثل الآلة التى تترابط أجزاؤها بطريقة معينة بحيث تأتى من حركتها واشتغالها نتيجة واحدة .

هذا التصور الذى قدمه الإسلام كان تصوراً ثورياً فى عالم الدين ، بيد أن تلك العقول التى تشكلت وتخمرت فى عفن الجاهلية لم تقبله بشكل تام ، وبالرغم من أننا اليوم على درجة كبيرة من التقدم العلمى والعقلى إذا ما قورنت بما كان عليه القرن السادس الميلادى ، إلا أننا لا نزال نرى حجباً من الرجعية وضيق الفكر وظلمة العقول وانطماسها أصبح معها أرقى المتعلمين فى جامعات أوربا الشهيرة عاجزين عن فهم هذا التصور الثورى ، بالضبط مثلما كان أهل الجاهلية الأميون عاجزين عن فهمه وإدراكه . ومنذ آلاف السنين والتصور الخاطىء ينتقل بالتواتر والوراثة من جيل إلى جيل ، ويحكم قبضته على العقول والألباب ، ولم تفلح أفضل أساليب التربية والتعليم القائمة على النقد العقلى والتحقيق العلمى فى حل هذه العقدة .

فإذا كا القابعون فى زوايا المساجد المظلمة قد فهموا التدين على أنه الاعتزال فى الخلوات وترديد « الله . الله » ، واعتقدوا أن الدين مقصور على مجرد العبادات وكفى ، فلا عجب من أمرهم فهم ذوو تفكير مظلم وعقول مطموسة .

وإذا كان عامة الناس وسوقتهم الجاهلة قد اعتبروه بعضاً من المراسم والطقوس التى تؤدى فى المناسبات ، فلا حيرة من أمرهم فهم جهلاء أميون . لكن ما الذى حدث لمن تربوا فى نور العلم ؟ وما لظلمة التخلف والرجعية تجثم على أذهانهم فلا يفهمون دين الإسلام إلا كما فهمه أهل الجاهلية ، ولا تصور لديهم إلا ما كانت عليه الجاهلية القديمة ؟

التصور الجاهلى للدين وأثره فى سياستنا :

وليت غالبية الطبقة المثقفة من المسلمين يسلك أفرادها طريقاً ضالاً نتيجة اس... ل هذا التصور الجاهلى فى أذهانهم وحسب بل هم فوق ذلك يمثلون الإسلام وثقا... وحضارته ومجتمعه أمام العالم أسوأ تمثيل ، فمشاكل المجتمع الإسلامى الأصلية التى تتوقف على حلها حياته أو مماته لا تخطر ببالهم مطلقاً ، أما المشاكل التافهة التى لا قيمة لها فتراهم يولونها عظيم اهتمام ، ويعتبرونها مشاكل أصلية عويصة ويشحذون هممهم لحلها حلاً غريباً مدهشاً .

وها هو تصور الدين تصوراً ضيقاً يلبس أثواباً مختلفة ويظهر فى أشكال متعددة :

فترى واحداً من هؤلاء السادة الأفاضل يقول **أنا هندى أولاً مسلم ثانياً** ، وهو لم ينطق بهذا إلا لأنه يحسب الإسلام قابلاً للتقسيم الجغرافى خاضعاً له ، فثم إسلام تركى ، وإسلام هندى ، وإسلام إيرانى ، وإسلام مصرى ، وكل منهم ينشعب إلى أقسام وأصناف محلية ، فالمسلم عنده يتخذ أسلوب حياته وتفكيره بما يتناسب وظروف محل إقامته ، ويقبل للحياة هدفاً خاصاً مستقلاً برأسه ، وينخرط فى تلك النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى صنعتها الأقوام المتعددة من خليط من الأصول والمبادىء المختلفة ، ويبقى بعد ذلك كله مسلماً . لأن الإسلام « ملحق دينى » لحياته يتفق مع أى طريقة ، ويتطابق مع أى أسلوب ومنهج .

وآخر يرى ضرورة تميز المسلمين عن غيرهم فى أمور الدين والدنيا ، وليس الدين إلا مابين الإنسان وربه من أمور كالعبادات والعقائد ، وفى مقدور المسلمين أن يسيروا فيها وفق طريقتهم الخاصة ، ولا أحد يريد أو حتى يستطيع زحزحتهم عنها ، أما بقية المجاملات والعلاقات الأخرى الدنيوية فلا ضرورة لإقحامهم الدين فيها ، بل عليهم أن ينظموها بالطرق المعروفة التى تسير عليها شعوب العالم جميعها .

أما الثالث فيرى ضرورة أن يكون للمسلمين نظام خاص فى حقوقهم الإنسانية والدينية والاجتماعية ، لكن ليس ثمة ما يدعو لاستقلالهم فى الأغراض السياسية والاقتصادية ، لأن التفريق بين المسلم وغيره فى هذه المسائل أمر لا وجود له ، وحقيقة زائفة لا أصل لها ، ومن ثم فينبغى على المسلمين كافة أن ينضموا فى أغراضهم السياسية والاقتصادية تحت لواء الجماعات الأخرى التى تكافح من أجل تصفية المشاكل الاقتصادية والسياسية على مبادى غير دينية .

ويزعم رابع ـــ قام ليبعث الروح فى جسد المسلمين الميت ـــ أن الشىء الأساسى

ليس الإيمان بالله واليوم الآخر واتباع الكتاب والسنة . . أبداً ، إنما هو تسخير عناصر الطبيعة والوصول إلى قوانينها واستخدامها عن طريق القوى المنظمة الضابطة لكي تتحقق النتيجة الهامة وهى العلو والتمكن فى الأرض .

ومثل هذا السيد الفاضل يرمى إلى التقدم المادى فى ذاته ؛ ولذا فقد اهتم أصلاً بالوسائل التى تؤدى إليه ، أما العقل الذى يعمل تحت سلطة هذا العلم ، ويحدد الهدف من وسائل التقدم بما تمليه عليه وجهة نظره وطريقة تفكيره ، والذى يوضح منهاج التقدم الثقافى والحضارى والاجتماعى ، ويعين هدف هذا التمكن فى الأرض وغايته فلا أهمية له عنده ، سواء كان هذا العقل يابانى النزعة ، أو ألمانى الفلسفة ، أو إيطالى المسلك ، أو فاروقى التفكير ، أو خالدى المزاج ، فكلها عنده عقول مسلمة بدرجة واحدة ، ونتيجة أعمالها وتشغيلها واحدة هى التمكن فى الأرض . فمن يحصل على « وراثة الأرض » فى رأيه هو وحده « الصالح »[٢] ولو كان النمروذ بدلاً من إبراهيم ، ومن غلب وسيطر هو وحده المؤمن ولو كان ملك الروم الوثنى بدلاً من عيسى عليه السلام .

ولقد هبت من بيننا جماعة تدافع عن حقوق المسلمين القومية وتحميها ، فرأت أن الحفاظ على الإسلام ونظامه ومجتمعه يكمن فى بعث الاطمئنان فى قلوب المسلمين إلى صون دينهم وقوانينه فى الأحوال الشخصية ، وكذا الاعتراف بلغته لغة رسمية وحسب

ومثل هؤلاء الأشخاص لصقوا بشخصياتهم طابع الإسلام ، واحتكروا لأنفسهم حق تمثيل المسلمين والنيابة عنهم ، وراحوا يهتمون بحصولهم على نسبة معقولة فى الانتخابات والمناصب الرسمية ، ولو قضى بحل ما فى مشكلة إسلامية بحتة ، لا ينفذ إلا إذا قبلته أغلبية هؤلاء الممثلين ووافقت عليه ، وكأن الحقوق الإسلامية فى نظرهم محفوظة مصونة ، وكأن الإسلام بخير لم يمس .

هكذا ترون كيف تختلف الأشكال والحقيقة واحدة ، وكيف تتعدد الهياكل والجوهر واحد بعينه ، فكلها أشكال لتصور الجاهلية للدين ، وهو تصور يرفع رأسه ضد التصور الإسلامى فى كل عصر وكل زمان متخذاً ألواناً متباينة مختلفة .

ولو فهم هؤلاء الناس من ذا الذى يستحق أن يطلق عليه لفظ « مسلم » حقيقة ،

---

(٢) إشارة إلى الآية « ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون » — المترجم .

وأى جماعة جديدة بتسميتها « جماعة إسلامية » بالمعنى الحقيقى لزالت أخطاء فهمهم . فالمسلم من الناحية القانونية هو من ينطق بالشهادة شفاهة ولا ينكر أساسيات الدين ، وبهذا المعنى يدخل فى دائرة الإسلام كل مسلم لا يزيد فى جوهره عن ذلك ، وليس فى وسعنا أن نسميه كافراً ، أو نمنعه حقوقه التى يحصل عليها فى المجتمع الإسلامى بمجرد إقراره بالإسلام ، غير أن هذا ليس الإسلام عينه بل هو إجازة أو تصريح بالدخول فى دائرة الإسلام . أما جوهر الإسلام فهو أن تطوع ذهنك وفق مبادىء الإسلام ، ويصبح أسلوب تفكيرك هو أسلوب القرآن فى التفكير ، وتصير نظرتك إلى الحياة وأمورها هى نظرة القرآن لها وتزن الأشياء بالمعيار الذى اختاره القرآن وحدده ، وأن يكون هدفك الشخصى والجماعى هو الهدف الذى بينه القرآن وأقره ، وأن تتخلى عن مختلف طرق الحياة ، وتختار طريقاً تحدد اختياره بما تلقاه فى قوانين القرآن والسنة المحمدية . فإن قبل عقلك هذا ، وتوحدت مشاعرك ومشاعر القرآن ، فإن السبيل الذى تسلكه فى الحياة لن يكون غير ما سماه القرآن سبيل المؤمنين .

العقلية القرآنية :

إن العقل الإسلامى أو القرآنى ـــ إذهما فى الحقيقة شىء واحد ـــ يؤمن فى ظل نظرية الإسلام فى الحياة ببعض المعتقدات ، ويؤدى بعض العبادات والشعائر يقال لها بالمصطلح العام الشعائر الدينية ، كذلك يقبل العقل الإسلامى أشياء ، ويرفض أخرى فى كل شئونه كالمأكل والملبس والمشرب وطرق الحياة الاجتماعية ووسائلها والمعاملات التجارية والنظم الاقتصادية وقوانين السياسة ومختلف مظاهر المدنية والتحضر وطرق استخدام العلم وتسخيره بالوسائل المادية والقوانين الطبيعية .

وحيث أن النظرية واحدة ، وطريقة التفكير واحدة ، والهدف واحد ، ومعيار القبول والرفض واحد ، فلا يمكن أن يختلف أسلوب الحياة والعيش ، أو تتناقض المبادىء التى تسير عليها الأمور الدنيوية . وقد تختلف جزئيات العمل والتنفيذ فى شكلها وظاهرها ، وقد لا تنطبق تفريعات الأحكام ودقائق تفاصيلها مع المبادىء الأصلية تمام الانطباق ، إلا أن هذا يعد اختلافاً عارضاً وليس جوهرياً بأى حال من الأحوال .

إن الأساس الذى نسجت عليه خطة الحياة فى الإسلام ، والذى ربط بين شعابها وفروعها ودقائقها ربطاً محكماً ، من المستحيل أن يختلف من مكان لآخر . فسواء كنت تركياً أم باكستانياً أم مصرياً فطالما أنك مسلم ، فستختار بالضرورة الخطة التى تتناسب وتتلاءم مع روحك ، وترفض تلك التى تختلف فى مبادئها وأسسها وروحها مع مبادئك وروحك .

إنكم لا تستطيعون الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا ، لأن الدنيا والآخرة فى نظر الإسلام مرحلتان من مراحل الحياة المتصلة التى لا تنقطع ، أولاهما مرحلةالسعي والعمل وثانيتهما مرحلة النتائج . وما تتبعونه فى الأولى تظهر نتائجه فى الثانية واضحة جلية . وهدف الإسلام تنظيم العقل وإعداده إعداداً يمكنه من معالجة المرحلة الأولى بأسلوب سليم يأتى بنتائج موفقة فى المرحلة الثانية ، عندئذ تصبح الحياة كلها حياة دينية يرتبط كل شىء فيها بغيره ، من دقائق العقائد والعبادات حتى مبادىء المجتمع والسياسة والاقتصاد وتفريعاتها ارتباطاً هادفاً ذا معنى . فإن سلكت فى قضاياك السياسية والاقتصادية مسلكاً يتفق وخطة أخرى غير خطة الإسلام المحكمة فإن صنيعك هذا يعتبر ارتداداً جزئياً يفضى بك إلى ارتداد كلى نهائى . إذ معناه أنك قطعت أحكام الإسلام وجزأت تعاليمه وفصمتها لتقبل بعضها وترفض الآخر ، فتراك تقبل المعتقدات والعبادات الدينية ، وتشيح بوجهك عن ذلك النوع من نظم الحياة الذى يقوم على أساس هذه العقائد والعبادات .

فتفريقك بين مبادىء الإسلام وأحكامه فى كل من الدين والدنيا خطأ كبير فى نظر الإسلام ، وما من مسلم يؤمن إيماناً صحيحاً يقبل هذا التفريق ويرضاه مصداقاً لقوله تعالى ﴿ **أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض** ﴾ البقرة ٨٥ .

ثم إذا قمت بهذه التجزئة ، واعتزمت معها البقاء فى دائرة الإسلام ، فلن تبقى طويلاً فى داخل هذه الدائرة ، لأن العبادات والعقائد الدينية لا معنى لها إذا انفصلت عن نظام الحياة وطريقة العيش سوى الموت والتعفن . فلعمرى كيف تؤمنون بمبادىء الحياة غير الإسلامية ، ثم يظل إيمانكم بالقرآن قائماً سليماً غير منقوص وهو نفسه الذى يثبت كذب هذه المبادىء وزيفها خطوة بخطوة ؟ .

أما إذا نسقتم أموركم وقضاياكم السياسية والاقتصادية ، ونظمتموها وفق ما تقره خطة الإسلام ، فلن تضطروه إلى الانقسام فى أحزاب متفرقة . فحزب واحد فقط ــ هو حزب الله ــ كاف لإنجاز هذه المهام ، والاضطلاع بكل هذه الأمور ، لأنه لن يضم بين أجنحته صراع المصالح بين العامل وصاحب العمل ، أو بين المزارع الأجير وبين مالك الأرض ، أو بين الرعية والراعى ، إنما تكتنف الجميع القوانين والمبادىء الخلاقة التى تحقق الانسجام والتوافق فى العمل ، وتقسيمه والاشتراك فيه على قدم المساواة ، فلم لا تحاولون خلق هذا التوافق والاندماج بين مختلف طبقات شعوبكم طبقاً لهذه القوانين ، وإذا كان من لا يملكون مثل هذه القوانين مضطرين للسقوط فى نيران الصراع الطبقى المدمرة ، فلم تتبعونهم وتسيرون خلفهم ؟ .

وإذا كنتم ترغبون فى التقدم المادى ، والعلو والتمكن فى الأرض ، فالإسلام خير معين لكم فى هذا المجال ، كل ما هنالك أن الإسلام يريد أن تفرقوا بين علو وتمكن فرعون

ونمروذ ، وبين علو وتمكن إبراهيم وموسى . فالأول هو ما حققته اليابان وبريطانيا وغيرها ، بينما الثانى هو ما حققه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، والمسلمون فى القرون الأولى من الإسلام . إن التمكن نوعان ، وكذا تسخير العناصر الطبيعية وإخضاعها ، والوصول إلى علم القوانين الطبيعية ، ونتائج الاستفادة منها واستغلالها ، لكن الفرق بين وجهة نظر كلا النوعين وأهدافهما هو الفرق ما بين السماء والأرض ، فقد ترونهم متماثلين فى النتائج الظاهرية السطحية ، إلا أنكم لا ترون ولا تدركون ما بينهما من بعد أخلاق وروحى وهو بعد المشرقين . إن تقدم أهل الدنيا وتمكنهم ينتج عن تسخير العناصر الطبيعية وقوانينها تسخيراً يجعل هدف الحياة هدفاً حيوانياً ، أما العلو والتمكن الذى يعد به القرآن أتباعه وأهله فهو وإن كان ينتج كذلك عن تسخير العناصر ، واستغلال قوانين الطبيعة ، إلا أن هدف الحياة فى ظله هدف أخلاقى وروحى راق بالضرورة ، وهيهات تحقيقه دون سيطرة الإيمان بالله واليوم الآخر على الحياة كلها ، ودون دخول سائر الجهود المبذولة فى الحياة داخل ذلك الإطار المتين الذى فرضت الصلاة والزكاة والصوم والحج عليكم لإحكامه وتثبيته ، وشد أركانه وزواياه .

لماذا دولة إسلامية ؟ :

أوضحنا فيما سلف أن المسلمين لو أرادوا أن يعيشوا مسلمين حقيقة فلا بد لهم من أن يطيعوا الله فى دقائق حياتهم وعظائمها وأن يحكموا شريعته وقانونه فى حيواتهم الشخصية والجماعية ، إذ الإسلام لا يقبل أبداً أن يعلن الإنسان إيمانه بأن الله رب العالمين ، ثم يصرف أمور حياته وشئونها وفق قانون غير إلهى لأن هذا تناقض يصعب تصوره ، ولا يقبله الإسلام الذى جاء أصلاً لاجتثاث مثل هذا التناقض والإطاحة به .

إن المطالبة بالحكومة الإسلامية والدستور الإسلامى تنبع من الشعور الأكيد بأن المسلم إذا لم يتبع قانون الله ، كان ادعاؤه الإسلام باطلاً لا معنى له ، وها هى أدلة القرآن على هذه الحقيقة :

١ ــ يقرر القرآن أن الله تعالى هو مالك الملك ، ومن ثم فهو صاحب الحق فى الحكم بداهة ، كما يقرر أن تنفيذ أوامر أحد غيره، أو حكم أحد سواه فى أرضه وعلى خلقه ، إنما هو باطل وكفران مبين والصواب أن يحكم الحاكم بقانون الله ويفصل فى الأمور بشريعة الخالق بوصفه خليفة لله ونائباً عنه فى أرضه .

﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ﴾ . آل عمران ٢٦ .

﴿ ولم يكن له شريك فى الملك ﴾ الإسراء ١١١

﴿ فالحكم لله العلى الكبير ﴾ غافر ١٢

﴿ ولا يشرك فى حكمه أحدا ﴾ الكهف ٢٦

﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ الأعراف ٥٤

﴿ يقولون هل لنا من الأمر من شىء قل إن الأمر كله لله ﴾ آل عمران ١٥٤

٢ ــ وبناء على هذا سلب الإنسان حق التقنين لأنه مخلوق ورعية ، عبد ومحكوم ، ومهمته تتركز فى اتباع القانون الذى سنه مالك الملك . وقد أباح الإسلام بالطبع مزاولة الإنسان الاستنباط والاجتهاد وتفريعاتهما الفقهية ، لكنه شرط ذلك بألا يخرج عن إطار حدود الله . كذلك أعطى المؤمنين حق التقنين فيما لم يرد فيه حكم صريح من الله ورسوله ، على أن تراعى فى التقنين روح الشريعة ومزاج الإسلام ، لأن سكوت الشارع عن إصدار حكمه فى بعض المسائل يعنى أن للمؤمنين الحق القانونى فى سن أحكامها وضوابطها . لكن الأمر الأساسى الذى لا غمة فيه ولا خفاء أن من يترك قانون الله ويؤمن بقانون آخر وضعه بنفسه أو شرعه له غيره من البشر إنما هو طاغوت باغ خارج عن طاعة الحق ، وأن من يبغ الحكم بهذا القانون الوضعى ، ويعمل على تنفيذه فهو باغ عات عن أمر ربه أيضاً .

﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام ﴾ النحل ١١٦

﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ﴾ الأعراف ٣

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ المائدة ٤٤

﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ النساء ٦٠

٣ ــ إن الحكومة الصحيحة العادلة فى أرض الله هى التى تتأسس وتحكم بالقانون الذى بعثه الله على أيدى أنبيائه ، واسمها الخلافة :

﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾ النساء٦٤

﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ النساء ١٠٥

﴿ وأن احكم بينهم بما أراك الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾ المائدة ٤٩

﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ المائدة ٥٠

﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ . ص ٢٦

٤ ــ إن كل ما يصدر من أعمال من قبل أية حكومة تقوم على أساس شرعة أخرى غير شرعة الله وقانونه الذى جاء به الأنبياء من لدن رب الكون وإلهه باطل لا قيمة له ولا وزن ، مهما اختلفت هذه الحكومات فيما بينها من تفاصيل فى الشكل والنوع ، وحكمها غير شرعى ألبتة ، فإذا كان مالك الملك الحقيقى لم يعطها سلطاناً[٣] فأنى لها أن تكون حكومات شرعية ؟ .

إن القرآن يرى كل ما تقوم به هذه الحكومات محض عدم لا وزن له ولا قيمة ، وقد يقبل المؤمنون ــ وأعنى بهم رعايا الله الأوفياء ــ وجود هذه الحكومات باعتبارها أمراً واقعاً خارجاً عن إرادتهم وقدوتهم ، لكنهم لا يعترفون بها وسيلة حكم شرعية ، وسلطة تفصل فى أمورهم وقضاياهم ، إذ لا تحق لهم طاعة الخارجين عن حاكمهم الأصلى (الله) ، أو قبولهم حكماً فى مجريات حياتهم ، ومن يفعل ذلك فقد خرج من زمرة المؤمنين الأوفياء مهما ادعى الإسلام والإيمان .

﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ . الكهف ١٠٣ ــ ١٠٥

﴿ وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد ﴾ هود ٥٩

﴿ ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون وملئه فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد ﴾ هود ٩٦ ــ ٩٧

﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴾ الكهف ٢٨

﴿ قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ﴾ الأعراف ٣٣

﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان

---

(٣) نعنى بالسلطان السلطة التى تسلم بأن الله مالك الملك وتعترف بنفسها خليفة لله وتؤمن بالرسول رسولاً من عند الله وبالقرآن كتاباً منزلاً من الله وتعمل بمقتضى الشريعة الإلهية .

﴿ إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ يوسف ٤٠

﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ النساء ٦٥

﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ النساء ١٤١

هذه محكمات الكتاب ، ليس فيها متشابهات ، وهذه هى العقيدة المحورية التى يدور عليها أسلوب الإسلام فى التفكير ، ومنهاجه الأخلاق ، ونظامه الاجتماعى . ولا يمكن أن يصل المسلمون إلى الإيمان الكامل دون أن يقيموا على أساسها حكومة إسلامية ومجتمعاً إسلامياً . وهيهات أن يكونوا مسلمين دون أن ينفذوا قانون الله وشرعته ، ومن ثم يقتضى دينهم وإيمانهم إقامة نظام خلافة إلهية ، وتطبيق قانون الله فى كل أمور حياتهم وعلاقاتهم ، لأن إقامة حاكمية الله هى الهدف الذى بعثت من أجله الأنبياء عليهم السلام ، وقد أمر الرسول عليه الصلاة والسلام قبل الهجرة أن يدعو :

﴿ وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطاناً نصيرا ﴾ .

يعنى أن تعطينى السلطة ، أو تسخر لى حكومة تؤازرنى وتعاضدنى كى أستطيع بها تقويم اعوجاج الدنيا ، وإصلاح انحرافها ، وأوقف تدفق سيول الفواحش والمعاصى ، وأنفذ قانونك العدل . وهذا تفسير الحسن البصرى وقتادة لهذه الآية ، وقد استحسنه وأكده اثنان من خيار المفسرين هما ابن جرير وابن كثير ، وأيداه بالأثر القائل « **إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن** » أى أن الله ليكف بسلطة الحكم ما لا يكف بالقرآن .

ونستفيد من هذا أن سبيل من أراد إصلاح العالم الإسلامى ليس الوعظ والإرشاد وحده ، بل تلزمه قوة سياسية لتحقيق الفكر وإخراجه إلى حيز التنفيذ . وإذا كان الله تعالى قد لقن نبيه وعلمه هذا الدعاء بنفسه ، فإن ما يثبت منه أن طلب الحكومة والسلطة لإقامة الدين ، وتنفيذ الشريعة ، وتطبيق حدود الله ، وكذا الجهاد فى سبيل تكوين هذه الحكومة وإيجادها ليس أمراً مشروعاً فحسب ، وإنما هو مطلوب ومندوب . ومن ير فى ذلك حباً للدنيا وطلباً لها فهو مخطىء . فإذا كان طلب الحكومة لأغراض شخصية حباً للدنيا وعبادة لها ، فإن طلبها لإقامة دين الله هو عين حب الله وعبادته .



الفصل الثانى

الإسلام والسلطة

اتضحت على السطور الآنفة ضرورة وجود الدولة الإسلامية . ولما كانت هذه الفلسفة الشيطانية التى تنادى بالتفريق بين الدين والسياسة من نواح عديدة قد عملت عملها فى التأثير فى أذهان المسلمين ، حتى إنكم ترونهم الآن يتلمسون مختلف التفاسير ، ويخترعون شتى التآويل ليفسحوا لهذا التفريق مكاناً فيما بينهم ، لذا سنرى على الصفحات التالية أى ضرب من الثورة يبغى الإسلام تفجيره وإحداثه ، وما حقيقة التأويلات السقيمة العفنة التى تستولى على جماع العقول فى هذه المسألة .

وكنت كتبت فى تفهيم القرآن(٤) فى تفسير آية ﴿ **وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين** ﴾ البقرة ١٩٣ ، إن توبة الكافرين وانتهاءهم لا يقصد به رجوعهم عن كفرهم وشركهم ، بل إقلاعهم وأوبتهم عن الفتنة . فالكافر أو المشرك أو الملحد له الحق فى اختيار ما يؤمن به من العقائد ، وما يعبده من الآلهة ، وإن شئنا انتزاعه واستنقاذه مما هو سادر فيه من ضلال وغواية فعلينا أن نسدى له النصح والتفهيم لا أن نقاتله ونحاربه ، **ولكن لا حق له أبداً فى أن يعرض عن القانون الإلهى ، وينفذ قوانين باطلة فى أرض الله ويجعل عباد الله عبيداً لغير الله لأن هذه فتنة لا يمحوها إلا السيف ولا تغمد سيوف المسلمين إلا إذا رجع الكفار عنها** .

وقد اعترض عالم جليل من قراء مجلة ترجمان القرآن(٥) على ما كتب بالبنط الأسود ، وكتب إلى اعتراضه الذى أوجزه لكم فى نقاط كما يلى :

(أ) معنى هذا أن الإسلام الذى يضمن أمن الإنسان وسلامته ويحميها يتدخل فى أديان الآخرين ومذاهبهم ، وعلى هذا الأساس يؤجج نيران الحرب والقتال مما يتنافى وقوله تعالى ﴿ **لاإكراه فى الدين** ﴾ البقرة ٢٥٦ .

---

(٤) تفسير القرآن الذى كتبه أستاذنا المودودى وقد ترجم إلى لغات عدة ونسأل الله تعالى أن نراه مترجماً إلى لغتنا العربية قريباً — المترجم .

(٥) هى المجلة الناطقة بلسان الجماعة الإسلامية فى باكستان وصاحبها أستاذنا المودودى — المترجم .

(ب) يتضح من الآية ﴿ **لكم دينكم ولى دين** ﴾ الكافرون ٦ ، أن للمخالفين حرية البقاء على مذاهبهم ومعتقداتهم ، ومن ثم فلا بد من حصولهم أيضاً على حرية الحركة فى سبيل نشرها والدعوة إليها ، فهم أيضاً يعتبرون مذاهبهم على حق وصواب . وهذه الحرية تظهر لنا من خلال مفاهيم القرآن العديدة فى هذا الصدد ، كما أن القرآن يثبت كذلك الجدل والمناظرات كما فى الآية ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن** ﴾ العنكبوت ٤٦ ـــ وقد حفظت معابد غير المسلمين ، وطرق عبادتهم ورسومها من المساس بها والتدخل فيها ، . . كذلك اختار سيدنا يوسف عليه السلام العمل عند عزيز مصر الذى كان مشركاً فى عمله وعقيدته ، ومع ذلك كان سيدنا يوسف يدعو إلى عقيدته آمناً سالماً وهذا واضح من الآية ﴿ **يا صاحبى السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار** ﴾ يوسف ٣٩ ، مما نفهم منه ضرورة حصول الآخرين أيضاً على حقهم فى نشر أفكارهم والدعوة إليها .

(جـ) بالنظر إلى العبارة التى تعلو الخط يتضح أن المسلمين لايستطيعون الحياة آمنين داخل أية مدينة تضم سكاناً من أديان وعقائد مختلفة ، فكيف يمكنهم إذن العمل فى تعاون وتسامح مع غيرهم فى بقية أمور المجتمع إذا كانت العقيدة السياسية والأساسية وحدها هى العائق المانع ؟ .

وإذا كان هؤلاء المسلمون من رعايا تركيا أو إيران مثلاً *، فإنهم ـــ طبقاً لرأيك ـــ سيرفعون راية الجهاد لأن القانون الإسلامى لا يطبق فى هذه البلاد . وعلى هذا لن تستطيع أية جماعة مسلمة أن تتعامل أو تتعاون مع غير المسلمين ، لأن ما ذكرتموه من استدلال يعوقهم من الاشتراك أو التعاون فى العمل بأى شكل من الأشكال .

وإذا كان لأية جماعة مسلمة حقها فى نشر عقائدها ، فإن غير المسلمين لهم هذا الحق أيضاً خاصة إذا كانوا هم الحاكمين المسيطرين ، فما لا تحبه لنفسك لا تحبه لغيرك .

ولقد عقد الرسول عليه الصلاة والسلام معاهدة عمل وتعاون مشترك مع أهل الكتاب فى المدينة المنورة ، فهل كانت تلك المعاهدة مبنية على مثل هذه الشروط ؟ كما أن المراحل الأولى من العهد المكى لا تؤيد استدلالك . وبعبارة أخرى إن مجرد وجود مثل هذه الجماعة يعتبر تحدياً سافراً للحكومة غير الإسلامية التى تحكم المجتمع الذى يضم هذه الجماعة ، إذ لو اشتد ساعدها لشهرت سيوفها للإطاحة بنظام الحكم وقوانينه ، فمن الذى يستطيع أن يتحملها إذن ؟ . أ . هـ .

والجواب على هذه الاعتراضات يمكن أن يدون فى بضع جمل ، غير أن الحقيقة هى

* تحت حكم امبراطورها المخلوع .

أن وراء هذه الاعتراضات مخزناً كبيراً ومستودعاً ضخماً مكتظاً بالأخطاء التى تتفشى فى أوصال الأمة بشكل مفزع ، مما جعل المسلمين عاجزين حتى عن فهم معانى دينهم ومفاهيمه الأساسية . لذا فسوف أتناول الإجابة عليها بقدر من التفصيل .

مهمة الإســلام :

وسأبحث الآن عن معنى ضمان الإسلام أمن الإنسان وسلامته ، ومعنى ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ و ﴿ **لكم دينكم ولى دين** ﴾ ، وكذلك ما إذا كان سيدنا يوسف قد جاء بدعوة ورسالة أم أتى للبحث عن عمل يصيب منه رزقاً وعيشاً .

وقبل أن أخوض فى هذا كله ينبغى إجابة سؤال هام : ما هى مهمة الإسلام الحقيقية فى هذه الدنيا ؟ هل جاء الإسلام ليفرض على الناس أن يطيعوا الجبابرة طاعة الأنعام ، حتى إذا ما قام أحد الطغاة يؤله نفسه وجد أتباع الإسلام خدامه الطائعين وأنصاره الأوفياء ؟ وهل يستفيد الإسلام من تجميع الرعية وحشدها لخدمة حكومات الدنيا وممالكها ، حتى أن أية حكومة يمكنها أن تحصل من مصنع الإسلام على كل ما يلزمها من مختلف الآلات والعدد والوسائل التى تستفيد منها فى تنفيذ دعوتها ؟ هل مهمته تفهيم الناس حفنة عقائد وتعليمهم قليلاً من المبادىء الأخلاقية ، تخلق فيهم رقة وليونة ليسهل عليهم التأقلم مع أى نظام اجتماعى يعيشون فى كنفه ؟ إذا كانت هذه مهمته فلا فرق إذن بينه وبين الديانة البوذية أو المسيحية ، ووقتها يصعب علينا أن نفهم السبب الذى من أجله جاءت كلمة مخيفة مرعبة مثل « قاتلوهم » فى كتاب هذا الدين . كذلك كان المفروض عليه — بدلاً من أن يأمر أتباعه بالجهاد — أن يأمرهم ليقولوا :

« إننا فقراء مساكين فلم تقتلوننا ؟ إننا لا نريد قلب نظام الحكم ولا ندعو لإصلاح النظام الاجتماعى ، ولتكن السلطة فى يد أى إنسان فإن ما نبغيه هو البقاء فى ظلها آمنين . إن ديننا هو طاعة حكومة العصر والوفاء لها ، أما عقيدتنا الدينية وطريقة عبادتنا فلن تضر بكم كما أنها لن تضر بأى نظام اجتماعى أو بمصلحة من مصالحكم » .

أما إذا كانت الحقيقة أن الإسلام يضع بنفسه نظام الحياة الذى يحوى — إلى جانب العقائد والأخلاق والعبادات — كل القوانين والأحكام التى تنظم السلوك الفردى والجماعى ، وما يتعلق بهما من أمور وقضايا ، وإذا كانت دعوة الإسلام هى دعوة من أجل تطبيق نظامه ، وإذا كانت حجته فى ذلك أن نظامه وحده هو الحق ، وفيه وحده فلاح الإنسان ، وأن كل نظام سواه باطل ، فلا مفر على الإطلاق من أن يقتضى الإسلام تعميم نظامه وتغليبه فى الأرض وتقويض النظم الأخرى والإطاحة بها .

إن تقديم نظام صادق للحياة ، قائم على الحق والعدل مع إغفال الدعوة إلى الطريق العملى لإقامته أمر عقيم عديم النفع ، وأكثر منه عقماً الاعتراف ببطلان النظم الأخرى مع الخضوع لغلبتها وسيطرتها والصبر عليها وتحملها . والأكثر منهما عقماً بل والمحال بداهة هو تطبيق نظام للحياة فى ظل نظام آخر وتحت سيطرته .

إن مختل العقل وحده هو الذى يطالب فى آن واحد باتباع وتطبيق نظامه المقترح ، والعيش فى حياة آمنة تحت ظل نظم أخرى مغايرة .

فدعوة الإسلام لإقامة نظامه الخاص تتطلب بداهة زلزلة النظم الأخرى وهدمها وإقامةنظامه فى مكانها ، ومن ثم فقد أمر الإسلام أتباعه باتخاذ جميع أشكال التحرك التى تؤدى إلى تحقيق هذا الهدف . وقد جعل الفيصل القاطع والعلامة الفارقة بين إيمان أتباعه وعدم إيمانهم سؤالاً واحداً وجهه إليهم : هل تبذلون أرواحكم وأموالكم رخيصة فى سبيل إقامة هذا النظام أم تقنعون بالحياة — أياً كان نوعها — فى ظل النظم الباطلة ؟ . ولو تدبرتم القرآن والحديث — بشرط ألا تضم قلوبكم أدنى تحيز أو ميل — لاتضح لكم أن هذا هو موقف الإسلام الأصلى وليس ما تذكرونه وتدعونه .

فإن كانت هذه هى الحقيقة، وإن كنا عرفنا جوهر الإسلام وحقيقته وآمنا به ، فإن مجرد وجودنا لا بد وأن يكون تحدياً صريحاً لأية حكومة غير إسلامية ، سواء تحملت وجودنا هذا أم لم تتحمله وسواء أمكن التعامل والتعاون مع غير المسلمين أم لا . فطالما أنا صادقون فى إيماننا فسوف نعلن أن مهمتنا هى الجهاد لتنفيذ شريعة الله فى كل بقعة لا تطبق فيها .

إن سلامنا ليس مشروطاً بأن يتحمل من يعصون الله جهادنا فى سبيله ، كما أن تعاوننا مع غير المسلمين ليس بالشيء الذى نضحى لأجله بالجهاد فى سبيل إقامة نظام الحياة الذى آمنا به لمجرد أن هذا التعاون يتعسر تحقيقه فى مثل هذه الحال .

إن الإسلام يضمن ولا ريب أمن الإنسان وطمأنينته ويحميهما ، لكن الأمن الحقيقى فى نظره هو الناتج من إقامة حدود الله وشرعته . ومن يفهم الأمن والاطمئنان على أنه حياة الجميع تحت خيمة النظم الشيطانية فى سلام دون أن تراق قطرة من دماء المسلمين فهو إذن لم يفهم وجهة نظر الإسلام ألبتة ، ولم يدرك نظريته ومهمته .

وليكن معلوماً أن الإسلام لا يحمى مثل هذا الأمن إطلاقاً ، لأن الأمان المطلوب ليس ما يقيمه الآخرون ونظمهم ، بل ما يقيمه هو ويرى فيه وحده سلامة الإنسان وسعادته .

أما ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ فمعناها أن الإسلام لا يكره أحداً على قبول عقائده

كرهاً ، كما أنه لا يفرض عليه عباداته جبراً ، لأن العبادات لا معنى لها دون إيمان متين بها ، فالإسلام يعطى كل إنسان الحرية فى هذين الأمرين . لكن الأمر الذى يرفضه بشدة أن تكون قوانين المجتمع التى يقوم عليها نظام الدولة مستمدة من مصدر آخر سوى شريعة الله ، أو من صنع أحد غير الله ، ومع هذا تنفذ فى أرض الله ، ويخضع لسلطانها المسلمون ويتبعونها .

وإن كان لا محالة من تدخل أى الفريقين فى دين الآخر ، فإن المسلمين إن لم يتدخلوا فى دين الكفار ، فإن الكافرين سوف يتدخلون حتماً فى دينهم ، وتكون النتيجة أن مذهب الكفر سوف ينشر مظلته على قطاع كبير من حياة المسلمين . ولهذا يطالب الإسلام أتباعه أن يتقدموا ويستولوا على مقاليد نظام الحياة ــ بدلاً من أن يحدث ذلك من جانب الكافرين ــ ثم يشرعوا بعد ذلك فى معاملة غير المسلمين فى ميدان العقائد والعبادات بما تقتضيه الآية ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ .

الخطأ فى تصور التسامح :

ولننظر الآن ما اتخذه صاحب الاعتراض من أدلة ، وما قدمه سنداً وبرهاناً على ما ساقه .

وأول دليل : لما كان المراد بالفتنة فى رأيكم غلبة الكفر وسطوة الكفار ولما كنتم ذكرتم أن هدف الجهاد والقتال ــ وفق تفسيركم ــ هو القضاء على هذه الفتنة وبترها وإقامة دين الله فى مكانها ، فلا بد إذن من التسليم بأن الإسلام يجمع بين متناقضين فيقول من ناحية ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ ، ثم ينكر على غير المسلمين من ناحية أخرى حق تكوين نظام حكومى وفق نظريتهم ومناهجهم ، ويعطل قوانينهم ويجمدها ليفرض عليهم بالقوة دين الله ، كذلك فهو يقول ﴿ **لكم دينكم ولى دين** ﴾ ، ويمنح من لا يتبعونه حرية البقاء على دينهم وعقيدتهم وأفكارهم ، ثم إذا به يشن عليهم حرباً كي ينظموا جميع أمور الدنيا على أساس عقيدته ومبادئه . وبما أن الإسلام لا يحوى تناقضاً فتفسيركم إذن ليس بالتفسير الصواب .

والدليل الثانى : إذا كان وجود حكومة غير إسلامية يعد فى نظر الإسلام فتنة على المسلمين استئصالها وسحقها ، فكيف أمكن ليوسف عليه السلام أن يطلب منصب الوزارة فى حكومة مصر غير الإسلامية ، بل وظل يدبر شئونها واختصاصاتها آنذاك وفق قوانين فرعون كما هو واضح من الآية ﴿ **ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك** ﴾ يوسف ٧٦ .

أما الدليل الثالث : لوسلمنا بصحة تفسيرك ، فسنضطر للتسليم بأن الإسلام يشعل فى العالم حرباً لا يخمد لها أوار أبداً ، ويفرض على المسلمين خوض حرب ضروس مما يتسبب عنه عدم استقرار المسلمين فى أى مكان ، وفقدانهم الإحساس بالأمن والراحة والطمأنينة ، كذلك يتحتم علينا وفق تفسيرك أن نرفع لواء الجهاد لا فى وجه الحكومات غير الإسلامية وحدها بل فى وجه حكومات البلدان المسلمة التى لا تطبق القانون الإسلامى . فإن كان هذا هو ما يفرضه علينا ديننا فكيف يقدر غير المسلمين على أن يجاورونا مطمئنين ، ويتعاملوا معنا آمنين ؟ وكيف تتحمل الحكومات غير المسلمة وجودنا وتصبر علينا ؟ .

وأول هذه الأدلة مبنى على فهم خاطىء ، فإيمان الشخص بعقيدة ما واتباعه لها فى حياته الخاصة بطريقته الخاصة شيء ، وإقامته نظام المجتمع وفق نظرياته وفرض هذا النظام بالقوة(٦) على سكان دولة ما شيء مغاير تماماً . وقد حسبهما صاحب الاعتراض شيئاً واحداً ، وأغفل ما بينهما من فرق ، ثم طبق عليهما معاً آيات ﴿ **لاإكراه فى الدين** ﴾ و ﴿ **لكم دينكم ولى دين** ﴾ وغيرها ، وبالرغم من أن هذه الآيات تتعلق بالأمر فقط . وليس من شك فى أننا لن نكره أى إنسان غير مسلم على ترك عقيدته وقبول عقيدة الإسلام ، أو نجبره على التخلى عن عبادته المذهبية واختيار صلاتنا وصيامنا ، لكننا لا نسلم إطلاقاً بحق أحد فى أن يفرض علينا بقوة الحكم والسلطة نظرياته فى الأخلاق والتعليم والمجتمع والاقتصاد والسياسة وغير ذلك مما يتعلق بالحياة كلها .

إن ترك الآخرين يعيشون وفق منهجهم ومذهبهم هو تسامح بلا شك ، ولكن ليس من التسامح بالمرة أن نخضع ونتحمل منهج الآخرين المفروض علينا بالإكراه ، والذى يخالف منهجنا وطريقة حياتنا ونظامنا . فالمعروف بداهة أن حكومة البلاد سوف تطبخ القوانين ، وتصنعها بما يساير فلسفتها التى تؤمن بها ، وكذا الحال فى مجال السياسة والاقتصاد وغيرها ، ولن نستطيع أن نسير وفق نظام حياتنا وأصول ديننا ونظريتنا فى ظل هذه الحكومة ، وسواء رضينا أم لم نرض فسندع مخالفينا ينفذون نظرياتهم فى حياتنا جميعاً بقوة غلبتهم السياسية ، وبسبب استيلائهم على أعنة الحكم . وفى هذه الحالة يعنى التسامح أنهم لو اعتبروا الزنا حلالاً وأباحوه للناس جميعاً فسيسرى فينا ونسكت عنه ونتغاضى باعتبارنا رعايا ضعافاً فى دولتهم ، وإذا أباحوا الربا وتعاملت به حكومتهم فإن أتقى أتقيائنا لن يستطيع الإفلات من التدنس به بسبب استحكام قبضتهم على البلاد ولن نقدر إذن على شراء كسرة

---

(٦) ليكن واضحاً أن الحكومة فى أصلها ترادف الجبر والإكراه . وجميع النظريات التى تتأسس عليها قوانين الحكومة ومبادئها تنفذ بقوة هذه الحكومة على من يعيشون داخل حدود نفوذها .

خبز أو عـود ثقاب طالما لن نخرج من جيوبنا جزءاً من ثمنـه خاليـاً من الربا المتمثل فى صـورة ضـرائب أو فوائـد . وإن كانـوا يؤمنـون بالدهريـة والإلحاد فسـيضعون نظام التعليم بأكمله طبقاً لنظرياته وأفكاره وأخلاقياته ، وتوصد كل أبواب التقدم والازدهار أمام رعايا الدولة ما خلا باب هذا الجحيم المستعر ، ولن يفلح كبار أئمتنا وأكثرهم ورعاً وتقوى فى حماية أبنائهم وذرياتهم من تأثير الإلحاد وأخلاقياته ، وإذا أطاحوا بقانون الله وأقاموا نظام الدول على قوانين أخرى عملتها أيديهم فإن جزءاً كبيراً من حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سوف يخرج عن ذلك القانون الذى نؤمن به ليخضع لما لا نؤمن به . فقولوا لنا ــ أفادكم الله ــ أى نوع من التسامح هذا ؟ وأى عقل هذا الذى يرى أن المعنى الصحيح لقول الله ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ هو أن نتحمل نحن إكراه الآخرين لنا ؟ .

ضـرورة الدولة :

إن وجود قوة قاهرة تسمى « الحكومة » أو « الدولة » تأخذ على عاتقها إقامة نظم المجتمع وبنائه أمر ضرورى حتمى لم ينكره حتى اليوم سوى من يعتنقون المذاهب والفلسفات الفوضوية ، أو المؤمنين بالتصوف الاشتراكى الذين يقولون بوجود مرحلة ما أن نصل إليها حتى يصبح الإنسان ولا حاجة به إلى « حكومة » تدبر مجتمعه وتنظمه(٧) . بيد أن هذه الأفكار لا مكان لها إلا فى عالم الخيال ، ولم تثبت التجارب التاريخية والمشاهدات الواقعية صحتها وصدقها إلى اليوم .

إن تجربة الحياة العملية ، وعلم الفطرة الإنسانية يؤكدان أن قيام النظام الاجتماعى يحتاج إلى قوة مسيطرة قاهرة وأن هذه القوة ــ التى تقيم النظام الاجتماعى بسطوتها وغلبتها ــ لا بد من مناداتها بنظرية فكرية ، ورسمها خطاً اجتماعياً أياً كان شكله ومساره . وفى ضوء النظرية والخط أو المنهج بتعبير أدق تضع هذه القوة لنفسها لائحة عمل أو دستوراً تنفذه فى حياة المجتمع عن طريق سلطانها ونفوذها . وثمة دخل كبير لنوعية هذه القوة ومبادىء دستورها فى قيام النظام الاجتماعى أو فشله ، كما أن حياة المجتمع بل وحياة الفرد ذاته تتشكل طوعاً أو كرهاً وفق القالب الذى تصنعه هذه القوة بسطوتها ونفوذها .

فالذين يعيشون فى دائرة دولة ما لا مناص من تخليهم عن تسعين بالمائة من نظريتهم

---

(٧) يشير الأستاذ المودودى إلى آخر مرحلة من مراحل الاشتراكية والتى يقول المفكرون الاشتراكيون خاصة إنجلز ولينين بانعدام نظام الحكومة أو الدولة الجبرى فيها وبقيام مجتمع غير طبقى يقوم على التعاون الاجتماعى ويخلو من وجود حكومة .

ومنهجهم ، واضطرارهم للسير وفق نظرية الحكومة ومنهجها حتى وإن لم يؤمنوا بنظريتها الأساسية ودستورها وقوانينها ، أو يرضوا عنها بوسيلة أو بأخرى ، ثم ما تلبث قبضة عقيدتهم ونظريتهم أن تتراخى يوماً بعد يوم عن العشرة بالمائة الباقية .

هكذا وبعد أن أشرنا إلى ما هية الحكومة ، وفهمنا أن حياة المجتمع أيا كانت لا بد لها من حكومة تضبطها ، لم يعد عسيراً على أى من ذوى الفكر والبصيرة أن يدرك أن الجماعة التى ترفض الإيمان بالدين بمعانيه الجاهلية المعاصرة ، وتؤمن به نظاماً شاملاً للحياة ، إن كانت صادقة فى إيمانها ولا تبغى الحياة بأسلوب بما لديها من قوى على هذه القوة القاهرة التى تقيم نظام المجتمع ، وإلا فسوف تستولى جماعة أخرى عليها ، ويضطر المؤمنون للسير وفق دينها ونظامها فيما لا يقل عن تسعين بالمائة من حياتهم وجوانبها . كما أن أحداً منا لا محالة قائم بهذا الإكراه ، فإن لم نفعله نحن فسيمارسه الكفار علينا ومن ثم فمن الأفضل أن نكرههم نحن ونسوقهم إلى ما لو قبلوه لشقوا طريقهم إلى الجنة فى سهولة ويسر ، بدلاً من أن يكرهونا هم ويقودونا إلى حيث جحيم الخلد ونيران الأبد .

هذا هو الجانب الأول لهذه المسألة ، أما جانبها الآخر الذى يلزم إيضاحه فهو أن الله وحده مالك هذه الأرض . وحق سكناها واستغلالها والإفادة منها والتصرف فى ملكيتها لا يمنح إلا لمن أطاع أمر مالكها واتبع قانونه الشرعى . أما من أعرض عنه واتخذه هزواً ولم يمتثل له فهو ظالم غاصب باغ . ولا تحسبوا أن معصيته هذه عصيان لله فحسب ، بل هى فوق ذلك سبب فى فساد نظام الأرض وفتنة أهلها ، فالحق أن من عتوا عن أمر الله وخرجوا عليه ، وحادوا عن تطبيق قانونه والسير على هديه لا حق لهم على الإطلاق فى الحياة على وجه أرض الله . لكنها عناية الله الكبرى وحلمه اللامحدود أن يملى لهم ، ويدعهم على وجهها ، ويمنحهم الحرية فى بقائهم على كفرهم وشركهم وإلحادهم إلى الحد الذى لا يصبح معه بغيهم وعصيانهم سبباً فى فتنة عباد الله الآخرين وفساد حياتهم ، لأنه تعالى لا يرضى بالطبع أن يلقى هؤلاء العصاة بقانونه خلف الظهور ليديروا نظام أرضه وفق قوانينهم التى خطتها أناملهم ، ويملئوا أرضه وملكه فساداً وفتنة وإثماً مبينا . لأجل هذا أمر الله سبحانه من آمنوا بقانونه وشرعته : ألا تكرهوا الكفار على قبول دين الحق ، ولكن جاهدوا بكل قواكم لإخماد الفتنة المتمثلة فى غلبة الكفر والكفار وسطوتهم . حينئذ سيقوم نظام الأرض فعلاً على أساس دينى وقانونى ، فإن رفضوه وتنكروا لهبعد ذلك فلابد أن يبقوا « أصاغر » لا « أكابر » ﴿ **حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** ﴾ التوبة ٢٩ (٨) .

---

(٨) كتب أستاذنا المودودى فى تفسيره « تفهيم القرآن » يشرح هذه الآية فقال :

« أى أن غاية الحرب والقتال ليست دخولهم فى الإسلام واتباع دين الحق ، وإنما إنهاء سيطرتهم -

يوسف عليه السلام وسلطة الحكومة :

بعد إيضاح ما تقدم من حقائق نرى أن الدليل الثانى يفقد حجته وبرهانه . فلو كان يوسف عليه السلام نبياً مرسلاً من الله حقيقة فإن مهمته لن تكون مهمة أخرى غير مهمة كل رسول حقيقى ألا وهى إظهار دين الله على سائر الأديان الأخرى . وهذه هى الحقيقة الأولية التى ينبغى اتخاذها قاعدة عامة فى تفسير مختلف وقائع سير الأنبياء جميعاً . وإلا فلو سلمنا بأن سيدنا يوسف عليه السلام كان ينفذ فى مصر قانون الملك بدلاً من قانون الله ، فليس ثمة فرق جوهرى بينه وبين أى من وزراء الحكومات غير الإسلامية . وللأسف الشديد ابتعد الناس كثيراً عن الحقيقة الأصلية فلم يفهموا قصة سيدنا يوسف عليه السلام ، وراحوا يحسبون خطابه لعزيز مصر أن ﴿ اجعلنى على خزائن الأرض ﴾ مجرد طلب للحصول على وظيفة فى بلاط الملك مع أن الأمر كان شيئاً آخر .

لقد اختار يوسف عليه السلام بادىء ذى بدء الطريق الذى يختاره الأنبياء لإقامة دين الله ، وأقصد به الدعوة العامة ، ثم تنظيم من آمنوا بالدعوة ، ثم الجهاد فى سبيل إقامة دين الله . ولهذا بدأ فى السجن أولى حلقات سلسلة دعوته التى تطلعنا سورة يوسف فى القرآن الكريم على أصولها ومبادئها . ثم ما لبث أن سنحت أمامه الفرصة كان فى استطاعته الوصول إلى هدفه بواسطتها عن طريق مختصر قصير . فرأى أن يظهر الطهر وحسن السيرة فى أمر زوجة العزيز . وقد نال ذلك . ثم أثبت نفاذ بصيرته فى مسألة تأويل رؤيا الملك ، فآمن به ملك مصر إيماناً كان يرى معه أنه لو طلب منه جميع سلطات الحكم آنذاك لأعطاها إياها عن طيب خاطر دون تردد . عندئذ وجد عليه السلام فى استيلائه الفورى على السلطة طريقاً أقرب لإقامة دين الله ، بدلاً من أن ينجز مهمته عن طريق الحركة الشاملة ، فطلب من الملك ﴿ اجعلنى على خزائن الأرض ﴾ . ولم تكن هذه

= فلا يصبحون حكاماً فى الأرض أو أولى أمر ، لأن مقاليد الأمور وسلطات الحكم والإمامة لا تكون إلا فى يد أتباع دين الحق ، أما من سواهم فهم تابعون مطيعون » .

والجزية لقاء الأمن والحماية التى توفرها الحكومة الإسلامية لأهل الذمة ، كما أنها دليل على رضاهم أن يكونوا تابعين . فمعنى « عن يد » أنهم يؤدونها طائعين راضين . ومعنى « صاغرون » أى ليسوا « أكابر » فى الأرض لأن هذا شأن المؤمنين وحدهم الذين يؤدون واجب الخلافة . أما من رفضوا اتباع دين الله وساروا وفق طرقهم أو طرق سواهم الضالة فلهم الحرية المطلقة أن يفعلوا ما شاءوا من أخطاء . لكن ليس لهم إطلاقاً الحق فى تملك أزمة الأمور وسلطات الحكم فى أى بقعة من أرض الله ، وإقامة وإدارة نظام الحياة الاجتماعى وفق أسلوبهم وطريقهم الضال . فإن تم ذلك فسينتشر الفساد حتماً ويصبح واجب المؤمنين أن يحاولوا إقصاءهم عن ذلك وجعلهم طائعين للنظام الصالح .

مطالبة بمنصب وزير المالية كما يظن البعض ، بل كانت مطالبة بالسلطة الكلية .

والله سبحانه وتعالى يشهد بحصول يوسف عليه السلام على السلطة فيقول : ﴿ **وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض يتبوأ منها حيث يشاء** ﴾ يوسف ٥٦ يعنى أن البلاد كلها كانت تحت سلطته . وثمة شهادة أكبر من هذه فى سورة المائدة حيث قال موسى لقومه ﴿ **يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحداً من العالمين** ﴾ . المائدة ٢٠ ، إذ يتضح منها أن السلطة التى حصل عليها سيدنا يوسف نتجت عنها ثورة شاملة أصبح بنو إسرائيل على إثرها حكاماً على مصر بدلاً من الفراعنة ، فارتفع شأنهم ونالوا ما لم ينله أحد من الشعوب التى جاورتهم .

أما التأثير الدينى الذى تركه سيدنا يوسف فى مصر فنجد شهادة عليه فى سورة غافر حين كلم موسى عليه السلام فرعون عصره ، فقال رجل مؤمن من الأقباط :

﴿ **ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم فى شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا** ﴾ . غافر ٣٤ .

أو بعد معرفة هذه الحقائق عن أمر سيدنا يوسف عليه السلام ، يستطيع أحد من الناس أن يتجرأ ويتخذه دليلاً على أن الاشتراك فى حكومة غير مسلمة حق مشروع ؟ .

أما آية ﴿**ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك**﴾ يوسف ٧٦ التى تتخذ حجة على أن يوسف عليه السلام كان ينفذ القوانين الفرعونية ، ويعمل بمقتضاها ، فمع أن معناها ومفهومها يتسع لحديث مسهب ، إلا أننا لو سلمنا بمعناها الظاهرى وجدناه يؤكد حدوث هذه الواقعة فى عهد حكومة يوسف حين كان قانون العقوبات المعمول به من قبل لا يزال سارى المفعول فى البلاد (والقرائن توضح أنها من وقائع الأعوام الأولى من فترة توليه الحكم ، إذ بعد بضع سنوات من تنصيبه عزيزاً على مصر بدأت السنوات السبع العجاف المعروفة ، والتى اضطر فيها إخوته للنزول إلى مصر بحثاً عن الغلة) .

وطبيعى أن نظام المجتمع فى أى قطر لا يتغير فى آن واحد وإنما يبدل بالتدريج ، وحتى فى زمن النبى عليه الصلاة والسلام نفسه استغرق قلب نظام المجتمع العربى وتغييره ما يقارب عشرة أعوام . فنظام الميراث مثلاً تم تغييره فى العام الثالث أو الرابع للهجرة ، وطبقت قوانين الزواج والطلاق بصورة كاملة بعد خمس أو ست سنوات من الهجرة ، كذلك استكملت قوانين العقوبات تدريجياً فى تسع سنوات ، وحرم الخمر بشكل قطعى فى العام الثامن الهجرى ، وحرم الربا تماماً فى العام التاسع الهجرى .

فإذا كان يوسف عليه السلام قد شرع يغير قانون الملك بهذا التدرج أيضاً ، وإذا كانت قوانين الدولة القديمة آنذاك ظلت نافذة إلى فترة ما ، فهل يستدل بذلك على أن

واحداً من رسل الله اعتبر قوانين الآخرين الجاهلية شرعية وطبقها وقام على تنفيذها ؟ .

أما الدليل الثالث فهو ليس فى الأصل دليلاً وإنما ينبغى تسميته عذراً . وقد أجبنا عليه من قبل ، لذا سأكتفى هنا برواية الحديث الذى رواه داود عن النبى ﷺ أنه قال : **« والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر هذه الأمة الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل »** .

أى أن الجهاد لا يتعذر عن القيام به بأن جبابرة عصاة أقوياء يسيطرون علينا الآن ، كما لا يمكن التماس العذر عن المضى فيه بأن حكومة الوقت بالرغم من كونها حكومة كفار ، إلا أننا نلقى فى ظلها الأمن والاطمئنان ، وننال تحتها العدل والإنصاف . كذلك لا يجوز للمسلمين إذا تحقق العدل وقامت الشرعية فى بلادهم أن يقعدوا مطمئنين ، ويصرفوا أبصارهم عما يجرى خارجها من الظلم والفساد .

* * *

الفصل الثالث

النظرية الباطلة فى التفريق بين الدين والسياسة

كتب أحد قراء مجلة ترجمان القرآن إلى أستاذنا المودودى يقول :

« يحدثنا القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام تمكن فى الأرض واضطلع بمنصب ممتاز فى حكومة عصره ، بيد أنه كان رسولاً وكانت على عاتقه رسالة يتحتم عليه إتمامها وأداؤها . وقد أشار أحد المؤمنين فى بلاط فرعون إلى أن قوم فرعون لم يؤمنوا بنبوة يوسف وأن يوسف عليه السلام ظل يملى لهم حتى مماته .

ويتضح من هذه الإشارة أن يوسف عليه السلام بلغ رسالته بالفعل لكن فرعون وقومه لم يؤمنوا بها ، ومع ذلك ظل يوسف شريكاً له فى حكومته .

فكيف لرسول مصطفى من الله أن يشترك فى حكومة غير شرعية ؟ وحيث أن يوسف عليه السلام أبلغ الناس رسالته ولم يؤمنوا بها ، إذن كان عليه إما أن يجاهد ضد من أنكروا دعوة الإسلام ورفضوها ، أو أن يهاجر من ديارهم . لكنه لم يجاهدهم ولم يهاجر من بلدهم بل حتى لم يتبرأ منهم أو يعلن ازدراءه لهم واستياءه منهم وغضبه عليهم . . فهل تستطيع أن تحل لنا هذه المعضلة » ؟ .

فرد عليه أستاذنا المودودى على صفحات المجلة يقول :

إن تاريخ بنى إسرائيل فى فترة ما قبل موسى عليه السلام يكتنفه الغموض[٩] ومن ثم تأتى صعوبة العلم بتفاصيل الإشارات التى ذكرها القرآن موجزة . ومع ذلك لم يدع القرآن مجالاً للشك فى أن يوسف عليه السلام ما كان شريكاً فى حكومة ذات نظام غير شرعى بل أثبت ـــ على عكس ذلك ـــ حصوله على السلطة الكلية ، والنفوذ المطلق ، وتولية مقاليد الأمور فى الحكومة آنذاك ، شريطة أن تكون جميع السلطات فى يده . تأملوا هذه الآية :

---

(٩) لم يلق التلمود ولا التوراة على فترة ما قبل موسى ضوءاً . وحتى تاريخ مصر القديم وآثارها لا نجد فيهما أية معلومات تتعلق بهذه الفترة .

﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض يتبوأ منها حيث يشاء ﴾ يوسف ٥٥ ــ ٥٦ .

يتضح منها أن مطالبة يوسف عليه السلام كانت مطالبة بالسلطات كلها وأنه قد نالها كلها بالفعل ، غير أن بعض الناس فهموا (**خزائن الأرض**) على أنها وزارة المالية مثلاً ، بينما تعنى فى الحقيقة مقاليد البلاد كافة ، فكان طلب يوسف من فرعون مصر أن اجعل فى يدى كل أزمة مصر ومقاليدها . ونتج عن طلبه هذا حصوله على السلطة على كل مصر . كذلك فهم البعض (**يتبوأ منها حيث يشاء**) بمعنى مقصور على أن يوسف عليه السلام أضحى مطلق الحرية فى اختيار أو بناء أى مكان وحسب ، على حين أن مقصودها الحقيقى تصوير سلطة سيدنا يوسف وتشبيهها بسلطة صاحب الأرض فى أرضه .

ويبقى الآن السؤال عن كيفية حصوله على السلطة ، ومحاولته التى بذلها لتبديل نظام البلاد الثقافى والاجتماعى والأخلاقى والسياسى بما يتفق ومبادىء الإسلام عن طريق هذه السلطة ، وإلى أى حد نجح فى ذلك مما لا نجد له تفاصيل واضحة فى التاريخ .

وينبغى أن نعلم من إشارة واحدة وردت فى سورة المائدة أن سلطة سيدنا يوسف لم تكن سلطة فردية عارضة انتهت بانتقاله إلى جوار ربه ، وإنما كانت سلطة ذات فعالية وتأثير ، بحيث بقيت بعده ردحاً فى يد خلفائه المسلمين الذين حكموا مصر ، وأصابوا حظاً من الرفعةوالشوكة لم ينله قوم غيرهم فى ذلك الزمان .

تقول الآية :

﴿ وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحداً من العالمين ﴾ المائدة ٢٠ .

وبالطبع يمكن أن نستنبط التأثيرالضرورى الذىيترتب على مثل هذه الغلبة والسيطرة الإسلامية على سائر شعاب حياة المجتمع .

ولقد استنتجتم من الآية التى ذكرتها من قبل من سورة غافر أن الأقباط رفضوا دعوة يوسف عليه السلام . والحق أن مثل هذا الاستنتاج لا يمكن الوصول إليه من هذه الآية . وقد فهمتها على أن مصر ــ مثلها فى ذلك مثل الهند ــ قبل عدد كبير من سكانها الإسلام ، وبقيت أكثرية فائقة على ما هى عليه من شرك(١٠) ومكث من قبلوا الإسلام

(١٠) تقول التوراة إن من خرجوا مع موسى عليه السلام من مصر كان من بينهم ستمائة ألف محارب فإذا قدرنا مجموع سكان مصر آنذاك بما لا يقل عن ٦ مليون فإن هذا العدد يقارب عشرة فى المائة من المجموع الكلى للسكان .

على رأس السلطة دهراً . لكن الانحطاط الديني والأخلاق أثر في أجيالهم بالعبودية والضلال ، حتى سقطوا في فتنة عبادة الأشخاص إلى درجة لم يبق معها بينهم وبين غيرهم من المشركين فرق يذكر .

تقول الآية :

﴿ ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم فى شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا ﴾ . غافر ٣٤ .

ويتضح منها أولاً أن أكثر الناس ظلوا فى شك من نبوة يوسف ودعوته إبان حياته ، تماماً كما حدث مع كل نبى . ثانياً أن من آمنوا به عشقوا شخصيته بعد موته ، ووقعوا فى الغلو والتطرف ، وراحوا يزعمون أنه لن يأتيهم رسول آخر غيره . وعلى هذا الأساس رفضوا تصديق من جاء بعده كما فعل ذلك فيما بعد كل من اليهود والنصارى .

وعلى أى حال ليس فى مقدورنا أن نستخرج من هذه الآية أيضاً انعدام الإيمان المطلق بيوسف عليه السلام ، بل إن هذه الآية وغيرها تشير إلى أن جماعة من المؤمنين به قامت ونفذت النظام الإسلامى فى بنى إسرائيل ، ثم تدرجت فى الانحطاط فيما بعد .

دفاع عن التفريق بين الدين والسياسة :

بعد نشر الرد السابق أرسل أحد مشاهير القوم إلى أستاذنا المودودى بعض الاستفسارات والتعليقات نجملها فيما يلى :

« هل كان يوسف عليه السلام عضواً فى حكومة غير إسلامية أم لا ؟ وإذا كان كذلك فهل هذا مقبول من وجهة نظر الإسلام » ؟ .

إن مولانا المودودى يرى أن يوسف عليه السلام لم يكن شريكاً فى نظام حكومة مصر غير الشرعية ، ومن العجيب أنه استدل على رأيه بالآية التى تقول **﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض ﴾** ، وهى التى تثبت فى الحقيقة عكس رأيه . فلقد طلب يوسف من فرعون مصر : اجعلنى على خزائن البلاد ، فقبل فرعون ، وغدا يوسف عليه السلام القائم على مال فرعون . وهذا يعنى أنه اضطلع بجزء من حكومة فرعون ، أو شاركه فيها . ولقد حاول مولانا المودودى تلافى هذه النتيجة البديهية لكنه أخفق حين قال « إن مطالبة يوسف عليه السلام كانت مطالبة بالسلطات كلها وأنه نالها كلها بالفعل » فلفظ السلطة الكلية أولاً لم يرد فى القرآن الكريم على الإطلاق ، ولكنه من ألفاظ مولانا المودودى أراد أن يضيفه إلى آيات القرآن الكريم حتى يصبح القرآن متفقاً

مع نظرياته وآرائه ، بدلاً من أن يصحح هو آراءه لتنطبق مع آيات القرآن وتسير وفقها . وحتى إضافة المودودى غير المشروعة لهذا اللفظ لم تؤيد اجتهاده ونظريته ، إذ المسلم به أن يوسف عليه السلام طلب كافة السلطات المالية ، ونالها بالفعل ، لكن هذه السلطات طلبت من فرعون مصر ذاته ، كما أنه وحده هو الذى كان يعطيها ، ومن ثم فبالرغم من حصول يوسف على هذه السلطات إلا أنه لم يستطع أن يكون أكثر من شريك فى الحكومة وركن من أركانها . وعلى هذا يصبح قول مولانا المودودى « فكان طلب يوسف أن اجعل فى يدى كافة مقاليد مصر وأزمتها ، ونتج عن طلبه هذا حصوله على السلطة على كل مصر » قولاً يخالف الواقع تمام المخالفة .

ثانياً من المعروف أن يوسف عليه السلام طلب جميع السلطات المالية وفوضت إليه فعلاً ، ولكن بالإضافة إلى هذه السلطات المالية كانت فى الدولة سلطات أخرى كالشرطة والجيش والقضاء وما إلى ذلك وهى التى لم يطلب يوسف منها شيئاً ، ولم تسند إليه . ثم يأتى بعد ذلك مولانا المودودى ويقول : إن السلطات التى نالها يوسف كانت سلطات مصر كلها . إن ما ادعاه المودودى فى هذا لا أساس له ولا سند .

وبناء على ما سبق يتضح أن وضع يوسف عليه السلام ظل يتمثل — بعد هيمنته على خزائن مصر — فى اشتراكه فى الحكم وتدعيمه له . طالما أنه لم يثبت من أى مصدر أن فرعون مصر قد تنازل عن السلطة وتخلى عن الحكومة ، واحتل يوسف مكانه وأصبح ملكاً على مصر . وهذا هو الثابت من التاريخ والذى يؤيده القرآن فى الآية موضع البحث وفى الآية التالية : ﴿ **وقال الملك ائتونى به أستخلصه لنفسى فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين** ﴾ يوسف ٥٤ — إذ يتضح منها تمام الوضوح أن فرعون مصر اتخذ يوسف عليه السلام دعامة لحكمه وسنداً ، وجعله مستشاراً خاصاً له .

كذلك ليس ثمة فى هذه الآيات أدنى إشارة إلى أن فرعون مصر تخلى عن الحكومة والسلطة .

ويتضح من آية أخرى ستلى فيما بعد ، أن حكم فرعون ظل قائماً — وكذلك دينه — إلى فترة بعد أن أصبح يوسف متصرفاً فى خزائن مصر . إذ لما جاء إخوة يوسف لأخذ الحبوب والغلال وشحنها ، واستصحبوا معهم بنيامين أخا يوسف الشقيق نزولاً على رغبة يوسف نفسه ، آواه إليه وصارحه بأنه أخوه على حين كتم عن إخوته الآخرين هذا الأمر . ولما كان يوسف عليه السلام يريد الإبقاء على أخيه بنيامين عنده ، لم يبد لهم رغبته فى ذلك ، وإنما دبر وضع الوعاء فى متاع بنيامين ، وحين بدأت القافلة فى التحرك أذن مؤذن فى العير إنكم لسارقون ، فأنكر إخوة يوسف

ذلك ، فقال المؤذن فما جزاء من نجده عنده ، قالوا أن تأخذوه عوضاً عن الوعاء . وتم تفتيش جميع الرحال وأخرج الوعاء من رحل بنيامين . . وأخذ بنيامين بدلاً من الوعاء . . عندئذ يقول تعالى : ﴿ **ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك إلا أن يشاء الله** ﴾ يوسف ٧٦ .

فهذه الآية توضح أن القانون الذى كان معمولاً به فى مصر آنذاك هو قانون الملك ، ولم يكن يوسف عليه السلام يستطيع بمقتضى هذا القانون أن يأخذ بنيامين من إخوته بتهمة السرقة . لكن الله تعالى أجرى على لسان إخوته قولهم : ﴿ **جزاؤه من وجد فى رحله فهو جزاؤه** ﴾ يوسف ٧٥ وفى هذا يقول مولانا شبير أحمد العثمانى مفسراً هذه الآية : « يعنى أن الله أنطق إخوته فقالوا من تجدون الصواع فى متاعه خذوه عبداً نظيره ، وبذا تم القبض عليه (أى بنيامين) . وإلا ما كان قانون مصر آنذاك يسمح بذلك . ولو أنهم لم يقرروا ذلك بأنفسهم لما استطاع يوسف أخذ أخيه بأية صورة وفقاً لما يقضى به القانون المصرى » .

ولا يستلزم هذا أن يكون يوسف عليه السلام قد وقف عن تبليغ رسالته ودعوته ، أو هرب من إعلانها بعد تمكنه من وزارة مصر ، فهو قد بدأ دعوة التوحيد وقت أن كان فى السجن فنراه يقول لرفاقه هناك .

﴿ **يا صاحبى السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه** ﴾ يوسف ٣٩ ــ ٤٠ فلما تولى الوزارة كان ضرورياً أن يواصل مهمته فى ميدان الدعوة .

فالثابت من الآيات الكريمة بلا ريب أن يوسف عليه السلام أصبح أحد أعضاء حكومة غير إسلامية برغبته وطلبه ، وأن نظام الحكم وقانون البلاد بقيا بعد تولية الوزارة غير إسلاميين ، وبدلاً من أن يعاتبه الله على ذلك ويلومه ، نراه يمتدحه ويسمى ما ناله يوسف من تمكن فى الأرض نعمة إلهية فيقول : ﴿ **وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض يتبوأ منها حيث يشاء** ﴾ يوسف ٥٦ ، مما يستدل به على أن اشتراك المسلمين بل وحتى الأنبياء فى نظام حكومة غير إسلامية أمر جائز مشروع ، وليس ذلك فحسب بل هو أيضاً فرض كفاية فى بعض الحالات ، لأن طلب يوسف من فرعون مصر أن يكون على خزائن مصر برغبته دليل على أن هذا السلوك لم يكن جائزاً مشروعاً له فحسب بل كان يعده واجباً عليه وإلا ما طلبه من فرعون ، ودعم طلبه بقوله عن نفسه إنى حفيظ عليم . فإن لم يكن عمله كوزير لملك مصر فى رأيه واجباً عليه وفرضاً ، فإن قوله عن نفسه إنى حفيظ عليم يدخل فى نطاق مدح النفس الذى لا وجه له » .

الـــرد :

تحدثت فيما مضى مرتين عن هذا الجزء موضع البحث من قصة يوسف عليه السلام ، إحداهما تفصيلاً والثانية إيجازاً واختصاراً ، ولست أدرى لماذا ترك صاحب الاعتراض حديثى الأول ، وجعل مدار كلامه واعتراضاته على حديثى الثانى وحده ؟ بينما كان فى استطاعته أن يجد فى أولهما(١١) إجابة لأكثر النقاط التى أدرجها فى اعتراضاته إن لم يكن لها كلها .

وعلى أى حال فإن هذا التجاهل ــ أياً كان سببه ــ يحوى شيئاً وحيداً نرى فيه خيراً لناوهو أن ما ذكرته مراراً بالتفصيل كان توضيحه شاقاً عسيراً علينا ، وها نحن قد وجدنا فى ذكر الآخرين وآثارهم لجوانبه وزواياه فرصة أخرى لتوضيحه وتبيانه .

أفى الإســلام تناقض ؟ :

إن أول ما نتوقعه غالباً من أى إنسان عاقل فى الدنيا خلو كلامه من التناقض . ولو أن إنساناً جاهلاً ذا عقل بسيط سمع من شخص أقوالاً يناقض بعضها بعضاً لاعترض عليه من فوره وأسكته ، لأن عقله البسيط لم يستطع استساغتها وقبولها . لكن المدهش حقاً أن هذه التناقضات التى يصعب توقعها من إنسان ذى عقل بسيط ساذج ، يتوقع البعض صدورها من جانب الإله الحكيم الذى خلق العقل بنفسه ، وأعجب من هذا أن من يتوقعون صدور هذا التناقض الزائد من الله ، بل وينادون به ليسوا أناساً جاهلين ، إنما هم أهل العلم الذين يلقنون الدنيا بأسرها المعرفة والعلم ، وهم السادة الأفاضل الذين تتصارع عقولهم فى تصريف أمور دنياهم ، فهؤلاء السادة العقلاء يريدون من ربهم ــ بل ويأملون أملاً كبيراً ــ أن تحوى أموره تناقضاً بين ثناياها ، وأن يضم كلامه عز وجل تضاداً وتخبطاً، فيقول: إننى ملك السموات والأرض ، ثم يسلم بسلطة أحد آخر على أى بقعة من أرضه . أو يقول لهم: يا أيها الناس أطيعوا جميعاً أحكامى وقانونى ، ثم يسمح لهم ــ بل ويصل الأمر إلى حد أن يفرض عليهم ــ أن يؤدوا فروض الولاء والطاعة لأولئك الحكام الذين لا يحكمون فقط بغير ما أنزل من قوانين شرعية إلهية ، بل يصدرون فى أكثر الأحوال أحكاماً تخالف شرعته .

أو يضع بنفسه قانوناً خاصاً للإنسان ، ويعلن أن هذا هو قانونى ، وأن كل ما عداه

---

(١١) راجع ما كتبه الأستاذ المودودى تحت عنوان الإسلام والسلطة ص ٢٥ من هذا الكتاب ــ المترجم .

باطل ، ثم يجيز لهم تطبيق القوانين الاخرى والخضوع لها ، ويعطى لمن وضع لهم بنفسه هذا القانون الحق فى أن يشرعوا لأنفسهم قوانين إن أرادوا ذلك ، أو أن ينفذوا قوانين الآخرين ويتبعوها .

أو يرسل رسله لهدف خاص هو دعوة سكان الأرض بأسرها إلى قبول دينه ، ثم يسمح لهؤلاء الرسل أو لأحد منهم أن يصبح عاملاً وخادماً فى نظام دين غير دينه ، ويبذل قصارى جهده فى العمل على تنفيذه وإقامته بنجاح ، بل على حد قول صاحب الاعتراض: يثنى سبحانه وتعالى على هذا العمل ويستحسنه .

أو ينتقى من بين سكان العالم أجمع أمة تعمل على تحقيق هدف معين هو أن تأمر بالمعروف الذى قرره معروفاً ، وتقضى على المنكر الذى حدده منكراً ، ثم يحل لهذه الأمة — بل ويجعله فرض كفاية على بعض صفوتها المختارين — أن يأخذوا بنصيب فى إقامة ونشر تلك المنكرات التى جعلها حاكمهم الباغى معروفاً ، وأن يتحولوا إلى أدوات لمحو المعروف الذى يراه هذا الطاغية العاصى منكراً .

إن هذه الأمور سافرة التناقض صريحة التضاد ، وتناقضها لا يلزم لإدراكه تفكير عميق . لكن الأمر العجيب أن من يعلمون الناس التفسير والفقه والعلوم العقلية ، ويربون العقول التى تضطلع بأكبر المناصب والمسئوليات فى المجامع والدواوين ، لا يرون فيها تناقضاً . كأ أن إله الكون فى رأيهم على درجة من السوء التى لا يستطيع أى جاهل أحمق أن يسمعها من أحد جلسائه فى المقهى ويسكت عنها ويتغاضى .

يقول صاحب الاعتراض :

« كذلك يتضح من آية أخرى ستلى فيما بعد أن حكم فرعون ظل قائماً ، — وكذلك دينه — إلى فترة بعد أن أصبح يوسف متصرفاً فى خزائن مصر . . ﴿ ما كان ليأخذه فى دين الملك إلا أن يشاء الله ﴾ . . . فهذه الآية توضح أن القانون الذى كان نافذاً فى مصر آنذاك هو قانون الملك » .

مفهـوم الديـن :

يبدو أن صاحب الاعتراض وقت كتابة هذه الكلمات لم يتوقف قليلاً ليفكر فى هذا التناقض الصريح الذى يتضح فى القرآن نتيجة ما زعمه من تفسير . فليتكرم الآن ويمعن تفكيره فى دراستنا وتناولنا له .

بما أن الله تعالى سمى القانون الملكى المصرى فى الآية التى نقلها صاحب الاعتراض

نفسه « **دين الملك** » ، فليس معنى الدين إذن تلك العبادات التى تؤدى فى أماكن العبادة فحسب ، بل هو أيضاً القانون الذى بمقتضاه يقبض البوليس على المجرمين ، والذى يحكم به فى المحاكم والدواوين والمسائل العسكرية ، والذى ينظم أمور البلاد وعليه يقوم نظام المجتمع بأكمله . فالمنهاج الذى تسير عليه فروع الحياة المختلفة ، وتتبعه بشكل جماعى يسمى باصطلاح القرآن « ديناً » . ولما كان المنهاج السائد فى مصر حينذاك يسير وفق مشيئة فرعون ، ويتأسس على سلطته العليا المطلقة ، لذلك سماه القرآن « دين الملك » ، ومن ثم يتضح أن « دين الله » لا ينحصر فى المساجد والصلاة والصوم وكفى ، وإنما يعنى كذلك اتباع تلك الشريعة الكاملة التى تنبع من رضا الله ، وتقوم على حاكميته وسلطته ، وتندرج تحتها كافّة أمور الحياة .

فالسؤال الآن : لماذا بعث يوسف عليه السلام نبياً من عند الله ؟ وأى شيء كان يدعو له ؟ دين الله أم دين الملك ؟ فإذا سلمنا بتأويل صاحب الاعتراض ، وتفسيرات السادة الأفاضل الذين يبغون إفزاعنا وتخويفنا ، لزم التسليم أيضاً بأن الله أمر نبيه بأن يدعو خلقه وخاصة أولئك الذين يسكنون منهم فى مصر إلى أن يختاروا دين الله ، ثم إذا بهذا النبى نفسه يعمل على قيام دين الملك واستحكامه ، بهدى من الله ورعايته . والعجيب أن الله لم يشعر بتناقض سلوكه هذا وراح يمدح هذا النبى — كما جاء فى كلام صاحب الاعتراض — بل وسمى فوز نبيه بمنصب الوزارة فى نظام الكفر « نعمة إلهية » ، وكأنه تعالى واحد من هؤلاء المتدينين العظام فى زماننا هذا ممن نرى على جباههم زبيبة سوداء من أثر السجود ، وما أن يحصل ابنه على درجة الماجستير ، ويصبح « نصف متفرنج » ، ويعين مفتشاً فى إدارة الخمور مثلاً ، حتى يهوى ساجداً لله مسبحاً بحمده شاكراً أفضاله ، لأنه تعالى أسبغ نعمته على هذه الأسرة .

ثم يقول صاحب الاعتراض :

« ولا يستلزم هذا أن يكون يوسف عليه السلام قد وقف عن تبليغ رسالته ودعوته ، أو أنه هرب من إعلانها بعد تمكنه من وزارة مصر ، فهو قد بدأ دعوة التوحيد وقت أن كان فى السجن . . . فالثابت من الآيات الكريمة بلا ريب أن يوسف عليه السلام أصبح أحد أعضاء حكومة غير إسلامية برغبته وطلبه ، وأن نظام الحكم وقانون البلاد بقيا بعد توليه الوزارة غير إسلاميين » .

وفى هذا الادعاء أيضاً تناقض لم يسترع انتباه صاحب الاعتراض فأى نوع من التوحيد كان يوسف عليه السلام يدعو إليه ؟ فإن كان التوحيد فى دعوته هو عبادة الله فى طقوس وشعائر تؤدى فى أماكن العبادة ، إلى جانب طاعة قانونه الذى يقوم عليه نظام الحكم والمجتمع ، باعتبارهما عند الله أمراً واحداً هو خضوع الحياة كلها لتعاليم الدين

وقوانينه ، فإن يوسف عليه السلام ــ من وجهة نظر صاحب الاعتراض ــ يكون قد عمل بما يخالف دعوة الحق والتوحيد .

أما إن كان التوحيد فى دعوته يعنى : أن دين الله هو ما يؤدى فى المعابد وبيوت العبادة ، على حين يسير نظام الحكم والمجتمع وفق دين الملك ودستوره ، فإن دعوته إذن ليست دعوة توحيد وإنما هى دعوة إلى الاثنينية لا الوحدانية ، ويسير منهاجها العملى على طاعة حاكمين مختلفين فى آن واحد .

وثمة سؤال آخر : بأى معنى أبلغ يوسف عليه السلام رسالته ؟ فإن كان قال للناس إنى نائب عن مالك السموات والأرض فاتقوا الله وأطيعون كما قالها الأنبياء أجمعون فإن هذا المعنى لا ينطبق بأى شكل وتسليمه بسيادة ملك غير مسلم ، وطاعته له فى ظل نظام غير مسلم . وإن كان قال للناس إنى نائب عن ملك السموات والأرض ، غير أن منهجى طاعة ملك مصر وإلى أدعوكم أيضاً لطاعته ، فإن دعوته هذه ليست دعوة صريحة التناقض لا يمكن لها الثبات والتمكن فحسب بل تثير الضحك والقهقهة ، وتصل بداعيها إلى مستشفى الأمراض العقلية ، لا إلى منصب الوزارة .

إن هذا الكتاب الذى يسن قاعدة عامة تنص على أن الله لم يرسل رسولاً إلا ليطاع بإذنه ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله** ﴾ النساء ٦٤ ، ثم يقرر ويعلن فى الوقت نفسه أن من اعترف به رسولاً قد جعله طائعاً لغير الله ، وليس مطاعاً كما ذكر فى القاعدة السابقة ، لهو كتاب يستحيل الإيمان به تمام الاستحالة .

والقرآن يقدم معياراً لإثبات أنه منزل من عند الله فيقول ﴿ **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا** ﴾ النساء ٨٢ ، فإذا سلمنا بأسلوب تفكير صاحب الاعتراض وتأويلات من لفوا لفه ، وجدنا فى القرآن تناقضات بينة صريحة تثبت أن القرآن ــ بالنظر إلى المقياس الذى قدمه بنفسه ــ كلام أحد آخر غير الله .

والحقيقة أن هذا الطراز الفكرى الذى يمثله صاحب الاعتراض يكمن خلفه تاريخ مؤلم طويل للانحطاط الأخلاق .

دراسة تاريخية ونفسية لنظرية التفريق بين الدين والسياسة :

ما أن نسى المسلمون هدفهم الأصلى ، وتخلوا عن مهمتهم الحقيقية حتى سقطوا فى عبادة الدنيا ، وغدا التدين فى نظرهم مجرد عبادات وشعائر ، واتباع لبعض الأحكام الشرعية فى الحياة الاجتماعية ، مهما كانت أهداف الحياة فى مجتمعهم أهداف أهل الدنيا وعبادها ، كذلك أضحوا لا يبالون بما إذا كانت مقاليد النظام الاجتماعى فى بلدهم فى يد

الصالحين أم الفجار ، أو إذا كانت الإمامة والزعامة إسلامية فى مبادئها وأهدافها أم غير إسلامية . فكان عقاب الله لهم على غفلتهم هذه أن طفقت مدنهم الكبرى تتعاقب في سقوطها تحت نير الكفار .

لكن المسلمين وعلماءهم بدلاً من تلافى هذا القصور الأصلى ، وتفهم هذا العقاب تفهماً صحيحاً ، شرعوا — على العكس — يفكرون فى طريقة يحيون بها حياة إسلامية فى ظل نظام كافر . فاتخذوا « **الاضطرار** » عذراً ، وراحوا يرسمون للحياة الشرعية الإسلامية صورة جديدة يستطيعون فى داخل إطارها أن يمارسوا حياة إسلامية فى ظل نظام غير شرعى ، وغير إسلامى .

وعلى هذا بدأت سلسلة من عقاب الله المتزايد ليبلوهم أيتحملونها ويؤوبون ، أم يستغرقون فى مهاوى ضلالاتهم وغيابات انحرافهم . ثم راح هذا « الاضطرار » — الذى كان فى بدايته مجرد اضطرار — يتفاقم ويزداد وفقاً لسنة الله ، حتى اتخذ أشكالاً وصوراً من الاضطرابات دائمة لا متناهية .

وكل « اضطرار » جديد يظهر فى حياتهم يتطلب منهم أن يزيلوا جزءاً من الحدود التى وضعوها للحياة الإسلامية تحت نظام الكفر . بيد أن أياً من ألوان عذاب الله الشديدة التى حاقت بهم لم يوقظهم من غفلتهم ، أو يبصرهم بحالهم ، فاستنوا قاعدة دائمة مؤداها : أن كل « اضطرار » يقتضى أن نجعل حدود الحياة الإسلامية تنكمش ، وحدود تسلط الكفر وغلبته تتمدد وتنتشر .

ثم بدأ هذا « الاضطرار » يؤرق نفوسهم ، لأن تصور الحرمة لا بد وأن يبقى موجوداً فى ظل « الاضطرار » فأى إنسان عاقل يدرك بالضرورة أنكم إذا أكلتم مثلاً لحم الخنزير بسبب « الاضطرار » المحض ، فمن المحتوم أن يبقى الخنزير فى نظركم حراماً ، وبما أنكم تعتبرونه فى الأصل محرماً ، وتأكلونه كرهاً و « اضطراراً » ، فلا محالة من وجود كراهيتكم له ونفوركم منه داخل قلوبكم ومشاعركم ، وهيهات أن تتلذذوا بطعمه ، أو تجتهدوا فى ملء بطونكم به فى استساغة وشهية ، أو تتفننوا فى طهيه بطرق عدة وتصنعوا منه أنواعاً وأنواعاً . . وهذه هى عاطفة الاجتناب والنفور التى لا مناص من ظهورها فى كل المسائل والأمور التى تعتبرونها حراماً فى حقيقتها ، وتستبيحونها لأمر اضطرارى عارض .

أما أن تظل أمة بأسرها تطرأ دائماً على حياة أفرادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حالة الاضطرار الشرعية ، وضغوطها وآلامها النفسية ، فيجتنبون نظام الحياة فى عصرهم بأكمله ، ويشعرون تجاهه بالكراهية والنفور ، وتغدو علاقتهم به علاقة « لا مفر من الحياة » فهذا فى الواقع أمر مستحيل تماماً ، ولا يمكن تحمل مثل هذه الحالة

مدة طويلة إذ سرعان ما ستشعر الطبائع والنفوس منها بالإرهاق ، وهو ما يظهر الآن فى حياة المسلمين واضحاً جلياً . إلا أن تزايد التسلسل المستمر فى الانحطاط الدينى منذ أمد طويل ، جعل المسلمين لا يعيدون النظر فى نظريتهم التى بنوها على أساس إمكانية الحياة الإسلامية داخل نظام كافر ، ولم يدفعهم إلى اتخاذ تدابير وإجراءات لإنهاء حالة « الاضطرار » هذه التى أجبرتهم على أن يعيشوا والمحرمات تحاصرهم من كل صوب واتجاه ، والخبائث والآثام تكتنف كافة صغائر أمور حياتهم وأجلها على السواء ، بل حدث رد فعل معاكس فانتهت بهم حالة الانحطاط الدينى المتواتر إلى أن يجهزوا تماماً على عذر « الاضطرار » من أساسه ، كى تتهشم قيود الحرمات التى أوصدت فى وجوههم أبواب الانطلاق والرقى والرفعة داخل نظام الكفر ، وتحل محلها الإباحة وتحليل المحرمات .

لهذا الغرض بالذات ظهرت نظرية حديثة تزعم أن الدين قاصر على العبادات والعقائد وبعض المسائل الاجتماعية كالزواج والطلاق وغيره ، وأن مطلب الحياة الإسلامية الرئيسى يتحقق إذا ما كفل أى نظام من نظم الحكم توفير وضمان الأمن للمسلمين فى هذه الأمور ، فتصبح دار الكفر دار الإيمان ، وتلزم طاعة هذا النظام وإجراء كافة أمور المجتمع — وهى التى تندرج بمقتضى هذه النظرية تحت اسم الدنيا بدلاً من الدين — وفق قوانينه التى وضعت على أسس كافرة . وليس على المسلمين من حرج فى إدارة دفة هذا النظام ، بل وبذل الأرواح رخيصة فى سبيل نشره وتوسيع سلطانه وحمايته .

وليت الأمر اقتصر على « عدم الحرج » أو الإباحة وتحليل ما حرم ، وإنما طفقت ضرورات المسلمين فى دار الكفر تجبرهم على أن يجتهدوا فى تشويق أبنائهم وذرياتهم وترغيبهم فى العمل على خدمة الكفر ليتلافوا تلك العيوب والتقصيرات ، التى كان « الحرج » بسببها لهم فى حالتهم الأولى ، ومن ثم فإن آخر ما اخترع من حجج تلك التى تزعم أن رقى المسلمين وفلاحهم ، بل وأحياناً حياتهم بأسرها ، تتوقف على أن يضطلعوا بمناصب أكبر وأكبر فى كافة فروع نظام الكفر : فى المحاكم ، وفى التشريع والاجتماع ، وفى المجالات العسكرية ، ومضمار الصناعة وما إلى ذلك ، وإلا فستبتلع الأمة ويسبقها فى الرقى والتقدم غير المسلمين . وكان تأثير هذه الحجة أنها جعلت فى لمح البصر ما كان مباحاً حتى مساء أمس فرضاً صباح اليوم وواجباً ، وغدا فرضاً — إن لم يكن على الشعب كله فعلى فئة منه على الأقل — أن تنهض لتأدية هذا الفرض ، وكأن أمر الله قد صدر قائلاً **« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى [الكفر وليضلوا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يضلون] » و « ولتكن منكم أمة يدعون إلى [الشر ويأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف] »** .

حقاً لقد حدث فى الدين تغيير كبير ، احترف بسببه كبار الأتقياء والمتدينين

ـــ الذين تحرك أصابعهم حبات المسابح دائماً ـــ مهنة المحاماة ، ليفصلوا فى قضايا الناس وفق القانون الذى لا يؤمنون به . أما ذلك الذى يعتنقونه ويؤمنون به ، فيتلونه فى بيوت وحسب .

كذلك نتج عن هذا التغيير دخول أبناء كبار الصالحين ورجال الدين معاهد العلم الجديدة ، وتخرجهم بعد أن تلقوا دروس الإلحاد والمادية والرذيلة وانحطاط الخلق . ولم يقتصر تأثير نظام الكفر العملى على هذا ، بل إن هذه الأجيال أضحت خادمة لنظامه الأخلاقى والاعتقادى الذى فرض عليهم كرهاً وقهراً ، بسبب غفلة أسلافهم وضعفهم .

ثم تخطى التغيير نطاق الرجال ، ووصل طوفان الجاهلية والضلال وسوء الخلق إلى النساء ، فإذا « بفرض الكفاية » الذى نهض الرجال أول الأمر لأدائه يفرض على النساء ، حتى اضطررن أخيراً للخروج بغية القيام بهذه « الخدمة الدينية » خشية أن يتخلفن عن غير المسلمات »(١٢) .

ولا تحسبوا أن هذا التغيير وليد عصرنا هذا ، وإنما تضرب جذوره إلى قرون عديدة خلت حينما سيطر كفار التتار على المسلمين . ولا تظنوا أيضاً أن الرسم النظرى لصورة « الحياة الإسلامية فى ظل نظام الكفر » فحسب قد تم فى ذلك العهد ، بل إن كثيراً من كبار العلماء وأجلتهم آنذاك نفذوها بشكل عملى ، واشتركوا فى العمل تحت لواء النظام الكافر . ومنهم لفيف غفير ممن تتلمذ على كتاباتهم وتفاسيرها علماء ديننا ومفتونا العظام ، وها هم اليوم يقومون بتدريسها فى مدارسنا العربية .

ولقد أصبح الخطأ مقدساً بسبب عراقته فى التقدم ، ولا عجب أن نرى اليوم فقهاءنا ، ومحدثينا ، ومفسرينا سادرين فيه . لكن الأمر البديهى أن الخطأ لا يمكن اعتباره صحيحاً بحجة أنه تواتر هكذا خلفاً عن سلف ، كما لا يكفى لإثبات صحته الاحتجاج بأن كبار القوم وعظماءه قد وقعوا فيه لأن ثبات الحق لا يمكن أن يتم عن مصدر آخر غير كتاب الله وسنة الرسل فقط .

وقد بدأ عصر الانحطاط بالنظرية التى تزعم « إمكانية الحياة الإسلامية فى ظل نظام الكفر » على أساس « الاضطرارية » ثم تدرج إلى أن وصل الأمر إلى ابتداع نظرية تقول « إن العمل فى نظام الكفر جائز ،ثم مستحب ، ثم فرض كفاية ، ووصل الانحطاط والإسفاف إلى ذروته ومنتهاه فى الرأى القائل « بأن طاعة الحكام الذين يعطون الحرية

(١٢) بعد قيام باكستان أصبح بنات المسلمين يتلقين التدريبات العسكرية فى الميادين العامة ، ويذهبن إلى الدول الغربية للتدريب على عمليات الإسعاف والتمريض ، وليمثلن المسلمين وينبن عنهم فى البلاد الغربية فى هذا المجال .

الدينية هى عين ما يقتضيه الدين » . لهذا تضاعفت محاولات المسلمين فى ضرورة إيجاد دليل من الدين يفسرون فى ضوئه كل مرحلة من مراحل انحطاطهم . وهذه المحاولات فى زعمهم مبنية على نظرية تقول « بما أن دين الله مسئول عن سد احتياجاتنا وضروراتنا ، فإن ما يطرأ على حياتنا من احتياجات جديدة لا بد وأن نجد لتلبيته فى هذا الدين هدياً مرشدا » . لكن النظرية الحقيقية التى تختبىء فى باطن هذه النظرية ، والتى يعمل هؤلاء الناس بمقتضاها فعلاً هى « بما أننا أحسنا إلى هذا الدين ، ورفعناه وشرفناه بإيماننا به ، ففرض عليه لقاء هذا أن يبدأ فى اتباعنا والسير فى عقبنا ، لا أن نتبعه نحن ونمضى خلفه . أى أن ما بيننا وبينه من علاقة ليس سعينا لتنفيذه وتطبيقه فى حياتنا وفى أرض الله ، بحيث يكون الضامن المسئول عن تلبية ما يعن لنا من حاجات ورغبات خلال هذا السعى ، وإنما علاقتنا به لا بد وأن تتخذ شكلاً آخر هو : أن نترك حتى مجرد فكرة إقامته وتطبيقه ، ونتيه فى غيابات وأودية اتباع أهوائنا . وعليه أن يلازمنا حيث شئنا ، ويخضع لكافة ما نتبعه من أديان باطلة ، وعلى كاهله مسئوليات الوفاء بما يظهر لنا نتيجة اتباعنا لهذه النظم التى تخالفه » .

لهذا بدأ هؤلاء الناس ــ وهم على ما هم عليه من هذا الرأى السقيم الخاطىء ــ يبحثون عن دليل فى القرآن والسنة يبررون به أفكارهم وآراءهم ، وأمعنوا نظرهم فى آيات القرآن وسوره ، فلم يقع فى القرآن بأكمله لا على سورة العنكبوت مثلاً ، أو البقرة ، أو آل عمران ، أو الأنفال ، أو التوبة ، وإنما فقط على سورة يوسف ، وبالذات الجزء الذى أورده صاحب الاعتراض . وكذلك الأمر حين فتشوا فى سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام ، لم يجدوا شيئاً يستحق الاتباع ، لا رمضاءمكة الملتهبة ، ولا قذفه بالطوب والحجارة فى الطائف ، ولامعارك بدر وأحد ، وإنما فقط حادثة هجرة بعض المسلمين ، وبقائهم رعايا تحت حكم ملك مسيحى عدة سنوات .

إن من يطلب الوصول إلى الحقيقة المجردة ، ولا يطلب شيئاً لمزاجه الخاص تراه يهتم اهتماماً بالغاً بأن يسأل : هل يمكن أن نستنتج مما نبحثه فى قصة يوسف هذه النتيجة التى يريد هؤلاء السادة الأفاضل الوصول إليها ؟ وإذا سلمنا بهذه النتيجة ــ وهى أن أحد الأنبياء قد ارتضى العمل فى نظام كافر برضا من الله ورعاية وعناية ، وأخذ على عاتقه مسئولية تنفيذ قانون غير إلهى « **دين الملك** » لا لشىء إلا لأن هذا العمل فى ذاته هدف مقصود ، وأن المسلمين الذين هاجروا من مكة إلى الحبشة إنما هاجروا بناء على أن النظام الاجتماعى غير المسلم يعد مناسباً لإقامة أية جماعة إسلامية ، شريطة أن يسمح لهم بأن يعبدوا الله فى مساجدهم على طريقتهم الخاصة ، ويؤمنوا فى صدورهم ببعض العقائد ، ويدعوا إلى عقيدتهم ودينهم ــ فإن أسئلة أخرى أكثر أهمية وأولوية من السؤال السابق سوف تثار ــ إذ بعد قبول هذا الكلام والتسليم به ، يتحتم بحث عدة أمور هى :

١ ـــ هذا الدين الذى أرسله الله تعالى على يد الأنبياء إلى الإنسانية كلها هل بعث خصيصاً من أجل دور العبادة وحسب ، أم لتنظيم الحياة الإنسانية بأكملها ؟

٢ ـــ وهؤلاء الأنبياء الذين جاءوا بهذا الدين أكان هدفهم جميعاً واحداً ؟ أم أن كلاً منهم كان له هدف خاص ومهمة محددة ، بحيث يمكن أن تتعارض مهامهم فيما بينها ؟ .

٣ ـــ وما الذى طلبه الله فعلاً من الإنسان ؟ هل طلب منه أن يقر بعبديته لله ويتبع قانونه ؟ أم أن يؤدى له شعائر عباداته فحسب ، ثم يحيا فى كافة ما تبقى من مجالات حياته وميادينها كيفما يحب ويهوى ؟ .

وقد يجيب البعض على السؤال الأول بأن هذا الدين الذى أرسله الله مقصور على تلك الحياة المحدودة التى تسمى بمفهوم العصر « الحياة الدينية » ، ولكننا لو سلمنا بهذا المفهوم المحدود للدين لأصبح كل ما ورد فى القرآن والكتب السماوية الأخرى من قوانين وشرائع تتعلق بالاجتماع والحضارة والاقتصاد والسياسة وأمور الوزارات والعسكرية والعدل وشئون الحرب والسلام وغيره هراء عديم القيمة لا معنى له على الإطلاق ، ولن تبقى له صفة الأحكام والأوامر ، وإنما يتحول إلى وصايا إن عملنا بها فخير ، وإلا فلا ضير ولا غضب من قبل الله .

وقد تأتى إجابة السؤال الثانى ـــ طبقاً لتصور المعاصرين لحقيقة النبوة ـــ أن الأنبياء قد بعثوا لمهام مختلفة متباينة . فإذا كان الهدف من بعثة أحدهم تحطيم نظام الكفر وإقامة النظام الإسلامى ، فإن الهدف من بعثة الآخر قد لا يقتصر على اكتفائه بالمساهمة بنصيب محدود فى الإصلاح الدينى والخلقى ، وإنما طاعة النظام الكافر الموجود فى زمانه أيضاً ، والإخلاص والوفاء له ، وتدعيمه ومساندته كلما وجد إلى ذلك سبيلا ، حتى يسود هذا النظام ويقوى . غير أن هذا الكلام لا يطابق بيان القرآن الذى يؤكد تأكيداً كبيراً على أن هدف بعثة الأنبياء كلهم هدف واحد لا يتغير ، كما أن العقل لا يصدق أن مثل هذه الأفعال المتضادة المتصادمة تصدر من جانب الله عز وجل . فأى إنسان عادى يستبعد أن يكون هذا الإله إلهاً حكيماً لأنه يرسل للناس من لدنه رسولاً من أجل تحقيق هدف ما ، ثم يبعث لهم آخر لإنجاز غرض يعارض الهدف الأول ويناقضه .

وطبيعى أنه ثمة فرقاً بين التناقض وبين أن يصل أحد هؤلاء الأنبياء إلى ذروة النجاح فى إقامة نظام إسلامى ، على حين يظل نبى آخر يعمل على إقامته من منتصف الطريق ، أو من البداية إلى آخر لحة من حياته دون أن يتمكن من إتمامه ، ويختار ثالث طريقاً وسطاً بين الدعوة والحرب بما يتناسب وظروفه الخاصة ، لأن هذه الأساليب والأشكال على

اختلافها تضع نصب أعينها هدفاً واحداً هو السعى من أجل إقامة نظام الله فى الحياة بشكل كامل . أما أن يعتبر البعض هذا الاختلاف الشكلى تضاداً وتناقضاً فى الغرض من بعثة الأنبياء ، فلعمر الحق إنه لبهتان وزور على الله كبير هيهات أن نلقى له نظيراً مماثلاً .

وكذا الأمر فى الجواب الثالث ، فقد يعتقد المسلمون فى عصرنا هذا أن ما طلبه الله من الإنسان هو أداء بعض طقوس العبادة ، واتباع طرق معينة فى الغسل والطهارة ، وبعض الحدود الخاصة بالحلال والحرام لا أكثر ولا أقل . فالله لم يطالبه بأبعد من هذا كالبحث مثلاً فيما إذا كان يسير فى حياته وفق قانون الله ، أم يتبع قوانين شياطين الإنس والجن التى تسيطر على أرضه تعالى .

لكن هذا الجواب مهما كان باعثاً على الاطمئنان والراحة النفسية فى صدور عشاق الدنيا المعاصرين ، ومهما كان صادراً عن فهمهم « للدين يسر » و ﴿ **وما جعل عليكم فى الدين من حرج** ﴾ ، فقداخترعوا وابتدعوا به ألواناً من التساهل والتهاون . وعلى أى حال فإن هذا التصور يتنافى ومعنى « العبدية » ومفهومها . فقد لا يوجد شيء أكثر سخرية وإضحاكاً من تصور « العبدية » أى يبقى العبد عبداً ساعتين فقط فى الأربع وعشرين ساعة ، ويعيش فيما تبقى من يومه حراً طليقاً ، أو أن تنتهى « عبديته » بانتهاء تكبيره وتعظيمه لسيده ، ويصبح بعد ذلك طليق العنان فى سائر أمور حياته يصرفها كيف شاء ، وفق نظام من صنعه أو من صنع الآخرين .

إن الإله الذى لا يمكن الاعتراف به إلهاً هو ذلك الذى يقرر أنه رب الإنسان وخالقه ثم يرضى أن يدع هذا الإنسان يحدد ألوهيته وحاكميته ويحصرها فى نطاق ضيق غير مهم ، فما من والد يرضى بأن تتحدد أبوته على ابنه فى حيز ضيق بحيث ما أن يؤدى الابن له مراسم الطاعة حتى يكون قد وفى بمقتضيات الأبوة ، ويصبح حراً فى أن يختار له أى أب شاء . كذلك ما من زوج يرضى بأن تنحصر صفته الزوجية بالنسبة لزوجته فى أدائها له فروض الطاعة ، وبعدها تختار من يروق لها على وجه الأرض زوجاً . كما أن أى حاكم لا يرضى أن تنكمش سلطاته على رعاياه فيعترفون به حاكماً فى الاحتفالات والمناسبات الرسمية ، وإذا ما انفضوا من حضرته اتخذ كل منهم ما يهواه من قوانين وأطاع ما يشاؤه من أحكام .

فكيف بهذا الإله وقد خلق الناس أجمعين ، وهو القاهر المسيطر فوقهم جميعاً ، ومع ذلك يرضى بتضييق الإنسان حدود سيادته ونفوذه وألوهيته عليه ، ويقبل منه بعض الشعائر ، وترك له الحبل على الغارب ليكون عبداً لمن يشاء .. أيبقى هذا الإله إلهاً بعد هذا ؟ .

فإذا كانت هذه التصورات المتعلقة بالدين والنبوة والعبدية تصورات ناقصة ، وإذا

كان دين الله المرسل إلى الإنسان يستولى فعلاً على جماع حياته الجماعية والفردية على السواء ، وإذا كان ما يطلبه الله من عبيده هو اتباع قانونه وأحكامه فى كل صغيرة وكبيرة ، وإذا كان الله قد أرسل رسله من أجل الدعوة لإقامة نظام الحياة على الحق ، والسعى فى سبيل إقامته اعتماداً على طاعة إله واحد ، فإن أى إنسان طبيعى يصعب عليه التسليم بأن سيدنا يوسف وحده من دون أنبياء الله كان نموذجاً شاذاً ، فبدلاً من أن يسعى لإقامة « دين الله » خدم فى وزارة المالية فى ظل « دين الملك » . كما أن أى شخص طبيعى لا يمكن أيضاً أن يوفق بين أمرين متضادين هما : أن النبى عليه الصلاة والسلام كان ينادى بالجهاد لإقامة دين الحق فى مجتمع العرب غير الإسلامى ، ثم إذا به يرى أن نظام الحبشة غير الإسلامى كان على الحق بحيث يمكن أن يكون مكاناً مناسباً لإقامة جماعة إسلامية .

إن الذين لا يرون الدين نظاماً للفكر متناسقاً عقلاً ، بل يعتبرونه أجزاء متناثرة من مجموعة مفككة الأوصال لا رابط بينها ، يسهل عليهم أن يفصصوا أحكام القرآن وتعاليم الدين وأوامره قطعاً قطعاً ليخترعوا تفسيرات وتأويلات لحياة الأنبياء تتناقض فيما بينها تناقضاً جد صريح .

ولكن بما أن هذا الدين نظام مرتب مترابط الأواصر متسق الأجزاء من صنع حكيم عليم ، فليس للناظرين فيه مندوحة من أن يفسروا كل جزء أو جانب منه بما ينسجم ومزاجه العام . ولا أحد يقبل مثل هذا التفسير الذى ينم عن وجود تناقض وتضارب فى تعاليم هذا الدين وفى أعمال الأنبياء عليهم السلام ، حتى ولو كان صادراً من أكابر العلماء وأجلتهم .

الخطأ فى الاستدلال بقصة يوسف عليه السلام :

لو تدبرنا قصة سيدنا يوسف عليه السلام كما وردت فى القرآن ، لعلمنا أنه صار — قبل تشريفه بالنبوة — مملوكاً لعزيز مصر بسبب غدر إخوته ، وخيانة إحدى القوافل التجارية ، وفى هذه الأثناء أو بعدها — حين دخل السجن — حباه الله مقام النبوة ، وغالباً ما تشرف به فى الفترة التى عاشها فى السجن ، لأن كلامه قبلها لم يكن له طابع كلام الأنبياء والرسل بل كان يبدو كلام رجل صالح .

حينئذ علا شأنه فطفق يدعو لرسالته وما أمر به بين رفاق السجن . وخلاصة دعوته موضحة فى سورة يوسف التى لو قرأها أى إنسان اليوم رأى أنها ما كانت دعوة لعبادة أرباب متفرقين بل لعبادة رب واحد ، ولطالما ظل عليه السلام يبين لأهل مصر أن ذلك الملك الذى اتخذتموه ربا ليس بربى لكن ربى هو الله ، وله العبادة خالصة ، وإننى أتبع دينه

وشرعته .

ولقد ظهرت هذه الدعوة التى كان يبلغها فى السجن فى صورة علامات غير قليلة تدل على تدينه وتقواه وحكمته وبصيرته . وتأثر بها ملك مصر تأثراً كبيراً ، جعله يشعر أن لو طلب يوسف عليه السلام كافة السلطات منه لتنازل له عنها وأعطاه إياها . فكان أمام يوسف عليه السلام طريقان : الأول أن يختار للثورة الإسلامية طريق الدعوة العامة والصراع والعمليات الحربية طويلة المدى ، وهو الطريق الذى يختاره النبى فى الظروف العامة . والثانى أن يستغل وضعه الذى وصل إليه بقدرة الله ، وأن يتقلد السلطات التى نالها من الملك الذى آمن به ، ثم يجتهد بعد ذلك فى قلب نظام الفكر والأخلاق والمجتمع والسياسة . وقد أعطاه الله بصيرة نافذة استطاع بها أن يرى الطريق الثانى أقرب إلى هدفه وأنفع ، فاختاره .

فلم يكن عليه السلام يعمل فى ذلك النظام غير الإسلامى من أجل حصوله على عيشه وقوت يومه ، أو بهدف الجاه والمجد الشخصى ، أو تحقيقاً لبعض مصالح النظام الفاسد ، بل كان عمله تدبيراً وسلوكاً خاصاً ، اختير لتحقيق الهدف الذى بعث من أجله مثله فى ذلك مثل كل الأنبياء .

إن الذين فهموا سلوكه على أنه مجرد « وظيفة » ، وظنوا أن يوسف عليه السلام لم يكن له شأن بإقامة النظام الإسلامى ، وأن غرضه الذى كان يجتهد لتحقيقه كان تدعيم النظام الكافر الذى تقلد فيه وزارة المالية ، إنما يعتبرون يوسف عليه السلام موظفاً كغيره من موظفى الحكومة آنذاك ، بل حتى لم يجعلوا مقامه كمقام واحد من الوزراء المعاصرين — وكلكم يعرف سلوكهم — إن تأكدوا من عدم جدوى الوزارة فى تحقيق هدفهم (حرية البلاد)[١٣] ، رفضوا حتى مجرد التفكير فى قبولها وتقلدها ، وإن قبلوها ثم اكتشفوا أن جوهر السلطة الفعلية لم ينتقل إليهم تركوها ونأوا عنها .

إن المهم ليس السؤال عما إذا كانت سلطات ملك مصر قد طلبت منه ، أم انتزعت غصباً ، أو عما إذا كان يوسف قد عزل فرعون مصر بعد وصوله إلى السلطة ، أم تركه على عرش البلاد ، إنما السؤال الذى له الأهمية الأولى : هل طلب سيدنا يوسف هذا المنصب لتدعيم وإقرار النظام الكافر ؟ أم لتحقيق هدف بعثته وهو إقامة النظام الإسلامى ؟ ثم السؤال الذى يليه فى الأهمية . هل حصل سيدنا يوسف على سلطات تمكنه من قلب نظام الحكم وتبديله أم لا ؟ وفى رأينا أن التصور الصحيح الكامل للدين والنبوة يتطلب أن نفهم أن الغرض من طلب يوسف عليه السلام ﴿ **اجعلنى على خزائن الأرض** ﴾

(١٣) كتب أستاذنا المودودى هذا وقت أن كانت الهند خاضعة لنفوذ الاستعمار الإنجليزى وكانت الوزارات التى تتشكل آنذاك ترمى إلى تحقيق حرية الهند كهدف أساسى — المترجم .

يوسف ٥٥ ، هو إقامة النظام الإسلامي ، وأن مراده من المطالبة بخزائن الأرض كان توليه كافة مصادر ومقاليد البلاد .

وإذا كان صاحب الاعتراض ومن حذوا حذوه قد فهموا ﴿ **خزائن** ﴾ على أنها الشئون المالية ، فإن هذا اللفظ لم يستخدم فى القرآن الكريم فى هذا المعنى ومن يقرأ القرآن يعرف أن معناه هو المنابع والمقاليد(١٤) .

وبديهى أن استقرار كافة أسس ومصادر بلد ما فى يد شخص لا يختلف فى معناه عن كون هذا الشخص متصرفاً فى كل صغيرة وكبيرة فيها ، بل هما معنيان منطبقان تمام الانطباق . وتصديق هذا ما جاء فى التوراة عن قصة يوسف عليه السلام ، إذ توضح بصراحة أن فرعون مصر ظل اسماً فقط على حين انضوت كل شئون البلاد تحت إمرة يوسف وسلطته(١٥) .

وتبقى الآن الدعوى القائلة أن دين الملك ظل باقياً بعد وصول يوسف عليه السلام إلى الحكم كما هو واضح من الآية ﴿ **ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك** ﴾ يوسف ٧٦ .

وأول أمر ينبغى أن يرسخ فى الأذهان بخصوص هذه الآية هو أنها فهمت بطريقة خطأ ، فقد فهمها معظم الناس على أن يوسف ما كان ليستطيع أخذ أخيه فى دين الملك ،

---

(١٤) انظر مثلاً آية ﴿ ولله خزائن السموات والأرض ﴾ المنافقون ٧ وآية ﴿ وإن من شىء إلا عندنا خزائنه ﴾ الحجر ٢١ وآية ﴿ أم عندهم خزائن ربك ﴾ الطور ٣٧ وآية ﴿ وقال الذين فى النار لخزنة جهنم ﴾ غافر ٤٩ .

(١٥) تقول التوراة فى قصة سيدنا يوسف عليه السلام :

« **فقال فرعون لعبيده هل نجد مثل هذا رجلاً فيه روح الله** ثم قال فرعون ليوسف بعد ما أعلمك الله كل هذا ليس بصير وحكيم مثلك أنت تكون على بيتى وعلى فمك يقبل كل شعبى إلا أن الكرسى أكون فيه أعظم منك ثم قال فرعون ليوسف انظر قد جعلتك على أرض مصر وخلع خاتمه من يده وجعله فى يد يوسف وألبسه ثياب بوص ووضع طوق ذهب فى عنقه وأركبه مركبته الثانية ونادوا أمامه اركعوا وجعله على كل أرض مصر وقال فرعون ليوسف أنا فرعون فبدونك لا يرفع إنسان يده ولا رجله فى كل أرض مصر » .

وتوضح الفقرة التى تعلو الخط أن فرعون آمن بيوسف عليه السلام أو على الأقل أوشك على الإيمان به فى أول لقاء بينهما ثم بعد مرور سبع أو ثمانى سنوات أتى إخوة يوسف إلى مصر فقال لهم يوسف :

« فالآن ليس أنتم أرسلتمونى إلى هنا بل الله وهو قد جعلنى أباً لفرعون وسيداً لكل بيته متسلطاً على كل أرض مصر أسرعوا وامضوا إلى أبى وقولوا له هكذا يقول ابنك يوسف قد جعلنى الله سيداً لكل مصر » .

على حين معناها الصحيح أنه لم يكن يتناسب ومقام يوسف أن يأخذ أخاه فى دين الملك .

وقد جاء فى القرآن الكريم ما يضارع هذا التعبير ، وما يفهم منه هو عدم المعقولية والتناسب لا عدم القدرة .

فمثلاً يقول تعالى ﴿ **وما كان الله ليطلعكم على الغيب** ﴾ آل عمران ١٧٩ فليس معناها أن الله لا يستطيع أن يطلعكم على الغيب ومثلها آية ﴿ **وما كان الله ليضيع إيمانكم** ﴾ البقرة ١٤٣ وآية ﴿ **فما كان الله ليظلمهم** ﴾ التوبة ٧٠ وآية ﴿ **ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه** ﴾ آل عمران ١٧٩ . فليس معنى هذه الآيات عدم قدرة الله على فعل الشىء وإنما معناها أن ذات الله ليس من طبيعتها الظلم أو إضاعة الإيمان أو الخلط بين المؤمنين والمنافقين . وفى سورة يوسف نفسها تقول الآية ٣٨ ﴿ **ما كان لنا أن نشرك بالله من شىء** ﴾ فهى لا تعنى أننا لا نقدر على أن نشرك بالله شيئا ، بل طبيعتنا وشأننا ليس أن نشرك بالله شيئا . ومن ثم فتفسير الآية موضع البحث بأن يوسف عليه السلام كان راضياً عن العمل بقانون الملك ﴿ **دين الملك** ﴾ ، ولم يكن فى مقدوره القبض على أخيه بمقتضاه تفسير سقيم غير صحيح . وتفسيرها الصحيح من واقع استعمالات القرآن لهذا التعبير هو أنه لم يكن يتناسب وشأن يوسف أن يأخذ أخاه فى دين الملك . وهذه الآية تثبت بالطبع أن قانون العقوبات غير الإسلامى ظل نافذاً فى البلاد طيلة سبعة أعوام أو ثمانية (حتى مجىء إخوة يوسف إلى مصر) بالرغم من وجود سيدنا يوسف على رأس السلطة . وقد أسلفنا الحديث فى هذه النقطة وقلنا إن نظام المجتمع فى أى بلد لا يمكن تغييره بين عشية وضحاها . كما أن الظن بأن الثورة الإسلامية سوف تقلب كافة قوانين الجاهلية ورسومها دفعة واحدة بمجرد تمكنها من السلطة ظن خاطىء . بل إن الرسول نفسه أمضى عشرة أعوام كاملة فى تغيير نظام المجتمع فى عصره ، وعلى هذا الأساس بقيت قوانين العقوبات وبعض من القوانين الأخرى نافذة فى عصر حكومة يوسف عليه السلام لبضع سنوات ، وليس لنا أن نستنتج من هذا أنه عليه السلام لم يكن يضع أمام عينيه تطبيق القوانين الإلهية بحذافيرها ، وأنه كان يرغب فى إقرار القوانين الكافرة وحدها فى البلاد .

الخطأ فى الاستدلال بهجرة الحبشة :

ينبغى على قبل أن أختم هذا الباب أن ألقى نظرة على موضوع هجرة الحبشة . والطريقة التى تروى بها أحداث هذه الهجرة هى أن الرسول عليه الصلاة والسلام أرسل إلى الحبشة ـــ وكانت عليها آنذاك حكومة غير إسلامية ـــ جماعة من المسلمين ليعيشوا بين رعاياها ، فأطاع هؤلاء الصحابة الكرام ملك الحبشة غير المسلم لخضوعهم تحت

حكمه على حريتهم فى العبادة ، وأصبحوا مخلصين أوفياء له حتى أنهم دعوا له بالفوز والتوفيق والنصر عندما شن أحد الملوك المجاورين حرباً عليه .

بيد أن هذه الوقائع فهمت فهماً خاطئاً .

فأولاً : أن الرسول عليه الصلاة والسلام أرسل جماعة من المسلمين إلى الحبشة آنذاك لأنه كان يعلم أن النجاشى من النصارى الصالحين . ويروى فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم عن الحبشة « **وهى أرض صدق** » .

ثانياً : أن الغرض من إرسال المهاجرين إلى هناك لم يكن تحولهم إلى رعايا لدولة الحبشة . فالرسول عليه الصلاة والسلام حين تشاور معهم فى أمر الهجرة قال لهم : « **لو خرجتم إلى الحبشة حتى يجعل الله لكم فرجا ومخرجا** » ، وهذا يوضح أنه رأى أن يجنبهم تحمل مزيد من القساوات والمصائب فى تلك المرحلة من مراحل نضالهم ، وكانوا قد لاقوا ألواناً من الذل والاضطهاد قبلها ، فأرسلهم لفترة عارضة إلى مكان لا يتوقع فيه مثل هذه المصائب ، وكان قصده أن يعودوا بعد أن تهدأ الأحوال ، ويصبح الجو ملائماً مناسباً . فكيف يمكن أن نستنتج من هذا أن حصول المسلمين على حرية العقيدة والعبادة فى ظل حكومة غير إسلامية يكفى لأن يكونوا رعايا أوفياء لهذه الحكومة ، ولا شيء عليهم أكثر من هذا ؟ .

ثالثاً : لما وصل المهاجرون إلى الحبشة ، وأرسل الكفار وفداً يطلب من النجاشى إعادتهم ، وحاوره سيدنا جعفر لم يصدق النجاشى — طبقاً لرواية المحدثين وفقهاء السيرة — ما ورد فى القرآن الكريم عن عيسى عليه السلام فحسب ، بل أقر أيضاً بنبوة محمد ﷺ . فأى شك يعد ذلك فى إسلام النجاشى ؟ .

وقد نقل الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود الذى كان شاهد عيان فى هذه الواقعة قول النجاشى « **مرحباً بكم وبمن جئتم من عنده أشهد أنه رسول الله وأنه الذى نجد فى الإنجيل وأنه الرسول الذى بشر به عيسى بن مريم** » فهل تصدر هذه الألفاظ عن إنسان غير مسلم ؟ .

ويروى البيهقى عن عمرو بن العاص — وكان قد أرسل من قبل كفار مكة لإعادة المهاجرين — أنه قدم لأهل مكة تقريراً عن الموضوع بعد عودته من الحبشة فقال : « إن أصحمة(١٦) يزعم أن صاحبكم نبى » . فكيف يعترف إنسان بنبوة محمد ولا يكون مسلماً ؟ .

---

(١٦) اسم نجاشى الحبشة — المترجم .

وقد روى ابن هشام فى سيرته قصة إسلام عمرو بن العاص التى توضح أن دعوة النجاشى هى أول ما أدخل الإيمان إلى قلبه ، وأنه بايع بالإسلام على يد النجاشى قبل صلح الحديبية . وما قاله النجاشى لعمرو بن العاص فى هذا هو « **أطعنى واتبعه فإنه والله لعلى الحق وليظهرن على من خالفه كما ظهر موسى على فرعون وجنوده** » .

كذلك نقل ابن عبد البر فى كتابه « الاستيعاب » الخطبة التى استقرأها النجاشى أم حبيبة عند تزويجها للنبى غيابياً ومنها « **أشهد أن محمداً رسول الله وأنه الذى بشر به عيسى ابن مريم** » .

وأكثر من هذا استناداً ووثوقاً ، الرواية التى جاءت فى صحيحى البخارى ومسلم أن الرسول ﷺ صلى صلاة الغائب عندما تلقى نبأ وفاة النجاشى فقال : « **مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة** » .

وبهذا ينهدم الرأى الذى يتخذ من هجرة الحبشة دليلاً على إمكان حياة جماعة من المسلمين فى ظل نظام كافر .

* * *

البـاب الثانى

فلسـفة القرآن السياسية

الفصل الأول

تصورات القرآن السياسية

تمهيد :

إن علم السياسة فى أصله هو دراسة مشكلة العلاقة بين الفرد والدولة . وثمة أسئلة تشكل أركانه الرئيسية هى :

١ ـــ ما هى ضرورة الحكومة ؟ .

٢ ـــ لمن الحاكمية العليا فى الدولة ؟ .

٣ ـــ ما هى مبادىء الطاعة وأصولها ؟ .

٤ ـــ ما هى أهداف الحكومة ومهامها الأساسية ؟ .

وعلى الصفحات التالية إجابة هذه الأسئلة من خلال القرآن . ولما كان ضرورياً لفهم تصورات القرآن السياسية أن نعرض وجهة نظره بالنسبة لمقام الإنسان فى الكون ، والتصور الكامل لحمايته ، لذا سنوضح بعض الحقائق الأساسية فى تصور الإسلام عن الحياة ، ثم نتبعها بتصورات القرآن والسياسة .

(١)
بعض الحقائق الأساسية

إن على الباحث فى القرآن ـــ قبل كل شيء ـــ أن يقف على أصله ، سواء آمن به أم لم يؤمن . ولفهم هذا الكتاب لا بد من التسليم بأساسه الذى بينه بنفسه أو من أتى به (أى محمد عليه الصلاة والسلام) وهو :

١ ـــ إن إله العالم ـــ وهو خالق الكون كله ومالكه وحاكمه ـــ خلق الإنسان فى جزء من مملكته اسمه « الأرض » ، وأعطاه القدرة على المعرفة والتفكير والفهم ، ومنحه ملكة

التمييز بين الخير والشر ، ووهبه حرية الاختيار والإرادة . أو بمعنى إجمالى أعطاه الحرية الشخصية والاستقلال الذاتى ثم جعله خليفته .

٢ ــ أن إله العالم حين عين الإنسان فى هذا المنصب ، أقر فى ذهنه : أننى مالكك ومالك العالم أجمع ، ومعبودك وحاكم الدنيا بأسرها ، فلا أنت مستقل بذاتك تماما فى مملكتى ، ولا أنت عبد لأى شيء آخر سواى ، ولا أحد حقيق بطاعتك وعبوديتك وعبادتك غيرى ، وأن هذه الحياة الدنيا التى منحتك وأمنحك فيها السلطان والقوة والنفوذ ، ما هى إلا فترة اختبار تعود بعدها إلى فأقيم عملك وأفصل فيه ، وأرى أى الأعمال وفقت فيها ، وأيها فشلت فى القيام بها ، وأن الطريق الصواب هو أن تؤمن بى معبوداً فرداً صمداً وتتبع القانون الذى أرسله إليك فى دنياك ، وتنظر إلى الدنيا على أنها دار امتحان ، وتعيش حياتك بهدف النجاح والتوفيق يوم الدينونة والفصل فى الآخرة . وأن الطريق الخاطىء الضال هو ما يخالف هذا . فإن اخترت الطريق الأول ــ وأنت حر فى هذا الاختيار ــ نلت فى دنياك الأمن والراحة والسعادة ، ومنحتك حين تأتى إلى بعد الحساب منزل الراحة والسعادة الأبدية واسمه « الجنة » ، وإن اخترت الطريق الثانى ــ وأنت حر فى اختياره أيضاً ــ تجرعت كأس البوار والضياع فى دنياك ، ثم تتركها لتأتينى فى الآخرة فألقى بك فى هاوية الألم والعذاب المخلد واسمها « جهنم » .

٣ ــ أن الله تعالى ــ بعد أن أفهم الإنسان هذا ــ أنزله إلى الأرض ، وأعطى أول أفراد من نوعه « آدم وحواء » القانون الذى يعملون وذريتهم بمقتضاه ، فهؤلاء الآدميون الأوائل لم يخلقوا فى ظلمة وجهالة ، وإنما أضاء تعالى بداية حياتهم على الأرض ، فعلموا الحقيقة والهداية ، ولقنوا قانون حياتهم . وكان أسلوب عيشهم الإسلام (أى طاعة الله والتسليم المطلق لقانونه) ، وهم بدورهم علموا أولادهم وذريتهم أن يكونوا طائعين لله مسلمين .

ثم ما لبث الإنسان بعد قرون من التدرج أن انحرف عن جادة السبيل ، وضل عن طريق الحياة القويم (الدين) وسار فى دروب ومسالك وطرق ضالة عرجة بسبب غفلته ، ثم مسخ الدين وحرفه بدافع من الشرور والآثام ، وجعل مع الله شركاء فى الألوهية من سائر موجودات السماء والأرض ، الإنسانية وغير الإنسانية ، المادية منها والخيالية ، ثم خلط علم الحقيقة الذى حباه الله ، بالأوهام والنظريات والشعبذات والفلسفات ، وابتدع طرائق وأدياناً لا عد لها ، وحاد عن مبادىء الشريعة العادلة التى أقرها الله وشرعها ليخترع للحياة قوانين وقواعد تتفق ورغبات نفسه الجامحة ومزاجه السقيم ؛ نجم عنها أن طوى الظلم أرض الله ولفها .

٤ ــ أن الله تعالى ــ وهو الذى منح الإنسان حرية ذاتية محدودة ، لم يفرض عليه معها أن يتدخل فى شئون خلقه ، ويوجه من انحرفوا من بنى الإنسان إلى الوجهة القويمة قهراً

وقسراً بحد السيف ، كما أنه تعالى لم يفرض مع فترة العمل الدنيوى التى حددها لمختلف أقوام بنى الإنسان ، ضرورة أن يؤدى ما يظهر فيها من عصيان وبغى بحياة الإنسان جميعه .

ومع إقراره تعالى بحرية الإنسان فى الأرض ، قطع على نفسه عهداً ـــ منذ بدء الخليقة ـــ أن يرسل قوانين وهدايات ترشد الإنسان فى فترة عمله الدنيوى ، ومن ثم بدأ يصطفى بعضاً من بنى الإنسان ممن آمنوا به واتبعوا رضوانه ، فجعلهم نوابه وممثليه ، وأرسلهم برسالاته وحباهم علم الحقيقة ، وأعطاهم قانون الحياة الصحيح الشرعى وأمرهم أن يدعوا بنى الإنسان ليعودوا إلى الطريق القويم الذى حادوا عنه وتنكبوه .

٥ ـــ أن هؤلاء الرسل ظهروا فى مختلف الشعوب والأمم ، وامتد ظهورهم وتعاقبهم فى سلسلة استغرقت آلاف السنين ، وأنهم بعثوا إلى آلاف من البشر ، وكان دينهم جميعاً واحداً هو الطريق الصحيح الذى هدى الله الإنسان للسير فيه واتباعه منذ أول يوم ، وأنهم اتبعوا جميعاً قوانين بعينها هى قوانين الأخلاق والمجتمع الخالدة الأبدية التى شرعت خصيصاً للإنسان منذ الوهلة الأولى من حياته . كذلك كانت مهمتهم مهمة واحدة هى دعوة بنى الإنسان لاتباع هذا الدين وهذا القانون ، ثم تكوين أمة منظمة ممن يقبلون هذه الدعوة ويؤمنون بها تتبع قانون الله ، وتكافح من أجل تطبيقه وتنفيذه فى أرض الله ، ومنع إقامة وتطبيق ما سواه من شرائع وقوانين . وقد أدى كل نبى مهمته فى عصره بنجاح . ولكن حدث أن ظل كثير من الناس لم يؤمنوا بدعوتهم وانحرف عنها أولئك الذين آمنوا بها وأصبحوا أمة مسلمة ، حتى ضل بعضهم عن القوانين الإلهية تماماً ، وحرف البعض الآخر كلام خالقهم وتعاليمه وقوانينه .

٦ ـــ أن الله تعالى بعث أخيراً محمداً عليه الصلاة والسلام فى بلاد العرب ليقوم بنفس المهمة التى جاء من أجلها الأنبياء السابقون ، مخاطباً بنى الإنسان كلهم . بما فيهم أولئك الذين تنكبوا طريق الأنبياء السابقين ونكصوا عنه . وكانت مهمته دعوتهم جميعاً إلى الطريق القويم ، وتبليغهم من جديد قانون الله وشرعته ، وتكوين أمة ممن يؤمنون بهذه الدعوة لتقيم نظام حياتها وفق قانون الله من ناحية ، وتكافح وتجاهد من أجل إصلاح العالم كله من ناحية أخرى . وكتاب هذه الدعوة هو القرآن الذى أنزله تعالى على محمد ﷺ .

* * *

(٢)

تصور الإسلام للحياة

يبين القرآن نظريته الكاملة عن حياة الإنسان ومنزلته اللائقة المناسبة فى آية واحدة فيقول :

﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً فى التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم ﴾ . التوبة ١١١

لقد عبر فى هذه الآية عن الإيمان — وهو أمر بين العبد وربه — بلفظ « البيع » . وهذا يعنى أن الإيمان ليس عقيدة غيبية ، وإنما معاهدة يبيع العبد بمقتضاها نفسه وماله لله ، مقابل رضاه بوعد الله أن يعطيه الجنة فى الحياة الأخرى بعد الموت . ولكى نفهم أسرار هذا القول لا بد وأن نقف أولاً على حقيقة « البيع » المذكور .

لو نظرنا إلى الحقيقة الأصلية وهى أن الله وحده مالك روح الإنسان وماله ، لأنه هو وحده خالقه وخالق كافة الموجودات ، وهو الذى منحه كل ما يتحكم فيه ويسيطر عليه ، رأينا أن ليس ثمة ما ينم عن وجود ما يقتضيه البيع والشراء ، لا عما يملكه الإنسان ويبيعه لله ، ولا عما هو خارج عن ملكية الله ويبغى تعالى شراءه . وإنما هناك شىء واحد موجود فى داخل الإنسان ، حباه الله إياه ، وجعل له التصرف المطلق فيه ، ألا وهو حرية الإرادة والاختيار .

غير أن حقيقة الأمر لم تتغير بحصول الإنسان على هذه الحرية . كل ما حدث هو أن الإنسان صار حراً فى أن يؤمن بالحقيقة آنفة الذكر أو يرفضها ، وبعبارة أخرى أدق وأوضح ، ليس معنى نيل الإنسان هذه الحرية أنه أضحى مالكاً لنفسه وقواه العقلية والبدنية ، متصرفاً فى قدراته وطاقاته التى حصلها فى الدنيا ، وأن له الحق فى استعمالها كيف شاء ، بل معناه حصوله على الحرية فى الإيمان أو الكفر بحقوق ملكية الله لروحه ونفسه وماله وسائر ما يتعلق به ، والإيمان والكفر بانعدام ملكيته الذاتية لنفسه ،وبزعمه عدم احتياجه إلى الله ، وأنه طليق العنان يتصرف كيف شاء فى حدود قوته وسلطته . وهنا فقط يظهر تصور البيع .

ولا يعنى فى الحقيقة أن الله يريد أن يشترى ما عند الإنسان ، بل يعنى أن الله يطالب الإنسان أن يسلم — برضا منه ورغبة — بأن هذه الأشياء التى وضعتها أمانة لديك ، وأعطيتك الحرية فى أن تكون أميناً أو خائناً لها ، هى أشيائى وممتلكاتى وأنك لست المالك

الحر فى الحياة بأسرها ، بل إنك قبلت التصرف فيها بأمانة ، أما الخيانة التى أعطيتك أيضاً حرية ممارستها وفعلها ، فعليك أن تتخلى عنها وتتركها من تلقاء نفسك . وعلى هذا فإن بعت لى حريتك الشخصية فى هذه الحياة العارضة وهى ما أعطيتها أنا لك وليست من إبداعك وصنعك ــ فلسوف أعطيك الجنة فى الحياة الآخرة الأبدية ثمناً لها . ومن يرض بأن يبيع لله هذا البيع فهو مؤمن ، إذ الإيمان هو المرادف للبيع . أما من يرفض هذا البيع ، أو يعترف به لكنه يختار سلوكاً لا يتمه وينجزه فهو كافر . والهرب من هذا البيع بذاته كفر صريح .

تلك كانت حقيقة البيع ولنفصل مضامينه ومعانيه فيما يلى :

١ ــ إن الله تعالى وضع الإنسان فى امتحانين كبيرين أولهما : هل يثبت الإنسان عظمته ــ بعد أن أعطى الحرية ــ ويعترف به مالكاً وحيداً فرداً ، ولا يعصى له أمراً أم لا . وثانيهما : هل يثق فى ربه ثقة لن يقبض ثمنها نقداً فى هذه الحياة الدنيا ، بل فى الحياة الآخرة بعد الموت ، والذى وعده الله بدفعه له لقاء بيع حريته الذاتية ومتعته برضا منه وسرور ؟ .

٢ ــ إن القانون الفقهى الذى يقوم عليه المجتمع ينص على أن الإيمان هو الإقرار ببعض العقائد ، ولا يمكن لأى قاض شرعى أن يحكم على الإنسان بالكفر أو الخروج عن الدين ما لم يثبت لديه بالدليل القاطع بطلان هذا الإقرار .

لكن مقياس الإيمان عند الله هو أن يبيع له العبد حريته فى الفكر والعمل ، وألا يدعى ملكيته لنفسه وروحه . فلو أن إنساناً أقر بكلمة الإسلام ، ونطق بها ، واتبع أحكام الصلاة والزكاة وغيرها ، لكنه اعتبر نفسه مالكاً لروحه وجسده وقلبه وعقله وقواه البدنية وماله وموارده وأسبابه وسلطته ونفوذه ، وآمن بشخصه متصرفاً فى هذه الأشياء كلها بحرية مطلقة كيفما يشير به مزاجه وهواه ، فقد يعتبر مؤمناً فى الدنيا فقط لكنه لن يكون مؤمناً عند الله بكل تأكيد ، لأنه لم يتعامل معه منذ البداية بمقتضى معاهدة البيع التى تعنى حقيقة الإيمان الأساسية فى نظر القرآن . فالندم والأسف على بذل الروح والمال حيث يكون رضا الله ، وكذلك بذلهما فيما لا يرضيه ، هما سلوكان يحددان تحديداً قاطعاً لا شبهة فيه أن مدعى الإيمان لم يبع لله روحه وماله ، أو أنه لا يزال يعتبر هذا الشىء المباع ملكه على الرغم من قبوله معاهدة البيع وتوقيعها .

٣ ــ إن حقيقة الإيمان هذه تفرق تماماً من الألف إلى الياء بين طريق الحياة الإسلامية ، وطريقة الحياة الكافرة . والمسلم الذى يؤمن بالله إيماناً صادقاً صحيحاً هو الذى يعمل فى سائر مجالات حياته ابتغاء مرضاة الله ، ولا يشعر بحريته الشخصية واستقلاله الذاتى فى أى أمر من أمورها ، اللهم إلا إذا اعترته غفلة عارضة فتغيب عن وعيه وذهنه

(٣)
الديــن والقانــون

﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ النور ٢

إن أول شيء ينبغى الالتفات إليه فى هذه الآية أن قانون العقوبات فيها يسمى دين الله . كذلك تبين هذه الآية أن الدين ليس مجرد الصلاة والصوم والحج والزكاة ، إنما هو أيضاً قانون البلاد ، وإقامة الدين لا تعنى الصلاة فقط ، بل تعنى إقامة قانون الله وشرعته كذلك . فإن رفض وألقى به خلف الظهور واختير قانون غيره ، فهذا لا يعنى سوى رفض دين الله ذاته .

(٤)
ضرورة الحكومة وأهميتها

﴿ وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطاناً نصيرا ﴾ الإسراء ٨٠

يعنى أن تعطينى السلطة أو تسخر لى حكومة تنصرنى وتشد من أزرى ، حتى أتمكن بسلطانها وقوتها من تقويم اعوجاج الدنيا ، وإيقاف تدفق طوفان الفواحش والمعاصى ، وتنفيذ قانون عدالتك .

هذا هو تفسير الحسن البصرى وقتادة لهذه الآية ، وقد أورده كل من ابن جرير وابن كثير وهما من أجلة المفسرين ، وأيداه بما ورد فى الأثر « **إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن** » ، أى أن الله يكف بقوة الحكومة ما لايكف ويمنع بالقرآن . وهذا يبين أن الإصلاح الذى يبغيه الإسلام فى الدنيا لا يتأتى بالوعظ والإرشاد فقط ، وإنما تلزم قوة سياسية لتنفيذه وتحقيقه . فإذا علمنا أن الله تعالى لقن نبيه بنفسه هذا الدعاء لتأكد لنا على وجه اليقين أن الجهاد فى سبيل الحصول على الحكومة من أجل تطبيق الشريعة الإلهية ، وإقامة الدين ، وتنفيذ حدود الله ليس جائزاً فحسب ، بل مطلوباً ومندوباً ، وأن أولئك الذين يرون فى ذلك طلباً للدنيا وعبادة لها يخطئون خطأ كبيراً . فإن كان طلب الحكومة لذاتها وللأغراض الشخصية عبادة للدنيا وحباً ، فإن طلبها لإقامة دين الله هو عين عبادة الله وحبه .

هذا ما نراه فى أسوة سيدنا يوسف عليه السلام ، فالثورة الأخلاقية والإصلاحية التى كان يدعو إليها ويرجوها لم يكن لتحقيقها مناص من قوة السلطة ، وحين أتاحت الظروف له فرصة الوصول إليها ، اهتبلها وأسس حكومة إسلامية .

يقول القرآن فى هذا :

﴿ وقال الملك ائتونى به استخلصه لنفسى فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم ﴾ . . يوسف ٥٤ ــ ٥٥

ولو تدبرنا ما تقوله السورة قبل هذه الآية ، ظهر لنا أن طلب يوسف هذا لم يكن من قبيل طلب المناصب الذى يقتنص فرصته من يريدون الحظوة والجاه ــ نعوذ بالله ــ إذا ما لمحوا بادرة رضا من جانب الملك أو السلطان ، وإنما كان فى الحقيقة آخر وسيلة تمكنه من فتح مغاليق الباب الذى يدلف منه إلى طريق الثورة . فلقد ظل يوسف عليه السلام ردحاً قبل ذلك يظهر دماثة أخلاقه ، ويؤكد حسن سيرته وسلوكه ، حتى أن الباب لم يعد فى احتياج لأكثر من دفعة خفيفة يصبح بعدها مفتوحاً على مصراعيه . لقد مر يوسف بسلسلة من الاختبارات لم تكن طى الكتمان ، بل كان الجميع على علم بها ، ابتداء من الملك ذاته حتى عامة الشعب المصرى بما فيهم الأطفال والصبية ، وأثبت فيها ألا نظير له فى الأمانة والصدق والحلم وضبط النفس والعفة والذكاء والفراسة واستكناه الأمور وفهمها مما جعل ملامح شخصيته تتضح بشكل لم يبق لأحد معه أدنى حجة فى رفضها . وشهدت له الألسنة بذلك ، فخضعت له القلوب واستسلم له الملك نفسه . فكونه حفيظاً عليماً لم يكن مجرد ادعاء بل كان حقيقة ثابتة آمن بها الجميع ، وأصبح استيلاؤه على السلطة يحتاج إلى شىء يسير هو مدى قبوله ورضاه عن توليه سلطات الحكم التى أقر الملك وكبار رجالات الدولة باستحالة وجود من هو أكثر منه صلاحية وأهلية لها ، فأكمل بنفسه هذا النقص . حتى إذا ما خرجت هذه المطالبة على لسانه ، قبلها الملك على الفور ، ووافق عليها مجلسه ، لأن يوسف عليه السلام كان على يقين من أن ثمار دعوته قد أينعت وحان قطافها ، وما كان ينتظر سوى إشارة البدء فقط .

ويحدثنا التلمود أن إسناد سلطات الحكومة إلى يوسف لم يكن بموافقة الملك وحده وإنما كان أيضاً بموافقة كل أعضاء مجلسه ، فماذا كانت تلك السلطات التى طلبها يوسف وأسندت إليه ؟ هذا هو السؤال الأول .

ومان رأى جهلاء القوم لفظ « خزائن الأرض » ، ثم ذكر تقسيم الغلال فيما بعد حتى حسبوها وظيفة مسئول الخزانة أو المالية ، أو لعلها وظيفة مشرف على شئون المجاعة أو التموين ، غير أن التوراة والتلمود والقرآن يتفقون جميعاً على أن سيدنا يوسف عليه

ومهمة الخليفة تطبيق قانون الحاكم الأعلى فى كل شيء ، وإدارة النظام السياسى طبقاً لأحكامه .

(أ)

﴿ يا صاحبى السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ يوسف ٣٩ — ٤٠

هذا بعض من كلام سيدنا يوسف عليه السلام . وهو من أبلغ وأفضل الكلام فى التوحيد والحاكمية الإلهية ، ففيه يعرض نقطة البداية فى الدين ، ومنه يبين طريق أهل الحق مستقلاً منفصلاً عن طريق أهل الباطل ، وفيه يتضح الفرق بين التوحيد والشرك . ويبسط يوسف عليه السلام فى كلماته هذا الفرق بطريقة معقولة لا يصعب فهمها على أى عقل عادى لا سيما أولئك الذين كان يخاطبهم عليه السلام آنذاك . فقد كانت عباراته وكلماته تنزل على قلوبهم وعقولهم فتؤثر فيها تأثيراً قوياً لأنهم كانوا يحترفون الخدمة والعبودية لغير الله ، ومن ثم كانوا يدركون فى أعماق قلوبهم ونفوسهم أى الأمرين أفضل : خدمة سيد ورب واحد ، أم سادة وأرباب كثيرين ، وأى النوعين أصوب وأفضل عبوديتهم لرب العالم كله ، أم عبوديتهم لعبادة المخلوقين . إن يوسف عليه السلام لم يقل لهم اتركوا دينكم وادخلوا فى دينى ، وإنما كان يخاطبهم فى بيان عجيب مؤثر أن انظروا منة الله علينا وفضله إذ خلقنا عبيداً له وحده ، ولم يجعلنا عبيداً لأحد سواه ، ولكن الناس لا يحمدون له فضله ومنته بل يجحدون كرمه ونعمته ، ويتخذون من دونه أرباباً متعددين يقرون بعبوديتهم لهم ، ويخضعون أنفسهم لسلطانهم . ودون أدنى ذرة من خيانة أو مرض فى القلب والفؤاد . ولم يكتف بأن يبين لهم أن تلك الآلهة التى تعبدونها وتدعون بعضها رب النعمة ومالك الأرض ، وتعترفون بالآخر واهباً للثروة متصرفاً فى الصحة والمرض وغيره ، إن هم جميعاً إلا أسماء فارغة جوفاء ما أنزل الله بها من سلطان ، وليست لها أية حاكمية أو ألوهية أو ربوبية أو ملكية . إنما المالك الحقيقى الوحيد هو الله الذى تؤمنون به خالقاً للكون رباً . وهو سبحانه لم يؤت أحداً منهم سلطاناً أو سنداً يمارس به على الناس ربوبية وسيادة وحاكمية ، بل اختص ذاته وحدها بكافة حقوق الحكم وسلطاته وأمركم ألا تعبدوا إلا إياه .

(ب)

﴿ وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيرى ﴾

القصص ٣٨

ما كان فرعون يقصد بعبارته هذه أن يقول للناس إني خالقكم وخالق الأرض والسماء ، لأن هذا القول لا يجرى إلا على لسان معتوه فاقد العقل . كذلك ما كان يقصد أن يخبرهم ألا معبود لكم غيرى ، لأن ديانة المصريين آنذاك كانت تقول بآلهة متعددة ، بل إن فرعون نفسه منح درجةالألوهية ومنزلتها على أساس قبول الناس له واعترافهم به ظلاً للشمس الإله ، وأكبر شهادة على هذا اعتراف القرآن بأن فرعون نفسه كان يعبد آلهة متعددة(١٨) .

ولو تدبرنا وضع فرعون فى ضوء ما سبق ، وجدناه لا يختلف عن وضع هذه الحكومات التى تحللت من شريعة الله التى نزل بها الرسول ، وراحت تدعى لنفسها الحاكمية والسيادة القانونية سواء جعلت الحاكم أم الشعب مصدراً للقانون والتشريع ، ورضيت به صاحب الأمر والنهى فى بقعة من أرض الله . فطالما أن هذه الحكومات قد اختارت أن يسرى على البلاد حكمها وقانونها لا حكم الله وشريعة رسوله ، فليس هناك أدنى فرق بين موقفها وموقف فرعون . ومن عجب أن نرى الناس اليوم يصبون لعناتهم على فرعون ، ثم يرضون بهذه الحكومات ويشكلون سند شرعيتها ومصدرها .

إن من يزن الحقائق بميزان العقل ، وينظر إلى روحها وجوهرها لا إلى أسمائها واصطلاحاتها ، لن يرى فرقاً بين الموقفين سوى أن فرعون استخدم لنفسه لفظ « إله » وهذه الحكومات استخدمت اصطلاح « الحاكمية » وهما اسمان لحقيقة واحدة .

(جـ)

﴿ الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شىء فقدره تقديرا ﴾ . الفرقان ٢

إن لفظ « ملك » المستعمل فى هذه الآية يطلق فى اللغة العربية على الملكية والسلطة العليا والحاكمية . ومعنى هذا أن الله تعالى وحده حاكم الكون المطلق ، وليس لأى فرد قيد ذرة من سلطات الحكم . وهذا يتطلب بالتالى ألا يكون المعبود أحداً سواه ، ومن ثم فمن يتخذه إلهاً معبوداً إنما يتخذه بعد أن أدرك وفهم أن لديه وحده القدرة على النفع والضر ، وأنه يؤثر فى مقدراتنا بالخير والشر ، وأن اتخاذ الموجودات عديمة القدرة والتأثير ملجأ وملاذاً لا يصدر حتى من أكثر الناس حماقة إذ لو علم أنه ليس فى الكون قوى قهار قادر سوى الله ، لرفض أن يحنى رأسه فى عجز وعوز وحاجة لغيره تعالى ، ولأعرض عن

---

(١٨) يريد قول القرآن « وقال الملأ من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا فى الأرض ويذرك وآلهتك » الأعراف ١٢٧ ــ المعرب .

« لا يمكن أن يهلك نبى خارجاً عن أورشليم » لوقا ١٣ : ٣٣

وحينما كان يدخل « أورشليم » للمرة الأخيرة صاح تلاميذه :

« مبارك الملك الآتى باسم الرب » لوقا ١٨ : ٣٨

عندئذ لم يرض علماء اليهود عن ذلك ، وطالبوه أن يسكت تلاميذه فقال :

« إن سكت هؤلاء فالحجارة تصرخ » لوقا ١٨ : ٤٠

كما قال فى موضع آخر :

« تعالوا إلى يا جميع المتعبين والثقيلى الأحمال وأنا أريحكم . احملوا نيرى عليكم وتعلموا منى لأنى وديع ومتواضع القلب فتجدوا راحة لنفوسكم لأن نيرى هين وحملى خفيف » متى ١١ : ٢٨ — ٣٠.

أما أن المسيح عليه السلام كان يريد أن تطاع قوانين الله بدلاً من القوانين الوضعية التى عملها الإنسان بنفسه ، فإن إنجيلى متى ومرقس يوضحان هذا الأمر ويشرحانه شرحاً وافياً خلاصته : أن علماء اليهود اعترضوا قائلين : إن تلاميذك يخالفون روايات الأحبار لأنهم لا يغسلون أيديهم حين يأكلون ، فقال لهم :

« لقد أبطلتم وصية الله بسبب تقليدكم يا مراءون حسناً تنبأ عنكم أشعياء قائلاً يقترب إلى هذا الشعب بفمه ويكرمنى بشفتيه وأما قلبه فمبتعد عنى بعيداً وباطلاً يعبدوننى وهم يعلمون تعاليم هى وصايا للناس » متى ١٥ : ٦ — ٩

« لأنكم تركتم وصية الله وتتمسكون بتقليد الناس غسل الأباريق والكؤوس وأموراً أخرى كثيرة مثل هذه تفعلون ثم قال لهم: حسناً رفضتم وصية الله لتحفظوا تقليدكم لأن موسى قال أكرم أباك وأمك ومن يشتم أباً أو أماً فليمت موتاً وأما أنتم فتقولون: إن قال إنسان لأبيه أو أمه قربان أى هدية هو الذى تنتفع به منى فلا تدعونه فيما بعد يفعل شيئاً لأبيه وأمه مبطلين كلام الله بتقليدكم الذى سلمتموه وأموراً كثيرة مثل هذه تفعلون » مرقس ٧ : ٨ — ١٣

(و)

﴿ إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار يطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين ﴾ الأعراف ٥٤

إن تفصيل كيفية استواء الله على العرش أمر شاق بالنسبةلنا . فمن الجائز جداً أن يكون الله تعالى قد أقر مكاناً لمركز مملكته اللانهائية ــ وذلك بعد أن خلق الكون ــ وركز تجلياته فيه ، وسماه العرش حيث يفيض منه الوجود والقوة على سائر العالم . ويدبر منه الأمر وينفذ الحكم . ويجوز أيضاً أن يكون المراد بالعرش سلطة الحكم ، والمراد بتمكنه واستوائه عليه أنه احتفظ بزمام مملكة الكون فى يديه بعد أن خلقها وسواها .

على أى حال فتفصيل معنى الاستواء على العرش أياً كان ، إنما الغرض من ذكره فى القرآن أن يستقر فى ذهن الإنسان أن الله ليس هو خالق الكون فحسب ، بل هو أيضاً مدبر أمره ، وأنه سبحانه وتعالى لم يستقر فى مكان بعينه بعد أن فرغ من خلق العالم ، وإنما هو مستمر فى إجراء حكمه وممارسته بالفعل على الدنيا بأسرها من أصغر أمر إلى أعظم وأجل شأن فيها ، فسلطات الحكم والسيادة والسيطرة بين يديه فعلاً ، وكل شىء تابع لأمره وكل ذرة خاضعة لحكمه وقضائه ، ومصائر الموجودات متصلة ومرتبطة بحكمه وأمره .

هكذا أراد القرآن أن يجتث جذور خطأ الفهم الأساسى الذى وقع الإنسان بسببه فى متاهات الشرك ، وضلالات الحرية الشخصية ، والبغى والعصيان ، لأن النتيجة الحتمية للاعتقاد بانفصال الله وانقطاعه الواقعى عن تدبير شئون الكون وتنظيمه هى إما أن يعتبر الإنسان مصيره رهن الآخرين مرتبطاً بهم فينحنى أمامهم ويخضع ، أو أن يعتبر نفسه سيد مصيره فيحيا حراً طليقاً كما يهوى ويعشق .

وثمة أمر آخر تلزم ملاحظته هو أن العلاقة بين الله والمخلوق فى القرآن الكريم اختير لإيضاحها وتبيانها فى المصطلحات والألفاظ والاستعارات والبلاغات المتعلقة بالسلطنة والملكية ما يربو على مفردات لغة الإنسان . فبيان القرآن جَلِيٌّ ظاهر حتى أن أى إنسان يقرأ القرآن وهو على دراية بفهم بيانه ، لا بد أن يدركه ويحسه ويستشعره . بيد أن عقول بعض الناقدين التالفة المخبولة استنتجت منه أن القرآن قد تم « تأليفه » فى عصر كان نظام الملكية فيه مسيطراً على ذهن الإنسان وفكره ، مما جعل مؤلفه (وهو عند هؤلاء الظالمين محمد عليه الصلاة والسلام) يظهر الله فى صورة الملك . غير أن الحقيقة الأبدية الدائمة التى يعرضها القرآن ، والتى تخالف هذا تماماً أن الملكية فى السموات والأرض هى ملكية ذات واحدة فقط ، أما الحاكمية فهى شىء خاص بهذه الذات ، وأن نظام الكون هذا هو نظام مركزى تام تدير كافة السلطات فيه حاكمية كلية أو جزئية فى ظل هذا النظام هو ولا ريب سادر فى الإفك والزور والبهتان المبين ، كما أنه ليس ثم طريق سليم ومنهاج قويم لمن يعيشون تحت هذا النظام إلا أن يؤمنوا بهذه الذات إلهاً ومعبوداً بالمعانى

القوانين بشأن كيفية تصرف الله فى ممتلكاته والانتفاع بها ؟ أرأيتم إن كان لأحدكم عبد فادعى العبد لنفسه حق وضع الحدود على سلطات سيده وتصرفه فى ماله ، ولم ير ضرورة لمراعاة كلام سيده ، فما قولكم فيه ؟ ولو أن لكم خادماً وادعى لنفسه حرية التصرف فى بيتكم ومحتوياته فكيف تعاملونه إذن ؟ نحن لا نبحث الآن عن وضع ذلك العبد الذى لا يقبل أصلاً أن يكون عبداً لأحد ، ويرفض أن يكون له سيد ، ويرى أن ما يتصرف فيه من مال ليس ملكاً لأحد ، وإنما نبحث وضع هذا العبد الذى يقبل أن يكون عبداً لأحد ، ويقر بأن المال ملك لمن هو عبد له ، ثم يزعم بعد ذلك أن لى وحدى حق وضع القوانين على التصرف فى هذا المال ، وليس ثمة ما يدعونى للرجوع إلى سيدى للاستفسار منه .

لقد كان من الممكن أن تكونوا على صواب إذا كان « السيد » قال لكم : تصرفوا فى مالى كيف شئتم ، فإنى قد وكلت إليكم كافة حقوق وضع الضوابط والقوانين والحدود على طرق استعمالهووجوه استغلاله . فإن كان قال هذا فهل لديكم دليل مادى يثبته ؟ أم أنكم تدعون ذلك بغير ما سند أو دليل ؟ وإن كان لديكم الدليل فتفضلوا وأرونا إياه ، وإلا فأنتم تقترفون المزيد من جرائم البغى والكذب والافتراء المبين .

(ى)

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾
﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾
﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾
المائدة ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧

هنا أصدر الله ثلاثة أحكام فى شأن من لا يحكمون بقانون الله المنزل . الأول أنهم كافرون ، والثانى أنهم ظالمون ، والثالث أنهم فاسقون . ومعنى هذا بوضوح أن من يترك حكم الله وقانونه ، ويحكم بقانون آخر وضعه هو بنفسه ، أو وضعه أناس غيره ، يرتكب ثلاثة جرائم : الأولى أن تصرفه هذا يعنى رفض حكم الله وهذا كفر ، والثانية أن فعله هذا يخالف العدل والإنصاف ويجافيه لأن الحكم الذى ينطبق والعدل تمام الانطباق هو ما أصدره الله فإن حاد عنه ثم حكم فقد ظلم بكل تأكيد ويقين ، والثالثة أنه مع كونه عبداً فقد عصى قانون سيده ومالكه ، ونفذ قانونه الخاص أو قانون غيره من البشر ، ومن ثم فقد خرج فعلاً عن دائرةالعبودية ، وشذ عن إطار الطاعة وهذا فسق .

إن الكفر والظلم والفسق — من حيث هى كذلك — تدخل بالضرورة تحت الانحراف عن حكم الله ، ولا يمكن أن يكون هناك ابتعاد عن الحكم بما أنزل الله دون أن توجد هذه الأشياء الثلاثة . وبالطبع تتفاوت درجات الكفر والظلم والفسق باختلاف

درجات الابتعاد عن حكم الله فمن لا يحكم بقانون الله لأنه يعتبر هذا القانون خطأ ، ويرى حكمه هو وقانونه أو قانون غيره صواباً فهو كافر وظالم وفاسق تماماً . ومن يعتقد أن حكم الله حق لكنه يحكم فى الواقع بقانون وحكم آخر فقد خلط إيمانه بالكفر والظلم والفسق ، مع أنه لا يعد خارجاً مارقاً . وكذا الحال بالنسبة لمن حاد عن حكم الله فى كل الأمور ، فهو كافر ظالم فاسق فى كلها ومن أطاع الله وقانونه فى بعضها ، وانحرف عنه فى بعضها الآخر فحياته خليط من الإيمان والكفر والظلم والفسق على نحو يتناسب وبعده عن الحكم بما أنزل الله .

وقد حاول بعض المفسرين قصر هذه الآيات على أهل الكتاب لكن كلام الله لا يقبل مثل هذا التأويل . وأفضل رد على زعمهم ما قاله سيدنا حذيفة رضى الله عنه حين قال له رجل: إن هذه الآيات تختص ببنى إسرائيل وحدهم . بمعنى أن من لم يحكم من اليهود بما أنزل الله فهو كافر وظالم وفاسق فرد عليه حذيفة رضى الله عنه : « **نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لهم كل مرة ولكم كل حلوة كلا والله لتسلكن طريقهم قدر الشراك** » .

إن المبدأ الأساسى الذى يردد القرآن ذكره فى كل موضع أن من ترضاه حاكماً مطلقاً غير الله فهو « طاغوت » كما اصطلح القرآن على تسميته ، وهذا ضد « العبدية لله » .

(ك)

﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ﴾ . البقرة ٢٥٦

« والطاغوت » فى اللغة العربية يطلق على كل من يخرج عن حده الشرعى ، والمراد بالطاغوت فى اصطلاح القرآن العبد الذى يتجاوز حد عبديته ، ويدعى سيادة نفسه وألوهيتها ، ويجعل عباد الله عباداً ورعايا .

وتمرد العبد وعصيانه وبغيه على الله له مراتب ثلاث : أولاها : إذا اعترف العبد بحق الله فى الحكم ومارس فى الواقع أحكاماً تخالفه وهذا فسق . وثانيتها : إذا ألقى بحكم الله أصلاً ثم صار مطلق العنان فى شئونه ، أو راح يطيع ويعبد أحداً سواه وهذا كفر ، وثالثتها : إذا بغى على الله وطفق ينفذ قانونه وحكمه الشخصى فى ملك الله ورعيته وهذه المرتبة الأخيرة إذا وصل إليها العبد سمى « طاغوتاً » . ومن المستحيل أن يؤمن الإنسان إيماناً صحيحاً دون أن يرفض هذا الطاغوت وينكره .

ولنتدبر آية أخرى :

﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ النساء ٦٠

فالمراد بالطاغوت فى هذه الآية صراحة الذى يحكم بقوانين أخرى غير قانون الله وشرعته ، وكذلك نظام الحاكم الذى لا يطيع سلطة الله العليا ، ويستند إلى كتاب آخر غير كتاب الله . ومن هنا تعنى هذه الآية فى وضوح أن احتكامنا للمحاكم التى لها وضع « الطاغوت » لتقضى وتفصل فى أمورنا ومشاكلنا أمر ينافى الإيمان ويناقضه . . إنما يقتضى الإيمان بالله وكتابه أن يرفض الإنسان التسليم بشرعية هذه المحاكم لأن الإيمان بالله والكفر بالطاغوت أمران متلازمان فى نظر القرآن ، وطاعة الله والطاغوت فى آن واحد هى النفاق بعينه .

هكذا أوضحنا على الصفحات الماضية تصور القرآن للحاكمية وفيه أن الإنسان لاحظ له من الحاكمية إطلاقاً ، وعلى هذا الأساس يعترف القرآن بالإنسان خليفة لله فى الأرض ونائباً ، ويبين لنا أن مهمة هذا النائب الرئيسية هى العمل فى الدنيا طبقاً لحكم مالكه وقانونه . وهذا ما نجد إشارة إليه فى قوله تعالى :

﴿ وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠

و « خليفة » تقال لمن يستخدم السلطات المفوضة إليه فى ملك أحد ما بوصفه نائباً عنه . فهو ليس المالك الأصلى نفسه بل نائبه . وسلطاته ليست سلطات ذاتية وإنما من عطاء المالك ، ولا حق للخليفة فى العمل بما يشير به هواه وما تقضى مشيئة شخصه لكن عمله ومهمته تنفيذ مشيئة المالك ورغبته . أما إذا اعتبر نفسه مالكاً ، وطفق يستخدم هذه السلطات المفوضة إليه وفق مزاجه ، أو اعتبر شخصاً آخر ــ غير المالك الأصلى ــ مالكاً ، ثم راح يتبع مشيئته وينفذ أوامره وأحكامه فإن كل ما يصدر عنه وكل ما يفعله غدر وعصيان وبغى كبير .

(٦)
مبادىء الطاعة وأصولها

إن تصور الحاكمية والخلافة الذى سلف إيضاحه يتطلب ــ بالمنطق والفطرة ــ أن

يكون مرجع الطاعة هو الخالق وقوانينه وشرائعه ، وأن تتبع كافة الطاعات فى الدولة هذه الطاعة الأساسية . وقد بين القرآن هذه المبادىء فقال :

﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ . النساء ٥٩

وتشكل هذه الآية أساس نظام الإسلام السياسى والاجتماعى والدينى ، كما أنها حجر الزاوية القانونى فى الدولة الإسلامية والدستور الإسلامى . وفيما يلى ذكر المبادىء التى تضمنتها هذه الآية :

١ — إن الله وحده هو المطاع الرئيسى فى النظام الإسلامى . والمسلم عبد الله أولاً وقبل أى شىء ، وحكم الله وطاعته هما محور حياة المسلم الفردية ومركز نظام المسلمين الجماعى . أما بقية الطاعات الأخرى فتقبل لا لكونها نداً لطاعة الله مناظرة لها ، بل لكونها خاضعة لها وتابعة . وكل طاعة تتعارض مع هذه الطاعة الأساسية الرئيسية على الإنسان أن ينزع أغلالها من أعناقه ويطيح بها بعيداً . وقد أوضح النبى عليه الصلاة والسلام هذا حين قال : « **لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق** » .

٢ — ان طاعة الرسول هى الأساس الثانى فى بنية النظام الإسلامى ، وهى ليست طاعة مستقلة برأسها ، وإنما هى الشكل العملى الوحيد لطاعة الله . والرسول مطاع لأنه مصدر موثوق به تصل إلينا عن طريقه أحكام الله وأوامره . ويمكننا أن نطيع الله إذا أطعنا الرسول . وأى طاعة لله دون سند من الرسول وتصديق فلا اعتبار لها . وإغفال رسول الله ، والإعراض عنه بغى على الله وعصيان . وهذاما يوضحه الحديث : **من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله** » كما توضحه آيات القرآن توضيحاً تاماً .

تأتى بعد هاتين الطاعتين وتندرج تحتهما طاعة ثالثة يجب على المسلمين القيام بها وأداؤها فى النظام الإسلامى وهى طاعة أولى الأمر ، وهم من المسلمين أنفسهم . ومفهوم أولى الأمر يتسع ليضم بين جنبيه كل من يتولون مقاليد الأمور فى المجتمع ، سواء كانوا علماء مفكرين ، أم زعماء سياسيين ، أم محافظى أقاليم ، أم قضاة محاكم ، أم رؤساء مجالس مدن ، أو قرى ، أم نوّاباً برلمانيين ، وباختصار شديد تجب طاعة كل من كان صاحب أمر بين المسلمين وكل من لا يستقيم الخلل فى حياة المجتمع المسلم بنزاعه ومخالفته بشرط أن يكون من المسلمين ، وأن يطيع الله ورسوله . فهذان شرطان

ضروريان لهذه الطاعة بالذات . وهذا لم يأت فى الآية التى نحن بصددها فحسب ، بل بينه الرسول عليه الصلاةوالسلام فى أحاديثه بإسهاب . فلنتأمل على سبيل المثال هذه الأحاديث :

« **السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة** »

(صحيح البخارى — صحيح مسلم)

« **لا طاعة فى معصية إنما الطاعة فى المعروف** » .

(صحيح البخارى — صحيح مسلم)

« **يكون عليكم أمراء تعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد برىء ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع ؟ فقالوا « أفلا نقاتلهم » قال : لا ما صلوا** »

(صحيح مسلم)

أى أن الصلاة هى العلامة المميزة التى بها يعرف خروجه عن طاعة اللهورسوله ، وحينئذ يصبح جهاده أمر سديداً مستصوباً .

« شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكمقلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك قال لا ما أقاموا الصلاة فيكم . . لا ما أقاموا الصلاة فيكم »

(صحيح مسلم)

هذه الأحاديث تبين الشرط الثالث وتوضحه . وقد يظن من الحديث الأخير أو مما قبله أن ولى الأمر إذا أدى الصلاة فى حياته الفردية الخاصة فلا يجوز الثورة عليه ، لكن المراد بإقامة الصلاة فى الحقيقة هو إقامة نظام الصلاة فى حياة المسلمين الجماعية ، فلا يكفى أولى الأمر أن يكونوا مصلين ، إنما يتحتم عليهم إلى جانب هذا أن ينظموا إقامة الصلاة ، ويجعلوها قاعدة فى نظام حكمهم لأنها الدليل على أن حكومتهم حكومة إسلامية ، وإلا فقد انحرفت عن قلب الحكومة الإسلامية ومن ثم يصبح سعى المسلمين وكفاحهم لقلب نظامها أمراً مشروعاً ، وهذا ما يتضح فى رواية أخرى تقول إن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد عاهدنا — من جملة ما عاهدنا به — أن لا ننازع الأمر أهله . « **إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان** » .

(صحيح البخارى — صحيح مسلم)

٤ — والمبدأ الرابع الذى تقرره الآية محل البحث أن حكم الله ونهج رسوله هما وضع السلطة النهائية والقانون الرئيسى فى النظام الإسلامى . فكل ما يحدث من نزاع بين المسلمين وأنفسهم ، أو بين الحكومة والرعايا لا بد من الرجوع إلى القرآن والسنة

للفصل فيه . وعلى الجميع أن يذعنوا لما يصدر عنهما من حكم . وعلى هذا فالإقرار والتسليم بكتاب الله وسنة رسوله يعد مرجعاً رئيسياً وسلطة أساسية فى كل أمور الحياة ومشاكلهاوهو الخاصة الضرورية الأولية فى النظام الإسلامى التى تميزه عن نظام الحياة الكافرة ، وأى نظام لا نلقى فيه هذه الخاصية فهو نظام كافر غير إسلامى .

وقد يتساءل البعض عن كيفية الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله للفصل فى كل أمور الحياة ، على حين لا نلقى فيهما أحكام المجالس البلدية مثلاً ، أو السكك الحديدية ، أو البريد وما إليها ، إلا أن هذا القول صادر عن عدم فهم مبادىء الدين وأسسه . إن ما يميز بين الكافر والمسلم أن الكافر يدعى الحرية المطلقة وينادى بها ، بينما المسلم — على عكس ذلك — يتمتع بالحرية — بعد صيرورته عبداً لله — فى نطاق هذه الدائرة التى منحه ربه إياها . فالكافر يرى نفسه فى غير احتياج لألوهية أحد ، ويخضع كل شئون الحياة لقوانين وضوابط صنعها بنفسه ، بينما المسلم — على عكس هذا — يرجع إلى الله ورسوله عليه الصلاةوالسلام أولاً وقبل كل شىء فى كل أمر وشأن . فإن وجد عندهما حكماً نفذه ، وإن لم يجد فله حرية العمل والتحرك بشرط ألا يخرج عن الروح العامة . وحصوله على حرية التشريع فى بعض المجالات يرجع إلى أن سكوت الشارع عن إصدار حكم فيها دليل فى حد ذاته على منحه إياه حرية التحرك فيها .

٥ — كذلك تدل هذه الآيةعلى أن للمسلمين الحق فى أن ينازعوا أولى الأمر ، وتصفية هذا النزاع متروكة لكتاب الله وسنة رسوله . وعلى جميع الأطراف الإذعان والخضوع لما يصدر عنهما من أحكام ، سواء كانت فى جانب أولى الأمر أم فى جانب الرعايا ، ويقتضى تنفيذ هذه الأحكام بالطبع وجود هيئة يرفع إليها النزاع لتحكم فيه بكتاب الله وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

والشريعة لم تجبرنا على اختيار شكل محدد ينظم هذه الهيئة ، فلتكن مجلس علماء أو محكمة عليا أو ما إليها . المهم وجود هذه الهيئة فى البلاد ، وتخويلها سلطات الاحتكام إليها ضد الهيئات التنفيذية والتشريعية ودوائر القضاء ومؤسساته ، وأن يكون أساس مهمتها الفصل والمنازعات ، وتوضيح الحق والباطل وفق أحكام كتاب الله وسنة رسوله .

وحيث أن القرآن ليس كتاب قانون فحسب بل هو أيضاً كتاب تعليم ووعظ وإرشاد ، لذا فقد أقر فى صدر الآية التى نبحثها المبادىء والقوانين ، ثم أتبعها بتبيان الحكمة والمصلحة الكامنة فيها . فنراه يبين لنا الحكمة فيما أقره فى هذه الآية فى أمرين :

الأول : أن اتباع ما ذكر فى النقاط السابقة ضرورة يقتضيها الإيمان ، ولا يمكن

الجمع بين ادعاء الإسلام والانحراف عنها .

والثانى : أن رفعة المسلمين وعلوهم يكمن فى عمارتهم الدنيا على هذه الأسس والمبادىء وحدها ، كما أنها الشيء الوحيد الذى يدفعهم فى الطريق القويم فى دنياهم ، وبه وحدهم تحسن عقباهم .

ثم يذكر القرآن فى ختام عبارته نصيحة تبصرنا بما كانت عليه حال اليهود الدينية والأخلاقية ، وينبه المسلمين — بهذه الطريقة الفريدة — إلى أن تلك الأمة (يعنى بنى إسرائيل) قد انحرفت عن قوانين ومبادىء الدين ، وسقطت فى قيعان الانحطاط والدناءة ، فاعتبروا أيها المسلمون من أمرها فإن أية جماعة تلقى بكتاب الله وسنة الرسل خلف ظهرها ، وتتبع من القادة والزعماء من لا يطيعون الله ورسوله ، وتخضع وتذعن لأئمة دينها وحكامها السياسيين دون أن تطالبهم بسلطة أو سند من الكتاب والسنة يثبت شرعيتهم فلا مناص من وقوعها فى انحرافات ومصائب كالتى سقط فيها بنو إسرائيل ، ويصبح من العسير عليها أن تنجو منها .

* * *

الفصل الثانى

معنى الخلافة

أول ما ينبغى بحثه فيما يتعلق بمعنى الخلافة ومفهومها هو أن ندرس لفظ الخلافة من الناحية اللغوية البحتة ، ونعرف ما إذا كان يعنى الخلافة على العرش فحسب أم يعنى كذلك النيابة والتمثيل ؟ .

التحقيق اللغوى :

يقول الإمام الأصفهانى فى مفرداته :

« والخلافة نيابة عن الغير إما لغيبة المنوب عنه وإما لموته وإما لعجزه وإما لتشريف المستخلف » .

وقد استخدم Rqnz فى معجمه الشهير Arabic - English Lexicon لفظ « خليفة » بمعنى Successor « الخلف ــ الوريث » كما استخدمه كذلك بمعنى Vicegerent « النائب ــ الوكيل ــ الممثل » . وليس بالضرورى للخلافة أن يكون المنوب عنه ميتاً أو غير موجود . فالإمام الراغب يقول :

« خلف فلان فلاناً قام بالأمر عنه إما معه وإما بعده »

ومشتقات « خلف » تتباين خواصها وتتغير . ففى « تاج العروس » : **خلفه خلافة : كان خليفته وبقى بعده وجاء بعده .**

وبقول القرآن :

﴿ **فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب** ﴾ الأعراف ١٦٩ .

﴿ **وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومى** ﴾ الأعراف ١٤٢ .

﴿ **قال بئسما خلفتمونى من بعدى** ﴾ الأعراف ١٥٠ .

﴿ **ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون** ﴾ الزخرف ٦٠ .

و « تخلف » بمعنى القعود والتأخر ، قال تعالى :

﴿ **ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله** ﴾ التوبة ١٢٠ .

و « أخلف » بمعنى إعطاء العوض عن شيء مفقود ضائع . ففى « نهاية ابن الأثير » «**أخلف الله لك وعليك خيراً أى أبدلك بما ذهب عنك وعوضك عنه** » .

وقال تعالى :

﴿ **ما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين** ﴾ سبأ ٣٩ .

وفى الحديث الشريف :

« **تكفل الله للغازى أن يخلف نفقته** » .

و « خلف واستخلف » ففى تاج العروس « **خلف فلاناً إذا جعله خليفته كاستخلفه** » وفى « أقرب الموارد » « استخلف » إذا لم يصرح بالمنوب عنه فمعناها جعله خليفته فيقال : « **استخلف فلاناً أى جعله خليفة له** » ، وإذا صرح بالمنوب عنه فتعنى أنه جعل هذا الشخص خليفة لمن ذكر اسمه فيقال » : « **استخلف فلاناً من فلان أى جعله مكانه** » .

ومعنى هذا أن القرآن الكريم إذا ذكر مجرد الاستخلاف دون إشارة إلى المستخلف له فمعناه أن الله جعلهم خلفاء له مثل قوله : ﴿ **ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم** ﴾ . النور ٥٥ وإذا أشار إلى المستخلف له فمعناه أنه جعله خليفة مكان الآخر أو بعده . أما إذا ذكر أنه نحى النائب السابق ، وأقر مكانه نائباً آخر فإن هذا القول يتضمن كلا المعنيين . أى أنه يعنى أن الحاكم الأعلى أقر مكان فلان ، كما يعنى أنه جعل فلاناً نائبه بعد فلان .

فلو قلنا مثلاً : « استخلف الملك اللورد « أردن » بعد اللورد « ريدنج » على ولاية الهند فمعنى هذا أن الملك قد عين اللورد « أردن » حاكماً على ولاية الهند بدلاً من اللورد « ريدنج » ، وكذلك أنه عين اللورد « أردن » نائباً له على ولاية الهند بعد اللورد « ريدنج » . وليس بين المعنيين تضارب أو تناقض يمنع انطباقهما وتحققهما فى آن واحد . إذن فمعنى الآية ﴿ **إن يشأ يذهبكم ويستخلف من بعدكم ما يشاء** ﴾ الأنعام ١٣٣ أن الله يعطى مكانكم لآخرين ، وكذا يجعل آخرين خلفاء له فى مكانكم . وليس ثمة ما يحول دون تحقق أى الأمرين فى أحد المعنيين أو كليهما من الناحية اللغوية .

و « جعله خليفة » يعنى فقط عينه خليفة ، ومعنى لفظ خليفة سواء قصد به « النائب » أو « الخلف » فهو فى الحالين معنى مضاف وتمامه لا يمكن دون وجود منوب عنه عند التعبير عن المعنى الأول ، ومستخلف له عند قصد المعنى الثانى .

والموضع الذى صرح القرآن فيه بذكر المستخلف له بالإضافة إلى « جعل الخليفة » وتعيينه يتضح فيه المعنى المقصود فمثلاً :

﴿ واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح ﴾ الأعراف ٦٩ .

﴿ واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد ﴾ الأعراف ٧٤ .

﴿ ثم جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون ﴾ يونس ١٤ .

ولكن حين لا تكون ثمة إشارة صريحة إلى المستخلف له نجد أنفسنا مضطرين لقبول مستخلف له مقدر . فمثلاً :

﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض ﴾ ص ٢٦ .

﴿ ويجعلكم خلفاء الأرض ﴾ النمل ٦٢ .

﴿ إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠ .

﴿ وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ﴾ الأنعام ١٦٥ .

وفى هذه الآيات وما يشاكلها نرى سؤالاً يطرح نفسه : لمن « يجعل » الإنسان « خليفة » فى هذه الآيات ، فلو قلتم خليفة للمخلوقات السابقة ، أو الأقوام الغابرة ، أو الملوك الأوائل ، فبصرف النظر عما نلقاه فى هذا القول من صعوبة وغرابة ، نجده لا يتفق وبعض الآيات فمثلاً فى الآية ﴿ ويجعلكم خلفاء الأرض ﴾ النمل ٦٢ نجد لفظ خلفاء مضافاً إلى لفظ « الأرض » بحيث يعنى « خلفاء الأرض ذاتها » فكيف لنا أن نستخرج منه معنى خلفاء الأمم الماضية التى كانت متمكنة فى الأرض ؟

وآية ﴿ إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠ . لو قلتم: إنها تعنى أننى جاعل خليفة لسكان الأرض السابقين ، قلنا وهل ذكر الله فى أى موضع فى القرآن أولئك السكان الذين أسندت خلافتهم إلى الإنسان ؟ فإن كان تعالى ذكرهم فهاتوا برهانكم ، وإلا فخبرونا بالله عليكم أى المعنيين لآية ﴿ إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ أقرب إلى الفهم من الناحية اللغوية والأدبية المحضة . . هل إنى جاعل فى الأرض خليفة لسكانها السابقين ، أم إنى جاعل فى الأرض نائباً لى ؟ وأقول لكم لو ثمة إنسان يعرف اللغة العربية ولا شىء آخر ، واستمع إلى هذه الآية فسيخبرنا من فوره بأى المعنيين يراد بها .

الخلافة ومعنى الحكم :

وأدعوكم بعد هذا التحقيق اللغوى أن تتدبروا ما ذكرتموه بأنفسكم عن معنى الخلافة . إنكم ترون أن المراد بالخلافة فى الأرض خلافة حكومة الأرض ومملكتها . وبعضكم يترجم ﴿ **إنى جاعل فى الأرض خليفة** ﴾ إنى جاعل فى الأرض ملكاً ، وعلى هذا الأساس يزعم أن آدم عليه السلام جعل خليفة من قبله من سكان الأرض . فإذا كان معنى الخلافة وراثة المكان ، أو النيابه ، أو المجيء فى العقب ، فمن أين أتى فيها معنى الحكم والسلطان ؟ وإذا كان لفظ الخلافة ذاته يخلو فعلاً من وجود هذا المعنى ، فمن الممكن أن يكون قد دخل فيه باعتبار أن الخليفة يخلف حاكماً أو سلطاناً ، وبما أن الإنسان قد نال الخلافة التى تضم معناها بين جنبيه مفهوم الحكم والسلطان وفق ما أقررتم به واعترفتم ، فلا مناص من التسليم بأنه صار خليفة من كان ملكاً حاكماً قبله . فأفيدونا أفادكم الله هل ثبت من القرآن والبحث والتحقيق العلمى وجود مخلوق قبل الإنسان على وجه الأرض كانت له صفة الحاكم ؟

إن العلم والحكمة وحرية الاختيار والإرادة والقدرة وغيرها صفات لازمة للحكم ، وبدونها لا يمكن إمضاء الحكم على الأرض وموجوداتها ، وقد ثبت من التحقيق العلمى أن تراب هذه الكرة الأرضية لم يكن فوقه مخلوقات تتصف بمثل هذه الصفات . . والقرآن يؤكد هذا فيقول:إنه قبل وجود الإنسان كان ثمة أفضل خلق الله ــ أى الملائكة ــ الذين سماهم ﴿ **عباد مكرمون** ﴾ الأنبياء ٣٦ وكانوا لا يدرون عن الأشياء خبرا ﴿ **ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا** ﴾ البقرة ٣١ ــ ٣٢ وكانوا مسلوبين حرية الإرادة والاختيار ﴿ **لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون** ﴾ التحريم ٦ .

أما المخلوقات الثانية قبل الإنسان فكانت الجن ، ولم يرد بشأنهم فى القرآن مايفهم منه أنهم كانوا يحكمون الأرض . وتليهم الحيوانات ، والنباتات ، والجمادات التى تعرفون بالطبع أمرها وطبيعتها ، فأى مخلوق تشرف الإنسان بخلافته فى الأرض ؟

وحتى لو سلمنا بأن خلافة الإنسان هى خلافة عمن سكنوا الأرض قبله ، وأنهم

كانوا حكام الأرض قبل مجيئه إليها ، فهل كانوا حكاماً بذواتهم وفى أصلهم وجوهرهم أم كانوا حكاماً بالنيابة ؟ .

وبالطبع لا تستطيعون اختيار الأمر الأول ، لأن وجهة نظر العقيدة الإسلامية تقول: إن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله ، وإن حكم سواه موهوب وممنوح . أما فى حال اختياركم الأمر الثانى فأمامكم أمران : أما إن تسلموا بسلسلة لا متناهية من حلقات الخلافة المتتابعة ، وإما أن تعترفوا بتعاقب عدد معين من الخلفاء فى منصب الخلافة وفى كلتا الحالتين ينتهى الأمر إلى أن ذات الله هى المصدر الرئيسى والمنبع الأول الأساسى . وهنا يمكن أن يظهر فى الخلافة معنى الحاكمية والسلطان باعتبار أنها خلافة إلهية ونيابة عن الحاكم الأعلى .

إشـارات القرآن :

وإليكم الإشارات القرآنية التى تدل دلالة واضحة على أن هذه الخلافة التى تشرف الإنسان بها هى فى حقيقتها خلافة إلهية . .

يبين القرآن أن الله قد خلق الإنسان فى أحسن تقويم :

﴿ **لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم** ﴾ التين ٤

وقد صنعه تعالى بيديه :

﴿ **قال ياإبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى** ﴾ ص ٧٥ .

ثم نفخ فيه من روحه :

﴿ **ثم سواه ونفخ فيه من روحه** ﴾ السجدة ـــ ٩

وشرفه بنعمة العلم :

﴿ **وعلم آدم الأسماء كلها** ﴾ البقرة ٣١ .

وسخر له كل ما فى السموات والأرض :

﴿ **وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه** ﴾ . الجاثية ١٣ .

وعلاوة على كل ذلك أمر الله الملائكة أن تسجد له حين اكتمل خلقه . وقد ذكر هذا الأمر فى (سورة ص) بشكل يقتضى الوقوف عنده وتأمله بوجه خاص . فقال تعالى :

﴿ إذ قال ربك للملائكة إنى خالق بشراً من طين فإذا سويته ونفخت فيه من روحى فقعوا له ساجدين فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى أستكبرت أم كنت من العالين قال أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها فإنك رجيم ﴾ . ص ٧١ ـ ٧٧

وتوضح هذه الآيات أن صدور أمره تعالى إلى الملائكة بالسجود للإنسان كان بسبب صنعه إياه بيديه ، يعنى أن الإنسان كان المظهر التام للقدرة والصنعة الإلهية وفى داخله روح خاصة نفخها الله فيه بنفسه ، ووضع فيه الصفات التى تتصف بها ذات البارى تعالى ، ولكن على نطاق محدود بالنسبة لصفات الله اللامحدودة التى تفوق الكمال . ثم أعلن عز وجل بعد أن خلق الإنسان على هذه الحال ، وبث فيه هذه الصفات ـ أنه جاعله خليفة فى الأرض كما هو مذكور فى سورة البقرة . فانتاب الملائكة بعض الشك فى هذا الأمر ، فأظهر الله أمامهم أفضل صفة من صفات الإنسان وهى العلم ، حتى ثبتت أهلية الإنسان وصلاحيته لمنصب الخلافة ، وصدر الأمر إلى الملائكة أن اعترفوا بهذه الخلافة واقبلوها واسجدوا لهذا الخليفة دليلاً منكم على التسليم والإذعان . فاعترف الملائكة وسلموا بذلك وسجدوا ، إلا الشيطان الذى رفض قبول هذه الخلافة فطرد من الحضرة الإلهية .

فما الذى يتضح من كل هذه الإشارات ؟

أظهرت أفضليته على سائر المخلوقات فى مواجهة عامة ولقاء صريح . قيل له:إنك المظهر الأكمل لصفاتنا ، وأننا نفخنا فيك روحاً خاصة منا . وصدر الأمر إلى من ؟ إلى الملائكة أن اسجدوا له . . وفوق ذلك يعلن:جاعلوه خليفة .

فهل كانت هذه الخلافة التى أعلنت وسط كل هذه الاستعدادات محض خلافة لساكنى الأرض الأقدمين ؟ وإذا كان الأمر مجرد إسكان آخرين محل السكان الأولين السابقين فما الضرورة فى إعلانه أمام الملائكة ؟ وما الداعى لإظهار أفضليته عياناً

أمامهم ؟ ثم لماذا امر الملائكة بالسجود لهذا الساكن الجديد بالذات الذاهب ليحل محل القوم الآخرين فى الأرض ؟

المقصود بالخلافة الإلهية :

والقول الثانى المذكور فى القرآن ، والذى يلقى الضوء على معنى الخلافة الإلهية ويفسره هو :

﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا ﴾ . الأحزاب ٧٢

والمقصود بحمل الأمانة فى هذه الآية حرية الاختيار والمسئولية والحساب ومعنى هذا أنه لم يكن فى السموات والأرض والجبال قبل خلق الإنسان مخلوق لديه القدرة على القيام بهذا الحمل ، أو قبول هذا الوضع ثم جاء الإنسان وحمله . ونستخرج من هذا عدة نقاط هى :

١ ـــ لم يكن فى السماوات والأرض والجبال مخلوق قبل الإنسان يحمل عبء الأمانة ، والإنسان هو أول مخلوق يحمل هذا العبء ، ولذا فهو ليس خليفة أو وريث Succefaor أحد فى منصب حمل الأمانة .

٢ ـــ إن ما يسمى فى سورة البقرة بالخلافة قد عبر عنه فى هذه الآية بالأمانة ففى الأولى أثبت للملائكة أنكم لستم أهلاً للخلافة ، وأن الإنسان هو الجدير بها ، وفى الثانية قيل:إنه لم يكن فى السماوات والأرض والجبال مخلوق كفء لحمل أمانتنا فحملها الإنسان وحده .

٣ ـــ أن لفظ « الأمانة » يوضح مفهوم « الخلافة » ومعناها ، وكلا اللفظين يلقى الضوء على وضع الإنسان الصحيح بالنسبة لنظام العالم ، فهو حاكم الأرض لكن حكمه لها ليس فى ذاته وأصله ، بل هو حكم مفوض إليه Delegated ومن ثم عبر الله عن سلطاته المفوضة إلى الإنسان Delegated Power بلفظ « الأمانة » وعلى هذا سمى الله من يستخدم هذه السلطات المفوضة إليه من جانبه تعالى « خليفة » Vicegerent وطبقاً لهذا الشرح أصبح معنى الخليفة هو الشخص الذى يستخدم السلطات المفوضة له من قبل شخص آخر Person Exercising Delegated Power .

البـــاب الثالـث

مبادىء الحكـــم فى الإســـلام

الفصــل الأول

مبــادىء الدولــة الإســلامية

(١)

هدف الحكومة الإسلامية

يرى القرآن أن هدف الحكومة هو إقامة القانون الإلهى وتحقيق العدل ونشر الخير فيقول تعالى :

(أ)

﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور ﴾ . الحج ٤١

يعنى أن صفات من يستحقون تأييد الله وعونه ونصرته أنهم إذاما أعطوا السلطة والحكم ، نهجوا على إقامة الصلاة بدلاً من الفسق والفجور والكبر والغرور ، وأنفقوا أموالهم فى إيتاء الزكاة بدلاً من صرفها فى الملذات والمتع ، وكرسوا حكومتهم لخدمة وإعلاء شأو الخير لا تقويضه وذبحه والحط من قدره ، واستخدموا سلطتهم فى كف الشر وبتره والقضاء عليه لا فى نشره وإزكائه .

فهذه الآية تبين وتقرر هدف الحكومة الإسلامية ، وخصائص عمالها وأولى الأمر فيها ، وفى مقدور أى عقل سليم أن يدرك من خلالها ما هية الحكومة الإسلامية الحقيقية . ولا شك أن جعل هذه الأمة داعياً إلى المعروف والخير والحق ، وتحقيقه وإنجازه فى الإنسانية جمعاء على المستوى الفردى والجماعى هو ما يشكل عظمتها وشرفها وامتيازها .

(ب)

﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون

هذا إعلان لإمامةوزعامة أمة محمد ﷺ . وقد أشير إلى هذه الزعامة من وجهين : الأول هدى الله ورشده الذى هدى به أتباع محمد عليه الصلاة والسلام ، وعرفهم الطريق المستقيم ، فتقدموا فيه وارتقوا حتى صاروا أمة وسطا ، والثانى تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ، وهو ما يفهمه الجهلاء على أنه مجرد تحول من مكان إلى آخر ، بينما يعنى فى الحقيقة أن الله قد عزل بنى إسرائيل من منصب الإمامة ، وأسنده إلى أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه .

ولفظ « أمة وسط » يحمل فى قلبه معنى واسعاً لا يؤديه أى لفظ آخر ، كما لا يمكن ترجمته والإتيان بنظيره . والمراد به هذه الجماعة — وهى أعلى وأشرف جماعة — التى تقوم على طريق العدل والإنصاف والتوسط ، ولهاصفة « الرئاسة » وسط شعوب العالم ، وعلاقتها مع الجميع حق وصدق بدرجة واحدة ، وليس بينها وبين أحد صلة تخالف الحق الصدق والشرعية .

ثم جعلناكم « أمة وسطا » إنما جعلكم هكذا **﴿ لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴾** . فسبحانه وتعالى يعنى أن الرسول بوصفه نائبنا المسئول سيشهد عليكم — يوم نأتى بكم جميعاً لتنالوا حسابكم — أنه أبلغكم بشكل تام غير منقوص ما علمناه من فكر سليم وعمل صالح ونظام عادل ، وأنه طبقه أمام أعينكم وأراكم إياه . ثم إنكم ستشهدون على كافة بنى الإنسان — أنكم لم تقصروا أدنى تقصير فى تبليغهم ما أبلغكم الرسول وتوضيحه وتفسيره لهم .

إن الفرد أو الجماعة التى يصدر إليها أمر من الله بأن تكون شاهداً من قبله على العالم ، لهى فى الحقيقة جماعة عالمية القدر رفيعة الدرجة فى إمامة هذه الدنيا وزعامتها . وحيث توجد الأفضلية ويعلو الشأن يتعاظم عبء المسئولية ويجسم . وهذا يعنى أنه كما أصبح الرسول شاهداً حياً على هذه الأمة فى تقوى الله والاستقامة والعدالة والحق ، فلا بد من أن تصبح هذه الأمة بالتالى شاهداً حياً على العالم أجمع فترى الدنيا قولها وعملها وسلوكها ، وتعلم ما هى تقوى الله ، وما معنى الاستقامة ، وكيف تكون العدالة ، وأى شىء هو الحق . كما يعنى كذلك أن علينا مسئولية وعبئاً ثقيلاً عظيماً فى تبليغ قانون الله وهديه إلى سائر البشر ، تماماً كما كانت مسئولية الرسول عليه الصلاة والسلام عظيمة فى تبليغنا هذا القانون ، حتى أنه لو قصر فى ذلك مقدار ذرة واحدة لحوسب به أمام الله . فإن لم نشهد أمام عدالته تعالى شهادة فعلية مدعومة بالدليل المادى أننا ما قصرنا فى تبليغ عبادك شرعتك وقانونك الذى بعثت إلينا على يد رسولك ، فلسوف نؤخذ أخذ عزيز مقتدر ، ويسقط عنا شرف هذه الإمامة التى أسندت إلينا ، لأننا قصرنا بالفعل فى فترة

تولينا زعامةالعالم ، فانتشر من الضلالات الفكرية والعملية ما لا حصر له ، وظهر من الفتن والمفاسد ما عم أرض الله ، ولذا فسوف نحشر فى زمرة أئمة الشر ، وشياطين الإنس والجن حيث تسأل : أين كنتم أمواتاً غافلين عن طوفان الضلال والظلم والمعصية الذى كان يجتاح الدنيا ويطويها تحت إبطيه ؟ .

(جـ)

﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ آل عمران ١١٠

هذا هو نفس المضمون الذى بان فى الآية السابقة ، والذى يخبر الله فيه أتباع النبى العربى ﷺ أن بنى إسرائيل قد عزلوا من منصب زعامة الدنيا وقيادتها نتيجة عدم كفاءتهم وصلاحيتهم لها ، وها هو يسند إليكم لأنكم أفضل جماعة إنسانية فى العالم الآن عملاً وخلقاً ، وفيكم تلك الصفات الضرورية اللازمة للإمامة والرئاسة العادلة ألا وهى عاطفة إقامة الخير ونشره ، وإزالة الشر وبتره ، وتسليمكم بأن الله وحده لا شريك له ، وأنه إلهكم وربكم إيماناً وعملاً . لذا فقد وكلت إليكم هذه الزعامة ، وعليكم أن تعوا مسئولياتكم ، وتفهموها فهماً عميقاً ، وتجتنبوا الأخطاء التى ارتكبتها الأمم الأخرى .

(د)

﴿ لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ﴾ المائدة ٧٨ ــ ٧٩ .

إن انحراف أى شعب يبدأ بانحراف بعض أفراده . فإن كان ضمير الشعب الاجتماعى واعياً يقظاً قهر الرأى العام فيه هذه الشرذمة المنحرفة ، ونجا الشعب جميعه من مهالك الانحراف والبوار . أما إن تساهل الناس وتهاونوا فى أمر المخطئين ، ولم يضربوا على أيديهم ، وأعطوهم الحرية ليمارسوا أخطاءهم فى كيان المجتمع ، فإن نطاق الفساد ــ الذى كان قاصراً على دائرة محدودة تضم أفراداً قلائل ــ يتسع بالتدريج ليعم المجتمع بأسره ، وينتشر فى دمه وعروقه ، وهذا هو ما كان سبباً فى انفراط عقد بنى إسرائيل .

(هـ)

﴿ وجاهدوا فى سبيله لعلكم تفلحون ﴾ المائدة ٣٥

الحق أن لفظ « جاهدوا » المستخدم فى هذه الآية لا يتضح معناه تماماً من مجرد بذل الجهد ، إذ الجهاد يقتضى الحرب والمواجهة . فالمعنى الصحيح لهذا اللفظ أن جاهدوا واصرعوا بكل قواكم الممكنة تلك القوى التى تعوق الطريق إلى الله ، وتمنعكم من العمل بما يرضيه تعالى ، وتحاول إرجاعكم عن سبيله ، ولا تبقى عليكم عبيداً له وحده ، بل تكرهكم على أن تصبحوا عبيداً لها من دون الله ، أو عبيداً لأحد آخر غيره تعالى . ونجاحكم وتوفيقكم وتقربكم إلى الله يعتمد فى أساسه على هذا الجهاد .

هكذا تقرر هذه الآية للعبد المؤمن القتال على جبهات أربع ، فإبليس اللعين وجيشه الشيطانى فى جبهة ، ونفس الإنسان ورغباته الشريرة وشهواته الجامحة فى جبهة أخرى ، وكثير من البشر الخارجين على الله والعاصين أوامره الذين يرتبط الإنسان بهم فى كل قسم من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى جبهة ثالثة ، وفى الجبهة الرابعة كل النظم الدينية والاجتماعية والسياسية العفنة الخاطئة التى تقوم على أساس عصيان الله ، وتجبر الإنسان على عبادة الباطل بدلاً من الحق .

وأسلحة كل هذه القوات والجيوش متباينة الطرز مختلفة التشكيلات لكن هدفها واحد وجهدها واحد ، أساسه جعل الإنسان طائعاً لهم ، خلافاً للمحور الأساسى لرق الإنسان ورفعته وتقربه إلى الله وهو كونه مطيعاً لله وحده ظاهراً وباطناً . ومن ثم فوصول الإنسان إلى هدفه وغايته لا يمكن تحققه دون أن يقاتل كافة القوى المضادة فى آن واحد ، ويصرعها جميعها فى كل حين وفى أى حال وظرف ، ويسحق كل ما يقيمونه فى وجهه من عوائق وموانع ، ويتقدم لمواصلة المسيرة فى طريق الله .

(٢)

مزاج الحكومة الإسلامية

والحكومة الإسلامية ذات مزاج خاص ، فهى « داعية » تحاول إقامة الدين فى دائرة سلطتها ، كما أنها تجتهد فى عرض رسالة الإسلام على الأمم الأخرى وأمام أعينهم . إذن فهى « مبلغ » و « معلم » تنجز مهامها ، وتؤدى عملها فى أسس المحبة والأخوة والشورى والرحمة والمشاركة الوجدانية . وهذا هو مزاجها الخاص .

(أ)

﴿ ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت

عليهم بوكيل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴾ الأنعام ١٠٧ ــ ١٠٨

معنى هذا أنكم قد جعلتم داعين مبلغين ، لا متسلطين مسيطرين . ومهمتكم أن تضعوا هذا النور أمام الناس ، ولا تألوا جهداً فى أداء واجبكم فى إظهار الحق وتبليغه . فإن رفضه أحد ولم يقبله فله ذلك ، لأنكم لم تكلفوا بجعل الناس على الحق أجمعين ، ولم تنص المسئولية التى أنيطت بكم ألّا يبقى فى دائرة دعوتكم أحد على الباطل . فلا تجشموا أنفسكم عناء التفكير فى أن تردوا العميان مبصرين ، أو أن تجعلوا من لهم عيون ولا يريدون النظر ينظرون . فلو كانت حكمة الله تبغى ألا يبقى على الأرض إنسان واحد على الباطل ، فأى ضرورة دعته ــ سبحانه وتعالى ــ أن يوكل إليكم أنتم القيام بهذه المهمة ؟ أما كان فى مقدوره تعالى أن يجعل الناس على الحق أجمعين فى لمح البصر ؟ ولما لم يكن هذا هو المراد فى الحقيقة ، فالمقصود إذن أن ينال الإنسان حرية الاختيار بين الحق والباطل ، فيوضع أمامه نور الحق ويمتحن أى الأمرين يختار ، ومن ثم فأسلوب عملكم الصحيح أن تسيروا فى هدى ما حبيتم من نور على صراطه المستقيم ، وأن تدعوا الآخرين إليه . فمن يقبلوا دعوتكم اكتنفوهم وحبوهم ولا تتركوهم وتتخلوا عنهم ، مهما كانوا حقراء الشأن ضئيلى القدر فى الدنيا . ومن لم يقبلوها فلا تكرهوهم على قبولها ، بل دعوهم يتبعوا ما أرادوا من سبل ضالة تقودهم إلى أسوأ المقاصد والأهداف .

إن النصيحة الهامة التى أسديت إلى أتباع النبى عليه أفضل الصلاة والسلام ، ألا يكونوا ضعافاً فى طريق دعوتهم بحيث يتطور الأمر من المناظرة والجدل والنقاش ليصل بهم إلى الهجوم على معتقدات غيرهم هجوماً عنيفاً ، والسخرية من معبوداتهم ، والحط من قدر أئمتهم ، والاستهزاء بزعمائهم ، لأن مثل هذا السلوك يقصيهم بعيداً عن الحق بدلاً من أن يقربهم منه ويحببهم فيه .

(ب)

﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾ آل عمران ١٥٩

﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم ﴾ العنكبوت ٤٦

يعنى لا بد وأن يكون الجدل بالأدلة والحجج والبراهين العقلية ، وباللغة والألفاظ

المهذبة ، وفى روح الداعية أن يفتح بفكره وأسلوبه مغاليق قلب من يخاطبه ، ويقر فيه الحق ، ويستدرجه إلى سبيل الحق . فهو لا يلزمه أن يكون مصارعاً هدفه أن يصرع خصمه ويلقى به تحت أقدامه ، بل يجب أن يكون كالطبيب الآسي الذى يصنع الدواء ، ويراعى فى كل لحظة ألا يتسبب بخطأ منه فى ازدياد المريض مرضاً ، ويحاول جاهداً أن يطيب المريض بلا أدنى صعوبة ومشقة .

هذه القاعدة وإن كانت تقررت بخصوص جدال أهل الكتاب ومناظرتهم ، إلا أنها لا تقتصر على أمر أهل الكتاب دون غيرهم بل هى قاعدة عامة فى مجال الدعوة إلى الدين ذكرت فى القرآن فى مواضع عدة مثل :

﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ النحل ١٢٥

﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولىٌّ حميم ﴾ فصلت ٣٤

﴿ ادفع بالتى هى أحسن السيئة نحن أعلم بما يصفون ﴾ المؤمنون ٩٦

﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ﴾ الأعراف ١٩٩ ــ ٢٠٠

يعنى أن فى إمكاننا أن تسلك مع من يختارون منهاج الظلم وطريقه مسلكاً ونهجاً ونوعية ظلمهم . بمعنى أنه لا ينبغى أن نسلك معهم ومع أمثالهم سبيل الرقة واللطف واللين فى كل وقت وكل حال حتى لا يفهموا دماثة خلق دعاة الحق وليونتهم ورقتهم ضعفاً ووهناً ومسكنة .

إن الإسلام لا بد وأن يعلم أتباعه حسن الخلق والتهذيب والاتزان ، ولكنه لا يعلمهم بأى حال من الأحوال العجز والتخاذل والمسكنة فيصبحوا ضعاف الجانب فى نظر كل ظالم .

(د)

﴿ إن فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعا ﴾ القصص ٤

يعنى أن أساس حكومته وعمادها لم يكن مساواة الشعب كله أمام القانون أو الحقوق ، وإنما اختار أسلوب تفريق وتقسيم المجتمع إلى جماعات ، فهؤلاء تراعى خواطرهم ، ويحسب لهم حساب ، ويعطون مزايا ، ويعترف بهم قادة ، وينصبون

حكاماً ، وأولئك يبقون محكومين ، وتغمط حقوقهم ، وتنتهك آدميتهم ، وتبتلع أموالهم .

ولا يظن أحدكم أن الحكومة الإسلامية تفرق بين المسلم والذمي ، وأنهما لا يتساويان في ظلها في كافة الحقوق ، لأن أساس التفريق في الحكومة الإسلامية هو المبدأ والمنهج ، وليس كأساس فرعون في التفريق الذي يعتمد على الجنس واللون واللغة والطبقة . فالمسلم والذمي في الدولة الإسلامية لا فرق بينهما في الحقوق القانونية على الإطلاق ، إنما الفرق الوحيد بينهما هو في الحقوق السياسية فقط . وسببه الوحيد أن الحكام في الدولة الفكرية التي تقوم على المبادىء لا بد وأن يكونوا ممن يؤمنون بمبادئها ويحمون قواعدها وأسسها . هذه الجماعة الحاكمة يدخل تحتها كل من يؤمن بمبادئها ، ويخرج منها كل من يرفض هذه المبادىء . فأي وجه ثم لتشبيه هذا التفريق بالتفريق الفرعوني ، الذي يستحيل على أساسه أن ينضم أي فرد من زمرة المحكومين إلى الجماعة الحاكمة ، والذي لا يحصل فيه المحكومون على حقوقهم السياسية والقانونيةبل ولا حتى حقوق الإنسان الأساسية ، والذي يخلو مما يضمن للمحكومين أي حق من حقوقهم ، وتقتصر فيه كافة المزايا والفوائد والمنافع والدرجات والمناصب والامتيازات على طبقة الحكام وحدها ، ولا يحصل على هذه الحقوق والمزايا الخاصة سوى من يولد في هذه الطبقة وينتسب إليها ؟ .

(هـ)

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ النساء ١

لما كان الله سيوضح فيما بعد حقوق الآدميين فيما بينهم ، ويذكر على الخصوص القوانين الأساسية الضرورية لرقي نظام الأسرة واستحكامه ومتانته ، لذانراه قد مهد لهذا بأمرين :

الأول التأكيد على خشية الله واتقاء غضبه ، والثاني إقرار حقيقة هامة في ذهن الإنسان وهي اتحاد كافة البشر في أصل ودم واحد .

﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾ يعني أنه خلق البشر جميعاً من فرد واحد . ويشرح القرآن في موضع آخر أن آدم كان أول إنسان تفرع منه الجنس البشري على وجه الأرض .

﴿ وخلق منها زوجها ﴾ نحن لا نعلم تفصيل هذا الأمر . وما يذكره المفسرون بوجه عام ، وما ذكر في التوراة أيضاً أن حواء خلقت من ضلع ، بيد أن كتاب الله قد سكت عن بيان هذا ، وما ورد من حديث في تأييد هذا ليس معناه ما فهمه الناس . لهذا

فمن الأفضل أن يؤخذ الأمر على إجماله الذى ذكره الله تعالى دون إضاعة الوقت فى تحديد تفاصيله التى تم عليها .

(و)

﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ البقرة ٢٥٦

المراد بالدين هنا تلك العقيدة التى وردت فى حق الله فى الآية التى سبقت هذه الآية وهى آية الكرسى ، وما يقوم عليها من نظام كامل للحياة . ومعنى الآية ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ أن هذا النظام العقائدى والأخلاقى والعملى لا يمكن فرضه على أى إنسان بالقوة والجبر ، فهو ليس بالشىء الذى يحشر فى ذهن الإنسان حشراً .

هكذا يتضح من الآيات السابقة وشرحها مزاج الحكومة الإسلامية الخاص فهى متفردة فى نوعها تستخدم القوة القاهرة إلى جانب الرحمة والشفقة والمودة ، فليس الجبر والإكراه مزاجها ، ولا شأن لنظامها بالتعصب والتسلط ، فهى رحمة للعالمين أجمعين وتعد الشورى مقتضى أساسياً لمثل هذا المزاج .

(٣)

الشـــورى

يقول تعالى :

﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ الشورى ٣٨

تعد الشورى فى هذه الآية من أفضل صفات المؤمنين ، على حين جاءت الشورى فى سورة آل عمران بصيغة الأمر ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾ آية ١٥٩ . وعلى هذا فالشورى من الدعامات الهامة التى يتأسس عليها طراز الحياة الإسلامية . وإدارة دفة أمور المجتمع بلا شورى ليست طريقة الجاهلية فحسب ، بل هى خلاف صريح لقانون قرره الله وشرعه . فلم تحظى الشورى بكل هذه الأهمية فى الإسلام ؟

لو تدبرنا أسباب ذلك اتضحت أمامنا أمور ثلاثة :

١ ــ أن فصل أى إنسان برأيه الشخصى ــ دون اعتبار للآخرين ــ فى مسألة تتعلق بإنسان أو أكثر ظلم وإجحاف . فلا حق لأحد أن يدبر الأمور المشتركة ، ويقضى فيها بطريقته الخاصة ورأيه الفردى لأن الإنصاف يقتضى للفصل فى أمر

ما أن يؤخذ رأى جميع من يتعلق بهم هذا الأمر ، فإن كان يتعلق بقطاع عريض من الناس فلا بد من التشاور مع ممثليهم الحقيقيين .

٢ ـ أن محاولة الإنسان الفصل فى الأمور المشتركة ، وتصريفها وفق ما يراه هو ، والتعدى على حق الآخرين فى سبيل الأغراض الشخصية ، وتعظيم النفس واحتقار الآخرين ، كلها صفات أخلاقية قبيحة لا يمكن أن توجد فى المؤمن أدنى ذرة منها . فليس المؤمن بالذى فى نفسه غرض يتعدى من أجله على حقوق الآخرين لينال فائدة غير مشروعة ، ولا بالمتكبر المغرور الذى يعتبر نفسه العقل المدبر والعليم الخبير .

٣ ـ أن الفصل فى المسائل التى تتعلق بحقوق الآخرين مسئولية جسيمة . فمن يخشى الله ويعرف كم سيكون حسابه وعبؤه عظيماً ثقيلاً أمام ربه لا يمكن أن يجترىء على حمل هذا العبء الثقيل القاصم بمفرده والشخص الوحيد الذى يجرؤ على فعل هذا هو من لا يخاف الله ولا يؤمن بالآخرة أما من يستشعر خشية الله وحساب الآخرة فلا مفر له من أن يشاور الناس أو ممثليهم فى الفصل فيما يتلعق بهم من أمور ، حتى يتسنى له الحكم فيها حكماً سليماً أساسه الإنصاف دون تحيز ، وحتى لا يتحمل وحده مسئولية أى خطأ يقع جهلاً أو سهواً .

هذه الأسباب الثلاثة ، إذا تأملها الإنسان عَلِمَ عِلْمَ اليقين أن الشورى هى المقتضى الحتمى لما يُعَلِّمُهُ الإسلام للإنسان من أخلاق وشمائل ، وأن الحيدة والانحراف عنها خلق جد ذميم لا يقره الإسلام أو يبيحه أبداً . إن اتباع الشورى فى كل صغيرة وكبيرة هو الطراز المميز للحياة الإسلامية ، ففى أمور المنزل وشئونه يتشاور الرجل مع امرأته ، فإذا ما كبر أطفاله وصاروا شباباً أشركهم فى المشورة . وكذلك الأمر فى شئون العائلة يتشاور عقلاؤها البالغون ، فإن تعذر مشاورة كافة الأفراد فى قبيلة أو عشيرة أو مدينة ، يشكل منهم ـ بطريقة يتفق عليها ـ مجلس يضم جميع الممثلين الثقة الذين ينوبون عمن يهمهم الأمر للفصل فيما يعن لهم من مشاكل ، وكذا الأمر فى المسائل التى تتعلق بشعب بأكمله ، إذ يولى عليهم رئيس أو قائد برضاهم جميعاً ، فيشاور فى أمورهم أهل الرأى ممن يثق الشعب بهم ، ويبقى قائداً رئيساً طالما أراده الشعب كذلك .

إن الإنسان المؤمن لا يرغب أو يحاول أن يكون رئيساً بالقوة والجبر ، أو أن يفرض نفسه على الشعب فرضاً ، ثم يطلب منهم رضاهم كرها وغصباً ، أو ألا يتشاور مع من أرادهم الشعب أن ينوبوا عنه برغبته وإرادته الحرة ، وينتقى هو بنفسه ممثلين يشيرون بما يرغبه ، ويوافقون على كل أمر يتخذه ، وأى هذه الرغبات لا تظهر إلا فى

النفس التى تلوثت بخراب الضمير والذمة ، إن من لا يتورع عن خداع الله والناس ، هو وحده الذى يحاول التمثيل والظهور على الناس بأنه يطبق : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ فى شكلها الخارجى الظاهر ،بينما يطمس فى الواقع حقيقتها وجوهرها رغم استحالة انطلاء خدعته هذه على الله ، ورغم أن الناس ليسوا عمياناً إلى درجة يستطيع معها أى شخص أن يخدعهم فى وضح النهار ومع هذا يستمرون ــ بسذاجة وطيب قلب ــ فى اعتباره خادماً لهم ، ساهراً على مصلحتهم ، وليس دجالاً مخادعاً أفاقاً .

إن قاعدة ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ تتطلب بذاتها خمسة أمور :

أولها : أن ينال الناس الحرية الكاملة فى التعبير عن آرائهم فى أمور المجتمع التى تتعلق بهم وبحقوقهم ومصلحتهم ، ويعلموا تمام العلم كيف يجرى تصريف هذه الأمور ، وأن ينالوا الحق الكامل فى أن يزعوا ما يصدر عن أولى أمرهم من خطأ وتقصير ويحتجوا عليه ، فإن رأوا الخطأ لا يصلح ويستقيم عزلوا قادتهم وأولى أمرهم وولوا غيرهم . لأن تصريف أمور الناس مع سد أفواههم وتكبيلهم وتركهم دون علم بها كفر صريح لا يمكن أن يقبله أى إنسان يؤمن بالآية ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ ويتبعها .

ثانيها : أن مسئولية تصريف أمور المجتمع لا بد وأن تلقى على كاهل من يتم تعيينه واختياره برضا الناس ، وهذا الرضا لا بد وأن يكون حراً . أما الرضا الناتج عن الإرهاب والتخويف ، أو المشترى بالطمع والحرص ، أو المتحقق بالتزوير والخداع والدجل فليس رضا حقيقياً . إن القائد الشرعى الصحيح لأى شعب من الشعوب ليس من يسلك كل سبيل ، ويفعل أى شيء ليتولى القيادة والزعامة ، بل من يوليه الشعب قيادته برغبته ورضاه .

ثالثها : أن يختار للتشاور مع القائد أولئك الذين يحصلون على ثقة الشعب . وبالطبع يخرج عن المعنى الحقيقى للحصول على ثقة الشعب من يفوزون بتمثيل الشعب عن طريق الضغط والإكراه والنفوذ ، وشراء الثقة والأصوات بالمال والرشاوى ، أو بالتزوير والخديعة والمكر والتحايل .

رابعها : أن يشير هؤلاء الممثلون بما يمليه عليهم علمهم وإيمانهم وضميرهم ، وأن ينالوا حرية الرأى كاملة تامة . وإلا فسوف يشيرون بما يخالف ضميرهم وإيمانهم وعلمهم خوفاً أو طمعاً أو تحيزاً أو مراعاة لمصلحة جماعة ما ، فيصبح الأمر خيانة وغدراً ، لا اتباعاً وتنفيذاً لقاعدة ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ .

خامسها : التسليم بما يجمع عليه أهل الشورى وأكثريتهم ، أما أن يستمع ولى الأمر إلى آراء جميع أهل الشورى ، ثم يختار ما يراه هو نفسه بحرية تامة فإن الشورى فى هذه

الحالة تفقد معناها وقيمتها . فالله لم يقل « تؤخذ آراؤهم ومشورتهم فى أمورهم » وإنما قال ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ يعنى أن تسير أمورهم بتشاورهم فيما بينهم ، وتطبيق هذا القول الإلهى لا يتم بأخذ الرأى فقط بل لا بد لتنفيذه وتطبيقه من أن تجرى الأمور وفق ما يتقرر بالإجماع أو بالأغلبية .

ولا بد لنا من أن نضع فى اعتبارنا ـــ بالإضافة إلى ما سبق إيضاحه من مبادىء الشورى فى الإسلام ـــ أن هذه الشورى ليست طليقة العنان فى تصريف شئون المسلمين ، بل محددة بحدود الدين التى قررها الله تعالى فى شريعته ، وتابعة خاضعة للقاعدة الأساسية ﴿ **فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول** ﴾ النساء ٥٩ ، وفى ضوء هذه القاعدة العامة يستطيع المسلمون التشاور فى مجال التشريع بخصوص توضيح المعنى الصحيح لأى نص من النصوص ، أو كيفية تطبيقه وإخراجه إلى حيز التنفيذ حتى يتحقق مطلبه تحققاً تاماً . لكنهم لا يستطيعون التشاور فيما أصدره الله ورسوله من حكم فى أمر من الأمور ، أو أن يصدروا أى حكم تلقائى حر .

(٤)

العـــدل والإحســـان

﴿ **إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى** ﴾ النحل ٩٠

فى هذه الآية المختصرة يأمر الله بثلاثة أشياء يتوقف عليها صلاح المجتمع الإنسانى واستقامته . الأول : هو العدل الذى يتركب من حقيقتين دائمتين . أولاهما : أن يتحقق التوازن والتناسب فى الحقوق بين الناس ، والثانية : أن ينال كل ذى حق حقه بطريقة عادلة منصفة . وليس معنى هذا تقسيم الحقوق مناصفة بين الإنسان والإنسان بالتساوى مما يختلف وأساسَ الفطرة . فالعدل يقتضى فى الحقيقة التوازن والتناسب لا المساواة التامة ، كما يتطلب ولا شك المساواة بين أفراد المجتمع فى بعض الوجوه كحقوق المواطنة مثلاً(٢٠) ، لكنه لا يتطلب المساواة فى بعض الوجوه الأخرى كالمساواة الاجتماعية والأخلاقية بين الوالدين والأولاد ، أو المساواة فى الأجور بين كبار الموظفين وصغارهم ،

---

(٢٠) للتعرف على بعض هذه الحقوق انظر ما ورد فى الفصل الخامس بحقوق الإنسان الأساسية ـــ المترجم .

لأن المساواةالتامة فى هذه الأمور تخالف العدل وتجافيه . فما أمر به الله هو تحقيق التوازن والتناسب لا المساواة الكاملة ، وتحقيق التوازن والتناسب يتطلب إعطاء كل إنسان حقوقه الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصاديةوالأخلاقية بأمانة تامة .

الثانى : هو الإحسان ومعناه المعاملة الحسنة والسلوك الكريم ، والمشاركة الوجدانية والتسامح وحسن الخلق والعفو والاحترام المتبادل بين الإنسان وأخيه الإنسان . وهذا شيء أكثر من الإنصاف ، وتفوق أهميته فى حياة المجتمع أهمية العدل . فإن كان العدل يقى المجتمع الآلام والأحقاد والمرارات ، فإن الإحسان يخلق فيه الأفراح والسعادات العظام . إن أى مجتمع لا يمكنه البقاء واقفاً ليرى كل فرد ينال معاملة حسنة كل لحظة فيسرع إلى هذا ليؤدى حقه ، ويتحول إلى ذلك لينصفه أو يقتص منه وحسب ، فمثل هذا المجتمع البارد الجاف وإن خلا من التطاحن والصراعات ، إلا أنه يظل محروماً من قوى الحب والتعاطف والمودة والإيثار والإخلاص وحب الخير وهى التى تبث الحلاوة واللذة فى الحياة ، وتثرى المجتمع بالخيرات وتنميها فيه .

الثالث : هو صلة الرحم التى تعد صورة خاصة من صور الإحسان فيما يتعلق بذوى القربى . وليس معناها أن يعامل الإنسان أقرباءه معاملة حسنة ، ويشاركهم حلو الحياة ومرها ، ويحميهم ويساعدهم فى إطار الحدود الشرعية وكفى ، بل معناها أيضاً أن يؤدى الموسر حقوق ذوى قرباه من ماله كما يؤدى حقوق نفسه وأولاده فيه .

إن الشريعة الإلهية تجعل الميسورين فى كل عائلة مسئولين عن أفرادها فلا يدعونهم جياعاً عرايا . وليس فى نظر هذه الشريعة أسوأ من حال مجتمع يحيا فيه الإنسان رغداً مترفاً على حين يعيش أفراد عائلته وأقاربه فى حاجة إلى الطعام والكساء . فهى تجعل الأسرة عنصراً هاماً ، ولبنة أساسية فى تركيب المجتمع وبنائه ، وتنص مبادؤها على أن أول حق على الأغنياء فى كل عائلة وأسرة أن يؤدوا حقوق أقاربهم المعوزين المحتاجين ثم بعد ذلك حقوق الآخرين . وهذا ماأوضحه النبى عليه الصلاة والسلام فى مختلف أحاديثه ، إذ يصرح فى العديد منها أن الوالدين والزوجة والأولاد والأخوة والأخوات هم أول من يجب على الإنسان أن يؤدى لهم حقوقهم عليه ، ثم من يلونهم فى درجة القرابة ثم من يلونهم وهكذا . وهذه المبادىء هى التى جعلت سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلزم أبناء عم أحد الأطفال اليتامى بمسئولية تربيته ، كما جعلته يقضى فى أمر يتيم بقوله ما يعنى : لو أن أبعد أقربائه حى لألزمته بتربيته .

ولنا أن نرى — لو تكلفت كل وحدة من وحدات المجتمع بأفرادها — كم من اليسر والرخاء يتحقق فيها اقتصادياً ، وكم من السعادة تظلها اجتماعياً ، وكم من الطهر والعفة يكتنف أفرادها أخلاقياً .

وفى مقابل هذه العناصر الخيرة الثلاثة التى سبق الحديث عنها ينهى الله عن ثلاثة شرور تدمر الأفراد من الناحية الشخصية والفردية ، وتحطم المجتمع كله من الناحية الجماعية .

أولها : الفحشاء وتطلق على كافةالأفعال المخجلة الفاضحة ، فكل سوء جد قبيح فى ذاته فحش ، كالبخل والزنا والعرى واللواط ونكاح المحرمات والسرقة وشرب المسكرات والتسول والسب والشتم وغيره ، كما يعد القيام بالأفعال الفاضحة علانية على الملأ ونشر الآثام والشرور والمفاسد فحشاء كذلك مثل الدعاية الكاذبة ، وتلفيق التهم ، والتشهير بالجرائم الخفية ، والقصص والمسرحيات والأفلام التى تدفع إلى البغاء وتساعد على الفساد ، والصور العارية وتبرج النساء وهزهن الأعطاف والبطون ، وإظهارهن مفاتن الأجساد وحركات الدلال والإغراء وما إلى ذلك بسبيل .

وثانيهما : المنكر ، وهو كل سوء يعرف كافة الناس أنه سوء ، ويسمونه دائماً سوءاً ، وتمنعه الشرائع الإلهية كلها .

وثالثها : البغى ومعناه التجاوز عن الحد ، والتعدى على حقوق الآخرين ، سواء كانت حقوق الخالق أم حقوق المخلوق .

(٥)

مبادىء انتخاب القيادات

إن المبادىء التى يتم على أساسها انتخاب القيادات فى الحكومة الإسلامية تخالف إلى حد كبير المبادىء التى تتبعها الحكومات الأخرى فى هذا الصدد ، لأن أساسها فى الحكومة الإسلامية الكفاءة والأمانة والدين والتقوى وحسن الخلق والسلوك .

(أ)

﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيرا ﴾ النساء ٥٨

يعنى اجتنبوا تلك الآثام التى وقع فيها بنو إسرائيل . لأن من بين أخطائهم الأساسية أنهم كانوا وقت انحطاطهم يعطون الأمانات أى المناصب القيادية والزعامات الدينية

والشعبية[٢١] إلى من لا يصلحون لها ، ومن هم على خلق وسلوك ودين سيء فنجم عن ذلك أن حل الخراب والدمار فى الشعب بأسره فى ظل تلك القيادات السيئة المنحرفة . والآية تحذر المسلمين ألا تفعلوا ذلك بل أدوا الأمانات إلى أهلها أى الذين يصلحون لحمل أعبائها والقيام بها .

والخطأ الثانى الذى تسبب فى ضعف بنى إسرائيل وخورهم ، أنهم فقدوا روح العدل والإنصاف ، وكانوا يطوعون الإيمان لخدمة أغراضهم الشخصية والقومية ، ويصرون على التنكب والنكوص والعصيان ، ولا يتورعون عن ذبح العدل والقضاء عليه . ولقد عانى المسلمون أسوأ تجربة لظلم اليهود حتى كانت حياة محمد عليه الصلاة والسلام الطاهرة العفيفة ، وحياة من آمنوا به فى كفة ، وحياة من بقوا على عبادة الأصنام ووأد البنات ونكاح الأمهات والمحرمات والطواف بالكعبة عرايا كما ولدتهم أمهاتهم فى كفة أخرى ، فما كان من اليهود وهم أهل الكتاب — اسماً لا حقيقة — إلا أن رجحوا الكفة الثانية على الأولى ، وأعلنوا دون خجل أو حياء أن الفريق الثانى يسير على الحق والصواب .

فنبه الله المسلمين إلى هذا الظلم ثم أمرهم ألا يقترفوا مثله مع صديق أو عدو . فإن قلتم فقولوا الصدق والحق والعدل دائماً ، وإذا حكمتم فاحكموا بالعدل والإنصاف والقسطاس المستقيم .

(ب)

﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون ﴾ . . الشعراء ١٥١ — ١٥٢

يعنى لا تطيعوا أمراءكم ورؤساءكم وحكامكم وقادتكم ممن يفسد نظام حياتكم فى ظل قيادتهم ورئاستهم . فهم قوم مسرفون خلعوا عن حيواتهم ثوب الأخلاق ، وصاروا كالعير الشاردة الطليقة ، ومن ثم لا يمكن أن يتم الإصلاح على يديهم ، ولنسوف ينتشر

---

(٢١) ورد لفظ الأمانة فى أحاديث النبى عليه الصلاة والسلام للتعبير عن القيادة والرئاسة وقد رأيت أن أنوه إلى هذا كى لا يأخذ البعض لفظ الأمانة على معناه المعروف بين العامة ، ومثال الأحاديث التى ورد فيها لفظ الأمانة للدلالة على هذا المعنى قول رسول الله ﷺ « يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها (أى الولاية والقيادة) أمانة وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليها فيها » والحديث الذى رواه أبو هريرة عن النبى أنه قال « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قيل يا رسول الله وما إضاعتها قال إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » المترجم .

الانحراف والفساد فى النظام الذى يحكمونه ويديرون عجلته ، فإن أردتم الخير والفلاح فاتقوا الله وأطيعون ولا تطيعوا أمر المفسدين ، وما أريد عليه من أجر ، ولا أستفيد من الإصلاح فائدة شخصية .

كان هذا الإعلان المختصر الذى عرضه سيدنا صالح عليه السلام على قومه ، فاشتمل على دعوة دينية إلى جانب الدعوة إلى الثورة السياسية والإصلاحية والأخلاقية والاجتماعية .

(جـ)

﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴾ الكهف ٢٨

يعنى لا تطيعوا قوله ، ولا تخضعوا له ، ولا تنفذوا رغبته ، ولا تتبعوه . إن لفظ الطاعة فى هذه الآية قد استخدم بمفهومه الواسع العريض .

ومعنى **﴿ كان أمره فرطا ﴾** من قامت طريقته على الإفراط والتفريط ، وكذا من قعد عن مساندة الحق والسير خلفه ، وحطم قواعد الأخلاق وقوانينها ، وسار بلا قانون أو هداية . وهذان الوصفان يتحققان فيمن نسى الله ، وأصبح عبداً لنفسه ، وغدا الظلم يظهر فى كل أفعاله ، وبقى جاهلاً شأن الحدود والقوانين . إن طاعة من هم على شاكلة هذا الشخص تعنى أن يجهل المطيع أمر القوانين والشرائع ، ويضل فى كل واد تاه فيه المطاع وضل .

(٦)

مبادىء الحرب والسلام

من أسس الحكومة الإسلامية أن تكون سليمة متينة من كل ناحية ، فكما أنها قوية متكاملة من الناحية الاجتماعية ، لا بد وأن تكون كذلك من الناحية العسكرية ، لأن أداءها لما تحمله من مسئولية لا يتم دون قوة دفاعية .

(أ)

﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به

عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ الأنفال ٦٠

ومعنى هذا حتمية أن تملكوا معدات القتال وجيشاً مستعداً دائماً Standing ArmF مجهزاً ومعداً لخوض القتال فى أى وقت ، حتى تستطيعوا دخول النزاع والحرب فوراً إذا دعت الضرورة ، فلا يحدث أن تسرعوا جاهدين فى جمع المعدات والأسلحة بعد فوات الأوان ووقوع الخطر ، فينال العدو منكم غرضه ، وأنتم فى شغل باستكمال قواتكم ، وجميع أسلحتكم ومعداتكم .

(ب)

﴿ إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴾ المائدة ٣٣

المراد « بالأرض » فى هذه الآية الدولة أو الإقليم الذى تقع على عاتق الحكومة الإسلامية مسئولية تحقيق الأمن والانضباط فيه ، والمراد بحرب الله ورسوله الحرب ضد نظام الحكم الصالح الذى تقيمه الحكومة الإسلامية فى البلاد . فإقامة هذا النظام الصالح الذى يهب الإنسان والحيوان والنبات وكل مخلوق على أرضه الأمن والراحة والطمأنينة ، وتصل الإنسانية فى ظله إلى كمالها وتمامها ، وتستخدم كافة منابع ووسائل الأرض تحت إشرافه لرق الإنسان لا لتدميره وإفنائه ، هى رغبه الله التى أرسل رسوله عليه الصلاة والسلام لإتمامها وتحقيقها . فإذا قام هذا النظام فى أرض ما ، فإن السعى فى خرابه حرب ضد الله ورسوله سواء كان هذا السعى على نطاق ضيق كالقتل والإغارة وقطع الطرق والسطو ، أم على نطاق واسع كمحاولة قلبه وإقامة نظام فاسد فى مكانه مثلما ينص عليه بعض القوانين الوضعية بأن أى إنسان يحاول قلب نظام الحكم يؤخذ كمتهم بحرب الملك نفسه ، حتى ولو كانت هذه المحاولة حركة تمرد عادية فى وحدة من وحدات الجيش فى مكان قصى بعيد عن النيل من الملك .

ولقد ذكرت كافة العقوبات إجمالاً فى هذه الآية حتى يقرر القاضى أو إمام العصر باجتهاده عقوبة كل مجرم حسب نوع جريمته ، والهدف الأصلى من ذكرها هو توضيح أن محاولة أى من رعايا الدولة الإسلامية قلب نظام الحكم الإسلامى تعد أبشع جريمة لا بد

وأن يعاقب عليها بإحدى العقوبات الصارمة التى وردت فى الآية .

(جـ)

﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ التوبة ٢٩

لقد أبيح فى هذه الآية قتال من لا يتخذون هذه الشريعة التى أنزلها الله على يد رسوله عليه الصلاة والسلام قانوناً يحكم الحياة بأسرها ، وغاية القتال ليست رجوعهم مؤمنين واتباعهم دين الحق ، بل القضاء على نفوذهم وسطوتهم فلا يكونوا حكاماً أو أولى أمر فى الأرض . لأن سلطات الحكم والقيادة ومقاليد نظام الحياة على وجه الأرض يجب أن تكون فى أيدى المؤمنين وحدهم الذين يتبعون دين الحق ، أما من هم دونهم فيعيشون تابعين لهم ومطيعين .

والجزية نظير ما يناله الذميون من أمن وحماية فى الدولة الإسلامية ، كما أنها دليل على رضاهم باتباع أحكام وقوانين الدولة الإسلامية . فالمعنى الصحيح لإعطاء الجزية « **عن يد** » هو إعطاؤهم إياها « طائعين » . و « **صاغرون** » تعنى ألا يكونوا أكابر فى الأرض أى ذوى مناصب كبرى ، إنما ذلك وقف على المؤمنين وحدهم الذين يؤدون واجب الخلافة الإلهية . وقد نزل هذا الحكم فى البداية بخصوص اليهود والنصارى ، ثم ما لبث النبى عليه الصلاة والسلام بنفسه أن أخذ الجزية من المجوس بعد ذلك ، وعاملهم معاملة الذميين ، ثم طبق الصحابة الكرام جميعهم هذا الحكم على عامة الملل التى كانت تعيش خارج بلاد العرب .

وقد قدم المسلمون وقت ذلهم وعبوديتهم فى القرن التاسع عشر عديداً من الأعذار بشأن الجزية . وما تفتأ بقية منهم تحاول خلق المعاذير والتبريرات ، لكن دين الله أرفع من أن يحتاج إلى اصطناع الأعذار واختلاق التبارير أمام من يعصون الله عصيانا كبيرا ، إن الأمر الصريح الذى لا شبهة فيه أن الذين يرفضون دين الله ولا يرضونه ويتبعون قوانينهم أو قوانين الآخرين ونظرياتهم الخاطئة السقيمة لهم الحرية فى أن يرتكبوا من الأخطاء ما يحلو لهم ، ولكن لا حق لهم على الإطلاق فى أن تصل إلى ايديهم مقاليد الحكم والسلطة فى أى مكان على أرض الله أو أن يقيموا نظام حياة الناس وفق ضلالاتهم وتيههم ، فإن تمكنوا من ذلك فالفساد ظاهر لا محالة ، ويصبح فرضاً على المؤمنين أن يبعدوهم عن ذلك ، ويجاهدوا لإخضاعهم للنظام الإسلامى الصالح .

أما السؤال عما تدفع من أجله الجزية حينئذ فجوابه أنها لقاء ما حصلوا عليه من حرية فى البقاء على عقائدهم فى ظل الحكومة الإسلامية . وينبغى أن تنفق هذه الجزية فى تدعيم وتنسيق نظام الحكم الإسلامى الصالح الذى يسمح لهم بممارسة هذه الحرية ، ويحمى حقوقهم ويحفظها لهم . وأعظم تأثير مفيد لهذه الجزية هو تجديد مشاعر وأحاسيس الذميين ـــ كلما حان وقت دفعها من كل عام ـــ بمدى تعاستهم وحرمانهم من شرف دفع الزكاة فى سبيل الله فى الوقت الذى يدفعون فيه قيمة بقائهم على عقائدهم .

(٦)

﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾ المائدة ٣٤

يعنى إذا رجعوا عن السعى فى الفساد ، وتركوا محاولة بث الفتنة والاضطراب فى النظام الإسلامى ، وأثبت سلوكهم بعد ذلك رغبتهم فى الأمان وأطاعوا قانون الدولة وخضعوا له ، وسلكوا فى ذلك مسلكاً حسناً واعترفوا بسابق ذنوبهم ، فلا يطبق عليهم أى قسم من العقوبات التى سلف ذكرها . وبالطبع لا تسقط عنهم عقوبات ما اقترفوه من جرائم ضد حقوق الناس ، فإن كانوا قتلوا شخصاً ، أو اغتصبوا ماله ، أو ما إلى ذلك من جرائم المال والروح ، فتجب محاكمتهم ومعاقبتهم عليه ، ولكنهم لا يعاقبون على ما فعلوه من عصيان أو عذر أو خيانة أو حرب ضد الله ورسوله .

(٧)

المبادىء العامة للسياسة الاجتماعية والتعليمية والخط السياسى

(أ)

﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا ربكم أعلم بما فى نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا ، وآت ذا القربى حقه والمسكين

وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا ، وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولاً ميسورا ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسورا إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إنه كان بعباده خبيراً بصيرا ، ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيرا ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ، ولا تمش فى الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة ﴾ . الإسراء ٢٣ ــ ٣٩

هذه الآيات توضح عدة مبادىء رئيسية يريد الإسلام بناء صرح الحياة الإنسانية كله على أساسها ، فكأنها منشور دعوة محمد صلوات الله وسلامه عليه الذى قدم فى نهاية العهد المكى وبداية العصر المدنى حتى تقف الدنيا بأسرها على الدعامات التى يتأسس عليها هذا المجتمع الإسلامى الجديد ، وتعرف أسس دولته الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، والرجوع إلى ما ورد فى سورة الأنعام يفيدنا أكثر فى هذا .

١ ــ ﴿ **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه** ﴾ وتعنى هذه الآية ألا تعبدوا إلا الله . ولا تطيعوا أحداً طاعة مطلقة دون نقاش سوى الله ، وأن اعترفوا بحكمه وحده ، وقانونه وحده ، ولا تقبلوا أن تكون السلطة العليا لأحد غيره . وهذه الآية لا تشكل أساس العقيدة الدينية فقط بل هى حجر الزاوية فى بناء نظام كامل للأخلاق والمجتمع والسياسة ، هو النظام الذى نفذه النبى عليه الصلاة والسلام عملياً بعد أن تشرفت المدينة المنورة بمقدمه . والذى أسس بناءه على نظرية أن الله وحده هو مالك الملك ، وأن شريعته فقط هو قانون البلاد .

٢ ــ ﴿ **وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب**

ارحمهما كما ربياني صغيرا ، ربكم أعلم بما فى نفوسكم إن تكونوا صالحين . فإنه كان للأوابين غفورا ﴾ .

ويقول تعالى : إن حق الوالدين هو أول حق يجب على الإنسان أداؤه بعد حق الله ، فعلى الابناء أن يطيعوا والديهم ، وأن يكونوا معهم عل خلق حميد ، فتصبح أخلاق المجتمع أخلاقاً فاضلة . فلا يصح أن ينفصل الأولاد عن الوالدين فيذهب كل امرىء وشأنه ، بل الواجب أن يحسنوا إليهم ، ويحترموهم ، ويقوموا على خدمتهم فى شيخوختهم وضعفهم كما ربوهم ودللوهم فى طفولتهم .

ولم تكن هذه الآية وصية أخلاقية وحسب ، لكنها كانت الأساس الذى عليه تقررت حقوق الوالدين وسلطتهم الشرعية بتفصيلاتها الموجودة اليوم فى كتب الحديث والفقه ، كما نصت على أداء حقوق الوالدين والتأدب معهم وطاعتهم على أساس أن ذلك كله عنصر هام فى نظام التربية الأخلاقية والعقلية فى المجتمع الإسلامى ، وأساس من أسس آداب المسلمين الاجتماعية . لهذا ألزمت هذه الآية ومثيلاتها الحكومة الإسلامية بضرورة الحفاظ على نظام الأسرة وتقويته وتدعيمه عن طريق ما تسنه من قوانين وأحكام ، وما تضعه من سياسة تعليمية وتربوية .

٢ ، ٤ ، ٥ ــ ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا ، وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولاً ميسورا ﴾ .

والمراد بهذه المواد الثلاث المتضمنة فى هذه الآية ألا يستأثر الإنسان بثروته وربحه وكسبه ، ويخص به نفسه وحدها ، بل عليه أن يلبى احتياجاته باعتدال وتوسط ، ثم يؤدى بعد ذلك حقوق أقاربه وجيرانه وبقية المحتاجين الآخرين . إذ لا بد بعد ذلك وأن تسرى فى حياة المجتمع روح التعاون والتعاطف والتراحم واحترام الحقوق وأدائها ، فيساعد الإنسان أقاربه ويعينهم ، ويقف القادر الميسور عوناً لمن يجاورونه من المعوزين، وإذا ما سافر الإنسان إلى مدينة وجد بين أهلها حسن الضيافة والإقامة .

ويتسع تصور الحق فى المجتمع الإسلامى حتى أن كل شخص يشعر بحقوق كافة من يعيش بينهم فى ماله ونفسه ، فيقدم لهم ما يقدمه باعتباره حقاً من حقوقهم لاعلى أساس أنه إحسان وصدقة يثقل عبؤها على نفوسهم، فإن عجز عن أداء حق إنسان طلب منه العفو والصفح ، وسأل الله سعة الرزق حتى يستطيع أداء ما عليه من حقوق لعباد الله .

وما كانت هذه البنود من المنشور الإسلامى نصائح أخلاقية تؤخذ وتتبع بشكل فردى ، وإنما تقررت عليها فيما بعد أحكام الصدقات الواجبة والنافلة حينما قامت الدولة

الإسلامية فى مجتمع المدينة ، كما نظمت على هديها قواعد الوقف والوراثة والوصية ، وتأسست عليها قوانين حفظ حقوق اليتامى وحمايتها ، وعليها أصبح لكل مسافر حقه فى أن يستضاف فى المدينة التى يمر عليها أو ينزل بها ثلاثة أيام على الأقل . وإلى جانب هذا كله قام نظام الأخلاق بشكل عملى فى المجتمع فيما بعد على روح التعاون والود والتعاطف والتراحم والمشاركة الوجدانية فى المحيط الاجتماعى ، حتى أن الناس آنذاك اعتبروا ما هو دون الحقوق القانونية حقوقاً أخلاقية ، وشرعوا يؤدونها مع أن القانون لم يلزمهم أدائها .

٦ ــ ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسورا . . إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إنه كان بعباده خبيراً بصيرا ﴾ .

غل اليد كناية عن البخل ، وبسطها يعنى التبذير فى الإنفاق . ولو قرأنا المادة رقم ٤ مع المادة رقم ٦ لاتضحت لنا ضرورة اعتدال الناس فى حياتهم وتعاملهم ، فلا يكونون بخلاء يحبسون المال عن التداول والاستخدام ، ولا مسرفين يبددون قدرتهم الاقتصادية هباء ، بل ينبغى أن يوجد بينهم حسن الاعتدال والتوازن ، فلا هم يمتنعون عن إنفاق المال فى محله ولا هم ينفقون المال فى غير موضعه . . إن الإنفاق فى التفاخر والرياء والمظاهر والملذات والفسق والفجور ، وتبديد الأموال فى مجالات غير مفيدة بدلاً من صرفها فى تلبية حوائج الإنسان الحقيقية وما يعود عليه بالنفع والخير ، كفر بنعمة الله وجحود ، ومن ينفق أمواله هكذا فهو أخو الشيطان وقرينه . .

ولم تكن هذه المواد أيضاً من قبيل النصائح الأخلاقية الفردية بل حوت فى داخلها إشارة إلى ضرورة منع إنفاق المال فى غير مواضعه داخل المجتمع الصالح عن طريق القوانين واللوائح والتربية الخلقية ، لذا فقد ترجمت معانى هذه الآية ترجمة عملية سليمة بطرق مختلفة فى الدولة الإسلامية التى قامت فى المدينة فحرمت كافة صور التبذير وأشكال الإنفاق فى الملذات تحريماً قانونياً ، كما اتخذت إجراءات قانونية عملية لمنعه ، وتم القضاء على الرسوم والعادات السيئة نتيجة ما حدث فى المجتمع من إصلاح ، وخولت الحكومة سلطات واسعة فى منع كافة حالات الإسراف عن طريق ما تسنه من أحكام وقوانين ، كذلك كسرت أحكام الزكاة والصدقات حدة البخل وعنفوانه ، ولم تترك للناس فرصة اكتناز الذهب والثروة وحبسها . هذا بالإضافة إلى ظهور رأى عام فى المجتمع يعرف الفرق بين الكرم والإسراف ، ويميز بين البخل والاعتدال ، فحط من منزلة البخلاء ، وأعز قدر المعتدلين ، ولام المبذرين ، ورفع شأن الكرماء وأجلهم . ولا يزال تأثير هذه التربية الذهنية والأخلاقية باقياً فى المجتمعات التى يسودها دين الإسلام إلى اليوم حتى إنك ترى الناس ينظرون إلى البخلاء نظرة احتقار وازدراء حين يحترمون الكرماء ويعزونهم .

وقد فهم الناس آنذاك أن ما جعله الله من فرق فى سعة الرزق وضيقه بين عباده ليس فى وسع الإنسان أن يعرف حكمته ، ومن ثم يتحتم على الإنسان ألا يتطاول بتدخله فى نظام تقسيم الرزق الفطرى عن طريق ما يسنه من إجراءات وضعية . فتحويل التفاوت والطبيعى الفطرى إلى مساواة تامة صناعية ، وإزكاء التفاوت الفطرى بحيث يتجاوز حدوده الفطرية ويصل إلى حد الظلم والتعسف خطآن كبيران فاحشان . أما النظام الاقتصادى الصحيح فهو ما يكون أقرب إلى النظام الفطرى فى الرزق الذى قرره الله تعالى .

وتضم هذه الآية توجيهاً إلى قانون الفطرة وما تأسس عليه من قواعد لم تظهر بسببها فى برنامج الإصلاح فى المدينة الفكرة التى تزعم أن القضاء على التفاوت الفطرى فى الرزق ، وخلق مجتمع يتساوى أفراده تمام المساواة أمر مطلوب بأية درجة ، بل إن ما حدث هو العكس ، بأسلوب العمل الذى اتخذ لإقامة وتشييد بناء المجتمع الإنسانى فى المدينة على أسس صالحة هو ترك الناس على ما خلقهم الله عليه من تفاوت فطرى ، وتم إصلاح قوانين العمل وأخلاق المجتمع وفق المبادىء السابقة بحيث لم يصبح التفاوت فى المستوى الاقتصادى سبباً فى الظلم والجور ، بل أضحى مصدراً للفوائد والبركات الأخلاقية والروحية والاجتماعية التى تفوق العد والإحصاء ، والتى من أجلها جعل خالق الكون هذا التفاوت بين عباده .

٧ — ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ، إن قتلهم كان خطئاً كبيرا ﴾ .

هذه الآية تهدم الأسس والحجج الاقتصادية التى قامت عليها حركة تحديد النسل منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا . فقد كان الخوف من الفقر والإفلاس فى العصور القديمة دافعاً أساسياً وراء قتل الأطفال وإسقاط الحمل ، وها هو اليوم يدفع العالم إلى سلوك طريق آخر هو منع الحمل . لكن هذه المادة من المنشور الإسلامى تأمر الإنسان أن يترك محاولته التخريبية لإنقاص عدد المستهلكين ، ويصرف قواه وإمكاناته فى جهود بناءة تزيد من مصادر الرزق طبعاً لما يقضى به قانون الفطرة الذى وضعه الخالق ،وتعتبر محاولة الإنسان إيقاف تزايد النسل خوفاً من ضيق مصادر الثروة ، وبالتالى سوء الأحوال الاقتصادية واحداً من أخطاء الإنسان الكبرى . كما أن هذه الآية تنبه الإنسان إلى أن تدبير الرزق وتنظيمه ليس فى يديك ومقدورك ، بل فى يد الخالق الذى يهب لك الحياة على وجه الأرض . فكما كان تعالى يرزق أول مخلوق من بنى البشر على الأرض كذلك سيرزق من لم يولد بعد . ولعل تجربة التاريخ الملموسة توضح لنا وتثبت أن مصادر الرزق تزداد سعة بقدر تزايد المستهلكين فى العالم بل وأحياناً تفوق تعدادهم ، وعلى هذا فتدخل الإنسان فى

شئون خلق الله ليس إلا حماقة . ولقد كان من نتائج هذه النصيحة الإلهية أن قتل النسل لم يلق قبولاً بين المسلمين فى أية حقبة تاريخية منذ نزول القرآن إلى يومنا هذا .

٨ ــ ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾ .

هذا الأمر صادر إلى كل من الإنسان بوصفه فرداً والمجتمع بوصفه جماعة . ومعناه بالنسبة للأفراد أن لايكتفوا بعدم ارتكابهم هذا الجرم ، بل يلزم عليهم البعد عن مسبباته وممهداته التى تقربهم وتجذبهم إليه . أما معناه بالنسبة للمجتمع فهو ضرورة أن يقضى عليه وعلى أسبابه ومحركاته فى حياة المجتمع ، وأن تتخذ لأجل هذا كافة التدابير والإجراءات سواء فى ميدان القانون أو التربية والتعليم ، أو ما من شأنه إصلاح المناخ الاجتماعى ، وتكوين البنية الاجتماعية تكويناً مناسباً معقولاً .

وقد أصبحت هذه المادة فى الدولة الإسلامية أساساً لقطاع عريض من نظام الحياة الإسلامى فوضعت على أساسها عقوبات ارتكاب جريمة الزنا ، ونفذت أحكام الحجاب ، وحرمت إشاعة الفواحش ، وفرضت القيود على الشراب والرقص والموسيقى والتصوير وهى من أقرب أقرباء الزنا ، كذلك سنت قوانين الزواج التى سهلته ويسرته ، واستؤصلت مسببات الزنا من حياة المجتمع بأسره .

٩ ــ ﴿ ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا ﴾ .

ومعنى قتل النفس قتل الآخرين وكذلك الانتحار لأن نفس الإنسان تدخل كغيرها من نفوس الآخرين تحت تعريف « النفس » بوجه عام ، وهى ما أقر الله بحرمتها فجريمة قتل الإنسان تتساوى فى فداحتها وجريمة الانتحار . إن اعتبار الإنسان نفسه مالك روحه ، وأن له الحق فى إتلاف هذه الملكية بإرادته ورغبته واختياره يعد حماقة كبرى وخطأً فاحشاً ، إذ الروح ملك لله ولا حق لنا فى اتلافها أو استعمالها فى غير ما خلقت له . واختبار الله لنا فى « معمل الحياة الدنيا » لا بد وأن يبقى حتى آخر وقت سواء كانت ظروف هذا الامتحان وأحواله سيئة أم حسنة . أما محاولة إنهاء الوقت الذى قرره الله لنا عمداً وقصداً ، والهرب من مكان الاختبار ومعمله فهى خطأ كبير فى ذاتها ، لأن هذا الهروب سيتحقق عن طريق جرم عظيم حرم الله ارتكابه تحريماً قاطعاً صريحاً ، ومعناه أن الإنسان يريد تجنب مصاعب الدنيا الصغيرة المؤقتة فيهرب إلى مصاعب وملذات كبيرة أبدية ، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار .

لقد حدد القانون الإسلامى القتل بالحق فى خمس حالات : الأولى القصاص من مجرم ارتكب القتل عمداً ، والثانية قتال من عاق طريق دين الحق ، والثالثة عقوبة من حاول

قلب نظام الحكم الإسلامى ، والرابعة رجم الزانى والزانية من المتزوجين ، والخامسة عقوبة الردة . هذه الحالات فقط هى التى ترتفع فيها عن الروح حرمتها ويسمح بقتلها .

وعبارة ﴿ **فقد جعلنا لوليه سلطاناً** ﴾ تقرر مبدأ من مبادىء القانون الإسلامى وهو أن المدعى الحقيقى فى قضايا القتل ليس الحكومة بل أولياء المقتول ، فهم الذين يقبلون العفو أو الدية بدلاً عن القصاص .

والإسراف فى القتل له صور وأشكال عديدة كلها ممنوع محرم ، مثل قتل غير المجرم أثناء ثورة الثأر والانتقام ، أو تعذيب المجرم قبل قتله ، أو التمثيل بجثته بعد قتله ، أو قتله بعد أخذ الدية .

وكان تصور الطريقة التى يتم بها تمكين ولى القاتل أو مساعدته غامضاً غير معروف ، إلى أن قامت الحكومة الإسلامية فيما بعد فتقرر أن يسند ذلك إلى الحكومة ونظام قضائها ، إلى قبيلة المقتول وحلفائه . فليس لأحد أن يثأر بالقتل من تلقاء ذاته ، وإنما الحكومة الإسلامية هى التى تطالب بذلك وتنفذه تحقيقاً للعدالة .

١٠ ـــ ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده ﴾ .

لم تنزل هذه الآية على سبيل المواعظ الأخلاقية بل أن الحكومة الإسلامية وضعتها نصب عينيها كأساس لتشريع الإجراءات والقوانين التى تحفظ حقوق اليتامى مما نجد له تفصيلاً فى كتب الفقه والحديث ، ثم استمدت الحكومة منها فيما بعد مبدأها العام فى حماية مصالح رعاياها العاجزين عن حمايتها بأنفسهم . وحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام « **أنا ولى من لا ولى له** » يشير إلى هذا ويشكل نواة ميدان وباب واسع من أبواب القانون الإسلامى .

١١ ـــ ﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا ﴾ .

كذلك لم تؤخذ هذه الآية كمادة من مواد الأخلاق الفردية والسلوك الشخصى ، وإنما صارت حجر الأساس فى بناء السياسة الخارجية والداخلية للشعب جميعه حين قامت الحكومة الإسلامية فى مجتمع المدينة المنورة .

١٢ ـــ ﴿ وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ .

لم تقتصر أهمية هذه الآية على توجيه تعاملات الأشخاص فيما بينهم ، لكنها أضحت بعد قيام الدولة الإسلامية من بين الواجبات المفروضة على الدولة ، حيث فرض عليها الإشراف على المكاييل والموازين فى المحال الخاصة والأسواق العامة ، ومنع التطفيف ،

كذلك تقررت على هذه الآية فيما بعد واجبات الحكومة حول منع الغش وإضاعة الحقوق فى سائر أقسام المعاملات التجارية والاقتصادية .

١٣ ــ ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ .

تعنى هذه المادة ضرورة أن يتحرى الناس العلم والدقة فى حياتهم الفردية والجماعية بدلاً من السير وراء الأوهام والظنون . وقد ترجم هذا المعنى فى المجتمع الإسلامى على نطاق واسع فى مجال الأخلاق والسياسة والقانون وإدارة البلاد والعلوم والفنون ونظام التعليم وما إلى ذلك من قطاعات الحياة ، فتم حفظ الفكر والعمل من تلك المساوىء والانهيارات التى تدب فى الحياة ، الإنسانية نتيجة اتباع الظنون والأوهام ، وعلى أساس هذه الآية تقرر ــ فى ميدان الأخلاق ــ اجتناب الظن السيىء واتهام الآخرين دون تثبت وتأكد ، كما تقرر عليها فى ميدان القانون عدم اتخاذ أى إجراء ضد أحد على أساس مجرد الشبهة والظن المحض ، أما فى ميدان البحث عن الجرائم فتقرر عدم إلقاء القبض على الإنسان أو تعذيبه وإيذائه على أساس الحدس والتخمين ، وفيما يختص بمعاملة الأجانب تأسست على هذه الآية سياسة تقوم على عدم اتخاذ إجراءات ضدهم دون تحقيق . وتنص هذه الآية أيضاً على عدم نشر الإشاعات بناء على الشبهات المجردة ، أما فى قطاع التعليم ونظامه فقد رفضت العلوم المزعومة المبنية على الحدس والتخمين والقياسات العقيمة . وأهم من هذا كله ماتقرر فى مجال العقائد من قطع دابر عبادة الأوهام والخزعبلات واستئصالها ، وتلقين المؤمنين قبول ما هو ثابت من العلم الذى أعطاه الله ورسوله فقط .

١٤ ــ ﴿ ولا تمش فى الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا ﴾ .

تأمرنا هذه الآية بألا نسلك سلوك المتكبرين الجبابرة . وتضم فى سياقها منهج عمل فردياً وجماعياً . وكان من فيض هذه الهداية أن خلت حياة حكام وأمراء وقادة الحكومة التى قامت على أساس هذا الميثاق فى المدينة المنورة من أدنى ذرات الكبرياء والتعالى والتجبر ، ولم تلفظ ألسنتهم أقل كلمة تشتم منها رائحة فخر أو غرور ، حتى فى نشوات الحرب والانتصارات . فكانوا فى قيامهم وقعودهم وحياتهم الخاصة والعامة ولباسهم ومنازلهم ودوابهم متواضعين فقراء متقشفين ، وكانوا إذا دخلوا قرية أو مدينة فاتحين لم يحاولوا بث الرعب فى قلوب أهلها بتجوالهم بين أرجائها فى زهو وخيلاء وتبختر .

وتقرر هذه الآيات فى آخرها أن الله لا يحب ارتكاب كل أمر ممنوع محرم ، أو بعبارة أخرى كل أمر يعصى ولا ينفذ فهو مكروه غير مستحب .

يقرر القرآن الكريم فيما يتعلق بسياسة الدولة التعليمية :

﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ التوبة ١٢٢

ولفهم هذه الآية ينبغى أن نضع أمامنا الآية التالية :

﴿ الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ التوبة ٩٧

حيث اكتفى القرآن فى الآية الثانية بأن ذكر أن أغلب سكان مدن وقرى دار الإسلام مريض بالنفاق لجهلهم وعدم ارتباطهم بمركز العلم ، وأنهم يجهلون حدود دين الله لعدم تيسر جلوسهم إلى أهل العلم .

ثم ذكر فيما بعد فى الآية أن المدن والقرى لا تترك سادرة فى جهلها ، بل لا بد من محو جهالة أهلها ، وخلق الوعى الإسلامى فى داخل نفوسهم . وهذا لا يستلزم أن يغادر أهل القرى منازلهم ، ويتوجهوا إلى المدينة لطلب العلم ، بل ينبغى أن تخرج من كل قرية أو مدينة أو قبيلة فئة من أهلها ، تقصد مراكز العلم كالمدينة المنورة ومكة وغيرها بغية التفقه فى الدين وفهمه ، ثم يعودوا إلى أقاليمهم ومدنهم لينشروا فى الناس وعياً وتفتحاً ويقظة .

ولقد كانت هذه هى القاعدة الهامة التى مكنت الحركة الإسلامية من الاستتباب والاستحكام فحين كان الإسلام أول أمره جديداً على العرب ، وظل فترة ينتشر انتشاراً بطيئاً فى جو مخالف وتيار معاكس مضاد ، لم تكن ثمة ضرورة تدعو لتقرير مثل هذه القاعدة ، لأن من كان يفهم الإسلام تمام الفهم ، ويطمئن إليه ، ويقتنع بمفاهيمه من كل زاوية ، هو وحده الذى كان يخاطر بقبوله آنذاك . ولكن حين اشتد ساعد الحركة الإسلامية ، وقامت سلطتها وتشكلت حكومتها بدأ الناس يدخلون فيها أفواجا . فكان من بينهم القليل ممن آمنوا بالإسلام عن اقتناع وفهم واستيعاب ، أما أكثرهم فكانوا يتدفقون على قبوله بطريقة لا شعورية ، فأصبح هذا الانتشار السريع سبباً ظاهرياً فى قوة الإسلام لأنه زاد من تعداد أتباعه ، لكن هذا التعداد المتزايد فى الحقيقة لم يسفر عن شىء فى صالح النظام الإسلامى ، بل على العكس غدا سبباً فى خلو الكثرة من الوعى والشعور الإسلامى العميق ، فلم يكونوا على استعداد لتنفيذ وتلبية كافة مطالبه الأخلاقية . وقد بدا هذا

العيب جلياً وقت الاستعداد لغزوة تبوك فأنزل الله هديه وأمره بضرورة اتخاذ خطوات وتدابير استحكام الحركة الإسلامية جنباً إلى جنب مع توسعها وانتشارها ، وذلك بأن تخرج جماعة من كل فرقة لتتعلم وتتفقه ثم ترجع إلى مواطنها ليؤدى أفرادها واجب تعليم الناس وتنويرهم من أجل أن يعم الوعى الإسلامى وينتشر بين جميع المسلمين ، ويعرفوا حدود الله وقوانينه وشريعته .

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن ما صدر عن الله بشأن تنظيم التعليم العام الجماعى ليس الهدف منه محو أمية العامة وجعلهم قادرين على القراءة والكتابة فى ذاتها ، بل هدفه الحقيقى المحدد أن يفهم الناس دينهم ، ويعوه ليجتنبوا نظم الحياة غير المسلمة .

هذا هو هدف تعليم المسلمين الذى قرره الله تعالى . وكل نظام تعليمى يقاس بالنظر إلى مدى ما حققه من هذا الهدف . وليس معنى هذا أن الإسلام لا يريد أن تنتشر بين المسلمين الكتابة والقراءة ومعرفة العلوم الدنيوية إنما معناه أن الإسلام يريد أن ينتشر بين الناس التعليم الذى يؤدى بهم إلى الهدف الحقيقى الذى ذكرناه . أما أن يتعلم الإنسان ليصبح « إينشتين » عصره أو « فرويد » زمانه ، ولا يدرى من أمر دينه شيئاً ، ويتيه فى نظام حياة غير إسلامى ، فهذا ليس بالتعليم الذى يحقق الغرض المطلوب بل إن الإسلام يلعن هذا النوع من التعليم .

وقد فهم الناس فيما بعد عبارة ﴿ **ليتفقهوا فى الدين** ﴾ فهماً غريباً خاطئاً طغت آثاره السامة على نظام التعليم الدينى عند المسلمين ، بل وعلى حياتهم الدينية بأسرها منذ زمن . فما قصده الله تعالى من التفقه فى الدين فهمه ، والتبصر والدراية بنظامه ، والعلم بروحه ومزاجه ، ووقوف الإنسان على الطرق العلمية والفكرية التى تنطبق وروح الإسلام فى سائر ميادين حياته . غير أنه لما سمى علم القانون اصطلاحاً باسم « الفقه » ، وتحول إلى علم يتعلق بتفاصيل شكل الحياة الإسلامية لا روحها ومزاجها ، فهم الناس أن هذا هو الغرض النهائى المقصود من التعليم طبقاً لما أمر به الله . على حين هذا ليس المقصود الكلى وإنما جزء منه .

إن دراسة العيوب التى لحقت بالدين وأتباعه من جراء هذا الخطأ الكبير يلزم لذكرها كتاب كامل ، ويكفى فى هذا المقام أن أشير إشارة عاجلة إلى أن هذا الخطأ هو ما جعل التعليم الدينى عند المسلمين خالياً من روح الدين ، مرتكزاً على تشريح جسمه وهيكله الخارجى ، كما جعل حياة المسلمين جسداً لا روح فيه ، وجعل التدين يهوى إلى أعماق الانحطاط .

* * *

(٨)

السياسة الداخلية والخارجية

(أ)

﴿ إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شىء حتى يهاجروا وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير ﴾ الأنفال ٧٢

تعتبر هذه الآية بحق مادة هامة من مواد القانون الدستورى فى الإسلام ، فهى تنص على أن « الولاية » لا تكون إلا بين المسلمين داخل دار الإسلام وهم إما سكان أصليون أو مهاجرون نزحوا إليها أما بقية المسلمين الذين يعيشون خارج حدود الدولة الإسلامية فلا بد من أن تظل بيننا وبينهم أخوة دينية ، ولكن لا تكون بيننا وبينهم ولاية . كذلك لا ولاية بين المسلمين فى دار الإسلام والمسلمين الذين لم يأتوا مهاجرين إليها وإنما جاءوا بوصفهم رعايا دار الكفر .

ولفظ « الولاية » فى اللغة العربية يطلق على الحماية والنصرة والعون والمساندة والصداقة والقرابة وتولى الأمر والإشراف وما يتشعب عن ذلك من معان . أما معناه الصريح الواضح من سياق الآية فهو تلك العلاقة بين الدولة الإسلامية ورعاياها ، أو بين الرعايا والدولة الإسلامية ، أو بين بين الرعايا وبعضهم . وتقصر هذه الآية « الولاية الدستورية والسياسية » على حدود الدولة الجغرافية ، وتخرج من عاش خارج هذه الحدود عن نطاق الولاية .

إن النتائج القانونية المترتبة على « عدم الولاية » كثيرة متسعة لا مجال هنا لذكر دقائقها . وأشير على سبيل المثال إلى عجالة منها كعدم التوارث بين المسلمين فى دار الكفر ودار الإسلام ، كما أن أحدهم لا يمكن أن يصبح وصياً قانونياً على الآخر ، ولا زواج فيما بينهم ، ومناصب الدولة لا توكل إلى مثل هؤلاء المسلمين رعايا دار الكفر .

أضف إلى ذلك أن هذه الآية تؤثر تأثيراً بالغاً فى السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، فهى تجعل مسئوليتها قاصرة على من يعيشون داخل حدودها . أما من هم خارجها فتسقط مسئوليتهم على كاهلها . وهذا ما ذكره الرسول فى حديثه « **أنا برىء**

من كل مسلم بين ظهرانى المشركين » . وبذا يقضى الإسلام على بذور الخلاف الذى يسبب كثيراً من الاضطرابات الدولية ، فحينما لا تتحمل أية حكومة مسئولية الأقليات التى تعيش خارج حدودها ، فإن كافة المشاكل التى تنجم عن هذا السبب تجد طريقها إلى الحل ، وتخمد نيران الحروب التى قد توجهها هذه المشاكل .

والجزء الأول من الآية يذكر أن من يقطن حدود الدولة الإسلامية يخرج عن دائرة « الولاية السياسية » . أما الجزء الثانى فيوضح دخولهم فى دائرة الأخوة الدينية على الرغم من خروجهم عن نطاق دائرة الولاية السياسية . فإن وقع عليهم ظلم فى مكان ما وناشدوا حكومة دار الإسلام وأهلها تقديم العون والمساعدة بما تقتضيه وشيجة الأخوة الإسلامية التى تربط بينهم ، فعلى دار الإسلام وشعبها معاونتهم ، والوقوف إلى جوارهم باعتبارهم أخوة مظلومين . ثم ما لبثت الآية أن أوضحت أن مساعدة أخوة الدين لا تقدم اعتباطاً دون ضبط ولا ربط ، وإنما يجب تقديمها فى إطار المسئوليات الأخلاقية والقوانين الدولية . وإذا كانت بين الحكومة التى نالت هؤلاء المسلمين بالظلم وبين حكومة دار الإسلام مواثيق ومعاهدات ، فلن تتمكن دار الإسلام من تقديم عون إليهم يخالف المسئوليات الأخلاقية الدولية .

وقد استخدم لفظ « ميثاق » فى الآية للدلالة على المعاهدات . وهو لفظ مشتق من الثقة . وكل ما يحق على أساسه لأى شعب أن يثق بطريقة معروفة فى ألا تكون بيننا وبينه حرب يسمى ميثاقاً . بصرف النظر عما إذا كان بيننا وبينه عهد صريح ينص على عدم الحرب والقتال أم لم يكن .

وتعبير القرآن ﴿ **بينكم وبينهم ميثاق** ﴾ الذى جاء فى هذه الآية يدل على أن ما تبرمه حكومة دار الإسلام من مواثيق ومعاهدات مع أية حكومة غير مسلمة لا يكون بين الحكومتين فحسب ، بل هو مبرم بين الشعبين كذلك ، ويتحمل مسئولياته الأخلاقية كل من الحكومة الإسلامية والشعب المسلم على سواء . فالشريعة لا تسمح بألا يتحمل الشعب الإسلامى مسئولية ما تتخذه وتقرره الحكومة الإسلامية . كما أن نصوص المعاهدات التى توقعها الحكومة الإسلامية تطبق على المسلمين الذين يعيشون داخل حدودها فقط ، أما المقيمون خارجها فلا مسئولية عليهم ولا إلزام باتباعها وتنفيذها . وعلى هذا الأساس لم تطبق بنود صلح الحديبية الذى عقده الرسول عليه الصلاة والسلام مع كفار مكة على أبى بصير وأبى جندل اللذين لم يكونا من رعايا دار الإسلام .

* * *

﴿ وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ﴾ .

الأنفال ٥٨

تقول هذه الآية: إننا لو رأينا من جانب شخص أو جماعة أو دولة بيننا وبينها معاهدة تقصيراً فى تنفيذ ما نصت عليه المعاهدة أو توقعنا احتمال خيانتها ما بيننا من عهد إذا سنحت لها فرصة مناسبة ، فلا يصح أن نلغى ما بيننا وبينها ونشرع فى القيام بما لا يكون اتخاذه والقيام به ممكناً فى حالة صلاحية المعاهدة وسريانها . بل علينا ــ عكس ذلك ــ أن نعرف الطرف الثانى ، ونخبره بإلغاء المعاهدة قبل اتخاذنا أى إجراء مضاد ، كى يعلم هو الآخر ببطلان المعاهدة وإلغائها ، ولا يظل يحسبها نافذة صالحة . وطبقاً لما أمرنا به الله تعالى قرر رسوله عليه الصلاة والسلام مبدأ دائماً تقوم عليه سياسة الإسلام الدولية فقال . « **من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقده حتى ينقض عهدها أو ينبذ إليهم على سواء** » . ثم طبق هذه القاعدة على نطاق واسع وأقر فى كافة الأمور مبدأ عاماً هو « **لا تخن من خانك** » . وما كان هذا المبدأ ضرباً من المواعظ أو زينة القول والألفاظ ، لكنه نفذ فى الحياة العملية بشكل جاد . فحين جمع معاوية آن حكمه جيوشه على حدود بلاد الروم بقصد نقض ما بينه وبينهم من عهد ومهاجمتهم ، احتج على مسلكه الصحابى عمرو بن عنبة وروى له حديث رسول الله السابق وأعلن أن القيام بهذا السلوك العدائى وقت سريان المعاهدة غدر وخيانة . فما كان من معاوية إلا أن خضع أخيراً لهذا المبدأ وعدل عن موقفه .

إن شن الهجوم دون إلغاء المعاهدة وإعلان الحرب ، كان من أساليب الجاهلية قديماً ، كما أنه يروج الآن فى عصر الجاهلية المتحضرة ، وحدث ما يناظره فى الحرب العالمية الثانية حين رأينا هجوم ألمانيا على روسيا ، وكذا العمليات الحربية التى قامت بها روسيا وبريطانيا ضد إيران .

وقد يتعلل من يسلك هذا السلوك بأن إعلامه الطرف الآخر ببدء الهجوم يجعله يستعد ويتخذ احتياطاته ، فيدخل الحرب على علم واستعداد مما قد يفيده وينفعه . فإذا كانت مثل هذه الأعذار كافية لإسقاط ما يرتكب ضد المسئوليات الأخلاقية ، فإن العقوبة تسقط عن كل جريمة يختلق لها عذر ، ويصبح يسيراً على أى سارق أو قاطع طريق أو زان أو قاتل أو مزوز أن يذكر مصلحة وفائدة يتخذها عذراً لما اقترفه من جرائم . والعجيب حقاً أن هؤلاء الذين يعترفون بشرعية ما يقومون به ضد الشعوب فى المجتمع الدولى ، يعدون نفس السلوك انتهاكاً وجرماً محرماً إذا ما ارتكب ضدهم من قبل الأفراد فى مجتمعاتهم المحلية الخاصة .

وعلينا أن نعلم أن القانون الإسلامى يبيح الهجوم دون إعلام وإخبار فى حالة واحدة هى أن يكون الطرف الثانى قد أخل بالمعاهدة على الملأ ، وسلك معنا مسلكاً عدوانياً صريحاً . حينئذ لا يصبح فرضاً علينا إعلامه بالحرب كما تنص الآية على ذلك ، بل يصبح لنا الحق فى حربه وقتاله ودون أن نخبره سلفاً .

وقد استخرج الفقهاء هذا الإجراء الاستثنائى مما نهجه الرسول عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام عندما انتهكت قريش نصوص صلح الحديبية علانية فيما يتعلق ببنى خزاعة ، فلم يخبرهم الرسول بإلغاء المعاهدة بل هاجم مكة دون إخبارهم . وليكن معلوماً إذا أردنا الاستفادة من هذا الاستثناء ، أن علينا أن نضع نصب عيوننا كل الظروف التى سلك الرسول ﷺ فيها هذا المسلك حتى يكون اتباعاً كاملاً ، لا أن ننتقى منه ما يفيدنا ، ونهمل ما لا نراه فى صالحنا .

والثابت من كتب الحديث والسيرة فى هذا الموضوع :

أولاً : أن ما سلكته قريش من مخالفة لنصوص هذا العهد كان يعنى بصراحة نقضها إياه نقضاً تاماً مؤكداً ،بل إن أفرادها أنفسهم اعترفوا بأن هذه المعاهدة قد ألغيت ، فأرسلوا أبا سفيان إلى المدينة لتجديد المعاهدة مما يوضح أنهم ما كانوا يحسبونها صالحة سارية المفعول . فليس من الضرورى اعتراف ناقض العهد بلسانه ، بل الضرورى اللازم أن يكون نقضه صريحاً لا يحتمل الشك والارتياب .

ثانياً : لم يصدر عن النبى ﷺ ــ بعد نقضهم العهد ــ أى تصريح أو تلميح يفهم منه أنه لا يزال يعتبرهم معاهدين ، أو أن روابط العهد لا زالت باقية بينهم بالرغم مما فعلوه . إذ تؤكد كافة الروايات أن أبا سفيان حين قدم المدينة لتجديد العهد قابل النبى مطلبه بالرفض .

ثالثاً : أن الرسول ﷺ قام بالعمليات الحربية ضد قريش بنفسه وعلى الملأ ، وليس فى سلوكه الشريف أدنى شائبة تثير الريب فى أنه استخدم أسلوباً ظاهره السلام ، وباطنه الحرب والقتال .

تلك كانت أسوة الرسول الحسنة فى هذا السبيل ، وعلى هذا فترك الحكم العام الذى قررته الآية المذكورة ، واتخاذ أى إجراء آخر لا بد وأن يتخذ فى مثل ما أوضحته سنة الرسول الطاهرة على أن ينفذ بالوسائل السليمة الشريفة التى اتبعها ﷺ .

أضف إلى هذا أننا لو اختلفنا مع قوم بيننا وبينهم ميثاق ، ورأينا عدم إمكان تصفية ما بيننا عن طريق النقاش أو عن طريق لجنة دولية ، أو كان الطرف الآخر مصراً على حله وتصفيته بالقوة فلنا الحق فى استخدام القوة فى فضه . غير أن الآية المذكورة تفرض علينا

واجباً ومسئولية أخلاقية تتمثل فى ضرورة إعلام خصمنا باستخدامنا القوة فى حل ما بيننا من خلاف ، لأن اتخاذ الإجراءات الحربية دون إعلاننا عنها واعترافنا بها كالسرقة فى الخفاء تماماً . وهو خلق مشين لم يأمرنا الإسلام بالتحلى به .

(جـ)

﴿ فإما تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون ﴾ الأنفال ٥٧

يعنى أن لو عقدت بيننا وبين قوم معاهدة ، ثم ألقوا بمسئوليات عهدنا وميثاقنا ظهرياً ، وشاركوا فى حرب شنت علينا ، فلنا أن نسقط مسئوليات المعاهدة ونقاتلهم . كذلك لو نشبت بيننا وبين قوم حرب ، واشترك فيها أفراد قوم بيننا وبينهم عهد وميثاق ، فلنا ألا نتوانى فى قتلهم ومعاملتهم معاملة الأعداء ، لأنهم نقضوا ما بيننا وبين شعبهم من عهد فلا حق لهم علينا فى احترام نصوصه وبنوده الخاصة بأرواحهم وأموالهم .

(د)

﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله ﴾ الأنفال ٦١ ــ ٦٢

يعنى يجب ألا تقوم سياستكم فى المسائل الدولية على الجبن والخسة والصفاقة ، بل ينبغى أن تكون سياسة بطولية شجاعة اعتماداً على الله وثقة فيه . فإن أراد الأعداء التفاوض من أجل الصلح والسلام ، فتأهبوا واستعدوا له ، ولا ترفضوه زعماً بأنهم لا يريدون السلام حقاً وبنية خالصة ، بل يبغون الغدر والخيانة . لأن النية لا يمكن العلم بها ومعرفتها على وجه اليقين .

فإن كان العدو يجنح للسلم فعلاً ، فليس ثمة ما يدعوكم لإهراق مزيد من الدماء مهما كان ريبكم فى نيته وقصده . وإن كان ينوى الخيانة فلا بد من أن تكونوا شجعاناً واثقين فى الله ، ومدوا يدكم بالصلح والسلام إلى من يرغب فيه لتثبتوا حسن أخلاقكم وسموها . أما من ابتغى الحرب والقتال فدمروه بقوتكم ، وأعملوا سيوفكم فى رقابه كى لا يتجرأ الخونة ويحسبوكم ضعافاً واهنين .

إن الآيات التى شرحناها على الصفحات الماضية لتوضح جزءاً من المبادىء الأساسية

للحكومة الإسلامية ، وتلقى الضوء على بعض تصورات القرآن السياسية . فكتاب الله قد وضع قوانين بينة فى هذا المجال ، وفرض على المسلمين أن يسيروا فى أمورهم وفقا . وباتباعهم هذه القوانين فقط يستطيعون تلبية متطلبات دينهم ومقتضيات إيمانهم .

* * *

الفصل الثانى

التشريع والاجتهاد فى الإسلام

ينبغى علينا لكى نفهم نطاق التشريع الإنسانى ، ومنزلة الاجتهاد فى الإسلام ، أن نتنبه لأمرين : الأول أن الحاكمية فى الإسلام خالصة لله وحده . فالقرآن يشرح عقيدة التوحيد شرحاً يبين أن الله وحده لا شريك له ، ليس بالمعنى الدينى فحسب ، بل بالمعنى السياسى والقانونى كذلك . فهو الحاكم ، والمطاع وصاحب الأمر والنهى ، والمشرع الذى لا شريك له .

ويوضح القرآن توضيحاً تاماً حاكمية الله القانونية Legal sovereightT ويقدمها جنباً إلى جنب مع عقيدة « معبوديته » الدينية ، ويؤكد على أن هاتين الصفتين هما المقتضيات اللازمة لألوهيته تعالى ، وأن كلاً منهما لا تنفصم عن الأخرى ، وإنكار إحداهما يستلزم بالضرورة إنكار ألوهية الله . ولم يدع القرآن مجالاً يظن منه احتمال فهم القانون الإلهى على أنه قانون الفطرة ، بل على العكس أقام دعوته على أساس حتمية تسليم الإنسان بقانون اللهالشرعى فى حياته الأخلاقية والمجتمعية ، وهو القانون الذى بعثه الله على يد الأنبياء . وقد سمى قبول هذا القانون الشرعى والتخلى أمامه عن الحرية الشخصية « إسلاماً » surrendei ، ورفض فى عبارات وألفاظ واضحة حق الإنسان فى أن يفصل برأيه فى الأمور التى أصدر الله ورسوله فيها حكماً وفصلاً.

﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينا ﴾ الأحزاب ٣٦

والأمر الثانى الذى يتساوى وتوحيد الله فى الإسلام هو أن محمداً ﷺ آخر الأنبياء . والحق أن هذا الأمر هو ما جعل عقيدة التوحيد تتحول من مجرد فكر نظرى وتخيل بحت إلى نظام عملى محقق فى الواقع الفعلى ، وعليه قام نظام الحياة الإسلامى كله . وهذه العقيدة الثانية تعنى أن كافة تعاليم أنبياء الله السابقين قد جمعت وأضيف إليها كثير من التعاليم الهامة فيما قدمه محمد عليه الصلاة والسلام . ومن ثم فمصدر قانون الله وشرعته الآن واحد فقط ، ولن تنزل أية شرائع أو قوانين أخرى يلزم الإنسان الرجوع إليها

مستقبلاً . فهذه الشريعة المحمدية هي القانون الأعلى الذي يمثل رضا الحاكم الأعلى ويعبر عن رغبته .

وقد تلقينا هذا القانون من محمد صلوات الله وسلامه عليه فى شكلين : **أولهما** : القرآن الذى يحوى أحكام وقوانين إله العالم بألفاظه تعالى مباشرة ، **وثانيهما** : أسوة محمد ﷺ الحسنة وسنته الطاهرة الشريفة التى توضح القرآن وتشرحه . فلم يكن عليه الصلاة والسلام مجرد حامل رسالة messenge4 من الله ، ولا مهمة له سوى تبليغ كتاب الله وكفى ، وإنما كان القائد والحاكم والمعلم المعين من لدنه تعالى ، فكانت مهمته شرح القانون الإلهى بأقواله وأفعاله ، وتفهيم الناس معناه الصحيح ، وتربية الأفراد وفق نظريته ومنهجه ثم تجميع من تربوا على معانيه ومبادئه وتنظيمهم فى شكل جماعة للجهاد من أجل إصلاح المجتمع ، ثم تكوين حكومة صالحة ومصلحة لهذا المجتمع ، ليريهم كيف يقوم نظام الحياة بأسره على مبادىء الإسلام .

هذا العمل الكامل الذى أتمه عليه الصلاة والسلام فى ثلاثة وعشرين عاماً ـــ هى فترة حياته النبوية ـــ هو السنة التى تكون جنباً إلى جنب ـــ مع القرآن الكريم ـــ القانون الأعلى الصادر من الحاكم الأعلى وتكمله . وهذا القانون يسمى بالاصطلاح الإسلامى « الشريعة » .

نطاق التشـــريع :

قد يظن البعض حين يسمع هذه الحقائق أن الدولة الإسلامية بهذه الصورة لا مجال فيها أمام الإنسان على الإطلاق لقيامه بالتشريع والتقنين . لأن الله فى هذه الدولة هو المشرع الوحيد ، ولا عمل للمسلمين سوى اتباع قانونه وتشريعاته التى قدمها لهم الرسول عليه الصلاة والسلام .

غير أن الإسلام فى الواقع لم يغلق باب التشريع تماماً فى وجه الإنسان ، وإنما حدده وضيق إطاره بأن جعل الحاكمية والسيادة للقانون الإلهى . فما هى الدائرة التى يقوم فيها بالتشريع فى ظل هذا القانون الأعلى ؟ هذا ما سأوضحه باختصار فيما يلى :

توضيح الأحكـــام :

ثمة قسم من أمور الحياة الإنسانية أصدر القرآن والسنة فيه حكماً قاطعاً ، أو وضعاً له قاعدة خاصة ، فى مثل هذه الأمور لا يستطيع أى فقيه أو قاض أو مشرع أن يغير

ما صدر فيها من أحكام ، أو ما تقرر لها من قواعد . لكن هذا لا يعنى أن الإنسان لا يستطيع التحرك فى ميدان التشريع فى هذه الأمور ، فدائرة عمله فيها أن يعرف جيداً الحكم الصادر ، ثم يحدد ويعين مفهومه وأصله ،ويتحقق من الظروف والحالات التى يختص بها هذا الحكم ، ثم يستخرج بالفعل الأشكال والصور التى ينطبق فيها هذا الحكم على ما قد يقع من المسائل مستقبلاً ، ويقوم بوضع الدقائق والتفاصيل الجزئية لمجمل الأحكام ، ثم يحدد فى كل هذه الأمور مدى تعطيل هذه الأحكام والقواعد فى الحالات الاستثنائية .

القيــاس :

كما تضم حياة الإنسان قسماً آخر يشمل المسائل التى لم تدل الشريعة فيها بحكم ، لكنها أصدرت حكماً فى أمور تشابهها . وممارسة التشريع فى هذا القسم تكون بفهم أسباب الأحكام وعللها فهماً دقيقاً ، وتنفيذها فى الأمور التى تكمن فيها نفس العلل والدواعى ، وتحديد ما هو مستثنى من هذه الأمور وما يخلو حقيقة من أسباب الحكم ودواعيه .

الاســتنباط :

كما أن هناك قسماً ثالثاً لم تبين فيه الشريعة أحكاماً بعينها ، وأنما أعطت فى شأنه بعض المبادىء العامة الجامعة ، أو بين فيه الشارع المستحب المطلوب فعله ، والمكروه الذى ينبغى منعه وإزالته . ومهمة التشريع فى هذه الدائرة فهم مبادىء الشريعة وأصولها فى هذه المسائل ، وكذلك قصد الشارع مما قرره من مبادىء ، ثم وضع القوانين فى الأمور الواقعية الفعلية بحيث تبنى على ما أوضحته الشريعة من أصول ومبادىء ، وبحيث يتحقق منها قصد الشارع وهدفه .

دائرة التشــريع الحر :

كذلك ثمة قسم من حياة الإنسان سكتت الشريعة عنه تماماً فليس فيه حكم صريح أو قياسى أو منستنبط . وهذا السكوت فى حد ذاته دليل على أن الحاكم الأعلى أعطى الإنسان حق إبداء رأيه فى أمور ومسائل هذا القسم .

ومن ثم يمارس الإنسان التشريع فيها بحرية تامة ، شريطة أن يتطابق ما يشرعه ويتلاءم

مع روح الإسلام ومبادئه العامة ، ولا يشذ فى مزاجه عن مزاج الإسلام العام الذى يكسو نظام الحياة الإسلامى ويسوده .

الاجتهـــاد :

إن التشريع الذى يحرك نظام الإسلام القانونى وينميه ويضيف إليه بمرور وتطور ظروف الزمن وحالاته إنما يتم عن طريق بحث علمى خالص وتحقيق عقلى دقيق . ويسمى بالاصطلاح الإسلامى « الاجتهاد » . والمعنى اللغوى لهذا اللفظ « بذل قصارى الجهد فى إنجاز عمل ما » ، ولكن معناه الاصطلاحى « بذل قصارى الجهد لمعرفة حكم الإسلام وهدفه فى مسألة معينة » .

وقد استعمل البعض اصطلاح « الاجتهاد » خطأ فى معنى حرية استخدام الرأى ، بيد أن أى إنسان يقف على نوعية القانون الإسلامى هيهات أن يقع فى خطأ القول بأن مثل هذا النظام القانونى يتسع لأى نوع من الاجتهاد الحر تماماً ، إذ يشكل القرآن والسنة نواة هذا النظام وأصله . ولا بد لمن يمارس التشريع إما أن يتخذ هذا الأصل (الكتاب والسنة) أساساً للتشريع ، أو أن يظل داخل إطار تلك الحدود التى تتاح له فيها حرية إعمال رأيه . أما ما يحدث من اجتهاد بعد الاستغناء عن هذا الأصل فهو ليس اجتهاداً إسلامياً ولا مكان له فى نظام الإسلام القانونى .

مؤهلات الاجتهـاد :

وبما أن الغرض من الاجتهاد ليس استبدال القانون البشرى الوضعى بالقانون الإلهى بل فهم القانون الإلهى ، وتحريك نظام الإسلام القانونى تحت ظله ليواكب الزمان ، لذا فإن أى اجتهاد لا يصح دون أن تتوافر فى مشرعينا الصفات التالية :

١ ــ الإيمان بالشريعة الإلهية ، وبأنها على الحق ، والرغبة المخلصة فى اتباعها واستمداد الأهداف والمبادىء والمعايير منها دون سواها ، مع عدم وجود الرغبة فى التحرر منها .

٢ ــ العلم باللغة العربية وقواعدها وآدابها لأن القرآن منزل بها ، ومصادر التعريف بالسنة مكتوبة بها أيضاً .

٣ ــ العلم بالقرآن والسنة بحيث يقف المجتهد على تفاصيل الشريعة وأحكامها الجزئية ، وأصولها ومبادئها الكلية على السواء ، وفهم الأصول والتفاصيل ، وفهم أغراضها

فهماً صحيحاً سليماً . كذلك لا بد من العلم بخطة الشريعة الكاملة فى إصلاح الحياة الإنسانية ومنزلة كل شعبة فى الحياة وموضعها من الخطة العامة ، والخطوط التى ترسمها الشريعة لتشكيلها ، والمصالح التى تراها فى هذا التشكيل . وبعبارة أخرى لا بد للمجتهد من العلم بالقرآن والسنة علماً يصل إلى لب الشريعة وجوهرها .

٤ ـــ العلم بأعمال المجتهدين السابقين فى الأمة ، والذى لا تقف ضرورته وأهميته عند حد الاجتهاد وتمرسه ، وإنما هو مهم لاستمرار وتسلسل الارتقاء القانونى أيضاً . إذ أن معنى الاجتهاد ـــ على أى حال ـــ ليس بل ينبغى ألا يكون إعراض كل جيل عن منجزات الأجيال السابقة المتروكة وشروعه فى البناء من جديد .

٥ ـــ العلم بظروف الحياة العملية ومشاكلها لأن الغاية المطلوبة هى تطبيق أحكام الشريعة ومبادئها وقواعدها عليها .

٦ ـــ حسن السيرة والسلوك من وجهة نظر الأخلاق الإسلامية لأن الناس لا يثقون فى أى اجتهاد بدون ذلك ، كما أن الناس لا يكنون احتراماً لهذا القانون الذى يصدر عن اجتهاد أناس غير صالحين .

وليس القصد من ذكر هذه الأوصاف ضرورة أن يثبت المجتهد توافرها فيه أولاً ، بل الغرض منه توضيح أنه لو أمكن لبناء القانون الإسلامى ـــ عن طريق الاجتهاد ـــ أن يكون على أسس سليمة ، فهو فقط عندما يبدأ نظام التربية والتعليم القانونى فى إعداد علماء بهذه الصفات . أما ما يتم من تشريع فى غيبة هذه المواصفات فلا يمكن أن ينسجم مع النظام القانونى الإسلامى أو أن يستسيغه المجتمع المسلم ويهضمه .

الاجتهـاد الصحيـح :

يتوقف الاجتهاد ـــ وبالتالى قبول التشريع ـــ على أن تتوفر فى المجتهدين الأهلية التى تحدثنا عنها ، كما يتوقف أيضاً على أن يكون اجتهاداً بالطريقة الصحيحة . سواء كان المجتهد يعمل فى مجال توضيح الأحكام وتفصيلها ، أم فى ميدان القياس أو الاستنباط فعلى أية حال لا بد له من الاستدلال بأن القرآن والسنة لم يأتيا بحكم أو قاعدة فى الأمر الفلانى ، وأن ليس ثم أصل يمكن القياس عليه . ثم ينبغى أن يكون ما توصل إليه من استدلال من الكتاب والسنة قد تم بالطرق المعترف بها بين أهل العلم . فمن الضرورى للاستدلال بالقرآن الوقوف على معانى الآية من وجهة نظر معاجم اللغة العربية وقواعدها واستعمالاتها ، ومفاهيمها التى تتضح من سياق القرآن وبيانه وعدم تناقضها مع تعاليمه

الأخرى فى هذا الموضوع . كذلك يجب للاستدلال بالسنة ــ بالإضافة إلى مراعاة اللغة وقواعدها وسياقها ــ معرفة سند الروايات فى الموضوع الفلانى ، ومدى صحته من ناحية علم الرواية وأصوله . كذلك الاهتمام بالروايات الأخرى الموثوق بها فى هذا الموضوع وألا يستنتج من أية رواية ما يخالف السنة الثابتة فى المصادر الثقة المعتمدة .

إن الاجتهاد الصادر عن تأويلات وتفاسير عشوائية دون مراعاة لهذه الاحتياطات والشروط من المستحيل أن يقبله ضمير المسلمين الاجتماعى أو أن يصبح جزءاً حقيقياً من نظام الإسلام القانونى حتى ولو صار فى منزلة القانون عن طريق القوة السياسية ، وسرعان ما يلقى به فى سلة المهملات بمجرد الإطاحة بالقوة السياسية التى نفذته .

كيف تصبح للاجتهاد منزلة القانون :

توجد فى نظام القانون الإسلامى عدة حالات صارت لبعض الاجتهادات فيها منزلة القانون الأولى : ما يجمع عليه كافة أهل العلم فى الأمة . والثانية : الاجتهادات الشخصية أو الجماعية التى يبدأ الناس من أنفسهم فى اتباعها بعد أن تلقى بينهم قبولاً عاماً ، ومثال ذلك اتخاذ بعض المدن الإسلامية الكبرى الفقه الحنفى أو الشافعى أو المالكى أو الحنبلى قانوناً لها . والثالثة : الاجتهادات التى اعترفت بها أية حكومة إسلامية وأقرتها قانوناً لها ، مثلما اتخذت الدولة العثمانية الفقه الحنفى قانوناً لها . والرابعة : الاجتهادات التى تقوم بها أية مؤسسة إسلامية ذات صفة دستورية فى مجال السياسة . أما ما يقوم به العلماء من اجتهادات ــ عدا هذه الحالات ــ فلا يتعدى منزلة الفتاوى .

والأحكام التى يصدرها القضاة لا بد من تنفيذها كقوانين فى قضايا خاصة ، ولها صفة السوابق النمطية Precedents لكنها ليست قوانين بالمعنى الكامل الصحيح . وحتى أحكام وأوامر الخلفاء الراشدين التى كانوا يصدرونها بوصفهم قضاة لم يكن يعترف بها قوانين فى الإسلام ، لأن نظام القانون الإسلامى يخلو من وجود قوانين من صنع القضاة Judge Made law .

بعض الاعتراضات والرد عليها :

سأحاول فى السطور التالية الرد بإيجاز شديد على ما أثير من اعتراضات حول ما كتبته آنفاً عن التشريع والاجتهاد فى الإسلام .
وقد أثير الاعتراض الأول حول المنزلة والمكانة التى أعطيت للسنة النبوية إلى جانب القرآن . وسأرد عليه فى عدة نقاط كى تتضح أمامكم دون ما غموض أو لبس .

١ ــ إن الحقيقة التاريخية التى لا تقبل الإنكار أو الشك أن محمداً ﷺ بعد تشريفه بالنبوة ، لم يقصر عمله على تبليغ القرآن من عند الله وكفى ، بل كان يقود حركة عامة شاملة نتج عنها قيام مجتمع مسلم. فبأى صفة كان هذا العمل الثانى ــ غير تبليغ القرآن ــ يصدر عنه ﷺ ؟ أكان يصدر عنه بوصفه نبياً ومن ثم كان يعبر فيه عن رضا الله كما عبر القرآن عن هذا الرضا ؟ أم أن صفة نبوته انتهت بانتهاء تبليغ القرآن ، وبقى بعد ذلك مسلماً كعامة المسلمين لا يحمل قوله أو فعله أى سند أو حجة قانونية ؟ فإن سلمنا بالقول الأول فلا محيص من قبول السنة مصدراً قانونياً إلى جانب القرآن . وبالطبع لا داعى لاعتبارها كذلك فى الحالة الثانية .

٢ ــ فأما من ناحية القرآن فهو واضح تمام الوضوح فى أن محمداً عليه الصلاة والسلام لم يكن مجرد رسول من الله بل كان أيضاً زعيماً معيناً من قبله تعالى ، وحاكماً ومعلماً يجب على المسلمين اتباعه وطاعته ، وأن حياته نموذج على المسلمين أن يحتذوه . وأما من ناحية العقل فهو يرفض الاقتناع بأن يبقى أى نبى خلال فترة تلاوته وتبليغه كلام الله فقط حتى إذا ما انتهى هذا العمل ، تحول إلى مجرد إنسان عادى كعامة الناس . وأما من ناحية المسلمين فهم يسلمون منذ بداية الإسلام حتى اليوم فى أى زمان وأى مكان بأن محمداً عليه صلوات الله وسلامه نموذج واجب الاتباع ، وأن أوامره ونواهيه واجبة الطاعة ، حتى أن أى عالم غير مسلم لا يستطيع أن ينكر قبول المسلمين صفة محمد ﷺ هذه . وعلى هذا قبلت السنة مصدراً تشريعياً قانونياً إلى جانب القرآن فى نظام القانون الإسلامى . ولا أدرى كيف يمكن لأى إنسان أن يعارض صفة السنة القانونية هذه ، ولا يكون قد صرح بأن محمداً كان نبياً فى فترة تلاوته القرآن وتبليغه إياه فقط ، وأن نبوته انتهت بانتهاء هذه المهمة . فإن ادعى ذلك فليقل لنا هل أعطى محمد عليه الصلاة والسلام هذه المنزلة لنفسه أم أن القرآن أعطاها له ؟ فإن كانت الأولى فلا سند ولا أساس لها فى الإسلام ، وإن كانت الثانية فإثباتها لن يكون إلا بآيات القرآن .

٣ ــ بعد أن سلمنا بأن السنة فى ذاتها مصدر قانونى ، يظهر سؤال آخر هو : ما هى وسيلة توضيحها ؟ وأجيب عليه بأننا اليوم وبعد مرور حوالى أربعة عشر قرناً لم تظهر أمامنا مشكلة الاستفسار عن السنة التى تركتها هذه النبوة التى بعثت قبل ألف ونصف ألف من الأعوام . إن ثمة حقيقتين تاريخيتين لا تقبلان الرفض : **أولاهما** : أن ذلك المجتمع الذى كان قائماً فى الأيام الأولى من بداية الإسلام على تعاليم القرآن والسنة لا يزال حياً إلى اليوم ، ولم يحدث أن انقطع تسلسل حياته يوماً واحداً ، ولا زالت كل نظمه تتواتر طيلة هذه المدة . فثمة تشابه كبير بين المسلمين فى العالم كله من ناحية العقائد وأسلوب التفكير والأخلاق والقيم والعبادات والمعاملات ونظرية الحياة وطريقة العيش ، هذا التشابه تزداد فيه نسبة التوافق على نسبة الاختلاف ، ويشكل أول وأمتن أساس فى

جعلهم أمة واحدة بالرغم من تفرقهم وتبعثرهم على وجه المسكونة . وهذا دليل واضح جلى لإثبات أن هذا المجتمع كان مبنياً على سنة واحدة ، وأن هذه السنة لا تزال مستمرة عبر هذه القرون الطويلة ، وأنها ليست شيئاً مفقوداً ضائعاً نتحسس أثره فى الظلام بحثاً عنه .

ثانيتهما : أن المسلمين فى كل زمن بعد النبى عليه الصلاة والسلام ، مستمرون فى القيام بمحاولات متتالية متصلة لتوضيح ما هى السنة الثابتة ، وما هو الجديد المستحدث الذى ابتدع وأقحم فى نظام حياتهم . وبما أن السنة كانت عندهم ذات صفة قانونية ، وكانت محاكمهم تفصل فى قضاياهم على أساسها ، وكانت أمور حياتهم أجمعها من شئون المنازل إلى مهام الحكومات تسير وفق هديها ، لذا لم يكن فى مقدورهم إهمال بحثها ومعرفتها . وطرق هذا البحث ونتائجه نجدها متوارثة منذ عصر الخلافة الإسلامية الأولى حتى اليوم جيلاً بعد جيل وماجريات كل جيل محفوظة بلا انقطاع . فإذا فهم أى إنسان هاتين الحقيقتين فهماً جيداً ، ودرس مصادر توضيح السنة دراسة علمية متصلة ، ما شعر أن هذا لغز محير أو معضلة .

٤ ــ ما من شك فى أن تحقيق السنة وتعيينها قد حدثت فيه اختلافات كثيرة ، وقد تحدث فى العصور المقبلة أيضاً ، وكذا الحال بالنسبة لتحديد معانى أحكام القرآن وآياته فإذا كانت هذه الاختلافات لم تتخذ حجة لإلقاء القرآن خلف الظهور ، فكيف يمكن أن تتخذ حجة لترك السنة وإغفالها ؟ إن أى شخص يدعى أن حكم القرآن أو السنة فى مسألة ما هو كذا وكذا لا بد له من البرهنة على دعواه ، فإن كان ما يزعمه سليماً معقولاً فسيجبر أهل العلم فى الأمة أو أكثريتهم على إقراره والتسليم به ، وإلا فمن المحال قبوله والاعتراف به . هذا المبدأ قبل واعترف به فيما مضى ولا مفر اليوم من قبوله والتسليم به ، وعلى أساسه التفت عشرات الملايين من المسلمين فى أجزاء مختلفة من العالم حول أحد المذاهب الفقهية ، وبناء عليه أقامت كبريات مدنهم نظامها الاجتماعى على أحد تفسيرات أحكام القرآن وإحدى مجموعات السنة الثابتة .

أما الاعتراض الثانى الذى أخذ على مقالى السابق فهو أن كلامى يناقض بعضه بعضا ، يعنى القول بأن ليس لأحد سلطة تبديل الأحكام الصريحة القطعية الواردة فى الكتاب والسنة يتناقض فى رأى صاحب الاعتراض مع القول بإمكانية التراجع فى هذه الأحكام فى ظروف وأوضاع استثنائية ، وأن هذه الحالات والظروف يمكن أن تتعين عن طريق الاجتهاد .

وأنا لا أرى أى تناقض فى هذا ، فالاستثناء من القاعدة العامة فى ظروف قهرية خاصة أمر موجود فى كل قانون فى العالم . وفى القرآن نفسه أمثلة كثيرة لهذا الترخيص .

وقد عين الفقهاء عن طريقها تلك المبادىء التي يجب وضعها فى الاعتبار عند الترخيص بالاستثناء وحالاته ، مثل قولهم « الضرورات تبيح المحظورات » و « المشقة تجلب التيسر » .

أما الاعتراض الثالث فعلى أولئك الذين ذكروا فى كتاباتهم بعض شروط للاجتهاد . ولما كنت واحداً منهم فإن الرد على هذا الاعتراض يقع على عاتقى أيضاً . فأقول : فلتتكرموا بإعادة النظر فى هذه الشروط التي بينتها ، ثم قولوا لنا أى شرط تريدون حذفه وإسقاطه . هل شرط ضرورة وجود الرغبة الخالصة لدى المجتهدين فى اتباع الشريعة وعدم الخروج عن حدودها ؟ أم شرط ضرورة العلم بلغة القرآن والسنة أى اللغة العربية ؟ أم دراسة القرآن والسنة بعمق لفهم نظام الشريعة فهماً جيداً ؟ أم الاهتمام بأعمال المجتهدين السابقين ؟ أم العلم بمشاكل الحياة وأمورها أم ألا يكون المجتهدون ممن هم على سلوك سيء وأخلاق ساقطة من وجهة نظر ميزان الأخلاق الإسلامى ؟ .

أرجو أن تحددوا من هذه الشروط ماترونه غير ضرورى . أما زعمكم أننا لن نلقى فى العالم الإسلامى كله أكثر من عشرة أو أحد عشر شخصاً تنطبق عليهم هذه الشروط ، فهو فى نظرى زعم يسىء إلى مسلمى العالم أجمعين . إن أعداءنا أنفسهم لا يعتبروننا الآن على هذه الدرجة من الانحطاط بحيث لا يبلغ تعداد من تتوافر فيهم هذه الصفات فينا بضعة أشخاص أو يزيدون من بين أربعمائة أو خمسمائة مليون مسلم . وإن أردتم أن نفتح باب الاجتهاد على مصراعيه أمام كل من هب ودب فلكم منا ذلك ، ولكن أخبرونى بالله عليكم كيف تجعلون جمهور المسلمين يستسيغ ويهضم هذا الاجتهاد الذى يقوم به أناس لا علم لديهم ولا خلاق ، ويخالط الشك نيتهم وإخلاصهم ؟

التشريع والشورى والإجماع :

كتب إلى أحد الأصدقاء حول مسألة التشريع الإسلامى يقول :

« يتناول الناس موضوع [التشريع فى الإسلام وتحديد دائرته] بطريقة بين الإفراط والتفريط . فبينما يقال ألا مجال لممارسة الإنسان التشريع فى الإسلام ، وأن القانون قد وضعه الله ورسوله ومهمة المسلمين اتباعه وتنفيذه ، إذا بنا نرى البعض يقول: إن دائرة قيام الإنسان بالتشريع واسعة فى الإسلام حتى أنه أعطى الحكام المسلمين الحق فى إدخال التغيير والنسخ على التفاصيل التى أقرها الرسول عليه الصلاة والسلام فيما يتعلق بالعبادات ، ففى استطاعتهم مثلاً الحذف والإضافة فى الأشكال العملية للصلاة والصيام .

ونرجو أن تتكرموا بتوضيح حدود التشريع وأقسامه المختلفة فى الإسلام ، وما هى الصفة القانونية لأحكام الخلفاء الفردية ، وآراء أئمة الفقهاء والمجتهدين ومن الأفضل إلقاء الضوء على حقيقة الشورى والإجماع » .

الجـــواب

١ ــ مبادىء التشـــريع :

ليس فى دائرة العبادات فى الإسلام أى مجال لممارسة الإنسان التشريع على الإطلاق ، لكن ثمة بالطبع إمكانية ممارسته فى الأمور والمسائل التى سكت الكتاب والسنة عن تبيانها . إن مبادىء التشريع الأساسية فى الإسلام هى « أن أدوا ما ذكر من العبادات ، ولا تبتدعوا طريقة للعبادة ، أما فى مجال المعاملات فما صدر فيه حكم فأطيعوه ونفذوه ، وما نهيتم عنه فانتهوا ، وما اختار الشارع [الله ورسوله] الصمت إزاءه فأنتم أحرار فى أمره بما يتفق ونظرتكم الصائبة على ألا تشذوا فيه عن روح الإسلام العامة » .

وقد أوضح الإمام الشاطبى فى كتابه « الاعتصام » هذه المبادىء فقال :

« العبادات ليس حكمها حكم العادات فى أن المسكوت عنه كالمأذون فيه ــ إن قيل بذلك ، فهى تفارقهما . إذ لا يقوم على استنباط عبادة لا أصل لها لأنها مخصوصة بحكم الإذن المصرح به بخلاف العادات ، والفرق بينهما ما تقدم من اهتداء العقول للعاديات فى الجملة . وعدم اهتدائها لوجوه التقربات إلى الله تعالى » جـ ٢ ص ١٣٥ طبعة دار المعرفة بيروت .

٢ ــ شعاب التشريع الأربع :

هناك أربع شعب للتشريع فى مجال المعاملات :

(أ) توضيح الأحكام وتفسيرها ، ويعنى تحديد معانى ومقاصد النصوص التى صرح الشارع فيها بالأمر أو النهى بالنسبة للمعاملات .

(ب) القياس ، ويعنى أن ما لا يوجد فيه من هذه الأمور حكم صريح مباشر من الشارع ولكن ثمة أمور أخرى متفرقة متشابهة ، فعمل القياس فيه هو تشخيص علل هذه الأحكام فى وقائع مماثلة .

(جـ) الاستنباط والاجتهاد ، ويعنى مطابقة مبادىء الشريعة وأصولها الواسعة المذكورة على المسائل الجزئية ، وفهم إشارات النصوص ودلالاتها ومقتضياتها ، وإيضاح الشكل الذى يريد الشارع أن يضع فيه أمور حياتنا .

(د) وضع القوانين التى يجب تنفيذها بالنسبة للمسائل التى لم يعط الشارع فيها أية قاعدة بما يتفق وأهداف الإسلام العريضة بحيث لا تتعارض مع روح نظام الإسلام الكلى ومزاجه العام . وقد سمى الفقهاء هذا « بالمصالح المرسلة » و « الاستحسان » وغيره . وتعنى « **المصالح المرسلة** » المصالح العامة التى تركت لاستصوابنا ، أما « **الاستحسان** » فيعنى إذا كان فى مسألة ما حكم قياسى إلا أن المصالح الدينية الأعظم تتطلب حكماً آخر فإن الحكم الثانى يرجح على الحكم الأول .

٣ ـ المصالح المرسلة والاستحسان :

ولا أرى لمزيد من شرح تفسير الأحكام والقياس والاستنباط ولكنى سألقى مزيداً من الضوء على موضوع المصالح المرسلة والاستحسان :

كتب الإمام الشاطبى فى كتابه « الاعتصام » باباً مستقلاً عن هذا الموضوع ، وشرحه شرحاً ممتعاً وافياً ليس ثم ما يفضله فى أى كتاب من كتب أصول الفقه الأخرى ، وهو يثبت فيه بعد تفصيل الأدلة والبراهين أن المراد بالمصالح المرسلة ليس الحرية التامة فى التشريع كما فهم بعض الناس ولكن لا بد لذلك من شروط ثلاثة :

الأول : أن ما يوضع من قوانين بهذه الطريقة لا بد من ملاءمته لمقاصد الشريعة لا مخالفته لها .

الثانى : أن تقبله عامة العقول التى يقدم إليها .

الثالث : أن يكون لسد ضرورة حقيقية أو لرفع مشكلة أساسية (انظر جـ ٢ ص ١٢٩ ـ ١٣٣)

ثم يوضح فى بحثه عن الاستحسان أنه إذا صدر حكم قياسى فى مسألة ما بناء على حجة ودليل لكن الفقيه رآه مخالفاً للمصلحة ، أو لزمه عيب أو حرج يستحسن رفعه من وجهة النظر الإسلامية . أو كان مخالفاً للعرب ، فإن العدول عنه إلى حكم آخر مناسب هو الاستحسان . وعموماً يشترط للاستحسان وجود سبب أقوى ثابت بالأدلة المعقولة للعدول عن الحكم القياسى ، وإصدار حكم مغاير (انظر جـ ٢ ص ١٣٦ ـ ١٥٣) .

٤ ـــ الفرق بين أحكام القضاء والقانون :

قد يكون الرأى الشخصى الذى يدلى به أى إمام مجتهد ، أو التحقيق والبحث الذى يقوم به فيما يتعلق بتلك الشعاب الأربع رأى وتحقيق خبير ماهر يتفق ووزن الشخصية العلمية التى صدر عنها ، إلا أنه لا يمكن أن يكون قانوناً بأى حال من الأحوال . إذ لا بد لوضع القانون من شورى أهل الحل والعقد فى الدولة الإسلامية . ومن الضرورى أن يختاروا أى تفسير أو قياس أواستنباط أواجتهاد أو استحسان أو مصلحة مرسلة ليقروه ويجعلوه قانوناً بإجماع منهم أو موافقة أغلبيتهم ، قد كان هذا ديدن التشريع فى الخلافة الراشدة . وسأورد بعض الأمثلة التى توضح كيف كان التشريع فيما يعرض للخلافة الراشدة من ضرورات قومية ودينية ، والفرق بين « القانون » وأحكام القضاء فى ذلك العصر :

(أ) حرم القرآن الخمر ، لكنه لم يقرر حداً وعقوبة لشربها ، ولم يقرر الرسول بشأن ذلك حداً خاصاً فى زمنه ، بل كان يوقع من العقوبات ما يراه مناسباً . أما أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فكانا يعاقبان على ذلك بأربعين جلدة ، لكنهما لم يضعا قانوناً دائماً فى عقوبة شرب الخمر . ولما زادت الشكوى من شرب الخمر فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه تشاور مع مجلس شورى الصحابة فاقترح على رضى الله عنه أن يكون العقاب ثمانين جلدة ، فوافق مجلس الشورى على ما اقترحه ، وتقرر ذلك قانوناً « بالإجماع » ليطبق على ما يحدث مستقبلاً .

(ب) وضع فى زمن الخلفاء الراشدين قانون يقضى بأن الصانع إذا أعطى شيئاً لصنعه (مثل القماش لخياطته أو الحلى لصنعته) وضاع منه ، فعليه أن يؤدى قيمته لصاحبه . وهذا ما تقرر بناء على رأى سيدنا على رضى الله عنه بأن الصانع إذا فقد منه الشىء سهواً وغفلة ، وأخذنا بظاهر الأمر ولم يؤخذ بذلك ، فقد يتهاون الصناع فى حفظ أشياء الناس . لذا تقتضى المصلحة أن يكون الصانع ضامناً لما يعطى له . وتمت الموافقة على هذا بالإجماع .

(جـ) قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأخذ القصاص من عدة أشخاص إذا اشتركوا جميعاً فى قتل أحد . وقبل الإمام الشافعى ومالك هذا الحكم ، لكنه لم يعترف به قانوناً لأنه كان حكماً قضائياً لم تتم الموافقة عليه بالشورى والإجماع .

(د) إذا تزوجت امرأة المفقود رجلاً آخر بتصريح من المحكمة ، ثم عاد زوجها المفقود فهل تعود إلى زوجها الأول أم تظل عند الثانى ؟ وقد أصدر الخلفاء الراشدون فى هذه القضية أحكاماً مختلفة ، لكن أحدها لم ينل صفة القانون لأن هذه المسألة لم تعرض على

مجلس الشورى ويوافق عليها بالإجماع أو بالأغلبية .

نقف مما ذكرناه على أن أحكام القضاء فى الإسلام ليست لها الصفة القانونية التى تنالها هذه الأحكام فى القانون الإنجليزى ، فالسوابق النمطية Precedents لأحكام القضاة فى القانون الإنجليزى لها سلطة القانون ، بينما فى القانون الإسلامى ـــ على الرغم من ضرورة نفاذ ما يصدره القاضى من أحكام بناء على توضيحه وتفسيره لنص ما ، أو بناء على قياسه أو اجتهاده ـــ إلا أنها لا تكون لها صفة القانون الدائم ، بل إن القاضى نفسه قد لا يكرر بشكل دائم ما أصدره من حكم فى قضية ما فى القضايا المماثلة ، إذ من الممكن أن يفصل فى قضايا أخرى مشابهة بأحكام تختلف عن حكمه الصادر فى القضية الأولى إذا ما اتضح له خطأ رأيه السابق .

ولما اضطرب نظام الشورى بعد الخلافة الراشدة ، أصبحت لمختلف نظم الفقه ـــ التى أعدها ورتبها الأئمة المجتهدون ـــ صفة نصف قانونية على أساس أن الأغلبية العظمى من أهل إقليم أو بلد ما اختارت العمل بفقه إمام بعينه ، مثل فقه الإمام أبى حنيفة فى العراق ، وفقه الإمام مالك فى الأندلس ، وفقه الإمام الشافعى فى مصر وهكذا . لكن هذا القبول العام لم يجعل أى فقه منها فى منزلة القانون بالمعنى الصحيح ، ولم يصبح قانوناً إلا على أساس اعتراف حكومة البلاد به قانوناً لها .

الإجمـــاع :

اختلفت أقوال العلماء فى تعريف الإجماع . فهو عند الإمام الشافعى رحمه الله ما يتفق عليه أهل العلم كافة فى مسألة ما ولا يختلف عليه أحد ، وعند ابن جرير الطبرى وأبى بكر الرازى رأى الأكثرية إجماع . وعندما يقول الإمام أحمد رضى الله عنه فى مسألة ما « وليس فى علمنا قول يخالف هذا » فمعناه فى رأيه أن عليها إجماعاً .

والمسلم به عند الجميع أن الإجماع حجة . يعنى أن ما أجمعت عليه الأمة من تفسير لنص أو قياس أو اجتهاد أو قانون مصلحة يجب اتباعه . لكن اختلاف الأئمة والعلماء ليس فى كون الإجماع حجة أم لا ، وإنما فى حدوث الإجماع وثبوته . ولما كان نظام المجتمع الإسلامى قائماً فى عصر الخلافة الراشدة وكان يسير على الشورى ، فإن أحكام الإجماع ثابتة عن طريق الروايات المعروفة الصحيحة ، أما حينما اضطرب نظام المجتمع فى عصر ما بعد الخلافة الصحيحة ، الراشدة ، وانتهى الأخذ بنظام الشورى ، لم تعد هناك وسيلة لمعرفة أى الأمور عليها إجماع فى الحقيقة وأيها ليس عليها إجماع . وعلى هذا ينبغى التسليم بإجماع عصر الخلافة الراشدة إجماعاً لا يقبل الرفض أو الشكوك . أما إذا ادعى

شخص أن الأمر كيت وكيت كان عليه إجماع فى عصر ما بعد الخلافة الراشدة ، فعلى المحققين رد هذه الدعوى ورفضها .

وما اشتهر بوجه عام عن الإمام الشافعى أو الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنهما أو غيرهما من إنكار للإجماع من أساسه إنما هو ناتج عن عدم فهم ما ذكر آنفاً . وأصل الحكاية أنه حين كان بعض الناس يدعى فى بحث مسألة ما أن آراءهم وأقوالهم عليها إجماع ، بينما ليس ثم دليل على ثبوت ادعاءاتهم وصحتها ، كان هؤلاء الأئمة يرفضون قبولها . وقد بحث الإمام الشافعى هذا فى كتابه « جماع العلم » بحثاً مفصلاً بين فيه أنه أصبح من العسير معرفة رأى العلماء كافة فيما يتعلق بالمسائل الجزئية بعد أن تفرق أهل العلم فى أرجاء الدنيا ، وتفكك واضطرب نظام الجماعة . . ومن هنا فإن ادعاء الإجماع بشأن الجزئيات ادعاء خاطىء . . وبالطبع لا بد من القول بالإجماع فيما يخص مبادىء الإسلام وأركانه وأسسه ومسائله الكبرى كالصلاة وعدد أوقاتها وركعاتها ، والصيام وحدوده ما يتصل به وما إلى ذلك . . ويوضح الإمام ابن تيمية هذا فى « الفتاوى » فيقول :

« معنى الإجماع أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة لكن كثيراً من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعاً ولا يكون الأمر كذلك بل يكون القول الآخر أرجح فى الكتاب أو السنة » جـ ١ ص ٤٨٤ طبع دار المعرفة ـــ بيروت أغسطس ١٩٦٦ .

يتبين مما سبق أنه إذا أجمع الآن أهل الحل والعقد أو أكثرهم بالفعل على توضيح وتفسير نص شرعى ، أو قياس أو اجتهاد أو استنباط أو إجراء أو مصلحة فى مسألة ما ، فلا بد من أن يصير إجماعهم حجة ويعترف به قانوناً . وعلى هذا فلو أجمع أهل الحل والعقد فى العالم الإسلامى كله على أمر فإن إجماعهم يصبح قانوناً للعالم الإسلامى أجمع ، وإن أجمع أهل الحل والعقد عليه فى بلد فلا بد وأن يصير قانوناً لهذا البلد .

الفصل فى المنازعات فى النظام الإسلامى :

كتب إلى أحد القراء يقول :

يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » النساء ٥٩

« قلتم فى تفسير هذه الآية فى كتابكم « تفهيم القرآن » إن ما تقرر فيها كمبادىء دائمة قطعية هو أن حكم الله وسنة الرسول هما القانون الأساسى والمصدر الأول والأخير فى النظام الإسلامى . فما يحدث من نزاع بين المسلمين وبعضهم ، أو بين الحكومة والرعايا ينبغى الرجوع إلى القرآن والسنة للفصل فيه ، فإن صدر عنهما فيه حكم فلا بد من إذعان الجميع له وتسليمهم به . ومن ثم فالتسليم بالكتاب والسنة مصدراً ومرجعاً أساسياً وحيداً فى كافة مشاكل الحياة هو الخاصة الأساسية فى النظام الإسلامى والتى تميزه عن نظام الحياة الكافر .

ويتضح من شرحكم هذا أن أحكام الله والرسول هى الفيصل فى كل المنازعات . ولقد كان الرجوع إلى الرسول عليه الصلاة والسلام سهلاً ميسوراً أثناء حياته فكيف الآن وهو ليس بين ظهرانينا ، وليس لدينا إلا أقواله وتعاليمه ؟ وإذا بدت لنا الآن مشكلة توضيح حكم من أحكام الإسلام فأى شخص أو هيئة فى النظام الإسلامى تكون لها السلطة الأخيرة للفصل وتحديد قصد الشريعة فيها ؟ .

نأمل أن توضحوا لنا حقيقة هذا الأمر .

الجـــواب :

إن هذه المشكلة التى ذكرها صاحب السؤال سيعيننا على حلها كل من القرآن والسنة ، ونهج الصحابة الكرام والعقل العام ، وأسلوب العالم المعاصر ولننظر — قبل كل شىء — إلى القرآن .

إن القرآن يقرر لنا فى هذا الأمر ثلاث قواعد أساسية :

أولاً : ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ **النحل ٤٣ ، الأنبياء ٧ .**

وتعبير « **أهل الذكر** » فى هذه الآية يوضح المعنى بجلاء و « **الذكر** » فى اصطلاح القرآن استعمل بوجه خاص للدلالة على الدرس الذى لقنه الله ورسوله أمة من الأمم ، وأهل الذكر هم فقط أولئك الذين يذكرون هذا الدرس . ومن ثم لا يفهم منه معنى العلم Knowledge فحسب بل يلزم أن يكون إطلاقه مقصوراً على علم الكتاب والسنة وحده . وعلى هذا تقرر الآية أن درجة « المراجعة » ومرتبتها لا تكون إلا للعارفين بكتاب الله والطريقة التى أوضح رسول الله كيفية السير عليها .

ثانياً : ﴿ **وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** » النساء ٨٣ .

ويبين من هذه الآية أن « المرجع » فيما يعرض للمجتمع من أمور هامة تتعلق بالسلم أو الحرب هم أولو أمر المسلمين . أى من تقع على كاهلهم مسئولية إدارة أمور المجتمع ، ومن يصلحون للقيام « بالاستنباط » . أو بمعنى آخر من يستطيعون معرفة حقيقة ما وقع من أمور ، وإدراك ما ينبغى عمله فى مثل هذه الحالة من واقع كتاب الله وسنة الرسول .

وتقر الآية الرجوع إلى « أولى الأمر » بدلاً من « أهل الذكر » فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية وأمور المجتمع الهامة . ولكن لا بد من كونهم من « أهل الذكر » حتى يتمكنوا من إصدار الرأى الصواب فى مسألة ما عن طريق رجوعهم إلى حكم كتاب الله وسنة رسوله القولية والعملية فى سابقة تماثلها .

ثالثاً : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ الشورى ٣٨ .

وتوضح هذه الآية الطريقة التى يجب أن تكون عليها أمور المسلمين فى مجتمعهم .

وبالنظر إلى هذه القواعد الثلاث مجتمعه ، يتضح أن الصورة العملية لتنفيذ معنى قوله تعالى ﴿ **فردوه إلى الله والرسول** ﴾ **فى كل المنازعات ، هى أن يرجع الناس فيما يعن هم من أمور فى سائر ميادين حياتهم إلى** ﴿ **أهل الذكر** ﴾ فيما بينهم ، ويستفسروا منهم عن حكم الله والرسول فى هذه الأمور . أما المسائل ذات الأهمية بالنسبة لمصير البلد والمجتمع فيجب أن يرفعوها إلى أولى الأمر ، ويحاولوا — عن طريق تشاورهم فيما بينهم — الوصول إلى أصوب الآراء والحلول من وجهة نظر كتاب الله وسنة رسوله

رفع النزاع فى عصر الرسول :

لقد كان عليه الصلاة والسلام أثناء حياته العطرة يفصل بنفسه فيما كان يرفع إليه من قضايا بما يرضى الله ورسوله . بيد أن ما كان يطرأ على حياة الناس فى كافة المدن العديدة بين أرجاء الدولة الإسلامية ، لم يكن يرفع إليه من أوله إلى آخره ليفصل فيه بنفسه مباشرة . فكان ﷺ يرسل إلى مختلف المدن والأمصار معلمين ينوبون عنه ليعلموا الناس دينهم . فكان الناس يطلعون عن طريقهم على حكم الله ، وطريقة الرسول ونهجه فى كل ما يعرض لهم من أمور فى حياتهم اليومية . هذا بالإضافة إلى وجود أمير وعامل وقاض فى كل إقليم ليفصلوا بأنفسهم فى أكثر الأمور التى تقع فى نطاق دائرتهم . وقد أوضح الرسول ﷺ لهؤلاء الأسلوب الذى يرضاه لتنفيذ معنى الآية ﴿ **فردوه إلى الله والرسول** ﴾ وهذا جلى واضح فى حديث معاذ بن جبل المشهور ﴿**أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال كيف تقضى ؟ قال : أقضى بما فى كتاب الله . قال : فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله ؟**

قال : أجتهد رأيي . قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله » (الترمذي ــ باب الأحكام ــ أبو داود كتاب الأقضية) .

وقد أسس النبي عليه الصلاة والسلام في عهده المبارك نظام الشورى ، فكان إذا وقع ما ليس فيه حكم من الله ، شاور فيه أهل الرأي في المجتمع . ومثال ذلك تشاوره حول ما يختار الناس عمله للتجمع في أوقات الصلاة ، والذي أقرت في نهايته طريقة الأذان .

في عصر الخلافة الراشدة :

كان منهاج عصر الخلافة الراشدة يطابق إلى حد كبير ما كان عليه زمن الرسول . وما بينهما من فرق هو وجود الرسول بشخصه في العصر الأول ، فكانت له السلطة الأخيرة للفصل في الأمور . أما بعد وفاته فقد انتقلت هذه السلطة إلى أحاديثه وما أثر عنه من سنة حفظت في صدور الناس وأذهانهم .

ولقد وجدت في عصر الخلافة ثلاث دوائر مستقلة كانت منزلتها ومكانتها تفسيراً وشرحاً لمعنى قول الله ﴿ **فردوه إلى الله والرسول** ﴾ .

الأولى : عامة أهل العلم الذين كانوا يعرفون كتاب الله ، كما كانوا على علم بأحكام رسوله عليه الصلاة والسلام ، أو بعبارة أخرى منهجه وسلوكه وما أقره قولاً وعملاً . ولم يكن عامة الناس وحدهم يقصدونهم طلباً للفتوى في أمور حياتهم ، بل كان الخلفاء الراشدون أنفسهم يرجعون إليهم إذا احتاجوا إلى ضرورة العلم بما إذا كان الرسول قد أصدر في المسألة كذا وكذا حكماً أم لا . وكثيراً ما حدث أن قضى خليفة العصر برأيه في مسألة ما ، ثم رجع عنه حين يعلم أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد أصدر فيها حكماً آخر .

ولم تكن الفائدة من وجود أهل العلم وقفاً على كونهم مصدراً من مصادر العلم لعامة الناس وأولي الأمر على السواء ، وإنما كانت فائدتهم الأعم والأعظم في ضمانهم عدم إصدار أية محكمة أو حكومة أو مجلس شورى حكماً يخالف كتاب الله وسنة رسوله في أي أمر من الأمور . فكان رأيهم السديد الصواب حامياً ظهر النظام الإسلامي العام ، وكان انتباههم وتيقظهم لمنع أي حكم خاطيء ضامناً سير نظام المجتمع ، واتجاهه في الوجهة القومية . فاتفاق رأيهم في مسألة ما كان دليلاً على أن رأي الدين فيها واضح محدد لا يمكن إصدار حكم آخر يغايره . أما اختلاف آرائهم فكان يعني أن فيها رأيين أو أكثر بالرغم من صدور الحكم على أساس واحد منها . كذلك من المستحيل أن تروج أية بدعة بين الأمة في وجودهم ، لأنهم كانوا موجودين لمحاصرتها والقضاء عليها من كل ناحية .

الثانية : القضاء ويعنى المحاكم التى أوضح سيدنا عمر قوانينها وضوابطها فى كتابه إلى القاضى شريح حيث قال :

« اقض بما فى كتاب الله ، فإن لم يكن فى كتاب الله فبسنة رسول الله ﷺ ، فإن لم يكن فى كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ فاقض بما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ولم يقض به الصالحون فإن شئت فتقدم ، وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر(٢٢) إلا خيراً لك والسلام »
(النسائى كتاب آداب القضاة) .

وقد أوضح عبد الله بن مسعود رضى الله عنه هذه الضوابط فقال :

« قد أتى علينا زمان ولسنا نقضى ولسنا هنالك ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما فى كتاب الله . . فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ، فليقض بما قضى به نبيه ﷺ ، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ، ولا قضى به نبيه ﷺ ، ولا قضى به الصالحون ، فليجتهد رأيه ، ولا يقول انى أخاف وإنى أخاف ، فإن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك » .
(النسائى ـــ كتاب آداب الصلاة)

ولم تكن لهذه المحكمة سلطة الفصل فى المنازعات التى تنشب بين العامة وحدهم فحسب ، بل كانت تستمع أيضاً إلى دعاوى الناس ضد السلطة التنفيذية وتحكم فيها ، ولا يستثنى من المثول أمامها أحد حتى ولو كان محافظ الإقليم ، أو الخليفة نفسه . وكان كبار أعضاء السلطة التنفيذية ـــ ولو كان الخليفة نفسه ، أو الحكومة ذاتها ـــ يلجئون إليها إن كان لديهم دعوى شخصية أو رسمية ضد أحد ، فتقضى بالحكم الفاصل الصحيح من وجهة نظر قانون الله ورسوله .

الثالثة : أولو الأمر : يعنى الخليفة ومجلس الشورى ، وهم آخر سلطة كانت تتشاور فيما بينها ، وتقرر ما هو الحكم القاطع فى كتاب الله وسنة رسوله بصدد ما يعرض للمجتمع من مشاكل [illegible] هو الأسلوب الأمثل والأصوب فى علاج ما لم يرد

(٢٢) قد يكون المقصود بالتأخر هنا أحد أمرين : إما أن ينتظر القاضى مدة ليرى ما إذا كانت أية محكمة أخرى قد فصلت فى هذا الأمر من قبل ، أو أن يرفع القاضى هذه المسألة إلى الهيئة الثالثة التى سنتحدث عنها بدلاً من الحكم فيها بنفسه .

فيه حكم من الكتاب أو السنة من وجهة نظر مبادىء الدين ، وروحه العامة ، ومصلحة المسلمين . وقد دون أكثر أحكام هذه الهيئة فى كتب الأحاديث والآثار والفقه نقلاً عن مصادر وثيقة ، كما دونت مع أغلبها تلك الأبحاث المفصلة التى كانت تدور فى مجلس الصحابة . ويتبين من دراستها : أن القاعدة الأولى التى كانت هذه الهيئة لا تحيد عنها قيد شعرة هى الرجوع إلى كتاب الله — قبل كل شيء — فى كل أمر ، ثم معرفة حكم الرسول فيه إذا كان عرض للمسلمين أثناء حياته ﷺ . أما حين يلتزم هذان المصدران الصمت إزاء أمر من الأمور ، فعندئذ فقط كانوا يصدرون فيه أحكاماً نابعة من نظرهم الثاقب ، ورأيهم السديد الصائب . لكنهم ما كانوا يتحولون عن حكم الله ورسوله فى أمر ما ، ويقضون فيه بحكم آخر مطلقاً . ولا نجد فى عصر الصحابة بأكمله مثالاً واحداً يشذ عن هذه القاعدة . وبالرغم من أن السلطة النهائية الفعلية فى عصر الخلافة الرشيدة كانت لأولى الأمر وحدهم ، إلا أنهم كانوا يسلمون — من الناحية القانونية — بأن كتاب الله وسنة رسوله هما الفيصل والحكم النهائى ، وكان المجتمع الإسلامى يطيع سلطتهم مطمئناً إلى أنهم لن يحيدوا فى أحكامهم عن اتباع القرآن والسنة . فلم يرد على ذهن أحدهم — وهم الحكام فى البلاد — أن من حقهم إصدار حكم ، أو وضع قانون يخالف نصاً من نصوص القرآن . كذلك لم يدع أحد منهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان ولى الأمر فى زمانه ، ونحن أولو الأمر فى زماننا ، فليس فرضاً علينا أن نتبع ما أصدره من أحكام فى فترة حكومته . وفى أول يوم ولدت فيه الخلافة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام أعلن أول خليفة فى خطبته : « **أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم** » .

ويتضح تمام الوضوح من هذا الإعلان أن جهاز الحكم فى هذه الخلافة كان قائماً على أساس معاهدة تقضى بأن يطيع الخليفة الله ورسوله ، فتطيع الأمة الخليفة . وبعبارة أخرى أن طاعة الأمة للخليفة كانت مشروطة بطاعته لأحكام الله ورسوله . وبالإخلال بهذا الشرط سقطت من على الأمة تلقائياً فريضة طاعة الخليفة .

منطق العقل العام :

ولنتدبر الآن قليلاً معنى الآية التى نبحثها من وجهة نظر العقل العام ، وكيف يمكن تنفيذ ما تقتضيه عملاً .

هذه الآية تخاطب المجتمع الإسلامى كله ، وتلزمه بثلاثة أنواع من الطاعة هى على الترتيب : طاعة الله ، ثم طاعة الرسول ، ثم طاعة أولى الأمر وهم من نفس أفراد المجتمع . وتأمرنا أن ارجعوا إلى الله والرسول للفصل فى منازعاتكم . فقصد الآية ومعناها الذى

يتضح من هذا هو أن الطاعة الأصلية الواجبة على المجتمع هى طاعة الله والرسول ، أما طاعة أولى الأمر فهى تابعة مشروطة بطاعة الله والرسول . والمراد بالنزاع ليس ما ينشب بين العامة وبعضهم فحسب ، بل ما ينشب أيضاً بين الشعب وأولى الأمر أو الحكومة . وآخر سلطة فاصلة فى كافة صور النزاع ليست سلطة أولى الأمر ، بل سلطة الله ورسوله التى يجب على عامة الناس وأولى الأمر طاعة ما يصدر عنها من أحكام فالسؤال إذن ما معنى الرجوع إلى الله والرسول للفصل فى الأمور والمنازعات ؟ .

إن الرجوع إلى الله بالطبع لا يعنى أن يكون الله نفسه موجوداً أمامنا ، فنذهب إلى حضرته ، ونقدم له القضية ، ونحصل منه على حكم فيها ، وإنما معناه أن نرجع إلى كتاب الله لنرى حكمه فى المسألة التى عليها النزاع والاختلاف . وكذا الحال فى الرجوع إلى الرسول ، فهو لا يعنى أن نرجع إلى ذات الرسول مباشرة ، بل معناه أن نستمد الحكم من أقواله وأعماله . وحتى أثناء حياته لم يكن الرجوع إليه مباشرة سهلاً ميسوراً على رعايا الدولة كلهم آنذاك ، إذ كان من الصعب على كل قاطن داخل حدودها من عدن إلى تبوك شمالاً ، ومن البحرين شرقاً حتى جدة غرباً ، أن يرفع قضيته إلى الرسول مباشرة ليقضى فيها بشخصه ، فكان لا بد فى ذلك الوقت أيضاً من اتخاذ سنة الرسول مصدراً للأحكام .

والسؤال الثانى : كيف نحصل على الحكم من واقع كتاب الله وسنة رسوله ؟

إن الأمر الطبيعى المعروف أن الإنسان وحده هو الذى يصدر الحكم ، لأن الكتاب والسنة لا ينطقان بذاتهما . فلا محالة إذن من أن يكون من يصدر الحكم هو الإنسان العارف بالكتاب والسنة . ومن يحكم ويفصل فى النزاع على أساس الكتاب والسنة ، لا يمكن بأى حال أن يكون من بين الفريقين المتنازعين . فلا بد إذن من وجود شخص ثالث أو هيئة محايدة للفصل بين طرفى النزاع .

أما السؤال عمن هو أهل للفصل فى المنازعات ، فإجابته تعتمد على نوعية النزاع فهناك ضرب من المنازعات يمكن لكل ذى علم أن يفصل فيه . وهناك قسم يتطلب رفعه إلى محكمة بالضرورة . كما أن ثمة بعض المسائل يتحتم — بالنظر إلى نوعيتها — ألا يفصل فيها أحد سوى أولى الأمر أنفسهم . غير أن مصدر الحكم فى هذه الحالات لا بد وأن يكون كتاب الله وسنة الرسول فحسب .

هذا هو ما يستطيع أى إنسان أن يفهمه بالعقل العام إذا ما تدبر ألفاظ هذه الآية ، بشرط ألا يكون فى عقله خلل أو مرض .

ولننظر إلى نظرية معروفة تسود العالم اليوم فهى تقدم لنا عوناً فى فهم هذه الآية محل

البحث .

إن أغلب الشعوب اليوم تنادى بسيادة القانون وحكومته Rule Law ونسمع هنا وهناك بحتمية سيادة القانون من أجل إقامة العدل فى الدنيا وضرورة أن يتساوى الكبير والصغير أمام القانون ، وتطبيقه على عامة الناس والحكام بل وعلى الحكومة نفسها دون مجاملة أو محاباة أو تحيز .

هذا القانون — حتى ولو كان من صنع البرلمان — إلا أنه حين يصبح قانوناً ، فعلى البرلمان نفسه أن يتبعه ويسير عليه ما بقى قانوناً .

ولا بد لنا حين نتناول هذه النظرية التى تقول بسيادة القانون وحاكميته ، أن نضع فى الاعتبار أربعة أشياء :

الأول : المجتمع الذى يحترم القانون ، ورغبته الحقيقية فى اتباعه .

الثانى : وجود كثير ممن يعرفون القانون فى المجتمع ، ويستطيعون مساعدة الناس وحثهم على اتباعه ، مع توفر علمهم العام وثباتهم وتأثيرهم الذى يضمن ألا يخرج المجتمع عن القانون ، وألا تجرؤ السلطة التنفيذية على تخطيه والنفاذ منه .

الثالث : محكمة منصفة عادلة تفصل فيما بين الشعب وبين الحكام والحكومة من منازعات ، فصلاً ينطبق والقانون تمام الانطباق .

الرابع : هيئة لها أعلى السلطات تقترح الحلول النهائية لما يصادف المجتمع من مشاكل وأمور ، على أن يتم تنفيذ حلولها المقترحة بصفتها قوانين .

فإذا دققتم النظر واضعين هذه الحقائق نصب أعينكم فسترون أن هذه الآية التى نبحثها تقيم فى الحقيقة سيادة القانون فى المجتمع الإسلامى ، ولا بد لتنفيذها بشكل عملى من توافر الأشياء الأربعة التى ذكرتها . وإذا كان هناك فرق فهو أن ما يقيم حكومةالقانون وسيادته فى المجتمع الإسلامى (يعنى الآية) حقيق بها فعلاً ، أما كافة القوانين الأخرى التى تطبق فى العالم ، فلا تستحق هذه السيادة والحاكمية التى تقام لها . لأن الأولى تعترف بقانون الله ورسوله قانوناً أعلى لا بد من إذعان الجميع وخضوعهم له ، والكل أمامه سواسية ، كما أنها تخاطب مجتمعاً يؤمن بهذا القانون ، وتجيش فى قلبه وضميره الرغبة فى طاعته والخضوع له ، ولا بد لتنفيذه وتحقيق الغرض منه أن يوجد فى المجتمع كثير من أهل الذكر ، يستمد منهم أفراد المجتمع فى كل زمان ومكان هدى هذا القانون الأعلى ورشده فى أمور حياتهم ، وعن طريق أهل الذكر هؤلاء يبقى الرأى العام متيقظاً على الدوام لحماية نظام القانون الإسلامى ، وهذا يتطلب بالتالى وجود نظام محاكم يفصل بين أفراد الشعب

وبعضهم ، وبين الحكام والشعب بمقتضى القانون الأعلى . كما يستلزم كذلك وجود هيئة من أولى الأمر متبعة هذا القانون الأعلى ، تستخدم سلطاتها فى تفسيره ، وتوضيح وممارسة الاجتهاد فى ظله من أجل حل مشاكل المجتمع وضروراته التى تعرض له فى طريق الحياة الطويل .

* * *

الباب الرابع

القومية الإسلامية

الفصـــل الأول

التصور الإسـلامى للقومية

ما أن يخطو الإنسان أول خطوة تجاه المدنيةوالعمران حتى تظهر بالضرورة وحدة بين أفراده ، ثم تنشأ بينهم أهداف ومصالح مشتركة ، فيعملون فى تعاون ومشاركة ، ومع رقى المجتمع وتطوره تتسع دائرة هذه الوحدة الاجتماعية ، لتضم جمعاً كبيراً من البشر . هذه المجموعة البشرية تسمى « **قوماً** » .

ومع أن لفظ « قوم » و « قومية » بمعناه الاصطلاحى المخصوص يعد من مخترعات العصر الحديث ، إلا أن المعنى الذى يطلق عليه هذا اللفظ قديم قدم المجتمع نفسه « **فقوم** » و « **قومية** » هو تلك التركيبة التى كانت فى مصر وبابل وبلاد الروم واليونان ، وهى التى فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا اليوم .

لوازم القوميـــة :

ما من شك فى أن القومية تظهر أول ما تظهر من عاطفة طبيعية ، يعنى أن هدفها الأول أن يعمل أفراد الجماعة خاصة من أجل مصالحهم المشتركة ، ويصيروا قوماً واحداً فى مواجهة ضرورات مجتمعهم . لكن حين تظهر فيهم « القومية » فلا بد وأن تصطبغ « **بالعصبية** » . وعلى قدر شدة « **القومية** » تكون شدة « **العصبية** » . فإن انتظم قوم ما فى شكل من أشكال الاتحاد فيما بينهم من أجل خدمة مصالحهم والحفاظ عليها ، أو بعبارة أخرى عندما يضربون حول أنفسهم حصار « **القومية** » ، فإن ذلك يستلزم بالضرورة أن يفرقوا بين من هم فى داخل نطاق قوميتهم ، ومن هم خارجه ، ويميزوا بين أتباعهم وبين سواهم ، ويرجحوهم على غيرهم فى كل أمر ، ويحموهم ضد الآخرين ، ولو تعارضت مصالحهم مع مصالح الغير تراهم يحافظون على مصالحهم ويذودون عنها ، ويضحون بمصالح الغير ويهملونها . ويبقى حد « **القومية** » هو الفاصل بين الفريقين فى الحرب والسلم على السواء ، وهذه هى العصبية والحمية وهى صنو القومية وخاصتها الضرورية الملازمة .

مكونـات القوميـة :

إن قيام القومية ينبع من الوحدة والاشتراك في اتجاه واحد أيا كان هذا الاتجاه بشرط أن توجد فيه القوة الضابطة الرابطة التى تجمع الناس ـــ على تعددهم وكثرتهم ـــ على كلمة واحدة ، وفكر واحد ، وهدف واحد ، وعمل واحد ، وتربط أفراد القوم ربطاً محكماً ، وتحولهم كتلة صماء واحدة ، وتستولى على ألبابهم وقلوبهم ليتوحدوا من أجل مصلحة قومية واحدة ، ويصبحوا على استعداد للبذل والتضحية فى سبيلها .

وعلى هذا يمكن أن تتعدد مجالات الوحدة والاشتراك . لكن كافة القوميات التى ظهرت منذ بداية التاريخ حتى اليوم ـــ باستثناء القومية الإسلامية ـــ قامت على أساس اشتراكها فى واحد من الأمور التالية مع وجود عدة عناصر فرعية أخرى مساعدة :

وحدة الجنس : ويقال لها « **الجنسية** » .

وحدة الحدود : وتسمى « **الوطنية** » .

وحدة اللغة : وهى ذات أهمية خاصة فى بناء القومية لأنها الوسيلة القوية فى خلق وحدة الفكر وتكوينها .

وحدة اللون : وهى التى تخلق فى أفراد لون واحد إحساساً جنسياً واحداً ، ثم يرتقى هذا الإحساس ويزداد ، فيدفعهم إلى اجتناب الأقوام الأخرى .

وحدة الأهداف الاقتصادية : وهى التى تفرق بين من يتبعون نظاماً اقتصادياً واحداً وبين غيرهم ، وهى التى على أساسها يقوم أحد الطرفين فى وجه الآخر من أجل حقوقه ومصالحه الاقتصادية(٢٣) .

وحدة نظام الحكم : وهى التى تدفع رعايا دولة ما إلى الانخراط فى نظام مشترك ، وتقيم الحدود الفاصلة بينهم وبين رعايا أخرى .

ولو فتشتم فى العناصر الأصلية لكافة القوميات التى ظهرت منذ أقدم عصور التاريخ حتى قرننا هذا ، لوجدتموها لا تخرج عن هذه العناصر .

ومنذ ألفى عام أو ثلاثة ، كانت القوميات اليومية ، والرومانية ، واليهودية والإيرانية وغيرها تقوم على نفس هذه الأسس والمبادىء التى تقوم عليها اليوم القوميات الألمانية ، والإيطالية ، والفرنسية ، والإنجليزية ، والروسية ، واليابانية وغيرها .

---

(٢٣) مثال هذه الوحدة ما يسمى بالكومنولث البريطانى والسوق الأوربية المشتركة وما إليها ـــ المترجم .

صحيح أن هذه الأسس التى بنيت عليها جميع القوميات المختلفة ربطت بقوة بين الجماعات البشرية ، ولمت شعثها ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن هذا النوع من القوميات أيضاً كان مصيبة وكارثة كبيرة على البشرية ، فلقد قسمها إلى مئات وآلاف الأقسام والأجزاء ، يفنى بعضها على حين يستحيل تغيير البعض الآخر وإبداله بأى شكل من الأشكال ، فلا يمكن لجنس أن ينقلب جنساً آخر ، ومحال على وطن أن يصبح وطناً آخر ، وكذلك من يتكلمون لغة واحدة هيهات أن يتحول جميعهم إلى لغة أخرى ، كما أن لوناً ما لا يمكن أن يمسى أو يصبح لوناً آخر ، وعسير أن تصير الأهداف الاقتصادية لشعب ما أهدافاً اقتصادية بعينها لشعب آخر ، أو تنقلب الدولة دولة أخرى . والنتيجة أن هذه القوميات التى تأسست على مثل هذه المبادىء ، ليس من سبيل إلى التوفيق بينها ، فهى تتصارع وتتسابق وتتناحر وتتنافس فيما بينها بشكل دائم متصل على أساس العصبية القومية ، كل منها يحاول سحق الآخر فتتنازع وتقتتل وتفنى لتقوم محلها قوميات أخرى ، تشعل نفس الصراعات والمنازعات متخذة نفس المبادىء أساساً لها . إنها لينبوع دائم للفساد والذعر والشر فى هذه الدنيا . إنها لعنة الله الكبرى . . إنها أمضى سلاح فى يد الشيطان يصيب به من ناصبوه وناصبهم العداء منذ الأزل .

العصبية الجاهلية :

من الطبيعى أن هذا النوع من القومية يتطلب بالضرورة خلق عصبية جاهلية فى داخل الإنسان ، فهو يدفع شعباً من الشعوب إلى معاداة شعب آخر والنفور منه لا لشىء إلا لمجرد أنه شعب آخر ، ولا علاقة لهذا النوع من القومية بالصدق أو الحق أو الدين ، بل إنه يحط من قدر الإنسان إذا اتخذ الدين أو الصدق أو الحق قانوناً له . ومجرد كون الإنسان آسيوياً كفيل بأن يجعل كراهية الغرب ونفوره واعتداءاته التسلطية الجبرية وسلبه الحقوق وهضمها وقفاً عليه وحده ، فكون العالم الكبير « أينشتين » يهودياً سبب كاف لازدراء ألمانيا وكراهيتها له ، ولأن « تشكيدى »(٢٤) كان فقط زنجياً أسود انتزعت منه الرئاسة لتوقيعه العقوبة على أحد الأوربيين . وبالطبع حلال للأمريكان المتحضرين أن يمسكوا بالزنوج ويزجوا بهم فى الأفران المستعرة أحياء لأنهم زنوج سود ، ومباح لهم أن

(٢٤) تشكيدى هو زعيم [بامنج واتو] فى بتسوانالاند . وقد عزلته الحكومة البريطانية من الرئاسة لارتكابه جريمة تنفيذ العقوبة فى أحد الأوربيين قام بأعمال النهب والإغارة ، فى الوقت الذى اعترف فيه الحاكم العام البريطانى نفسه بالسلوك المؤسف السيىء الذى كان يسلكه هذا الشخص الأوربى مع السكان ، وقد عاد تشكيدى المسكين إلى منصبه بعد ذلك عندما تعهد ألا ينفذ مثل هذا الحكم فى أى من الأوربيين على حين لم ينص التعهد الذى أبرموه معه على ألا يتعرض السادة الأوربيون لأرواح وأموال وعزة وكرامة سكان تلك المنطقة.

يمنعوهم من السكنى فى أحيائهم ، أو السير فى الشوارع العامة ، أو تلقى التعليم فى معاهد التعليم العامة ، وأن يسلبوهم حتى حق التصويت والانتخاب . وكون الألمانى ألمانياً ، والفرنسى فرنسياً سبب كاف لإغراء العداوة والبغضاء بينهما ، فيرى كل منهما محاسن الآخر عيوباً ومثالب . وأفغانية الأفغان الأحرار فى منطقة الحدود ، وعربية أهل دمشق تعطى الإنجليز والفرنسيين كل حق فى حصدهم بوابل من القنابل وإجراء القتل العام فى كبارهم وصغارهم ولو كانت هذه القنابل سقطت على سكان أوربا الكرام لاعتبرت عملاً قمة فى الوحشية .

هذه باختصار شديد الفروق الجنسية التى تعشو الإنسان فترميه بعيداً عن الحق والإنصاف . وبسببها تقولبت المبادىء والقيم الأخلاقية العامة فى قوالب القوميات ، فأضحى الظلم هنا عدلاً هناك ، وغدا الصدق فى مكان كذباً وزوراً فى مكان آخر ، وأصبحت العظمة والرفعة فى موطن حطة وخسة ودناءة فى موطن آخر .

فهل هناك عقل أكثر خبلاً من هذا الذى يرجع إنساناً سيئاً شريراً غير كفء على إنسان آخر صالح نفيس الجوهر لمجرد أن الأول ولد فى جنسه والثانى ولد فى جنس آخر ؟ الأول أبيض والثانى زنجى أسود ؟ الأول يتكلم لغته والثانى ينطق بلغة أخرى ؟ الأول من رعايا دولته والثانى من رعايا دولة مختلفة ؟ وهل للون البشرة دخل فى صفاء الروح أو كدورتها ، واستقامة النفس أو اعوجاجها ؟ هل يصدق العقل أن للجبال والبحار دخلاً وتأثيراً فى فساد أو إصلاح الأخلاق والصفات الإنسانية ؟ وهل من عاقل يسلم بأن ما هو حق فى الشرق باطل فى الغرب ؟ وهل يتسع أى قلب سليم لتصور قياس الخير والعظمة والرقى والتحضر وجوهر الإنسانية بمقياس دم العروق أو نطق اللسان أو محل الميلاد والسكن ؟ إن العقل ليجيب على هذه الأسئلة بالنفى المؤكد ، لكن الوطنية وتوائمها واتباعها يردون عليها بالإيجاب والإثبات والترجيح .

نقد عناصـــر القومية :

ولندع هذا الجانب ونبحث عن جوهر وحقيقة ضروب الوحدة والاشتراك ، التى تشكل اليوم أساس القوميات المعاصرة ، ونرى أترتكز على أساس عقلى متين أم أنها محض سراب وخيال .

وأولها الجنسية ــ أو وحدة الجنس ــ ما معناها ؟ مجرد اشتراك فى الدم ، وبدايتها نطفة الأم والأب التى تخلق بين بعض الأفراد وشيجة دموية ، وتتسع هذه النطفة لتكون أسرة ثم قبيلة ثم جنساً ، وما أن يصل الإنسان إلى طورها الأخير ــ أى الجنس ــ حتى يكون قد ابتعد تماماً عن أبيه الذى يعترف به جداً وموروثاً أعلى لبنى جنسه ، وتصبح

وراثته له شيئاً خيالياً ، وتدخل فى بحر هذا الجنس « المزعوم » روافد خارجية أخرى . وما من عاقل عالم يدعى ما يدعيه هذا الإنسان من أن مياه هذا البحر مياه نقية خالصة ، وأنها نفس المياه التى كانت تخرج من منبعه الأصلى . . فإن اتخذ الإنسان من وحدة الدم ــ بالرغم من هذا الاختلاط والاندماج والتداخل ــ أساساً للاتحاد فى « جنس » واحد ، فلم لا يجعل وحدة الدم الذى توارثته البشرية عن أبويها الأولين أساساً لبناء وحدة شاملة ؟ ولم لا تنسب الإنسانية كلها إلى جنس واحد ؟ وهؤلاء الأجداد القدامى المعترف بهم اليوم أجداداً للأجناس المختلفة إذا ارتقينا تدرجاً إلى نسبهم الأعلى وجدنا كلاً منهم يلتقى بالثانى بشكل أو بآخر ، مما يضطرنا فى النهاية للتسليم بأنهم جميعاً روافد متفرعة عن منبع وأصل واحد ، فلم تقسم الإنسانية إلى آرى وسامى وحامى وغيره ؟

أما وحدة الحدود والوطن فهى أكثر وهماً لأن الإنسان يولد فى موضع لا تزيد مساحته أبداً أبداً عن ذراع مربعة واحدة ، فإن اعترف بهذه المساحة وطناً له فقد لا يستطيع أن يسمى أى بلد من البلاد وطنه ، ولكنه يخط حدوداً تمتد إلى كيلو مترات وأميال ، بل وفى أكثر الأحيان إلى مئات وآلاف الأميال ثم يقول : إن وطنى يمتد إلى هذه الحدود ، ولا علاقة لى بما هو خارجها . فلعمر الحق إن ضيق الأفق هو ما يعزى إليه هذا الزعم : إذ ليس ثمة ما يمنعه من القول بأن الكرة الأرضية بأسرها وطنى وبلدى ، لأن الدليل الذى على أساسه قام بتوسيع مساحة قدرها ذراع مربعة حتى صارت آلاف الأميال ، كان يمكن على أساسه أيضاً أن تتسع هذه المساحة لتشمل الأرض بأسرها . ولو تخلص الإنسان من ضيق النظر والأفق لاستطاع أن يرى هذه البحار والجبال والمحيطات ــ التى أقرها فى خياله حدوداً فاصلة ، وفرق على أساسها بين أرض وأخرى ــ أجزاء أرض واحدة فى حقيقتها . فعلى أى أساس تخول البحار والجبال والمحيطات حق حصره وتقييده داخل رقعة خاصة بعينها ؟ ولم لا يقول إننى ساكن الأرض ، وأن الكرة الأرضية كلها وطنى وبلدى ، وأن كل إنسان يعيش على وجهها هو ابن وطنى وشريكى فيه ، وأن حقوقى التى أنالها فوق الذراع التى ولدت فيها ، هى نفس حقوقى التى أحصل عليها فوق هذا الكوكب بأكمله ؟ .

أما وحدة اللغة ففائدتها أن أبناء اللغة الواحدة يجدون فرصة أوسع وأكبر فى التفاهم وتبادل الأفكار فيما بينهم مما يزيل الغربة والاستوحاش إلى حد كبير . وأن أبناء اللغة الواحدة أقرب فى الشعور والإحساس ببعضهم البعض .

بيد أن الاشتراك فى وسيلة التعبير عن الفكر لا يستلزم الاشتراك فى الفكر ذاته فقد يعبر عن فكرة واحدة بعشرات اللغات ، ويتحد عليها جميع من يتكلمون هذه اللغات . وبالعكس فقد يعبر عن عشرات الأفكار بلغة واحد ، ولا يستبعد أن يكون المشتركون فى هذه اللغة مؤمنين بأفكار مختلفة فيما بينهم . ولهذا فوحدة الفكر التى تشكل فى الحقيقة

روح القومية وجوهرها لا حاجة بها إلى وحدة اللغة ، كما أن وحدة اللغة لا تنتج عنها بالضرورة وحدة فكرية . فما دخل لغة الإنسان فى آدميته وحسنه وقبحه الذاتى وهل يمكن تفضيل شخص يتكلم الألمانية على آخر يتكلم الفرنسية لمجرد أنه يتكلم الألمانية ولا شىء آخر ؟ إن الإنسان يقاس بذاته وجوهره لا بلغته ولسانه .

وإن بقى لنا شىء نقوله فهو أن من يتكلم لغة بلد ما يكون أكثر إفادة فى شئونها وأعمالها لكن هذا ليس أساساً صحيحاً للتفرقة القومية وتقسيم الإنسانية .

أما التفريق بين الجماعات الإنسانية على أساس اللون فهو هراء ولغو باطل ، لأن اللون خاصية جسدية وصفة بدنية لا أكثر ولا أقل . وتشريف الإنسان بإنسانيته ليس أساسه اللون ، بل الروح والنفس الناطقة التى لا لون لها ، فكيف يفرق بين الإنسان وأخيه الإنسان لصفرة جلده أو حمرته أو سواد بشرته أو بياضها ؟ ونحن لا نفرق بين لبن البقرة الصفراء أو الحمراء لأن المراد لبنها لا لونها ، لكن مسوأة الانقياد فى طريق العقل المعوج المسدود أن صرفنا نظرنا عن صفات الإنسان الذاتية النفسية ، ونظرنا إلى لون بشرته وجلده .

ووحدة الأهداف الاقتصادية ابن غير شرعى لأنانية الإنسان ومصالحه الذاتية ، لم تخلقه القدرة الإلهية أبداً . فالإنسان ما أن يولد حتى يحصل على طاقات العمل ، ويجد أمامه ميداناً واسعاً للكدح ، وتستقبله وسائل الحياة التى لا حصر لها ، غير أنه لا يكتفى بمجرد انفتاح أبواب الرزق أمامه فى معيشته ، بل يريدها توصد فى وجوه الآخرين . وتنتج عن اشتراك مجموعة كبيرة من البشر فى مثل هذه الأنانية تلك الوحدة التى تساعدهم على خلق « قوم » واحد . فظاهر الأمر أنهم — بهذا السلوك — يحمون مصالحهم وحقوقهم عن طريق إقامة حلقة من الأهداف الاقتصادية ، لكن إذا هبت جماعات عديدة تقيم حول نفسها هذا النوع من الحصار ، فإن الإنسان سيضيق على نفسه فترة حياته بيديه ، وتصبح أنانيته قيداً وغلاً يكبله ، وتضيع فرص رزقه وإمكاناته أثناء محاولته إيصاد أبواب الرزق فى وجوه الآخرين . وأمام أعيننا هذه الأيام ما تقوم به أوربا وأمريكا واليابان ولا يخطر ببالهم أنهم بصنيعهم هذا ينخرون فى دعائم هذه القلاع الاقتصادية التى بنوها بأنفسهم ظناً منهم بأنها أفضل وسيلة لحمايتهم . فكيف بعد ذلك لا نعتبر تقسيم دوائر الرزق وكسب العيش وإقامة فروق وامتيازات قومية على أساسه عملاً غير عقلى ؟ وأى عيب فى منح الإنسان الحرية فى أن يبتغى من فضل ربه أرض الله الواسعة .

أما الاشتراك فى نظام حكم واحد فهو أمر واه ضعيف البنيان ، وهيهات أن تقوم على أساسه قومية . وفكرة تكوين « قوم » واحد من رعايا دولة ما على أساس

اشتراكهم فى طاعة هذه الدولة فكرة فاشلة . لأن قبضة هذه الدولة سوف تظل قوية محكمة على رعاياها ما دامت قوية قاهرة مسيطرة ، أما إذا وهنت وتراخت فسرعان ما تتبعثر أجزاؤها وتتطاير . فحين دب الضعف فى قلب الدولة المغولية ، لم يحل أى شيء دون قيام قوميات سياسية فى مختلف أقاليم الهند ومناطقها كل على حدة ، وكذا الحال فى الدولة العثمانية أيضاً . وقد استجمع الترك فى العصر المتأخر بعضاً من قواهم من أجل بناء صرح القومية العثمانية من جديد ، لكنه ما ان تعرض لصفعة واحدة حتى تفتت بناؤه وتطايرت لبناته . وأحدث مثال لهذه القومية النمسا والمجر . . والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة ، ونماذج وافرة من هذه القوميات يجدر بنا بعد رؤيتها أن نهنىء من يزعمون إمكان قيام قومية على أسس سياسية تهنئة حارة على خصوبة خيالهم واتساعه .

تبين من هذا النقد مقدار ما وضع بين أبناء الجنس البشرى ، وهى لا تقوم على أساس عقلى ، وإنما هى فروق مادية حسية تتحطم دائرة كل منها باتساع النظر والأفق ، ويرتكز قيامها وبقاؤها على انتشار ظلمة الجهل وضيق العقل والقلب . وعلى قدر ازدياد العلم والمعرفة وتفتح البصيرة واتساع القلب تماط هذه النقب المادية الحسية وتسقط ، وتضطر الجنسية وقتئذ لأن تترك مكانها « للإنسانية » ، وتتخلى « الوطنية » عن مقعدها « للأممية » أو « الآفاقِيَّة » .

إن اختلاف اللون واللسان يعد مجلى ومظهراً للوحدة الإنسانية . . وفى أرض الله أهداف اقتصادية لكل عبادة ، أما دوائر النظم السياسية وحدودها فهى محض ظلال تتغير على وجه الأرض بتحرك شمس مواتاة الزمن والحظ ، فتظل متأرجحة تنتقل من مكان إلى آخر ، بين انحطاط وسقوط ، وارتفاع وسمو .

نظرية الإسلام الشمولية :

ماأصدق ما ينادى به الإسلام الذى يرفض التفريق بين الإنسان وأخيه على أسس مادية حسية . فهو يعرفنا أن أصل الإنسان واحد :

﴿ خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ . . النساء ١

ويقول إن اختلاف الحدود ومحال الميلاد والمدفن ليس شيئاً جوهرياً فيما بينكم لأنكم أبناء أصل واحد :

﴿ وهو الذى أنشأكم من نفس واحدة فمستقر

ومستودع ﴾ . . الأنعام ٩٨

ثم ينبهنا إلى حقيقة اختلاف الجنس والأسر :

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ الحجرات ١٣

يعنى أن هذا الاختلاف فى الشعوب والقبائل هو للتعارف فقط ، وليس للبغضاء والشحناء والتفاخر والتعالى . ولا تنسوا مع هذا الاختلاف وحدة الأصل الإنسانى . ولو أن بينكم من فرق فهو على أساس حسن الأخلاق والأعمال أو سوئها .

ثم قال إن التفريق بين الجماعات والأمم هو عذاب الله الذى يذيقكم عداوة ما بينكم .

﴿ أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض ﴾ الأنعام ٦٥

وجعل التفريق بين الناس من جملة الجرائم التى استحق فرعون بسببها اللعنة والعذاب .

﴿ إن فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعا ﴾ . . القصص ٤

ثم أوضح أن الأرض لله الذى شرف الإنسان بخلافته فيها ، وسخر له كل شىء ، وأن ليس من الضرورى بقاء الإنسان عبداً مرتبطاً بمساحة معينة ، لأن هذه الأرض الواسعة مفتوحة له ، إذا ضاق عليه مكان منها رحل عنه إلى آخر ، وأينما ذهب فثم نعم الله .

﴿ إنى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ . . البقرة ٣٠

﴿ ألم تر أن الله سخر لكم ما فى الأرض ﴾ . . الحج ٦٥

﴿ ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ﴾ . . النساء ٩٧

﴿ ومن يهاجر فى سبل الله يجد فى الأرض مراغماً كثيراً وسعة ﴾ . . النساء ١٠٠

فتأملوا القرآن . . لن تجدوا فيه لفظاً واحداً يؤيد « **الجنسية** » أو « **الوطنية** » . فدعوته موجهة إلى الإنسانية جمعاء ، وهو يبغى ويطلب الخير والصلاح للمخلوقات الإنسانية طرا على وجه الأرض ، وما فيه تفضيل لقوم أو لأرض ، وإن أبدى علاقة خاصة بأرض مّا فبأرض مكة وحدها ، لكنه قال فى شأنها **﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾** الحج ٢٥ — يعنى أن سكان مكة الأصليين يتساوون وغيرهم من المسلمين

فيها[٢٥] . أما من كان مشركاً من سكانها فهو نجس عليكم إخراجه منها :

﴿ إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ . . التوبة ٢٨٬

وبهذا التصريح تستأصل « الوطنية » من الإسلام استئصالاً تاماً إن المسلم يستطيع فى الحقيقة أن يقول :

« كل البلاد بلادى لأنها أرض ربى »[٢٦] .

العصبية وعداؤها للإسلام :

كانت الفروق والعصبيات الوطنية والجنسية هى أكبر العقبات فى طريق الإسلام آن ظهوره . كما كانت عريقة بعيدة الغور فى قوم الرسول عليه الصلاة والسلام . ومنها التفاخر بالنسب والعائلات والوجاهات الشخصية ، وهى التى كانت تشكل حائلاً وسداً منيعاً بينهم وبين قبول الإسلام . فكانوا يقولون لو أن هذا القرآن منزل من عند الله فعلاً لنزل على رجل عظيم من رجال مكة أو الطائف :

﴿ وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ﴾ . . الزخرف ٣١

وكان أبو جهل يحسب أن محمداً ﷺ ادعى الرسالة ليضيف فخراً إلى مفاخر قبيلته فكان قوله :

« تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرف أطعموا فأطعمنا وحملوا فحملنا ، وأعطوا فأعطينا ، حتى إذا تجاثينا على الركب ، وكنا كفرسى رهان قالوا منا نبى يأتيه الوحى من السماء فمتى ندرك هذه ؟ والله لن نؤمن بمحمد » .

ولم تكن هذه أفكار أبى جهل وحده ، بل كان جميع مشركى قريش يرون أن العيب

---

(٢٥) لهذا لم يسلّم بعض فقهاء المسلمين بحق أحد فى ملكية أرض مكة . وكان عمر رضى الله عنه يمنع أهل مكة من إغلاق أبواب منازلهم حتى ينزل الحجاج والزائرون منها حيث يشاءون وكان سيدنا عمر بن عبد العزيز يمنع أخذ أجرة مساكنها ، وكتب إلى أمير مكة يأمره أن يمنع الناس من فعل ذلك . وقال بعض الفقهاء أن من بنى مسكناً على نفقته فليأخذ أجره إلا الميادين والفناءات وصحون المنازل فهى حق للجميع . وقد قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « مكة حرام لا يحل بيع رباعها وأجور بيوتها » وقال فى موضع آخر « إنما هى مناخ من سبق » . هذا هو حال الأرض التى خصها الإسلام ذكراً .

(٢٦) بيت شعر تمت ترجمته عن الفارسية ــ المترجم .

فى هذا الدين الذى أتى به محمد أن :

ــ دينه يقطع شرف الملك والنسب عن قريش ، وينكر فضل العرب .

ــ ويتساوى لديه الشريف والوضيع ، ويأكل السيد مع عبده على مائدة واحدة .

ــ ولا يعترف بقدر أحرار العرب ومنزلتهم بينما يهتم بالإماء والعبيد .

ــ ويخلط بين الحمر والسود ، ولا يأبه بكرامة القبائل ووجاهتها(٢٧) .

وعلى هذا الأساس شاحت كافة عائلات قريش بوجهها عن بنى هاشم وتخلوا عنهم ، وذب بنو هاشم عن رسول الله بدافع من العصبية القومية على الرغم من أن أكثرهم ما كانوا مسلمين ، ولهذا انحصر بنو هاشم فى شعب أبى طالب ، فقاطعتهم قريش كلها . . فمن كانت أسرهم ضعيفة مغلوبة تعرضوا لمظالم شديدة ، وضاقت عليهم الجزيرة بما رحبت ، فاضطروا للهجرة إلى الحبشة ، أما من كانوا من أسر قوية فقد ظلوا إلى حد ما فى مأمن عن اضطهاد قريش وظلمها اعتماداً على قوة أسرهم ونفوذهم .

وكان يهود العرب ينتظرون منذ بعيد ظهور نبى فى تلك البقاع طبقاً لنبوءات بنى إسرائيل ، فما أن شاع فى المدينة خبر دعوة محمد ﷺ حتى دخل كثير من سكانها فى الإسلام ، لكن عصبية اليهود الجنسية منعتهم من تصديقها والإيمان بها ؟ فاعترضوا : كيف يكون هذا النبى من بنى إسماعيل وليس من بنى إسرائيل ؟ وقد أخذ هذا التعصب بعقولهم وأعماها حتى أنهم تركوا الموحدين وانضموا إلى المشركين .

أما النصارى فكانوا ينتظرون كذلك ظهور نبى . لكنهم كانوا يتوقعون ظهوره فى الشام ، فلم يكونوا على استعداد لتصديق أى نبى يظهر بين العرب . ولما وصل أمر الرسول إلى هرقل أخبر تجار قريش أنه كان يتوقع ظهور نبى بالفعل ، لكنه لم يكن يأمل أن يظهر من بينهم . كذلك حين وصل مكتوب دعوة الإسلام إلى مقوقس مصر قال إنه كان على علم بظهور نبى لكنه كان يأمل أن يكون فى أرض الشام .

وكان هذا التعصب ذاته يسيطر على عقول العجم فما أغضب خسرو برويز(٢٨) حين وصله كتاب الدعوة المبارك هو أن يخاطب أحد العبيد امبراطور العجم وشعبه هكذا ، لأنه كان يعتبر العرب أذلاء حقراء فى منزلة دنيا لا تصل إلى منزلة العجم ورتبتهم ، وبالتالى لم يكن مستعداً لتصديق ظهور داعية إلى الحق فى مثل هؤلاء القوم .

ولقد كانت العصبية القبلية بين العرب أمضى سلاح فى يد اليهود مصوب إلى صدر

---

(٢٧) تم تعريب هذه الأبيات عن اللغة الفارسية . ــ المترجم .

(٢٨) كسرى الفرس آنذاك ــ المترجم .

الإسلام ، وبسبب هذه العصبية تواطأ معهم المنافقون من أهل المدينة ، وحدث ذات مرة أن ذكرت حرب البغاث ، فانتهزوا الفرصة ، وأججوا نيران العصبية بين قبيلتى الأوس والخزرج من أنصار المدينة حتى شهرت كل منهما السيف فى وجه الأخرى فنزلت الآية :

﴿ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ﴾ . آل عمران ١٠٠

كما أن هذا التعصب للجنس والوطن هو الذى أضرم المنافقون نيرانه حين رأوا نبى قريش حاكماً عليهم ، ورأوا المهاجرين يتجولون فى حدائق الأنصار ، فقال عبد الله بن أبى رأس المنافقين : أقد فعلوها ونافرونا وكاثرونا فى بلادنا ، والله ما مثلنا ومثل جلابيب[٢٩] قريش هذه إلا كما قال القائل : سمن كلبك يأكلك ، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » .

وكان يقول للأنصار : « هذا ما فعلتم بأنفسكم ، أحللتموهم بلادكم ، وقاسمتموهم أموالكم ، أما والله لو أمسكتم عنهم ما بأيديكم لتحولوا إلى غير بلادكم »..

فرد القرآن على هذا بقوله :

﴿ هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولله خزائن السموات والأرض ولكن المنافقين لا يفقهون يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ . . المنافقون ٧ ـــ ٨

وثورة العصبية أيضاً هى التى جعلت عبد الله بن أبى يلصق التهمة بالسيدة عائشة رضى الله عنها ، وحالت حماية أهل الخزرج لعدو الله ورسوله هذا دون أن ينال عقابه .

جهاد الإسلام ضد العصبية :

يتضح مما تقدم أنه لو كان هناك عدو لدعوة الإسلام ـــ بعد الكفر والشرك ـــ فهو شيطان الجنس والوطن ، حتى أن كانت عصبية الجاهلية أكثر الأشياء التى جاهدها النبى عليه الصلاة والسلام بعد الكفر طيلة حياته النبوية التى استغرقت ثلاثاً وعشرين سنة . ولو تصفحنا كتب الحديث والسيرة عرفنا كيف أذاب ﷺ فروق الألوان ، واختلافات الألسنة وساوى بين وضاعة المنشأ ورفعة المحتد ، وهدم كافة الفوارق غير الفطرية بين

(٢٩) كان المنافقون فى المدينة يسمون المهاجرين « الجلابيب » ـــ المترجم .

الإنسان والإنسان ، وسوى بين بنى آدم من حيث آدميتهم . . فقال :

« ليس منا من مات على العصبية . ليس منا من دعا إلى العصبية . ليس منا من مات على العصبية . ليس منا من قاتل على العصبية » .

« ليس لأحد فضل على أحد إلا بدين وتقوى الناس كلهم بنو آدم وآدم من تراب » .

وللقضاء على اختلافات الجنس والوطن واللغة واللون قال :

« لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، كلكم أبناء آدم » . (البخارى ومسلم)

« لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى » . (زاد المعاد)

« اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » (البخارى)

وحين أخضعت قوة السيف رؤوس قريش الشامخة بعد فتح مكة ، وقف الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأعلن بكل قوة :

« ألا كل مأثرة أو دم أو مال يدعى فهو تحت قدمى هاتين يا أهل قريش إن الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء أيها الناس كلكم من آدم وآدم من تراب ، لا فخر للأنساب ، لا فخر للعربي على العجمي ، ولا للعجمي على العربي ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم »

وكان عليه الصلاة والسلام بعد تأدية فروض العبادة لله يشهد ثلاث شهادات [أن الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله] ، **« وأن العباد كلهم إخوة »** .

أساس القومية الإسـلامية :

هكذا قوض الله ورسوله أسس الجاهلية المادية والحسية والوهمية التى كانت تبنى عليها مختلف القوميات فى العالم ، ومحوا ما بين البشر من فروق أساسها اللون أو الجنس أو الوطن أو اللغة أو الاقتصاد أو السياسة أو ما إليها من الأسس التى لا تستند إلى عقل ، والتى اتخذها الإنسان ــ جهلاً وحماقة ــ ذريعة لتقسيم الإنسانية وتفريق البشرية .

ومع تقويض هذه الدعائم كلها بنى الإسلام قومية جديدة على أسس عقلية تعتمد فى أصلها على الاختلاف الروحي الجوهرى ، على الفرق المادى الأرضى ، فوضع أمام

الإنسان حقيقة فطرية صادقة اسمها « الإسلام » ، ودعا سائر البشرية لعبادة الله ، وطاعته ، وطهارة النفس ونظافتها ، وحسن العمل والتقوى ، وقال: من يؤمنوا بهذه الدعوة يشكلوا قوماً مستقلاً بذاته ، ومن يرفضوها ينتظموا فى قوم آخر . الأول: قوم الإيمان والإسلام ، وأفراده أمة واحدة ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطا** ﴾ البقرة ١٤٣ ، والثانى: قوم الكفر والضلال ، وأفراده ومن تبعهم — على اختلافهم — أمة واحدة ﴿ **والله لا يهدى القوم الكافرين** » التوبة ٣٧ .

والفرق بين هذين القومين لا يقوم على الجنس والنسب ، بل على الإيمان والعمل ، فقد يولد اثنان من أب واحد ثم ينفصلان هذا مسلم وذلك كافر . وقد يتحد شخصان أجنبيان غريبان عن بعضهما فى الإسلام ، ويشتركان بسبب هذا الاتحاد فى قومية واحدة .

واختلاف الوطن بين هذين القومين ليس سبباً فى التفريق بينهما ، لأن الفرق بينهما قائم على أساس الحق والباطل الذى ليس له وطن محدد . وقد يختلف اثنان يعيشان فى مدينة واحدة ، وحى واحد ، ومنزل واحد لاختلاف قوميتهما بين الإسلام والكفر . وقد يتحد زنجى أسود مع مراكشى داخل قومية واحدة ، لأن كليهما مسلم .

واختلاف اللون أيضاً لا دخل له فى التفرقة القومية . فلا اعتبار بلون الوجه وإنما الأساس لون الله وصبغته ، وهو أفضل الألوان وأزهاها « **صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة** ﴾ البقرة ١٣٨ ، والأبيض والأسود يجتمعان فى قوم واحد على أساس إسلامهما ، بينما يتفرق اثنان ذوا لون واحد كل فى قومية مغايرة على أساس إسلام أحدهما وكفر الآخر .

كذلك اللغة فلا تأثير لاختلافها ، ولا أهمية للغة الفم واللسان فى التفريق بين الناس ، وإنما الأهمية الأولى للغة القلب وحدها التى يتكلمها ويفهمها العالم أجمع ، فقد يتكلم عربى وأفريقى لغة واحدة ، وقد يتكلم عربيان لغتين مختلفتين .

أما اختلاف النظم السياسية والاقتصادية فلا أصل له ، لأن الفرق ليس فى ثروة الذهب بل فى ثروة الإيمان ، وليس فى نوعية الدولة البشرية ، وإنما فى دولة الله وسيادته . . والذين يطيعون الحكومة الإلهية ، ويبيعون أرواحهم لله ، يدخلون جميعاً فى قوم واحد سواء أكانوا فى الهند ، أم فى تركيا ، أم غيرها ، والذين يثورون ويتمردون على حكومة الله ، ويبيعون أرواحهم وأموالهم للشيطان ، هم قوم واحد ، ولا يلزمنا أن نسأل : أى دولة هم رعاياها أو أى نظام اقتصادى يرتبطون به .

فالدائرة التى رسمها الإسلام للقومية ليست دائرة حسية مادية ، إنما هى دائرة عقلية خالصة ، فرب أخوين فى بيت واحد ينفصلان أحدهما داخل هذه الدوائر والآخر خارجها ، ورب مقيم فى الشرق يتحد مع مقيم فى الغرب ويدخلان فى إطارها .

ومحيط هذه الدائرة كلمة واحدة هي « لا إله إلا الله محمد رسول الله » عليها يصادق الإنسان أخاه الإنسان ، وعليها يختصم الأخوان ، ويعادى كلاهما الآخر . من أقر بها ضمته الدائرة ، ومن أنكرها أخرجته من محيطها ، ومن تخرجهم وتلفظهم فهيهات أن تجمع بينهم صلة الدم أو الأرض أو اللغة أو اللون أو الخبز والعيش أو الحكومة ، ومن تضمهم وتجمع شملهم فمحال على أى بحر أو جبل أو محيط أو لغة أو جنس أو لون أو ثروة أن ينال الحق فى رسم خطوط التفريق بين المسلم والمسلم داخل هذه الدائرة . وأى مسلم سواء كان فى الصين أو مراكش ، أبيض أم أسود ، يتكلم الهندية أم العربية ، سامياً أم آريا ، من رعايا هذه الحكومة أم من تلك ، يستحق أن يكون فرداً من أفراد « **القوم** » الإسلامى ، وركنا فى مجتمع الإسلام ، وأحد رعاياالدولة الإسلامية ، وجندياً فى الجيش الإسلامى ، كما يستحق حماية القانون الإسلامى له . ولم يحدث أبداً أن أعطت الشريعة مسلماً حقوقاً أكثر أو أقل من الآخرين فى العبادات أو المعاملات أو الاقتصاد أو السياسة أو فى أى ميدان فى الحياة على أساس جنسيته أو لغته أو وطنه(٣٠) .

طريقة الإسلام فى الجمع والتفريق :

لا يجوز الفهم خطأ أن الإسلام يقطع الصِّلات الإنسانية والمادية .. أبداً ، أن الإسلام يأمر بصلة الرحم وينهى عن قطع الأرحام ، ويؤكد على طاعة الوالدين ، ويجعل الوراثة بين

(٣٠) تجدر بنا الإشارة هنا إلى حديث رسول الله ﷺ إن « من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للسلمين منه فقد خان الله ورسوله والمسلمين » وفى هذا قال عمر رضى الله عنه « من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

وتعقيباً على هذا يقول الإمام ابن تيمية فى كتابه السياسة الشرعية : « إن من واجب الوالى أن يبحث عن المستحقين للولاية فى كل شأن وأمر من نواب السلطان إلى حراس الحصون والعساكر . . . . . فإن عدل الحاكم عن الأحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقة أو صداقة فى بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والتركية والفارسية والرومية أو لرشوة يأخذها من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب أو لضغن فى قلبه على الأحق أو عداوة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى عنه فى قوله ﴿ **ياأيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون** ﴾ الأنفال ٢٧ قال تعالى ﴿ **واعلموا أنَّما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم** ﴾ الأنفال ٢٨ . فإن الرجل لحبه لولده أو لعتيقه قد يؤثره فى بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحق فيكون قد خان الله والرسول والمؤمنين وخان أمانته .

ولعل هذا يوضح أن الإسلام لا يخص أحداً بعينه أو يميز بين المسلمين على أساس ولاء فى أى موقف أو مكان حتى ولو كان ولداً أو ذا قربى . — المترجم .

صلات الدم ، ويرجح ذوى القربى على غيرهم فى الخير والصدقات والبذل والعطاء ، ويأمر الإنسان بالدفاع عن أهله وعياله ، ومنزله وماله ضد الأعداء ، كما يأمره بقتال الظالم ، ويجعل من يموتون أثناء هذا القتال شهداء . كذلك يعلم الإسلام الإنسان إظهار المحبة والود وحسن السلوك **تجاه كل إنسان دون تفريق فى الدين والمذهب** ، ولم يأمره بما قد يعوقه عن خدمة وحماية البلاد والوطن ، **أو يمنعه من مصالحة الجار غير المسلم أو مسالمته**(٣١) . **فهذه كلها** مراعاة شرعية طبيعية للصلات المادية ، لكن الفارق فى مسألة القومية بين مبادىء الإسلام وما سواه ، أن الآخرين بنوا على هذه الصلات **أنواعاً من القوميات ، على حين لم يحسب لها الإسلام أقل حساب** فى بناء قوميته التى يرجح فيها علاقة الإيمان على سائر العلاقات ، بل ويطالب الإنسان بأن يضحى بها جميعاً فى سبيل الإسلام .

يقول :

﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برءاؤا منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العدواة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده ﴾ . . الممتحنة ٤

ويقول :

﴿ لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون ﴾ التوبة ٢٣

﴿ إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فاحذروهم ﴾ . . التغابن ١٤

ويقول إذا حدث عداء وتخاصم بين وطنكم ودينكم ، فاتركوا **الوطن فى سبيل الدين ، أما من ضحى بحب الوطن فى سبيل** حب الدين ، ولم يهاجر فهو منافق لا تربطكم به رابطة :

---

(٣١) ينبغى أن نوضح هنا علاقة المسلمين بالأقوام غير المسلمة فهى ذات أصلين الأول أننا متساوون وإياهم فى الآدمية ، والثانى أن فارق الإسلام والكفر هو الذى يفصل بيننا وبينهم فمن الناحية الأولى علينا أن نسلك معهم ما تقتضيه الإنسانية من مشاركة وجدانية وتسامح وكرم ومسالمة ومصالحة ومصادقة بل ولا نرفض التعاون معهم من أجل الأهداف المشتركة ما لم يكونوا أعداء للإسلام . لكننا لا نجتمع وإياهم فى أى وحدة مادية ودنيوية تجعلنا سوياً قوماً واحداً ، ونترك القومية الإسلامية لنشترك معهم فى قومية مصرية أو هندية أو صينية . لأن الأصل الثانى يمنعنا من ذلك ، كما أن اتحاد الكفر والإسلام فى قوم واحد أمر محال .

﴿ فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا فى سبيل الله ﴾ النساء ٨٩

بهذه الطريقة تنقطع وشائج الدم بسبب الاختلاف بين الإسلام والكفر . فالمسلم ينفصل عن أمه وأبيه ، ويقاطع أخاه ، ويعادى أبناءَهُ وذويه ، ويهجر قومه وعشيرته إذا كانوا مخالفين للإسلام . والوطن يترك ويهجر إذا حل فيه العداء ضد الإيمان ، فالإسلام مفضل على كل شيء فى الدنيا ، ومقدم على كل من فيها وما فيها ، ويضحى فى سبيله بكل رخيص وغال ، ولا يضحى به فى سبيل أغلى وأثمن شيء . . وإذا نظرنا إلى من جمعهم الإسلام وجعلهم إخوة ليس بينهم صلة دم ، أو قرابة وطن ، أو رابطة لغة ، أو وحدة لون ، رأيناه يسميهم جميعاً « مسلمين » ثم يقول لهم :

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ . .آل عمران ١٠٣

وفيما يتعلق بغير المسلمين يقول :

﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم فى الدين ﴾ . . التوبة ١١

ثم يعرف المسلمين قائلاً :

﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾ . . الفتح ٢٩

ويقول النبى ﷺ :

« **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ويتقبلوا قبلتنا ، ويأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا فإن فعلوا ذلك عصموا منى أموالهم ودماءهم إلا بالحق ، ولهم بعد ذلك ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم** » . . (أبو داود ــ كتاب الجهاد)

ثم إن المسلمين لا يتساوون فى الحقوق والواجبات دون فروق أو امتيازات فحسب ، بل بالإضافة إلى هذا ــ كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

« **المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا** » . .

(المشكاة : كتاب الآداب ، باب الشفقة والرحمة على الخلق)

« **مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إن اشتكى**

منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » . . (المصدر السابق)

وقد عبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن الاسم المجسم للقومية الإسلامية بلفظ « **الجماعة** » وقال فيها :

« **يد الله على الجماعة ومن شذ شذ فى النار** » . .

« **من فارق الجماعة شبراً خلع ربقة الإسلام من عنقه** » . .
(المصدر السابق : كتاب الإيمان)

وليس هذا فحسب بل قال :

« **من أراد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه** » . .

« **من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع ، فاضربوه بالسيف كائناً من كان** » . (صحيح مسلم : كتاب الإمارة)

كيف بنيت القومية الإسلامية :

لم يكن بين أفراد هذه الجماعة التى تألفت واجتمعت على الإسلام أى فرق على أساس الدم أو الأرض أو اللون أو اللغة ، فكان فيها سلمان الفارسى الذى كان إذا سئل عن نسبه قال « **سلمان بن إسلام** » وقال سيدنا على كرم الله وجهه « **سلمان منا آل البيت** » ، وكان فيها « باذان بن ساسان » وابنه « شهر بن باذان » وكان نسبهما يتصل ببهرام جود ملك الفرس وقد ولى الرسول عليه الصلاة والسلام « باذان » على اليمن ، وابنه على صنعاء ، كما كان فى هذه الجماعة بلال الحبشى الذى قال عنه سيدنا عمر بن الخطاب « **بلال سيدنا ومولى سيدنا** » وكذلك صهيب الرومى الذى جعله سيدنا عمر يؤم المسلمين فى الصلاة نيابة عنه ، و « سالم » مولى أبى حذيفة الذى قال فيه عمر عندوفاته « **لو كان سالم حياً لوليته** » وزيد بن حارثة أحد الموالى الذى زوجه الرسول ابنة عمته السيدة زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وأسامة بن زيد الذى أمره الرسول عليه الصلاة والسلام على الجيش الذى اشترك فيه صحابة أجلاء كأبى بكر وعمر وأبى عبيدة بن الجراح رضى الله تعالى عنهم ، والذى قال عنه عمر لابنه عبد الله « **كان أبو أسامة أحب إلى رسول الله من أبيك وأسامة أحب إلى منك** » .

أســوة المهاجريـن :

هذه الجماعة هشمت بروح الإسلام وقوته كل أصنام العصبية التى تسمت بأسماء

كالجنس والوطن واللون واللغة وغيرها ، والتى كانت تعبد فى العالم إبان الجاهلية القديمة ، وها هى الآن تعبد فى عصر الجاهلية الجديدة المعاصرة .

إن النبى عليه الصلاة والسلام نفسه ترك وطنه مكة ، وهاجر إلى المدينة مع أصحابه ، وليس معنى هذا أن قلبه الشريف ، وقلوب صحابته كانت خالية من حب الوطن الفطرى الذى يولد مع كل إنسان . فقد قال وقت هجرته مخاطباً مكة « **والله إنك لأحب البلاد إلى ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجت** » ولما وصل سيدنا بلال إلى المدينة ألم به المرض ، وهاجت ذكريات مكة فى خاطره ، فخرجت من فمه هذه الأبيات المشهورة التى امتلأت لوعة وحسرة :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلةً بفخ وحولى إذخر وجليل ؟ !
وهل أردن يوماً مياه مجنة وهل تبدون لى شامة وطفيل ؟ !

غير أن حب الوطن لم يكبل هؤلاء ويعقهم عن الهجرة من أجل خاطر الإسلام(٣٢) .

أســوة الأنصــار :

أما أهل الأنصار ــ هم الطرف الآخر ــ فقد رحبوا بالرسول والمهاجرين أيما ترحيب ، وأكرموا وفادتهم ، وجعلوا أرواحهم وأموالهم رهن تصرفهم وخدمتهم ، ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها « **فتحت المدينة بالقرآن** » . وقد آخى النبى عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار حتى أن المهاجرين ظلوا يرثون الأنصار إلى أن أنزل الله قوله ﴿ **وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض** ﴾ الأنفال ٧٥ ، فحرم التوارث فيما بينهم . كذلك قسم الأنصار حقولهم وبساتينهم مع المهاجرين مناصفة ، وحين فتحت أرض بنى النضير عرضوا على الرسول أن يعطى هذه الأرض أيضاً لإخوتهم المهاجرين ، وهذا هو الإيثار الذى عرفه تعالى بقوله ﴿ **ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة** ﴾ الحشر ٩ ، وقد أوخى بين عبد الله بن عوف ، وسعد بن ربيع الأنصارى فأعطى سعد أخاه فى الدين نصف أمواله وأراد أن يطلق إحدى زوجاته ليزوجها له .

وتوالت الخلافة فى المهاجرين بعد انقضاء العصر النبوى فلم يصرخ واحد فى وجههم : لستم أبناء بلدنا فأى حق لكم فى حكمها . وقد أسكن الرسول عليه الصلاة والسلام ، وعمر بن الخطاب رضى الله عنه قوم المهاجرين فى أراضى المدينة ، ولم ينطق أى

---

(٣٢) افترى الظالمون على رسول الله ﷺ أنه قال « حب الوطن من الإيمان » بينما هذا ليس حديثاً صحيحاً مأثوراً عنه .

من الأنصار بكلمة واحدة .

فى سـبيل الديـن :

لقد قاتل مهاجرو مكة عشائرهم وذوى قرباهم فى وقعتى بدر وأحد من أجل الدين ، وشهر أبو بكر سيفه فى وجه ابنه عبد الرحمن ، وكر حذيفة على والده أبى حذيفة ، وضرج عمر يديه بدماء خاله ، وأسر عقيل ابن عم الرسول نفسه فى موقعه بدر ، وعومل كعامة الأسرى حتى أوشك عمر أن يقتله ضمن بقية الأسرى .

وكان المجاهدون إبان فتح مكة — وفيهم من ليسوا من مكة ولا من قريش يحملون على مدينة الرسول ووطنه ، ويهمون بقتل أهله وبنى وطنه ، فى الوقت الذى كان جديداً فيه على العرب أن يعلى أحد منهم قدر الآخرين على منزلة قبيلته ووطنه ، لا من أجل ثأر أو فى سبيل ذهب أو أرض بل من أجل كلمة الحق فقط وفى سبيلها .

ولما بدأ أوباش قريش يصرعون ويموتون برز أبو سفيان وصاح « يا رسول الله أبيحت خضراء قريش فلا قريش بعد اليوم » فسمعه رحمة العالمين ، وأعطى أهل مكة الأمان ، ففهم الأنصار أن قلبه رق ومال إلى قومه فقالوا : « أما الرجل فأدركته رغبة فى قريته ورأفة فى عشيرته » قالوا نعم قال « كلا إنى عبد الله ورسوله هاجرت إلى الله وإليكم فالمحيا محياكم والممات مماتكم » .

وكل حرف قاله الرسول عليه الصلاة والسلام صدق فيه ، فبالرغم من أنه لم تبق علة — بعد فتح مكة — لأن يشرف المدينة بهجرته إليها ، إلا أنه لم يقم فى مكة أو يستقر بين ربوعها ، وثبت من سلوكه هذا أنه لم يهاجم مكة تحت تأثير عاطفة وطنية أو انتقامية ، وإنما كان قصده إعلاء كلمة الحق .

وحين اغتنمت أموال هوازن وثقيف ، قسم الرسول الغنائم فأعطى مسلمى قريش الجدد نصيباً أكثر ، فاعتبر بعض شباب الأنصار هذا تحيزاً وميلاً إلى قريش وقالوا : « غفر الله لرسول الله يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم » فجمعهم وقال لهم « أوجدتم يا معشر الأنصار فى أنفسكم لعاعة (بقلة حمراء ناعمة شبه بها الدنيا ونعيمها) من الدنيا تألفت بها قوماً ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يرجع الناس بالشاة والبعير وترجعوا برسول الله إلى رحالكم » .

وفى غزوة بنى المصطلق لطم غفارى عوفياً ، وكان بنو عوف حلفاء للأنصار ، فاستنفرهم العوفى ، واستنفر الغفارى حلفاءه المهاجرين ، وكاد الفريقان يقتتلان ، فبلغ ذلـك رسول الله فقال « ما لكم ولدعوى الجاهلية » قالوا لطم رجل من المهاجرين رجلا

من الأنصار فقال « دعوها فإنها منتنة » . وكان عبد الله بن أبي رأس المنافقين في المدينة قد اشترك في هذه الغزوة فلما علم بذلك قال : « والله ما مثلنا وهؤلاء إلا كما قال القائل سمن كلبك يأكلك ، والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » ثم قال للأنصار « هذا ما فعلتم بأنفسكم أحللتموهم بلادكم وقاسمتموهم أموالكم أما والله لو أمسكتم عنهم ما بأيديكم لتحولوا إلى غير بلادكم » فبلغ رسول الله ذلك فدعا عبد الله بن عبد الله بن أبي — وكان مضرب المثل في البر بوالده حتى كان لا يضارعه أحد من الخزرج في حب أبيه — وقال له: إن أباك يقول: كذا وكذا فقال « يا رسول الله والذي يؤذي الله ورسوله فذرني حتى أقتله » فقال الرسول « لا تقتل أباك » فلما عادوا من الحرب ، وقدموا المدينة ، قام عبد الله بن عبد الله بن أبي على بابها بالسيف لأبيه ثم قال « أنت القائل لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ؟ أما والله لتعرفن العزة لك أو لرسول الله والله لا يأويك ظله ولا تأويه أبداً إلا بإذن منه » فاجتمع إليه رجال فكلموه فقال « والله لا يدخله إلا بإذن من الله ورسوله » فأتوا النبي فأخبروه فقال « اذهبوا فقولوا له خلّه ومسكنه » فأتوه فقال « أما إذا جاء أمر النبي فنعم » .

وحين أغار المسلمون على بني قينقاع وكل أمرهم إلى عبادة بن الصامت ، فأمر بإجلائهم جميعاً عن أرض المدينة ، وكانوا حلفاء الخزرج قبيلة عبادة ، لكنه لم يأبه بحلفهم على الإطلاق ، وكذا الحال في أمر بني قريظة عندما أسند أمرهم إلى سعد بن معاذ زعيم الأوس فأمر بقتل رجالهم ، وسبي نسائهم ، وأولادهم ، واغتنام أموالهم ، ولم يحفل بما كان بين قبيلته وبينهم من حلف قديم في الوقت الذي كان فيه للحلف بين العرب أهمية ومنزلة يعرفها الجميع ، بالإضافة إلى حياة بني قريظة مع الأنصار قروناً طويلة .

روح الجماعة الإسلامية :

تتضح من تلك الشواهد حقيقة هامة هي أن الجنس أو اللغة أو الوطن أو اللون ليس له أدنى اعتبار في أساس القومية الإسلامية وبنائها قط . وتفكير هذا المهندس الذي وضع أساس هذه القومية ، وبنى صرحها تفكير تفرد عن الدنيا بأسرها ، فقد اهتم بالمواد الخام الأساسية التي توجد في العالم الإنساني أجمع ، وانتقى ما وجده من أسس وعمد متينة صحيحة ، وجمع الأجزاء المتفرقة ، وشدها إلى بعضها ، وطلاها بطلاء الإيمان والعمل الصالح . وأسس عليها قومية عالمية تفرد جناحيها على الكرة الأرضية بأكملها . وقيام هذا البناء ودوامه يعتمد في أساسه على أن كل أفراده المختلفة أصولهم ، المتباينة أماكنهم وأشكالهم ، ينسون أصولهم وأجناسهم الخاصة ويصطبغون بصبغة واحدة ، ويصرفون أنظارهم عن أماكنهم وأوطانهم الذاتية ، ويخرجون من مخرج صدق واحد ، ويدخلون في

مدخل صدق واحد .

هذه الوحدة الدينية هى روح ذلك البنيان المرصوص ، فإذا انفصمت عراها ، وتفرق أفرادها كل حسب جنسه وأصله ووطنه ومكانه ، وتنوعوا تبعاً لألوانهم وأشكالهم ، واختلفوا وفق أغراضهم الدنيوية المتضادة ، فإن جدران هذا البنيان العملاق سوف تتصدع بالضرورة وتختل أسسه وتتهاوى ، وتتطاير لبناته نتفاً متناثرة . فكما يستحيل وجود عدة قوميات داخل قومية واحدة ، فاجتماع القوميات التى تقوم على الجنس أو الوطن أو اللون أو اللغة داخل القومية الإسلامية أمر مستحيل ، والبقاء لواحدة منهما إما القومية الإسلامية وإما قومية تقوم على أساس آخر .

إن المسلم الذى يريد البقاء عليه أن يؤمن ببطلان كل القوميات الأخرى ، ولا يقيم لكافة صلات الأرض والدم وزناً . أما من يريد الاهتمام بهذه الروابط والصلات فعلينا أن نعرف أن الإسلام لم يخالط قلبه وروحه ، وأن الجاهلية قد تمكنت من قلبه وعقله ، واستولت عليهما ، وأنه سينفصل عن الإسلام ، وينفصل الإسلام عنه إن آجلاً أو عاجلاً .

آخر وصـايا الرسـول :

وأخشى ما كان يخشاه الرسول عليه الصلاة والسلام فى آخر حياته أن تنال العصبيات الجاهلية يوماً من المسلمين ، فينهدم صرح الإسلام ويتناثر ، لهذا كثيراً ما كان يقول :

« لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . .

(البخارى : كتاب الفتن)

وفى حجة الوداع خاطب المسلمين :

كل مأثرة عن الجاهلية تحت قدمى هاتين ، لا فضل لعربى على عجمى ،ولا لعجمى على عربى ، كلكم من آدم وآدم من تراب ، المسلم أخو المسلم ، والمسلمون إخوة كل دعوة جاهلية باطلة . دمكم وعزتكم ومالكم حرام فيما بينكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا »

وحين شرف « منى » أكد على سابق قوله وأضاف :

« لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ، اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشى يحكم بكتاب الله »

ثم قال « **اللهم هل بلغت** » قالوا « **بلى يا رسول الله** » قال « **اللهم فاشهد** » « **فليبلغ الشاهد الغائب** » .

ولما عاد من الحج ذهب إلى موضع شهداء أحد وخطب فى المسلمين « . . . **وإنى لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدى ولكنى أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها** » .

أكبر خطر على الإسلام :

إن هذه الفتنة التى فكر فيها سعد الكونين عليه الصلاة والسلام فى ظهورها ، ثبت أنها مهلكة بالفعل كما قال وأن ما يحل بالمسلمين من كوارث منذ القرن الأول الهجرى حتى اليوم ناجم عنها ، فلقد رفعت فتنة العصبية رأسها بين بنى هاشم وبنى أمية بعد سنوات من عهد الرسول ، وقلبت نظام السياسة الإسلامى الأصلى رأساً على عقب إلى الأبد ، ثم راحت تظهر فى شكل عصبيات فارسية وعربية وتركية ، وأجهزت على وحدة الإسلام السياسية ، فكانت وحدها أقوى كارثة اجتاحت الدولة الإسلامية آنذاك .

ولقد نخرت الفتنة أكبر دولتين إسلاميتين فى العصور القريبة ــ وهما الهندوتركيا ــ وقضت عليهما . ففى الهند دمر التفريق بين المغول والهنود الدولة المغولية الكبرى التى كانت قائمة هناك ، كما قوض التفريق بين الترك والعرب والأكراد دعائم الدولة التركية ، ودكها دكاً .

ودونكم تاريخ الإسلام كله ، تخيروا أية دولة قوية قامت عبر عصوره وادرسوها ، تجدوا أساسها قومية متحدة دون تفريق عماده اختلاف الدم أو الجنس ، وتروا حكامها ، وقادة جيشها ، وأهل قلمها ، وأرباب سيفها من أجناس شتى ، وتلقوا عراقياً فى إفريقيا ، وشامياً فى إيران ، وأفغانياً فى الهند ، والكل يعمل فى الحكومات الإسلامية هناك بشجاعة وتدين وصدق وإخلاص وأمانة كالتى يخدم بها فى مسقط رأسه الأصلى . فلم تقتصر الحكومات الإسلامية أبداً فى تجميع رجالها على بلد واحد أو جنس واحد ، بل اجتمع لها من كل صوب وحدب كل إنسان كفء مناسب عامل ، وكلهم رأوا كل « دار للإسلام » وطناً لهم ومنزلا . ولكن حين قامت فتنة الذاتية والأنانية والعصبية ، ووجدت فروق الوطن واللون والجنس مكاناً لها بين المسلمين ، زفرت أنفاسها السامة بين جماعتهم ، فراح كل منهم يبغض الآخر

ويحسده ، وحلت بينهم التقسيمات والمؤامرات ، وبدأت قواهم ــ التى كانت موجهة ضد أعدائهم فقط ــ تتصارع فيما بينها ، وغدت بلاد المسلمين ميادين قتال ، يتحاربون فيها ويقتتلون ، وانمحت من صفحة الوجود قوى إسلامية كبرى .

عاصفة تقليد الغرب :

وترتفع اليوم بين المسلمين فى كل مكان أناشيد « الجنسية » و « الوطنية » بعد أن تلقوا دروسها عن الغرب ، فترى العربى فخوراً بعربيته ، والمصرى يذكر أجداده الفراعنة فى زهو وتفاخر ، والتركى ينسب نفسه ـــ أثناء فورة تركيته وثورتها ـــ إلى جنكيز خان وهولاكو ، أما الإيرانى فيقول ـــ فى نخوة الاعتزاز بإيرانيته ـــ إن قوة الامبراطورية الاستعمارية العربية وحدها هى التى جعلت الحسين وعلياً أبطالنا ، بينما أبطال قومنا فى الحقيقة هم رستم واسفنديار(٣٣) ، أما الهند فقد ظهر فيها من ينسبون إلى القومية الهندية ، ومن يريدون الانفصام عن ماء زمزم والارتباط بماء الجنجا(٣٤) ، ومن يبغون جعل « بهيم » و « أرجن »(٣٥) أبطالهم القوميين ، ومن نسوا مكة المكرمة تماماً ، ويجتهدون ليلاً ونهاراً فى تقوية صلاتهم « بتكسيلا » و موهن جودارو » و « هربا »(٣٦) . والسبب فى هذا كله أن هؤلاء الجهلاء الحمقى لم يفقهوا ثقافتهم ولا الثقافة الغربية وتغيب عن عيونهم الحقائق والأسس ، وينظرون إلى الأمور نظرة سطحية ، ويحوز إعجابهم ويسلب ألبابهم ما تقع عليه أبصارهم من الآثار والمعالم ذات الأسطح البارزة البراقة ، ولا يعلمون أن ما هو بالنسبة للقومية الغربية ماء الحياة ، هو للقومية الإسلامية السم الزعاف . فالقوميات الغربية أساس بنائها وحدة الجنس والوطن واللغة واللون ، ومن ثم يضطر كل فرد فيها لأن ينفر ممن ليسوا من بنى جنسه أو شعبه أو لغته حتى ولو كان الفاصل بين حدودهما ميل واحد ، ويستحيل على الفرد أن يكون على وفاء وإخلاص لشعب غير شعبه ، ولا يمكن لواحد من رعايا دولة أن يصير عاملاً أميناً مخلصاً لدولة أخرى ، وهيهات لشعب أن يطمئن إلى أحد أفراد شعب آخر فى أن يرجح مصلحته على مصلحة قومه وبنى جلدته .

أما القومية الإسلامية فهى نقيض ذلك تماماً لأن عمادها وأساسها الإيمان والعمل

---

(٣٣) من أبطال ملاحم فارس القديمة قبل الإسلام والإيرانيون يعتدّون بهما وبغيرهما كثير الاعتداد ـــ المترجم .

(٣٤) أحد أنهار الهند المقدسة عند الهندوس وهم يزورونه مرة كل عام ويؤمنون بمعتقدات غريبة حوله ـــ المترجم .

(٣٥) من أبطال الهندوس الذين تزعموا حركة المقاومة ضد الدولة المغولية المسلمة التى تأسست فى القرن السادس عشر الميلادى وبقيت حتى احتلال بريطانيا للهند فى القرن التاسع عشر الميلادى ـــ المترجم .

(٣٦) مدن هندوسية مقدسة ترتبط بمعتقدات الهندوس ودياناتهم ـــ المترجم .

لا الجنس والوطن ، والمسلمون فى أرجاء العالم كله شركاء متعاونون فيما بينهم تحت ظل هذه القومية بلا اختلاف أو تمايز ، فالمسلم الهندى يستطيع أن يصبح مواطناً مخلصاً لمصر كما هو مخلص للهند ، والمسلم الأفغانى يقاتل بشجاعة وفداء فى سبيل حماية بلاد الشام والذود عنها ، تماماً كما يفعل فى سبيل أفغانستان . ولذا فليس بين المسلمين فى بلد وآخر أى فارق جغرافى أو جنسى قط ، لأن أسس القومية الإسلامية فى الواقع على النقيض من أسس القوميات الغربية ، وسبب القوة عندهم هو أساس الضعف عندنا ، وماء الحياة فى قومياتهم هو السم القاتل لقوميتنا .

وقد عبر الشاعر محمد إقبال عن هذه الحقيقة أحسن تعبير حين قال :

* لا تقارن بين قوميتك وقومية الغرب .
* لأن قوم الرسول الهاشمى متفردون فى تركيبهم .
* فجماعة الغرب تقوم على الوطن والنسب .
* أما جماعتك فتستمد تماسكها واستحكامها من قوة دينك .

وقد يفكر البعض تفكيراً ساذجاً فيقول:إن صلة القومية الإسلامية تبقى بعد ظهور مشاعر القومية المحلية الوطنية والجنسية ، وهاهم يخدعون أنفسهم بأن هاتين القوميتين تسيران معاً جنباً إلى جنب ، وأن كلتيهما لا تتصادم بالأخرى . بل لنا أن نجنى ثمارها معاً ، لكن هذا القول هو من عجائب الجهل وضحالات الفكر . فكما أن الله لم يخلق قلبين فى صدر واحد ، كذلك لم يضع فى القلب الواحد مكاناً يجمع بين عواطف قوميتين متناقضتين ، لأن النتيجة الحتمية الطبيعية لعاطفة القومية بشكل عام هى التفريق بين الأتباع والأغيار ، وعلى هذا فعاطفة القومية الإسلامية تقتضى طبعاً أن تعتبروا المسلمين أتباعكم وغير المسلمين أغياركم ، على حين تستلزم عاطفة القومية الوطنية أو الجنسية أن تعدوا من شارككم الوطن أوالجنس صنواً لكم وحليفاً ، ومن ولد فى بلد آخر أوجنس مختلف مخالفاً لكم ومغايراً . فليتكرم أىٌّ من ذوى العقول السليمة ، ويخبرنا كيف لهاتين العاطفتين أن تجتمعا فى مكان واحد ؟ وكيف تستطيعون اعتبار رعايا بلدكم غير المسلمين أتباعكم وأغياركم فى آن واحد ؟ ، وكيف تقتربون من المسلمين فى البلاد الأخرى وتبتعدون عنهم فى ذات الوقت ؟ هل يجتمعان معاً ؟ ﴿ **أليس منكم رجل رشيد** ﴾ هود ٧٨ .

إن علينا أن نفهم أن ظهور الإحساس بالهندية والتركية والأفغانية والعربية والإيرانية بين المسلمين ، يستلزم بالضرورة محو القومية الإسلامية وتفتيتها ، وليست هذه النتيجة مما يقضى به العقل والمنطق فحسب ، بل قد رأيناها مراراً فى الواقع الفعلى ، فعندما ظهرت فى المسلمين العصبيات الجنسية أو الوطنية نتج عنها بالضرورة أن ضرب المسلم عنق المسلم ،

وأثبت المسلمون صدق تفكير الرسول « **لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض** » بالإضافة إلى عصيانهم هذا الأمر .

فإن كان هذا عمل الداعين إلى الوطنية ومهمتهم ، فمن الأفضل أن يكفوا عن خداعهم أنفسهم وأقوامهم ، ويعلموا أن دعوة القومية الوطنية تخالف دعوة محمد رسول الله ﷺ وهى عين ضدها .

* * *

الفصل الثانى

المفهوم الحقيقى للقومية الإسلامية

يستخدم لفظ « قوم » بكثرة فى هذه الآونة للدلالة على الجماعة الإسلامية . وقد راج هذا الاصطلاح بوجه عام للتعبير عن وضعنا وصفتنا الاجتماعية . والحقيقة أن لفظ « قوم » وما يشابهه لم يستخدم كمصطلح للدلالة على المسلمين فى القرآن والحديث ، على حين تحاول بعض الدوائر والأجهزة استغلاله استغلالاً سيئاً .

وأود أن أذكر باختصار العيوب والنقائص فى هذه الأصطلاحات التى تستخدم فى معنى الأمة أو القوم Nation ليوق الإسلام شرور استخدامها ، ويعرف المسلمون الألفاظ التى استخدمها القرآن والحديث فى هذا الصدد . وليس ما أذكره من قبيل البحث العلمى المحض ، ولكنه توضيح لتصوراتنا الخاطئة التى سارت حياتنا بسببها فى طريق ضال معوج .

إن لفظ « قوم » ولفظ Nation الذى يرادفه فى اللغة الإنجليزية اصطلاحان من اصطلاحات الجاهلية . فأهل الجاهلية لم يبنوا « **القومية** » Nationality على أساس فكرى خالص Cultural Basis سواء فى الجاهلية القديمة أم الحديثة المعاصرة ، إذ استشرت فى أنسجة قلوبهم وعقولهم محبة أبناء جنسهم ، وما تواتر عن الأجداد من صلات وروابط ، حتى أنهم لم يستطيعوا أبداً تطهير تصوراتهم القومية من ارتباطها الوثيق بوشائج الجنس والنسب والمأثورات التاريخية . وكما كان العرب فى القديم يطلقون لفظ « **قوم** » بشكل عام على أفراد قبيلة واحدة أو جنس واحد[٣٧] فإن لفظ Nation السائد

(٣٧) لتوضيح معنى قوم أورد رأى الأستاذ العقاد رحمه الله الذى ضمنه فى كتابه اللغة الشاعرة إذ يقول أن لفظ « قوم » لفظ مجازى بذاته ويطلق فى أساسه على الرجال يقومون قومة واحدة للدفاع عن خطر مشترك أو ما إليه . وهو مقصور على الرجال دون النساء قال تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم** ﴾ ثم أردف ﴿ **ولا نساء من نساء** ﴾ وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع لأن قوم كل نبى يتكون من رجال ونساء ــ المترجم .

اليوم يحوى فى داخله بالضرورة تصور الجنسية المشتركة Common Descent ولما كان هذا يخالف التصور الإسلامى « للتجمع » ، فإن لفظ قوم أو مرادفاته العربية كالشعب وغيره لم يستخدم فى القرآن كمصطلح للدلالة على جماعة المسلمين ، فكيف يستخدم مصطلح كهذا ليدل على تلك الجماعة التى لم يكن للدم والأرض واللون وما إلى ذلك أى دخل فى أساس « تجمعها » على الإطلاق ، والتى تألفت وتركبت فى أساسها على الفكرة والمنهج فقط ، والتى بدأت طريقها بالهجرة والانفصال عن روابط النسب والصلات المادية .

لقد أطلق القرآن على جماعة المسلمين لفظ « **حزب** » لأن « **القوم** » ينشأ على الجنس والنسب ، أما « **الحزب** » فعلى المبدأ والمنهج ، ومن ثم فالمسلمون « **حزب** » لا « **قوم** » لأنهم انفصلوا عن الدنيا ، وارتبط كل منهم بالآخر على أساس إيمانهم بمبادىء واحدة ، واتباعهم منهجاً واحداً ، ولا عاطفة بينهم وبين من لا يشتركون معهم فى مبادئهم ومنهجهم ، حتى وإن كانوا أقرب الأقرباء منهم . فالقرآن يرى فى البشرية كلها حزبين اثنين فقط أولهما « **حزب الله** » وثانيهما « **حزب الشيطان** » وأياً كان الاختلاف بين من يشكلون حزب الشيطان فهم ينضوون تحت حزب واحد ، لأن تفكيرهم ومنهجهم ـــ بوجه عام ـــ ليس الإسلام ، وعلى هذا فهم جميعاً أعضاء حزب الشيطان ، وإن كانت بينهم اختلافات وفروق .

يقول القرآن :

﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون ﴾ المجادلة ١٩

وعلى العكس من ذلك أعضاء حزب الله فمهما كان بينهم من اختلاف فى الجنس والوطن واللغة والتاريخ ، ومهما كان بين آبائهم وأجدادهم من ضروب العداءات والخلافات ، فطالما أنهم متفقون على منهج الله فى التفكير والسلوك ، فقد صاروا كمن تربطهم بالله (تعالى عن ذلك علواً كبيرا) ، صلة دم وثيقة ، ودخلوا فى حزب الله ، وقطعوا تماماً ما بينهم وبين حزب الشيطان من روابط وصلات .

هذا الاختلاف فى الحزب يقطع حتى صلة الأب بابنه فلا يرث عن أبيه شيئاً . يقول الحديث الشريف « **لا يتوارث أهل ملتين** » .

هذا الاختلاف فى الحزب يفرق بين المرء وزوجه ، فيحرم على كليهما أن يقرب الآخر ويباشره ، لا لشىء سوى أن طريق حياة كل منهما قد أصبح مختلفاً ومنفصلاً عن الآخر . **﴿ لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ﴾** . الممتحنة ١٠

هذا الاختلاف فى الحزب يقطع أواصر الأخوة بين أفراد العائلة الواحدة ، فيحرم على أعضاء حزب الله أن يتزوجوا من أقربائهم الذين ينضوون تحت لواء حزب الشيطان . .

﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ . البقرة ٢٢١

هذا الاختلاف فى الحزب لا يقطع صلة القومية الوطنية والجنسية بين أهل الحزبين فحسب ، إنما يخلق بينهم نزاعاً دائماً يظل قائماً ما لم يؤمن حزب الشيطان بمبادىء حزب الله .

يقول القرآن :

﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برءاء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك ﴾ . . الممتحنة ٤

﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه » . . التوبة ١١٤

هذا الاختلاف فى الحزب يحرم المحبة بين أبناء العائلة الواحدة وبين أقرب الأقرباء ، حتى إذا أحب فرد من حزب الله أباه أو أخاه أو ابنه وكان من حزب الشيطان ، يكون بفعله هذا قد خان حزبه وغدر به .

يقول القرآن :

﴿ لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب فى قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ، ويدخلهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها . رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون ﴾ المجادلة ٢٢

واللفظ الثانى الذى أطلقه القرآن على المسلمين بنفس معنى الحزب هو « الأمة » ، وقد استعمل فى الحديث بكثرة ، ويطلق على الجماعة التى جمعها أمر جامع . والأفراد الذين يشتركون فى أصل واحد هم من هذه الناحية « **أمة** » **فمثلاً يقال لأهل فترة ما** « **ملة** » ، وأفراد جنس واحد أو بلد واحد يقال لهم « **أمة** » أيضاً . والأصل المشترك

بين المسلمين الذى على أساسه قيل:إنهم « **أمة** » ليس الجنس أو الوطن أو الأهداف الاقتصادية إنما هو مهمة حياتهم ومبادىء حزبهم ومنهجه . لذا يقول القرآن :

> ﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله** ﴾ . . آل عمران ١١٠

> ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا** ﴾ البقرة ١٤٣

ولو تأملنا هذه الآيات لوجدنا أن لفظ « **أمة وسط** » **يراد به جماعة إسلامية عالمية** International Partu فقد اختير هؤلاء الأشخاص الذين هم على استعداد لقبول مبادىء خاصة ، والعمل وفق برنامج خاص ، وأداء مهمة خاصة ، من بين شعوب العالم . . وبما أنهم تجمعوا عن شعوب مختلفة وصاروا حزباً واحداً انقطعوا عن الانتماء إلى أى من الشعوب والأقوام ، لذا فهم « **أمة وسط** » . ولكنهم بعد انفصال كل منهم عن شعبه وجنسه ، توطدت فيما بينهم علاقة واحدة هى القيام بالواجبات من أجل إمضاء قانون الله . وتعنى ألفاظ الآية ﴿ **لتكونوا شهداء على الناس** ﴾ أن المسلمين قد عينوا بمكانة قاض من قبل الله يحكم العالم كله ، كما توضح عبارة ﴿ **أخرجت للناس** ﴾ أن مهمة المسلمين مهمة عالمية خلاصتها العمل بكافة الطاقات الأخلاقية والذهنية والمادية لتنفيذ قانون الفكر والعمل الذى أسنده الله إلى محمد عليه الصلاة والسلام زعيم « **حزب الله** » فى العالم ، وقهر كل النظم الأخرى . وهذا هو ما جعل المسلمون على أساسه « **أمة** » .

أما أن اللفظ الاصطلاحى الثالث الذى استخدمه النبى عليه الصلاة والسلام للتعبير عن وضع المسلمين وصفتهم الاجتماعية فهو « **الجماعة** » ، وهو أيضاً يرادف الحزب . ويتضح من تدبر الأحاديث الكثيرة مثل « **عليكم بالجماعة** » **و** « **يد الله على الجماعة** » وما إليها أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه احترز عن قصد فى استخدام ألفاظ كالقوم والشعب وما يشاكلها ، واستخدم بدلاً منها جميعاً اصطلاح الجماعة ، بل كان يستخدم فى كل أقواله لفظ « **الجماعة** » دون غيره ، والسبب فى ذلك أنه أنسب فى التعبير عن إظهار نوعية تجمع المسلمين أكثر من أى لفظ آخر مثل « **قوم** » أو « **حزب** » إذ بملاحظة المعانى التى يستخدم لفظ « **قوم** » للتعبير عنها نجد أن أى شخص مهما كانت مبادؤه ومنهجه يمكنه البقاء بين « **قوم** » ما ، طالما أنه ولد وانخرط فيه من ناحية اسمه وأسلوب حياته وعلاقاته الاجتماعية ، أما لفظ « **حزب** » و « **جماعة** » فإن بقاء الفرد فى « **حزب** » أو خروجه منه ، يتوقف أساساً على المبادىء والمنهج . فلا يمكنكم مثلاً البقاء فى حزب ما بعد رفضكم لمبادئه وأسلوبه فى العمل ، وتراجعكم عنه ، كما لا يمكنكم حمل اسمه أو تمثيله أو حماية مصالحه والحفاظ عليها . . ولا يمكن قيام أى ضرب من التعاون

بينكم وبين أعضائه . . ولو قال أحدكم أنا لا أتفق مع مبادىء هذا الحزب ومنهاج عمله ، لكن والدى أعضاء فيه ، واسمى من الأسماء التي يتسمى بها أعضاؤه وعلى هذا لا بد لى من الحصول على الحقوق التى ينالها سائر أعضائه ، فإن قوله هذا يثير الضحك والسخرية ، وقد يجعل من يسمعونه يشكون فى قواه العقلية ، لكنه إذا استبدل تصور القوم بتصور الحزب أمكن قبول قوله ودعواه .

ولقد أمر الإسلام أعضاء حزبه العالمى أن يتزاوجوا فيما بينهم ليتنسج منهم نسيجاً واحداً . وينشر المساواة فى مجتمعه ، ويجعل منهم مجتمعاً واحداً . كذلك أقر لأولادهم نظاماً فى التربية والتعليم حتى يتربوا على مبادىء الحزب ومنهجه ، لأن قوة الحزب تأتى — إلى جانب الدعوة — من التوالد وزيادة النسل .

هكذا كانت بداية تكون أفراد هذا الحزب ، ثم أحكمت المشاركة الاجتماعية ، أواصر النسب ، والجنس ، والعلاقات والروابط التاريخية بناء هذه القومية . وإلى هذا الحد كل ما حدث كان صحيحاً سليماً .

لكن المسلمين ما لبثوا أن نسوا تدريجياً حقيقة أنهم حزب واحد أصلاً ، وأن قوميتهم لم تبن إلا على أساس أنهم حزب واحد . . ثم ازداد هذا النسيان حتى وصل الأمر إلى أن تاه الآن تصوز الحزب داخل تصور القومية وذاب تماماً ، وهاهم المسلمون قد غدوا مجرد قوم ، ونسوا أن الشىء الأساسى هو المبادىء والمنهج الذى على أساسه جعلهم الإسلام أمة واحدة ، وهو المهمة التى نظم الإسلام أتباعه فى حزب واحد لتنفيذها وإتمامها ، ثم أعقبوا هذا النسيان بأن أخذوا عن الشعوب غير المسلمة التصور الجاهلى « **للقومية** » . إن هذا خطأ فاحش انتشرت آثاره السيئة ، وضربت بجذورها فى الأعماق إلى درجة أصبح من العسير معها أن تبذل خطوة واحدة لإحياء الإسلام قبل استئصال هذا الخطأ ومحوه .

إن ما يوجد بين أعضاء حزب من الأحزاب من محبة وصداقة وتعاون لا يوجد بسبب شخصى ، أو دافع ورابط عائلى ، بل فقط على أساس أنهم يؤمنون جميعاً بمبادىء واحدة ، ويتبعون منهجاً واحداً ، ولو أن أحداً من أعضاء الحزب حاد عن مبادىء جماعته ومنهجها ، وحاول أن يفعل شيئاً فليس من واجب أعضاء الحزب أن يوقفوا مساعدتهم له فحسب بل يكون لزاماً عليهم أن يمنعوه من سلوك مثل هذا التصرف الخائن الغادر ، فإن لم يرض اشتدوا فى محاكمته عن طريق اللوائح الحزبية الجماعية ، فإن لم يرجع طردوه من زمرتهم . بل إن هناك أمثلة فى عالمنا لا تخفى عليكم نرى فيها الشخص يقتل إذا انحرف عن منهج الحزب انحرافاً شديداً فى حالات خاصة(٣٨) . لكن تأملوا حال المسلمين وكيف

---

(٣٨) القتل هو عقوبة المرتد فى الإسلام كما أن روسيا تعاقب المرتدين عن الاشتراكية بنفس العقوبة .

سقطوا ـــ بسبب اعتبارهم أنفسهم قوماً لا حزباً ـــ فى أخطاء فهم شديدة . من بينها مثلاً أن لو أراد فرد أن يقوم بعمل شيء فيه مصلحة على مبادىء وأسس غير إسلامية ، توقع أن يساعده المسلمون الآخرون ، فإن لم يفعلوا راح يشكو ويصيح انظروا كيف لا يعاون المسلم أخاه المسلم أو يساعده .

كذلك من يكتبون خطابات توصية لشخص ما ، ترونهم يدونون فيها « أنها خدمة للإسلام أو أنها خدمة لأخ مسلم فأرجو مساعدته » . وحتى من يساعده فى ذلك ان ساعده سمى عمله هذا تعاطفاً إسلامياً . وما أكثر ما تتردد فى هذا الصدد كلمات « التعاطف الإسلامى » و « الأخوة الإسلامية » و « رابطة الإسلام الدينية » ما إلى ذلك بينما هى فى الحقيقة ضد الإسلام نفسه ، كما أن طلب العون والمساعدة أياً كانت باسم الإسلام لغو صريح . فلو أن الإسلام حى بالفعل فى صدور من يرددون اسمه لوقفوا فى وجه كل من يعمل وفق نظرية تخالف نظرية الإسلام ومبادئه ولا يدعونه إلا إذا رجع عن مسلكه وتاب سواء كان فرداً أم جماعة .

إن الرغبة فى مساعدة أحد لا تكون فى مخالفة مبادىء الإسلام وعلى حساب اسمه ، لكن ما أكثر ما تفعلون ذلك ليل نهار بسبب تمكن القومية الجاهلية من قلوبكم . فما تسمونه « **أخوة إسلامية** » هو فى حقيقته ضرب من ضروب القومية الجاهلية التى أخذتموها عن غير المسلمين .

ومن رزايا هذه الجاهلية ومصائبها أن ظهر بينكم تصور عجيب « **للمصلحة القومية** » تسمونه دون تكلف « **المصلحة الإسلامية** » ، فما هى « **المصلحة القومية** » **أو** « **المصلحة الإسلامية** » المزعومة ؟ إن تحقق مصلحة ونفع من يسمون « **مسلمين** » ، وأن يصيبوا قدراً من الثراء ، وتزداد عزتهم ، وتسمو وتتسع سلطتهم ، بغض النظر عما إذا كانت كل هذه المنافع والمصالح تتحقق باتباع مبادىء الإسلام ونظريته ، أم بمخالفتها وعصيانها .

إنكم تسمون كل من هب ودب مسلماً حتى ولو كان مسلماً بسبب ولادته فى أسرة مسلمة ، وكأن لفظ « **مسلم** » اسم لجسم لا لروح ، يطلق على أى شخص دون اعتبار لصفة الإسلام ذاتها . وفى ضوء هذا الخطأ فى التصور وضعتم لهذه الأجسام « **اسم ذات** » فسميتموها « **مسلمين** » وسميتم حكومتهم « **حكومة إسلامية** » ، وحضارتهم « **حضارة إسلامية** » حتى ولو كانت هذه الحكومة ، والحضارة ، والمصلحة ، تتعارض ومبادىء الإسلام فى أصلها وفصلها . فكما أن « **الألمانية** » ليست اسم مبدأ بل اسم قومية فحسب ، وكما أن « **من يحب الشعب الألمانى** » لا يريد إلا رفعة هذا الشعب بأية وسيلة ، كذلك جعلتم أنتم « **الإسلامية** » مجرد قومية ، ومن يحب شعبكم المسلم ويخلص

له هو من لا يريد سوى رفعة هذا الشعب وتقدمه ، ولو كانت هذه الرفعة ناتجة عن اتباع طرق تخالف الإسلام فى المبدأ والعمل والمنهج . أليست هذه جاهلية ؟ هل نسيتم أن « **الإسلامى** » كان فى الحقيقة اسم ذلك الحزب العالمى ، الذى جاء بنظرية خاصة وبرنامج عملى لفلاح الإنسانية وتقدمها فى الدنيا ؟ فكيف تسمون أعمال من انفصلوا عن هذه النظرية وهذا البرنامج ، وساروا على نظرية وبرنامج آخر أعمالاً إسلامية ؟ هل سمعتم أن من يعمل وفق المبادىء الرأسمالية يسمى اشتراكياً ؟ وهل تسمى الحكومة الرأسمالية حكومة اشتراكية ؟ هل تسمون النظام الفاشى نظاماً ديمقراطياً ؟ ولو استعمل أى شخص مثل هذه الاصطلاحات فى غير مكانها فلن تتوانوا فى رميه بالجهل والحماقة على حين نرى نحن اصطلاحات « **الإسلام** » و « **المسلم** » تستخدم فى غير محلها تماماً ، ولا يشم أحد فى ذلك ريح الجاهلية ، أو يرى فيه شبحها .

إن لفظ « **مسلم** » ــ كما يتضح بذاته ــ ليس « **اسم ذات** » بل « **اسم صفة** » ، وليس له أى معنى آخر سوى « **تابع الإسلام** » وهو يعبر عن صفة الإنسان العقلية والأخلاقية والعملية التى تسمى « **الإسلام** » ، ولا يمكنكم إطلاقه على الشخص المسلم بنفس الطريقة التى تطلقون بها لفظ هندى ، أو صينى ، أو يابانى ، على إنسان هندى ، أو صينى أو يابانى . وإذا ارتد المسلم الموسوم بهذا الاسم ، فإن صفة الإسلام تسلب منه تلقائياً ، وما يقوم به بعد ذلك بصفته الشخصية الخاصة ، ولا حق له فى استخدام اسم الإسلام . وهكذا الأمر بالنسبة للفظ « **المصلحة الإسلامية** » و « **الرقى الإسلامى** و « **الحكومة الإسلامية** » و « **الوزارة الإسلامية** » و « **المجتمع الإسلامى** » وما إلى هذا من الألفاظ التى يمكنكم إطلاقها فى مثل هذه الأمور . فإن كانت تطابق الإسلام نظرية ومبدأ ، وتتبعه وتهتم بإنجاز مهمة الإسلام التى جاء من أجلها فبها ، وإلا فاستخدام لفظ « **مسلم** » لأى منها هو استخدام خاطىء(٢٩) . ولكم أن تسموها بما شئتم من الأسماء ، لكنكم لا تستطيعون تسميتها باسم الإسلام . لأن المسلم إذا خلعنا عنه صفة الإسلام فهو ليس شيئاً فى ذاته ، وإذا كنتم لا تتصورون وصف فرد أو شعب بالاشتراكية ، أو تسميته اشتراكياً ، بغض النظر عن الاشتراكية ذاتها ، وكذا الأمر بالنسبة لأى مصلحة اشتراكية ، أو حكومة اشتراكية ، أو مجتمع اشتراكى ، فكيف إذن تعتبرون صفة مسلم اسماً ذاتياً لشخص أو لشعب دون نظر إلى الإسلام نفسه ، وتصفون كل ما يصدر عنه من أفعال وأعمال بأنه « **إسلامى** » ؟ .

إن هذا الخطأ فى الفهم قد دفع ثقافتكم ، ومجتمعكم وحضارتكم ، وتاريخكم

---

(٣٩) « المصلحة الإسلامية » ليست خطأ فى حد ذاتها إنما الخطأ أن يكون ما يخالف الإسلام مصلحة إسلامية لأن الأصل فى كل الأمور أن توزن بميزان الإسلام وتقاس بمعياره .

بشكل أساسى ــ فى مسار خاطىء ، فالدول والحكومات التى كانت تقوم على مبادىء غير إسلامية تسمونها « **حكومات ودولاً إسلامية** » لمجرد أن حاكمها كان مسلماً ، والحضارة التى ازدهرت فى بلاطات وقصور الملذات الدنيوية فى قرطبة وبغداد ودلهى والقاهرة تدعونها « **حضارة إسلامية** » بينما لا دخل للإسلام فيها ولا صلة ، وإذا ما سئلتم عن الحضارة الإسلامية إذا بكم تشيرون من فوركم إلى « **تاج محل** » المقام فى مدينة « **أكرا** » بالهند[٤٠] وكأنه النموذج البارز لهذه الحضارة ، على حين ليس من الحضارة الإسلامية أن تقتطع أفدنة من الأرض ، وينفق على عمارتها ملايين الجنيهات لكى تدفن فيها جثة ميتة .

وإذا أردتم ذكر مفاخر التاريخ الإسلامى ذكرتم أعمال العباسيين والسلاجقة والمغول العظيمة بينما هى من وجهة نظر التاريخ الإسلامى الحقيقى تستحق أن تكتب فى سجل الجرائم بمداد أسود .

لقد سميتم تاريخ ملوك المسلمين « **تاريخاً إسلامياً** » وتسمونه أيضاً « **تاريخ الإسلام** » كأن اسم هؤلاء الملوك « **إسلام** » . وبدلاً من أن تضعوا أمام أعينكم مبادىء الإسلام ومهمته ، وتقيموا التاريخ الماضى وتروا الفرق ــ بمنتهى الإنصاف ــ بين الحركات الإسلامية وغير الإسلامية ، وتوضحوه لغيركم ، إذا بكم تعتبرون خدمة التاريخ الإسلامى تكمن فى الدفاع عن ملوكه وحكامه وحمايتهم . ومن هنا ظهر هذا الاعوجاج فى وجهة نظركم فرحتم تعتبرون كل ما أثر عن « **مسلم** » « **إسلامياً** » ، ظانين أن كل ما يصدر عمن يدعى « **مسلماً** » فهو « **إسلامى** » ، حتى ولو كان أنجزه عن طريق غير إسلامى .

ولقد ارتأيتم هذا الرأى الفاسد فى سياسة دينكم أيضاً ، فإذا بكم لا تكترثون بمبادىء الإسلام ونظرياته ومهامه ، وتدعون أى شعب « **شعباً إسلامياً** » ، وفى مكنة أى شخص أو جماعة أن يفعل ما يحلو له باسم هذا الشعب ومن أجله ، وأى مسلم من السهل أن يصبح لديكم ممثلاً للمسلمين بل وقائداً وزعيماً إسلامياً ، حتى ولو كان هذا المسكين لا يعرف عن الإسلام شيئاً ، كما أنكم على الاستعداد للانضمام إلى أى حزب ترون فى اتباعه أية فائدة أو مصلحة مهما اختلفت مهمته عن مهمة الإسلام ، وتفرحون كثيراً بما يوضع من قوانين توفر للمسلمين قوت يومهم حتى ولو كان مصدر هذا القوت حراماً من وجهة نظر الإسلام ، ولا تسعكم الفرحة عندما ترون مسلماً يحكم فى أى بقعة حتى ولو كان يستخدم سلطة حكمه لتنفيذ أهداف غير إسلامية مثلما يستخدمها أى حاكم غير مسلم ، وأكثر ما تسمونه فائدة ومصلحة إسلامية هو فى الحقيقة غير إسلامى ،

---

(٤٠) تاج محل هو المقبرة التى بناها السلطان المغولى شاهجهان ١٥٩٢ ــ ١٦٦٦ م فى الهند لزوجته أرجمندبيكم ممتاز محل وهو بناء رائع جداً وأعجوبة من أعاجيب العالم فى فن العمارة ــ المترجم .

وتبذلون أرواحكم فى سبيل حماية أموالكم وقوآكم وراء أهداف ليست إسلامية ألبتة .

هذه هى نتائج خطئكم فى اعتباركم أنفسكم مجرد « **قوم** » ونسيانكم حقيقة أنكم « **حزب عالمى** » ليس له هدف أو مصلحة سوى أن يجعل مبادئه تسود العالم كله وتحكمه . وطالما أنكم لم تبثوا تصور « **الحزب** » ــ لا تصور القوم ــ بين ظهرانيكم ، وتجعلوه تصوراً صحيحاً حياً ، فإن أى طريق تسلكونه فى أى أمر فى حياتكم لن يكون طريقاً صحيحاً مستقيماً .

استدراك :

بعد نشر ما سبق ظن الكثيرون أن إطلاق لفظ « **حزب** » **على الجماعة الإسلامية بدلاً من** « **قوم** » يعنى أن هذا الحزب يصير جزءاً فى أية قومية وطنية بنفس الصورة التى عليها الأحزاب السياسية المختلفة فى الشعب الواحد . فمع وجود منهاج خاص بكل منها إلا أنها تدخل جميعها فى مجموعة كبيرة تسمى « **قوماً** » أو « **شعباً**» فإذا انضم المسلمون فى حزب واحد فسوف يصبحون جزءاً من شعب وطن واحد .

ولا شك أن هذا الخطأ فى الفهم نتج عن فهم الناس معنى « **الحزب** » و « **الجماعة** » بوجه عام بالمعنى السياسى للأحزاب . غير أن هذا ليس ما يعنيه اللفظ حقيقة ، بل هو معنى نتج عن استعماله بكثرة فى معنى خاص . ومعناه الحقيقى أن من يجتمعون على عقيدة وهدف ومنهج ونظرية خاصة بهم فهم جماعة واحدة . وقد استخدم القرآن لفظ « **حزب** » و « **أمة** » للتعبير عن هذا المعنى ، أما الأحاديث فقد استخدمت لفظ « **جماعة** » ، وهو بمعنى « **الحزب** » أيضاً .

ولو أن هناك جماعة ذات نظرية سياسية خاصة ، وبرنامج محدد عن الأوضاع السياسية الخاصة ببلد أو شعب ما ، فهى جماعة سياسية فحسب ، ومن ثم تعمل كجزء من الشعب الذى وجدت فيه .

أما الجماعة الأخرى فتقوم على نظرية كلية ، وتصور عالمى شامل World Ldea ، وتضع أمامها برنامجاً عالمياً للإنسانية كلها دون اعتبار لقوم أو وطن ، وتبغى بناء وتشكيل الحياة كلها وفق طريقة جديدة ، وتسعى لقولبة كل شىء فى الحياة من النظرية والمنهج والعقائد والأفكار ومبادىء الأخلاق ، حتى تفصيل السلوك الفردى ، والنظام الاجتماعى وفق قالبها ، وترغب فى خلق ثقافة مستقلة وحضارة Civilization خاصة .

هذه الجماعة على الرغم من « **كونها** » فى حقيقتها ، إلا أنها ليست من ذلك الصنف الذى يظل يعمل كجزء من « **شعب** » . فهى أعلى من هذه القوميات المحدودة وأرفع ،

ومهمتها تحطيم كل العصبيات الجنسية والتاريخية التي تشكل أساسا مختلف القوميات العالم . فأنى لها أن تربط نفسها بهذه القوميات ؟ إنها تخلق قومية عقلية فكرية Rational Netionlity بدلاً من القوميات الجنسية والتاريخية ، وتؤلف قومية شاملة متسعة Expanding Nationality فى مكان القوميات الجامدة المتحجرة المحدودة ، وتصبح في ذاتها قومية مستعدة لأن تظل دائرتها كافة أقطار المسكونة على أساس وحدة فى حقيقتها لأن الانضمام ليس أساسه الميلاد والنشأة ، بل اتباع النظرية والمنهج اللذين قامت على أساسهما هذه الجماعة .

و « **الإسلامية** » فى الحقيقة هو الاسم الثانى للجماعة التى ليست من نوع ما يتكون فى شعب ما من أحزاب ، بل هى حزب قام لصنع نظام ثقافة وحضارة مستقل خاص ، وتحطيم الحدود الضيقة لتلك القوميات الصغيرة ، وخلق قومية واحدة على أسس فكرية عقلية . وتسميته قوماًصحيحة على أساس أنه يربطكم عاطفياً بما يبنيه من مدنيته وثقافته وحضارته وفق نظريته فى الحياة ، وبما يتمشى مع فلسفته الاجتماعية Social Philosophy لا على أساس ربطكم بقومية من قوميات العالم التاريخية والجنسية . وبالرغم من كونه « **قوماً** » بهذا المعنى إلا أنه يظل « **جماعة** » فى حقيقته وأصله . لأن مجرد صدفة الميلاد لا يمكن أن تجعل الإنسان عضواً فى هذا المنبر ما لم يؤمن بمنهجه ويتبعه ، مثلما لا يحاول ميلاد شخص فى قوم دون خروجه من قومه ودخوله فى قوم آخر ، طالما أنه مستعد للإيمان بمنهجهم .

إن الغرض من كل ما قلته فى الحقيقة هو أن قومية الشعب المسلم تقوم على كونه جماعة واحدة أو حزباً واحداً ، فصفته « **الجماعية** » هى الجذر والأصل أما صفته « **القومية** » **فهى الغصن والفرع ، فإذا انفصل عن صفته الأصلية الأولى ، وبقى مجرد قوم ، ففى هذا انحطاطه وسقوطه .**

والحق أن جوهر الجماعة الإسلامية جوهر متفرد فى تاريخ الجماعات الانسانية صحيح أن البوذية والمسيحية قد حطمتا حدود القوميات — قبل مجىء الإسلام — وحاولتا خلق أخوة عالمية على أساس نظرية ومنهج ، إلا أن مهجيهما لم يتضمنا أية فلسفة اجتماعية يمكن على أساسها قيام فكر وحضارة ، اللهم إلا بعض المبادىء الأخلاقية . ولهذا لم تفلحا فى خلق قومية عالمية بل بقيتا نوعاً من الأخوة . كذلك قامت الثقافة والحضارة العلمية فى الغرب بعد مجىء الإسلام ، وأرادت أن تجعل دعوتها عالمية ، لكن جيوش « القومية » حملت عليها منذ أول يوم ، وقضت عليها فى مهدها فلم تفلح فى إقامة قومية عالمية .

وها هى الاشتراكية الماركسية تريد تحطيم حدود القوميات ، وخلق فكر عالمى يقوم

على تصور عالمى ، لكنها لم تستطع التحول إلى قومية عالمية ، لأن ما وضعته أمامها من فكر لم يولد مكتملاً .

وليس فى الميدان حتى الآن سوى الإسلام نظرية ومنهجاً ، ينطلق خارج حدود القوميات التاريخية والجنسية ، ويصنع قومية عالمية على أساس فكرى . ومن ثم يصعب على من لا يعرفون روح الإسلام معرفة كاملة أن يفهموا كيف يكون من شكل من الأشكال الاجتماعية شعباً وحزباً فى آن واحد . لأن كل شعوب العالم التى يعرفونها ليس من بينها شعب بهذه الصورة لا يولد أفراده بل يصنعون . فهم يرون الإنسان المولود فى إيطاليا فرداً فى القومية الإيطالية ، ومن لم يولد إيطالياً لا يستطيع بأى حال أن يصبح إيطالياً ، ولا يعرفون مثل هذه القومية التى ينضم إليها الإنسان على أساس الإيمان والمنهج ، ويخرج منها بمجرد تغيير إيمانه وتبديل منهجه ، لأن هذه الخصائص فى نظرهم ليست خصائص شعب بل صفات وخصائص حزب . لكنهم حين يرون أن هذا الحزب الفريد يصنع فكراً مستقلاً بذاته ، ويدعو إلى قوميته الخاصة ، ويرفض الارتباط بأية قومية مكانية فى أى موضع من العالم ، فإن هذا الأمر يصبح عندهم لغزاً محيراً .

وهذا الغباء ما يفتأ يفيض من جانب المسلمين وغير المسلمين على السواء . لأن تلقى نوع غير إسلامى من التعليم والتربية منذ أمد بعيد ، والعيش دهراً فى جو غير إسلامى خلق فى أذهانهم التصور الجاهلى للقومية التاريخية ، فنسوا أن وضعهم الحقيقى هو وضع الجماعة التى وجدت فى العالم لإحداث ثورة عالمية ، والتى كانت تهدف فى حياتها إلى نشر نظريتها فى العالم أجمع ، وكان عملها فى الدنيا إزالة كل النظم الاجتماعية وإبادتها ، وإقامة نظام اجتماعى فى مكانها مبنى على فلسفتها الاجتماعية . نسوا كل هذا واعتبروا أنفسهم شعباً كسائر الشعوب الموجودة فى العالم . وها هم فى أنديتهم ومجالسهم ومؤتمراتهم وجمعياتهم وصحفهم ومجلاتهم لا يذكرون هذه المهمة التى جعلوا من أجلها أمة واحدة من بين سائر الشعوب .

أما ما استحوذ على انتباههم واهتمامهم بدل هذه المهمة فهو « **مصلحة المسلمين** » والمراد بالمسلمين هنا كل من ولدوا من أم وأب مسلمين ، أما المراد بالمصلحة فهو مصالح هؤلاء المسلمين المادية والسياسية ، أو بمعنى آخر حماية ذلك الفكر الذى ورثوه عن الآباء . وتراهم منقادين لكل إجراء أو تدبير يتخذ للحفاظ على هذه المصلحة ، تماماً كما كان يفعل موسولينى فى اختياره أية طريقة يراها مناسبة لمصلحة الإيطاليين ، فلم يكن يتبع أياً من النظريات والمبادىء ، وكان يزعم أن ما فيه فائدة الإيطاليين فهو وحده الحق .

هذا ماأسميه بانحطاط المسلمين . واحتجاجاً على هذا الانحطاط أرى أن أذكرهم بأنكم لستم شعباً كسائر الشعوب التى ترتبط بتاريخ واحد وجنس وا حد ، وإنما أنتم فى

الحقيقة جماعة واحدة ، وخلاصكم ونجاتكم فى أن تشعروا فى ذواتكم بإحساس الجماعة .

إن النتائج السيئة المترتبة على فقدان هذا الإحساس ، أو تناسيه تفوق الحصر والعد ، ولعل إحداها أن غدا المسلم على استعداد لاتباع أية نظرية والسير خلف أى شعار ، والارتداد عن نظرية الإسلام وأهدافه ومبادئه ، فتراه يصبح « **قومياً** » و « **شيوعياً** » ولا يتردد فى قبول المبادىء الفاشية . ولو نظرتم فيما بينكم لرأيتم فى المسلمين اتباعاً لمختلف النظريات ، والفلسفات الاجتماعية ، والأفكار الغيبية ، والعلمية الغربية ، وليس فى العالم حركة سياسية أو اجتماعية أو حضارية لا يساهم فيها المسلمون بنصيب . والعجيب أنهم جميعاً يسمون ويعتبرون أنفسهم « **مسلمين** » ولم يتذكر أحد ممن يجولون ويتيهون فى مختلف الطرق أن لفظ « **مسلم** » ليس قباً ميلادياً ، بل هو أهم صفة لمن يتبع الإسلام .

إن تسمية من يتنكب طريق الإسلام ، ويتبع الطرق الأخرى مسلماً خطأ فى استعمال هذا اللفظ . « **المسلم القومى** » و « **المسلم الشيوعى** » وما إليها من الأسماء الاصطلاحية هى مصطلحات متناقضة كتناقض مصطلح « **التاجر أو رجل الأعمال الشيوعية** » أو « **الجزار البوذى** »(٤١) .

* * *

---

(٤١) ذلك أن الشيوعية لا تبيح ممارسة التجارة أو امتلاك المصانع بشكل فردى كما أنه حرام على البوذيين الاشتغال بالجزارة — المترجم .

الفصـــل الأول

حقوق الإنســان الأســاسـية

إن تصور حقوق الإنسان الأساسية ليس جديداً علينا نحن المسلمين . وقد يبدأ فى نظر الآخرين بميثاق الأمم المتحـدة أو العهد الأعظم Magna Carta الإنجليزى[٤٢] ، لكن بدايته عندنا بعيدة فى القدم والعراقة .

وأرى من الضرورى — قبل إلقاء الضوء على حقوق الإنسان الأساسية — أن أعرض باختصار لبداية فكرتها .

البحث عن الحقوق الأساسية . . . لماذا ؟

من العجيب حقاً أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذى لا يزال البحث والسؤال عن حقوقه الأساسية يظهر بين أفراده أنفسهم . فالمخلوقات الأخرى — وما أكثرها فى هذا الكون — أعطتها الفطرة حقوقها تلقائياً ، ولا تزال تنالها دون تحمل عناء التفكير فى أمرها ، ومشقة السعى للحصول عليها . ولكن الإنسان وحده هو المخلوق الذى يظهر السؤال عن حقوقه . وتقتضى الضرورة تحديدها وتعيينها .

كذلك من العجيب أيضاً أن أى نوع آخر من المخلوقات فى هذا الكون لا يعامل أفراده كما يعامل الإنسان بنى نوعه ، فحتى الحيوانات لا نرى نوعاً منها يهاجم نوعاً آخر من أجل اللذة المجردة . . أو من أجل أن يصبح حاكماً عليه وسيدا . وإذا كان قانون الطبيعة قد جعل حيواناً غذاء لحيوان آخر ، فإن تعدى الأخير وهجومه على الأول يقف عند حد الغذاء لا أكثر ولا أقل ، وأى حيوان مفترس لا يطارد الحيوانات الأخرى دون

---

(٤٢) هو وثيقة الحقوق التى أجبر النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها والاعتراف بها عام ١٢١٥م . — المترجم .

سبب بعد أن يشبع غريزة الجوع فى ذاته ، فهو لا يسلك مع بنى جنسه ما يسلكه الإنسان مع أفراد نوعه واختيار الإنسان هذا السلوك غير العادى فى الدنيا هو فى الغالب نتيجة ما حباه الله من فضل وشرف وعبقرية وقوة إبداع .

إن السباع لم تجهز حتى اليوم جيوشاً حربية كرارة ، ولم يستعبد أى كلب غيره من الكلاب الأخرى ، كذلك لم تقم ضفدعة بإغلاق أفواه غيرها من الضفادع ومنعها من الكلام والحديث ، أما الإنسان فهو وحده الذى رأى ألا حاجة به إلى قوانين الله تعالى ، وطفق يستغل ما منح من قوى وطاقات ، فإذا به يصب جحيم الظلم والجور على بنى جنسه . ومنذ وجد الإنسان على وجه الأرض والحيوانات لم تزهق أرواح آدميين بقدر ما أزهق الإنسان من أرواح بنى نوعه فى الحرب العالمية الثانية وحدها ، مما يدل دلالة واضحة على أن الإنسان يجهل تمام الجهل حقوق الآدميين الأساسية .

والله وحده هو الذى هدى الإنسان فى هذا المجال ، وعرفه حقوق الإنسان عن طريق أنبيائه ، لأن خالق الإنسان الحقيقى هو الوحيد الذى بمقدوره تحديد حقوق خلقه ، ومن ثم فقد ذكرها لنا وبينها بالتفصيل .

حقوق الإنسان فى العصر الحاضر :

يجدر بنا — قبل أن نخوض فى الحديث عن بنود الميثاق الإسلامى لحقوق الإنسان — أن نلقى نظرة عابرة على تاريخ تطور فكرة حقوق الإنسان :

(أ) لم يكن العهد الأعظم Magna Carta الذى طبقه الملك « جون » فى إنجلترا عام ١٢١٥ م إلا نتيجة ما مارسه أمراؤه « البارونات » عليه من ضغط ، فكان بمثابة معاهدة بين الملك وأمرائه ، وجاءت مواده فى جانب مصالح الأمراء بقدر أكبر ، على حين لم يشتمل أى بند فيه على شىء يتعلق بحقوق العامة من الناس فى قليل أو كثير . فلما تفحصه الناس فى العصور التالية ، وقرءوا بين سطوره ما قصده كتابه الأصليون من معنى تملكتهم الدهشة والحيرة ، ورأى فيه خبراء القانون فى القرن السابع عشر الميلادى أنه منح الشعب الإنجليزى حقوق التحقيق فى الجريمة أمام مجلس قضاء وجهاً لوجه ، والتظلم ضد الحبس دون اقتراف جريمة Rights Of Habeas Corpus والتحكم فى سلطات فرض الضرائب .

(ب) أثر ميثاق Tom Paine ١٧٣٧ — ١٨٠٩ م الخاص بحقوق الإنسان فى أفكار الغربيين تأثيراً ثورياً كبيراً ، إذ أشاع هذا الميثاق فكرة حقوق الإنسان فى الدول الغربية على نطاق واسع عام ١٧٩١ م ، ولم يكن هذا الشخص يقول بدين من الأديان بل على

العكس كان ذلك العصر عصر الثورة على الدين ، ومن ثم فهم عامة الغربيين أن الدين يخلو من تصور لحقوق الإنسان .

(جـ) كان إعلان حقوق الإنسان Declartion Of The Rights Of Man الذى ظهر عام ١٧٨٩ م أهم وثائق الثورة الفرنسية ، وكان ثمرة الفلسفة الاجتماعية فى القرن الثامن عشر خصوصاً نظرية « روسو » (العقد الاجتماعى) .

وقد تضمن الحقوق الفطرية فيما يختص بحاكمية الشعب ، والحرية ، والمساواة ، و « الملكية » ، كما شمل أيضاً حق التصويت ، والانتخاب ، وحق التشريع ، وحق تحكم الرأى العام فى فرض الضرائب ، وحق التحقيق فى الجرائم أمام مجلس قضاء Trial By Jury وغيرها من الحقوق ، وقد وضع مجلس التشريع الفرنسى فى عصر الثورة هذا الإعلان لكى يوضع فى بداية الدستور على أن تراعى مواده وبنوده عند تدوين الدستور .

(د) الإصلاحات العشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حوت الحقوق المترتبة على فلسفة الديمقراطية البريطانية .

(هـ) الإعلان الهام لحقوق الإنسان وواجباته الذى قبلته الدول الأمريكية فى مؤتمر « بجوتا » عام ١٩٤٨ م .

(و) أجازات الأمم المتحدة فى ظل الفلسفة الديمقراطية كثيراً من المواثيق الخاصة بحماية الحقوق وتأكيدها ، كان آخرها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وفى ديسمبر ١٩٤٦ م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يعتبر قتل الجنس البشرى Genocide جريمة دولية .

ثم ووفق فى ديسمبر عام ١٩٤٨ م على قرار بمنع قتل الإنسان وتوقيع العقوبة على من يرتكبه ، ونفذ فى ١٢ يناير ١٩٥١ . وقد جاء فيه تعريف قتل الجنس البشرى بأنه : القيام بأى فعل من الأفعال الآتية بغية القضاء على أية جماعة Group قومية ، أو جنسية ، أو أخلاقية Ethical ، أو بعض منها :

١ ـــ قتل أفراد هذه الجماعة .

٢ ـــ إلحاق أضرار بدنية أو عقلية بها .

٣ ـــ فرض ظروف معيشية عليها من شأنها أن تدمر بقاء أفرادها الجسمانى كلياً أو جزئياً .

٤ ـــ اتخاذ إجراءات جبرية لمنع التوالد فيما بين هذه الجماعة .

د ــ نقل أولاد هذه الجماعة من شخص إلى آخر بالقوة والإكراه .

ويتضح من مقدمة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى ووفق عليه فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ أن من بين جملة أهدافه تأكيد الإيمان بتساوى البشر رجالاً ونساء فى العزة والكرامة والأهمية والحقوق الإنسانية الأساسية ، وتحقيق التعاون العالمى فى العمل على احترام حقوق الإنسان ، ومنحه كل الحريات الأساسية دون تفريق على أساس الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين .

وتؤكد المادة ٥٥ من هذا الإعلان على أن الأمم المتحدة سوف تزيد من حمايتها واحترامها العالمى لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

ولم يعترض ممثلو أى شعب على أية مادة من مواد هذا الإعلان لأنه كان مجرد تعبير عن مبادىء عامة ، لم يفرض تنفيذها واتباعها على أحد ، فهو ليس معاهدة ينبغى على الحكومات الموقعة عليها تنفيذ بنودها بحيث يفرض عليهم الإلزام القانونى طبقاً للقانون الدولى ، وإنما ذكر فيه صراحة أن ما تضمنه يعد معياراً أو نموذجاً يجب الاجتهاد لاحتذائه والوصول إليه . ومع هذا فقد امتنعت بعض الدول عن التصويت فى جانب هذه الحقوق أو ضدها(٤٣) .

وأمامكم ما يجرى فى العالم الآن من وأد لكافة حقوق الإنسان الأساسية فى ظل هذا الإعلان ، وتحت سمعه وبصره ، وممن ؟ من الدول العظمى المتحضرة التى وقعت بيديها عليه .

يتضح من هذه العجالة السريعة أمران : الأول : أن تصور حقوق الإنسان فى العالم الغربى لا تاريخ له ، ولا وجود قبل قرنين أو ثلاثة . والثانى أن هذه الحقوق ــ بالرغم من أن العالم ما يفتأ يرددها ويطنطن باسمها ــ ليس وراءها أية سلطة أو قوة منفذة Sanction ، بل هى مجرد أمان ورغبات صبت فى كلمات وألفاظ ساحرة براقة .

فإذا نظرنا إلى الإسلام رأيناه قد أقر إعلان حقوق الإنسان فى كتابه الكريم ، وهو ما أذاع ملخصه الرسول عليه الصلاة والسلام فى حجة الوداع . ويعد أقدم بكثير من إعلان الأمم المتحدة ، واتباعه فرض على الأمة الإسلامية ، سواء من الناحية الدينية أم الخلقية . . وقد ترك لنا النبى عليه الصلاة والسلام ، وخلفاؤه الراشدون أمثلة عملية لتنفيذ هذا الإعلان ليس لها مثيل قط .

---

(٤٣) فى جلسة التصويت على إعلان حقوق الإنسان وافقت عليه ٤٨ دولة وامتنعت ثمانى دول عن التصويت .

وأذكر لكم فى السطور التالية مختصراً لما أقره الإسلام من حقوق للإنسان :

١ ــ حرمة الروح أو حق الحياة :

ورد فى القرآن الكريم ذكر أول حادثة قتل ، وكانت أول واقعة فى التاريخ الإنسانى أزهق فيها إنسان روح إنسان آخر ، فاقتضى الأمر حينذاك أن يعرف الإنسان احترام الروح ، وحق كل إنسان فى الحياة . . ثم يقول القرآن بعد ذكر هذه الواقعة :

﴿ من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ﴾ . . المائدة ٣٢

ولقد أقر القرآن فى هذه الآية أن قتل أى إنسان يعد قتلاً للإنسانية جمعاء ، وفى مقابل هذا جعل حماية روح أى إنسان تعدل حماية أرواح النوع الإنسانى بأسره . وبعبارة أخرى أن الإنسان إذا اجتهد فى حماية الحياة الإنسانية فقد أحيا الإنسان ذاته . ويا له من جهد خير حتى أن الله جعله مساوياً لإحياء الإنسانية كلها باستثناء حالتين :

الأولى : من قتل شخصاً عن عمد يقتل قصاصاً منه .

الثانية : من عاث فى الأرض فساداً فقتله حلال .

فالله تعالى بين أصول ومبادىء حماية روح الإنسان منذ بداية التاريخ الإنسانى . أما الفكرة التى تزعم أن الإنسان قد خلق فى ظلام وتيه ، وأنه قتل العديد من بنى جنسه ، ثم فكر فى مرحلة ما فى حتمية الإقلاع عن قتل بنى نوعه ، إنما هى فكرة خاطئة من أساسها ، وتقوم على سوء الظن بالله تعالى ، لأن القرآن يذكر لنا أن الله هدى الإنسان منذ بداية خلقه ، وأن هدايته له تضمنت تعريفه بحقوق الإنسان على الإنسان .

٢ ــ حماية الضعفاء :

والأمر الثانى الذى يخبرنا به القرآن الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أن التعدى على النساء والأطفال والمسنين والجرحى والمرضى ــ أصدقاء أم أعداء ــ أمر غير مشروع بأى حال من الأحوال ، إلا إذا كانوا أنفسهم مشتركين فى الحرب ، وما عدا ذلك من أحوال فالإسلام يمنع فيه الاعتداء عليهم منعاً باتاً . وهذه المبادىء ليست قصراً على شعبه وقومه ، بل هى مبادىء ينبغى اتباعها تجاه الإنسانية كلها .

وقد وضع النبى عليه الصلاة والسلام فى هذا الأمر قواعد واضحة ، وكان الخلفاء

الراشدون عند إرسالهم الجيوش لملاقاة العدو يوصونهم ألا تنال أيديهم ـــ أثناء هجومهم على العدو ـــ طفلاً أو امرأة أو عجوزاً أو جريحاً أو مريضاً .

٣ ـــ صون كرامة النساء :

والحق الآخر الذى نعرفه فى آيات القرآن ، وتفصله لنا أحاديث الرسول ﷺ ، أن عصمة النساء يجب احترامها فى كافة الأحوال . يعنى أنه لو قبض على نساء العدو أثناء الحرب ، فلا يجوز لجندى مسلم أن يمسهن بأذى ، لأن فعل السوء مع أى امرأة حرام تماماً فى نظر القرآن بغض النظر عما إذا كانت هذه المرأة مسلمة أم غير مسلمة ، من نفس القوم أو من قوم آخر ، من دولة صديقة أم عدوة .

٤ ـــ الحماية الاقتصادية :

وثمة مبدأ أساسى هو أن للجائع ـــ تحت أى ظرف من الظروف ـــ الحق فى أن يحصل على الطعام ، كما أن للعريان الحق فى حصوله على كساء . وعلينا أن نقدم للجريح والمريض وسائل العلاج والدواء دون اعتبار لكون هذا الجائع أو العارى أو الجريح أو المريض عدواً أم صديقاً ، لأن هذا حق من الحقوق العامة Universal يجب معاملة الجميع على أساسه ولو كانوا أعداء . فإن وقع فى يدينا أسرى من أفراد العدو ، فواجب علينا ألا نتركهم جياعاً عرايا ، كما علينا علاج مرضاهم وجرحاهم(٤٤) .

٥ ـــ العدل والإنصاف :

والعدل مع بنى الإنسان مبدأ أساسى حتمى من مبادىء القرآن الكريم .

﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ . . المائدة ٨

ويعين الإسلام فى هذه الآية المبدأ الذى لا بد من اتباعه مع الإنسان فرداً أو جماعة بإنصاف تام فى كل الظروف ، فهو يرى أن من الخطأ الكبير أن نسلك مع الأصدقاء سلوك العدل والإنصاف ، ونغفله مع الأعداء .

---

(٤٤) انظر مثلاً **﴿ وفى أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾** الذاريات ١٩ . وكذلك **﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا ﴾** الإنسان ٨ .

(٦) ــ التعاون فى الخير وعدم التعاون فى الشر :

كذلك بين القرآن لنا مبدأ هاماً هو التعاون مع كل فرد فى أمور الخير والحق ، وعدم التعاون مع أى إنسان فى الشر والظلم ، وعلينا أن نشارك فى الخير ولو كان صادراً من جانب الأعداء .

﴿ وتعاونوا على البروالتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ . . المائدة ٢

ومعنى البر لا يقتصر على الخير فقط ، بل يستخدم هذا اللفظ فى اللغة العربية للدلالة على إظهار الحق . وعلى هذا فمساعدتنا أى إنسان على التقوى ، وعلى أدائه حقوق الآخرين ، مبدأ هام من مبادىء القرآن .

(٧) ــ حق المســاواة :

أكد القرآن على مبدأ تساوى كافة ـ ع الإنسانى أيما تأكيد ، وقال : لو ثمة فضل لأحد من أفراد فهو فى الأخلاق والإيمان . .

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ الحجرات ١٣

فأول ما ذكره القرآن فى هذه الآية أن أصل الإنسانية كلها واحد ، وأن اختلاف الأجناس والألوان والألسنة ليس فى الحقيقة سبباً معقولاً فى تقسيم الإنسانية والتفريق بينها .

ثانياً : أن الله أوجد هذا الاختلاف بين الشعوب للتعارف فحسب ، وبألفاظ أخرى ليس لأى عشيرة أو قبيلة أو شعب فضل يرفع من حقوقه ويزيد من شأنه ، ويحط من قدر الآخرين ، وما خلقه الله من فروق تتمثل فى الصور والأشكال ، أو اللغات والألسنة ، ليست مدعاة للتفاخر ، بل هى وسائل نميز بها بين أفراد نوعنا . فلو كان بنو الإنسان كلهم على شكل واحد ، ولغة واحدة ، ولون واحد ما أمكن التمييز بينهم . فهذا التقسيم تقسيم فطرى طبيعى ، لكنه ليس أساساً لهضم حقوق الآخرين ، أو التفريق بينهم دون ذنب جنوه . أما الافتخار والتعالى فعلى أساس الناحية الأخلاقية .

وقد أوضح الرسول صلوات الله وسلامه عليه هذه المعانى بطرق مختلفة ، وقال فى خطبته بعد فتح مكة :

« لا فضل لعربى على عجمى ، ولا لعجمى على عربى ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر ، إلا بالتقوى ولا فضل للأنساب » .

ويعنى أن الأفضلية على أساس الدين والتقوى ، فليس هناك إنسان خلق من فضة ، وآخر من حجر ، وثالث من طين . . بل كل الآدميين سواء(٤٥) .

٨ ـ حق اجتناب المعاصى :

كذلك أقر الإسلام مبدأ آخر هو ألا حق لأحد فى أن يأمر الإنسان بارتكاب المعاصى ، فالإنسان لا يجب بل ولا يجوز له إذا أمر بمعصية أن يطيع هذا الأمر ، لأن قانون القرآن يقرر أنه إذا أمر أحد الضباط أو كبار الموظفين مثلاً من هم أقل منه رتبة ليقوموا بأعمال غير مشروعة ، أو أمرهم بالتعدى على أحد دون سبب فلا يجوز لهم طاعة هذا الأمر . يقول الرسول عليه الصلاة والسلام **« لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق »** .

إن ما أقر الخالق بحرمته وعدم مشروعيته ، أو وصفه بأنه معصية لا يحق لمخلوق أن يأمر أحداً بارتكابه . فليس من حق من بيده إصدار الأمر أن يصدر أمراً بالمعصية ، كما أن من يصدر إليه مثل هذا الأمر لا حق له فى طاعته وتنفيذه .

٩ ـ حق رفض طاعة الظالم :

ومن مبادىء الإسلام العظيمة أن الظالم ليس له على الناس حق الطاعة . وقد جاء هذا فى القرآن الكريم حين جعل الله تعالى سيدنا إبراهيم إماماً وقال : **﴿ إنى جاعلك للناس إماما ﴾** ، فسأل إبراهيم ربه **﴿ ومن ذريتى ﴾** فأجابه الله **﴿ لا ينال عهدى الظالمين ﴾** البقرة ١٢٤ . والعهد فى هذه الآية مستعمل بمعنى اللفظ الإنجليزى **Letter Of Appointment** .

فالله تعالى يقول فى هذه الآية : إن الظالمين ليس لديهم تصريح أو أمر من الله بمطالبة الآخرين بطاعتهم(٤٦) ، ولذا ذكر الإمام أبو حنيفة ألا يحق لظالم أن يؤم المسلمين فإن

---

(٤٥) من بين الأسباب التى على أساسها أقر القرآن ببطلان النظام الفرعونى **﴿ إن فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ﴾** القصص ٤ أى أن الإسلام لا يبيح تقسيم أفراد المجتمع الواحد إلى طبقات عليا وأخرى دنيا أو طبقة حكام وطبقة محكومين .

(٤٦) أمامنا فى ذلك آيات صريحة مثل **﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين ﴾** الشعراء ١٥ . **﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾** الكهف ٢٨ . **﴿ واجتنبوا الطاغوت ﴾** النحل ٣٦ . **﴿ وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد ﴾** هود ٥٩ .

تمكن من ذلك فلا تجب على المسلمين طاعته .

١٠ ــ حق الاشتراك فى العمل السياسى :

قرر الإسلام للإنسان ــ ضمن ما قرره من حقوق أساسية ــ حق اشتراك كل أفراد المجتمع فى الحكومة ، إذ لا بد وأن تسير الحكومة بمشورة الأفراد . يقول القرآن ﴿ **ليستخلفنهم فى الأرض** ﴾ النور ٥٥ ، وقد جاء الضمير هنا فى صيغة الجمع فقال ليستخلفنهم كلهم لا بعضهم . فالحكومة ليست لفرد أو أسرة أو طبقة ، بل حكومة الأمة بأسرها وتتكون بمشورة الأفراد كلهم ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ الشورى ٣٨ ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾ آل عمران ١٥٩ يعنى أن الحكومة تسير بالتشاور فيما بين الأفراد . وتوضح كلمات عمر رضى الله عنه هذا الأمر توضيحاً تاماً إذ يقول « **ليس لأحد أن يلى أمر المسلمين دون مشورة منهم** » .

فمن رضى به المسلمون ولوه أمرهم ، ومن لم يرضوا به فلا حكم له عليهم . وعلى هذا يقيم الإسلام الحكومة على مبادىء الشورى والديمقراطية . ومن سوء حظنا أنه لا يزال يفرض علينا عبر أدوار تاريخنا حكام غير شرعيين . وليكن معلوماً أن الإسلام لا يبيح لنا تولية مثل هؤلاء الحكام وتوليهم السلطة ليس إلا نتيجة حتمية لجهلنا وحماقتنا .

١١ ــ حماية الحرية :

لا يمكن فى الإسلام سلب حرية أى إنسان إلا بالعدل والإنصاف . . يقول سيدنا عمر رضى الله عنه « **لا يؤسر رجل فى الإسلام إلا بحق** » ، والحق من وجهة نظره هنا هو ما يسمى الآن تحقيقاً قانونياً عادلاً . . أو بالتعبير الإنجليزى Judicial Process of Law يعنى بشترط لسلب حرية إنسان ما وجود تهمة موجهة ضده ، وأن يعطى فرصة الدفاع الكامل عن نفسه ، وأن يحاكم أمام محكمة عامة عادلة . أما ما هو دون ذلك فلا يسمى عدلاً .

إن العقل العام يقتضى أن يكون عقاب المذنب عقاباً عادلاً منصفاً ، أما أن يلقى القبض على الإنسان ويوضع فى الأغلال دون تهمة ومحاكمة عادلة فهذا سلوك لا يوجد فى الإسلام . وقد جعل القرآن تحقيق العدل والإنصاف واجباً على كل من الحكومة ودار القضاء الإسلامية[٤٧] .

---

(٤٧) انظر مثلاً ﴿ **وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ النساء وغيرها .

١٢ ــ حماية الملكيــة :

يوضح القرآن حقاً أساسياً بشأن الملكية الخاصة فيقول ﴿ **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** ﴾ البقرة ١٨٨ . ولو تدارسنا القرآن والحديث والفقه الإسلامى لعلمنا علم اليقين أن أكل أموال الآخرين باطل أياً كان أسلوبه وطريقته ، فلا حق لأى فرد أو حكومة أكثر من تلك الحالات التى أوضحها الإسلام نفسه .

١٣ ــ صــون الكرامــة :

من بين حقوق الإنسان الأساسية فى الإسلام أن تصان عزته وكرامته وماء وجهه ، وهذا الحق مفصل فى سورة الحجرات مثل :

١ ــ لا يسخر قوم من قوم .

٢ ــ ولا تنابزوا بالألقاب .

٣ ــ ولا يغتب بعضكم بعضاً . الحجرات ١١ ، ١٢

يعنى منع كافة الأشكال التى من شأنها المساس بعزة الإنسان وكرامته ، فلا تجوز السخرية من أحد حاضراً كان أم غائباً ، ولا يجوز إطلاق ما قبح من ألفاظ عليه ، لأن حق الإنسان القانونى ألا تتعرض كرامته وحياؤه للخدش والتجريح من قبل أى إنسان ، وألا يتعدى عليه أحد باليد أو اللسان .

١٤ حماية الحياة الخاصــة :

ومن حقوق الإنسان الأساسية أيضاً الحفاظ على حياته الخاصة ، وتوضح سورة النور هذا الأمر ﴿ **لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا** ﴾ آية ٢٧ . وتقول سورة الحجرات ﴿ **ولا تجسسوا** ﴾ آية ١٢ . كما تبين لنا الأحاديث النبوية الشريفة أنه لا حق لأحد فى أن ينظر من منزله ليرى عورة منازل الآخرين . فلكل إنسان الحق القانونى فى أن يكون منزله فى مأمن عن عيون الآخرين وشغبهم وضوضائهم ودخولهم إياه ، وأن يجلس أهل بيته فى مسكنهم دون حجاب أو تحرج ، بل وأكثر من ذلك ليس لأحد أن ينظر فى رسالة الآخر ليقرأ ما بها .

فالإسلام يحمى حياة الإنسان الخاصة ، ويمنع تفحص البيوت وتدقيق النظر فيها منعاً

باتاً ، ويوصينا ألا نقرأ رسائل الآخرين إلإذا علم من مصدر وثيق أن هذا الشخص يزاول عملاً مريباً خطيراً ، وما عدا ذلك فالشريعة الإسلامية لا تبيح التجسس على أحد مهما كان .

١٥ ــ حق الاحتجاج على الظلم :

يعطى الإسلام للإنسان حقه الكامل فى الاحتجاج على الظلم ﴿ **لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم** ﴾ النساء ١٤٨ . بمعنى أن المظلوم له الحق فى الاعتراض والاحتجاج على من ظلمه .

١٦ ــ حرية التعبير عن الرأى :

وهناك مبدأ يقال له بالمصطلح الحديث حرية التعبير **Freedom Of Expression** بينه القرآن بألفاظ أخرى حين قال : إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ليس حقاً من حقوق الإنسان فحسب ، بل هو فرض عليه وواجب . وطبقاً لما ورد فى القرآن والحديث نجد فرضاً على الإنسان أن يأمر الناس بالخير ويساعدهم عليه ، وينهاهم عن الشر ، ويكفهم عنه . فإن رأى شراً أو منكراً فليس عليه أن يعترض فقط ، بل عليه كذلك أن يحاول منعه وإزالته ، أما التزام الصمت إزاءه ، وعدم محاولة وقفه وكفه ، فهو ذنب يقترفه الإنسان ويكتب عليه ، لأن واجب المسلمين تطهير المجتمع الإسلامى . ويعد منعهم من القيام بهذا الواجب ظلماً كبيراً لا مثيل له .

إن من يمنع إنساناً عن إظهار الحق ومساندته فهو بفعله هذا لا يسلبه حقاً أساسياً فحسب ، بل يعوقه أيضاً عن أداء فرض من الفروض ، ولا بد من حصول الإنسان ــ فى أى ظرف ــ على هذا الحق من أجل صحة المجتمع وسلامته .

وقد ذكر القرآن أسباب انحطاط بنى إسرائيل وكان من بينها أنهم ﴿ **كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه** ﴾ المائدة ٧٩ ، يعنى أنه إذا أصبح شعب من الشعوب لا يعترض ، أو يحتج على منكر أو شر ، فسوف تستشرى هذه المنكرات تدريجياً فى سداة المجتمع ولحمته ويصبح كالثمار المتعفنة التى تلقى بعد قطافها ، ولا يبقى بين هذا الشعب وبين استحقاقه عذاب الله أدنى حائل .

١٧ ــ حق حرية الاعتقاد :

أعطى الإسلام الإنسانية مبدأ ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ البقرة ٢٥٦ . وأعطى فى

ظله كل فرد الحرية فى أن يختار من الكفر أو الإيمان ما يشاء . أما استخدام القوة فى الإسلام فهو لأمرين ضروريين : أولهما : جهاد الأعداء من أجل حماية استقلال وكيان الدولة الإسلامية . وثانيهما : حماية الأمن والنظام ، وتنفيذ الإجراءات القانونية العادلة لمنع الجرائم والفتن .

لقد كان حق حرية الاعتقاد حقاً غالياً ثميناً ظل المسلمون فى مكة ثلاثة عشر عاماً يكافحون من أجله ، ويتحملون المشاق فى سبيله ، حتى استقر فى النهاية . وكما حصل المسلمون عليه ، اعترفوا به كاملاً متكاملاً بالنسبة للآخرين . والتاريخ الإسلامى كله يخلو من فرض المسلمين دينهم بالقوة والإكراه على الرعايا غير المسلمين ، أو اضطهادهم شعباً لينطق بكلمة أو حرف .

١٨ ــ الحماية من الاضطهاد الدينى :

لا يسمح الإسلام باضطهاد الجماعات الدينية بعضها البعض ، أو أن تنقص كل منها من قدر أئمة الآخرين وزعمائهم ، أو تلحق بهم الإهانة والسباب . فالقرآن يعلمنا احترام معتقدات الآخرين الدينية واحترام أئمتهم وزعمائهم ﴿ **ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله** ﴾ الأنعام ١٠٨ .

فالجدل المهذب بين مختلف المذاهب ، والنقد السليم ، وإظهار مواطن الاختلاف كلها أمور تندرج تحت حرية التعبير ، أما الإهانة والاضطهاد والإكراه فهى أمور ممنوعة غير مشروعة .

١٩ ــ حق حرية التجمع :

إن حرية الاجتماع هى النتيجة المنطقية لحرية التعبير . وبما أن القرآن قد أوضح كثيراً أن اختلاف الآراء حقيقة ملازمة للحياة الإنسانية ، فأنى له ألا يعترف بحركة صاحب الرأى بين الناس ؟ فمن الممكن أن تظهر بين الأمة التى تجتمع على مبدأ واحد ونظرية واحدة مدارس مختلفة يتقارب دعاتها على أى حال فيما بينهم . ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** ﴾ آل عمران ١٠٤ وحيث أن هناك فرقاً بين التصورات التفصيلية لمفاهيم « الخير » و « المعروف » و « المنكر » ، فإن المتحدين على نظرية واحدة فى الأمة قد تتشكل بينهم ــ على هذا الأساس ــ مدارس فكرية مختلفة ، وجماعات وأحزاب متعددة ، ومن ثم تظهر جماعات تختلف فيما بينها باختلاف آرائها فى النظريات السياسية والقانون والفقه وما إلى ذلك .

فالسؤال إذن من حق الجماعات التى تختلف فيما بينها فى وجهات النظر أن تنال حرية الاجتماع فى ظل الدستور الإسلامى وميثاق الإسلام الخاص بحقوق الإنسان ؟ لقد ظهر هذا السؤال أمام سيدنا على رضى الله عنه بظهور الخوارج ، واعترف لهم بحقهم فى حرية الاجتماع ، وكان فحوى كلامه لهم أنكم أحرار طالما لم تجردوا سيوفكم لتفرضوا نظريتكم على الآخرين كرهاً .

٢٠ـ المسئولية الفرديـة :

والإنسان فى الإسلام لا يسأل إلا عن أفعاله وجرائمه فقط ، ولا يجوز القبض عليه بسبب جرائم اقترفها الآخرون ﴿ **ولا تزر وازرة وزر أخرى** ﴾ الأنعام ١٦٤ . فليس فى القانون الإسلامى أن يترك المجرم ويقبض على البرىء .

٢١ ـ لا عقاب بدون جريمـة :

إن كل إنسان يعيش فى ظل الإسلام فى مأمن من أن يتخذ ضده أى إجراء بدون تحقيق ، وقد وضع القرآن فى هذا عدة قواعد تقضي بضرورة إجراء تحقيق عادل فيما ينسب لأى إنسان من اتهامات ، من أجل ألا تتخذ إجراءات ضد فرد أو جماعة دون الوقوف على حقيقتها ﴿ **اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم** ﴾ الحجرات ١٢[٤٨] .

هذا هو مجمل الحقوق التى أعطاها الإسلام للناس ، وتصوره الذى بينه للإنسان منذ بداية الحياة الإنسانية تصور واضح كامل .

والأمر الذى تجدر الإشارة إليه أن إعلان حقوق الإنسان العالمى قد صدر إلى العالم دون أن يحظى بأية قوة أو سلطة منفذة ، فلم يكن أكثر من نموذج ومعيار لم يتبعه أى شعب من الشعوب ، أو يعمل وفق نصوصه ، لأنه ليس معاهدة فعالة تعطى الحقوق لسائر الشعوب .

أما المسلمون فهم يتبعون قواعد ومبادىء كتاب الله وسنة رسوله حيث أوضح الله ورسوله فيهما كافة الحقوق الأساسية إيضاحاً تاماً . وعلى الدولة التى تريد أن تصبح دولة إسلامية أن تعطى المسلمين وغير المسلمين هذه الحقوق دون تحيز أو مجاملة ، بلا حاجة إلى معاهدة تنص على أن نعطى الشعب الفلانى هذا الحق أو ذلك إذا أعطانا إياه ، لأن المسلمين يمنحون عدوهم وصديقهم هذه الحقوق بالتساوى والقسطاس المستقيم .

---

(٤٨) انظر كذلك ﴿ **إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين** ﴾ الحجرات ٦ .

البـــاب الخامس

بعض المفاهيم المعاصرة

الفصـل الثانى

العدالة الاجتماعيــة

لقد خلق الله الإنسان فى أحسن تقويم ، وجعل سمات هذا التقويم الفريدة قلة الرغبة فى اقتراف الفساد عياناً ، وبث الفتنة صراحة ، ومن ثم غالباً ما يجد الشيطان نفسه مضطراً للسعى بكل وسيلة ليحتال على الإنسان ويدس له السم فى العسل ويضفى على الفتنة والفساد ثوباً مقبولاً . وهذا ما فعله مع آدم عليه السلام فى الجنة ، فما كان الشيطان ليستطيع خداعه صراحة بقوله « إننى أريدك أن تعصى الله لتخرج من الجنة » ولكن قال ﴿ **هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى** ﴾ طه ١٢٠

ولا تزال الفطرة الإنسانية كما هى منذ خلقت ، لا تتبدل ولا تتغير ، ولا يزال الشيطان يوقع الإنسان فى كثير من الأخطاء ، وعديد من الحماقات . وها نحن نرى صيحات الضلال ، ونعرات الخديعة تستساغ مقبولة فى أردية مزورة وأثواب مغايرة .

بعض خداع الشيطان فى العصر الحديث :

والعدالة الاجتماعية واحدة من حيل الشيطان وألاعيبه التى صنعها بيديه ، وقدمها للإنسانية فى العصر الحديث ولو رجعنا إلى الماضى قليلاً لرأينا كيف ظل الشيطان إلى فترة يخدع العالم تحت اسم الحرية الفردية ، والتحررية « الليبرالية » ، وأقام منها نظاماً أساسه الرأسمالية وعماده اللادينية . وقد قوى هذا النظام ، وساد بلاداً كثيرة ، وكان الناس ينظرون إليه آنذاك على أنه ذروة التمدن الإنسانى ، وقمة التقدم والتحضر ، وأن على الذين يحبون أن يوصفوا بالتمدن والرقى أن يرفعوا أصواتهم منادين بالحرية الفردية والتحرر والتحلل ، وإن كان لا بد من نظام للحياة الإنسانية ، فهو هذا النظام فقط ، الذى يقوم على الرأسمالية والديمقراطية اللادينية التى نشأت واستوت على سوقها فى بلاد الغرب .

ثم توالت الأيام ، وأتى على الإنسانية حين من الدهر شعرت فيه أن هذا النظام

الشيطانى قد ملأ العالم بأسره ظلماً وجوراً . عندئذ لم يستطع إبليس اللعين التمادى فى خداع البشرية مدة أطول بنفس هذه الخدعة ، فحاك حيلة جديدة قدمها للإنسانية باسم العدالة الاجتماعية والاشتراكية ، وها هو يقيم بها نظاماً ملأ دولاً عديدة بالظلم الفاحش العظيم ، الذى لم ير التاريخ مثله . وكانت خدعته هذه المرة من القوة بمكان حتى أن كثيراً من الدول والشعوب اعتبرتها سدرة المنتهى فى « التقدمية » والرق ، وما تفتأ توطد نفسها لقبولها . وحتى الآن لم يسقط القناع عن هذه الخدعة .

وإذا نظرنا إلى المسلمين وجدنا عندهم فى كتاب الله وسنة رسوله قانوناً وهدياً خالداً ، كافياً لأن ينبههم للوساوس الشيطانية إلى الأبد ، وقادراً على أن يوضح لهم كل مناحى الحياة وأمورها . غير أنهم ـــ المساكين ـــ يجهلون أمر دينهم ، ويخضعون تحت قهر تيار الغزو الاستعمارى الفكرى والحضارى منذ أمد بعيد ولهذا فكل صيحة ترتفع فى معسكر الشعوب القاهرة الغازية يعلو صداها من ديارنا المغلوبة المقهورة .

فمثلاً حين اشتد تيار الأفكار الناجمة عن الثورة الفرنسية فهم المثقفون فى الأمم الإسلامية أن واجبهم إبراز مكانة تلك الأفكار ، وصب مجتمعاتهم وأنفسهم فى قوالبها ، ورأوا آنذاك أنها ستذهب بالعقول الرجعية المتخلفة ، وأن العزة والكرامة هيهات أن تقوم لها قائمة فى أقطارهم بدونها .

ولما انصرم عهد الثورة الفرنسية وما تمخضت عنه من أفكار ، بدأت قبلة مثقفينا فى التحول والدوران ، وما هى إلا سنوات حتى شرع المنادون بالعدالة الاجتماعية ، ودعاة الاشتراكية فى الظهور بيننا . والأمر إلى هذاالحد يمكن احتماله والصبر عليه .

لكن ما يستحق الغضب كل الغضب أن جماعة قامت بيننا تريد الإسلام أن يغير قبلته كما غيرت هى قبلتها ، وكأنهم ـــ المساكين ـــ لا يستطيعون الحياة بغير الإسلام ، وكأن بقاءه بينهم ضرورى ، لكنهم يبغون فقط أن يتشرف الإسلام باتباع طريق التقدم التى اتبعوها ، حتى ينجو من التهمة الموجهة إليه بأنه « دين رجعى » .

من أجل هذا كانت محاولات مثل هؤلاء الأفراد فيما مضى إثبات أن التصورات الغربية عن الحرية الفردية والتحررية والرأسمالية والديمقراطية اللادينية هى عين الإسلام . . وها هم الآن يحاولون أيضاً إثبات أن العدالة الاجتماعية بالمفهوم الاشتراكى من صميم الإسلام .

حقيقة العدالة الاجتماعية :

وأود أن أبين فى هذا المقال المختصر ما هية العدالة الاجتماعية ، والشكل الحقيقى

لإقامتها ، ولو أن الأمل ضئيل فى أن يكتشف الذين فهموا الاشتراكية على أنها المرادف الوحيد للعدالة الاجتماعية ، ويصرون على تنفيذها وتطبيقها ، أقول الأمل ضئيل فى أن يكتشف هؤلاء خطأهم ويرجعوا عنه ، إذ الجاهل إذا بقى جاهلاً فهناك إمكانية فى إصلاحه ولو قليلة ، أما إذا اعتلى العرش ، ووصل إلى الحكم فإنه ينادى فى الناس ﴿ **ما علمت لكم من إله غيرى** ﴾ القصص ٣٨ ولا يبقى على من يحاول إفهامه ما لا يفهم .

لكن جمهور الناس وعامتهم ــ والفضل فى ذلك لله وحده ــ يقبلون فى كل زمان محاولة تفهيمهم بطريقة معقولة ، ثم يتنبهون لفعال الشيطان وخداعه وحيله . وهؤلاء هم جمهور العامة بعينهم الذين يخدعهم الضالون ، ويبهرونهم ببدعهم وضلالهم ، ولهذا قصدت من مقالى هذا أن أضع الحقيقة أمام جمهور العامة من الناس .

لا عدالـة إلا فى الإسـلام :

إن أول ما أحب أن أوضحه للأخوة المسلمين ، أن أولئك الذين ينادون بأن « فى الإسلام أيضاً عدالة اجتماعية » إنما يخطئون خطأ كبيراً ، فالصواب أن العدالة الاجتماعية لا توجد إلا فى الإسلام وحده ، لأنه دين الحق الذى أنزله خالق الكائنات وربها لهداية الانسان . وإقامة العدل بين الناس ، وتقرير ما هو عدل وما ليس عدلاً ، إنما هو من أمر خالق الكائنات وربها ، كما أن أحداً أياً كان لا يملك حق وضع معيار العدل والظلم ، ولا توجد فى أى شخص آخر هذه الأهلية التى من شأنها إقامة العدل الحقيقى ، وليس فى مقدور الإنسان أن يملك نفسه ، أو يحكمها حتى يجيز لها أن تضع معيار العدالة .

فحقيقة الكائنات أنها مملوكة لله ، وأنها رعيته ، ومن ثم فهى لا تملك تقرير معيار العدالة ، لأن هذا من اختصاص مالكها وحاكمها . ثم أن الإنسان مهما بلغت منزلته يعتمد على عقله وذهنه الذى لا شك فى قصوره ، ومحدوديته ، وعدم قدرته على الوصول إلى الحقيقة الكاملة ، مما يحتم وقوعه بأى حال تحت تأثير الرغبات والأوطار والتعصبات المختلفة ، وعلى هذا ليس فى مكنةالإنسان أن يضع لنفسه نظاماً مبنياً على العدل الحقيقى . ولعل التجربة العملية تثبت لنا أن أى نظام يضعه الإنسان من نفسه ــ مهما بدا فى ظاهره عادلاً ــ سرعان ما يتحقق فشله بعد مدة فيستاء منه ويلفظه ، ثم يقدم على تجربة أخرى حمقاء .

أما العدالة الحقيقية فلا توجد إلا فى النظام الذى صنعه عالم الغيبْ والشهادة ذو الوجود المقدس .

الأمر الثانى : الذى أريد أن أوضحه أيضاً أن من قال « أن فى الإسلام عدلاً » فقد قال ما دون الحقيقة ، إذ الحقيقة التى لا مراء فيها أن العدل وحده هو هدف الإسلام وبيت قصيده ، وأن الإسلام نزل فقط لإقامة العدل يقول تعالى :

﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز ﴾ . الحديد ٢٥

هذان الأمران الآنف ذكرهما إذا لم يغفلهما المسلم فى بحثه عن العدالة الاجتماعية ، فهيهات أن يقع فى خطأ أخذ العدل عن مصدر آخر ، وترك الله ورسوله ، وعليه عندما يشعر بضرورة العدل أن يعلم أن العدل لا يمكن وجوده عند أحد سوى الله ورسوله ، وأن إقامة العدل لا يحققها إلا تطبيق الإسلام كاملاً بلا أدنى إقلال أو نقصان ، فالعدل ليس شيئاً منفصلاً عن الإسلام ، والإسلام نفسه هو العدل ، وإقامته وإقامة العدل شىء واحد .

ما هى العدالة الاجتماعية ؟

وأعرض لكم الآن حقيقة العدالة الاجتماعية ، والصورة الصحيحة لتحقيقها وقيامها :

تكوين الشخصية الإنسانية :

إن أى مجتمع إنسانى يتكون نتيجة اجتماع آلاف وملايين وعشرات الملايين من البشر ، وتضم بنيته كل فرد ذى روح وعقل وشعور ، ولكل فرد فيه شخصيته التى لا بد لها من أن تنال حظها من فرص التربية والتنشئة ، كما لكل فرد فيه أيضاً ذوقه الخاص ، ولنفسه بعض الرغبات والمرادات ، ولجسده وروحه بعض الضرورات اللازمة .

فحقيقة الأشخاص أنهم ليسوا أجزاء آلية فى ماكينة بلا روح بحيث تعتبر الماكينة هى الأصل والأجزاء لازمة لها دون أن تكون لها أية شخصية ، بل الأمر على عكس ذلك ، فالمجتمع الإنسانى جماعة من الآدميين ، ليسوا ملكاً للمجتمع بل المجتمع ملك لهم ، وهم الذين صنعوه وكونوه ليحصلوا على ضروراتهم بتعاملهم مع بعضهم البعض ، وبمساعدة كل منهم الآخر من أجل إشباع حاجاتهم المعنوية والمادية .

المسئولية الفردية :

ثم إن هؤلاء الأفراد يستجوبون أمام الله فرادى ، ولكل منهم فترة اختبار مقررة لكل على حدة ــ عليه أن يقضيها ، ثم يأتى أمام الله ليحاسبه على القدرات والطاقات والصلاحيات التى أعطيت له فى الدنيا ، وكيف تصرف فيها ، وماذا فعل بها ، وعلى الوسائل والأسباب التى منحت له ، وتيسرت لحياته ، فيم استخدمها ، وأى شخص كونها لنفسه ورباها ، ثم أتى بها أمام الله .

وحساب الإنسان أمام الله لن يكون جماعياً بحيث تحاسب كل أسرة وقبيلة وشعب عن سلوك أفراده ككل ، بل سيكون فردياً ، فيأتى الناس بعد انقطاعهم عن كافة علائق وروابط الدنيا ليمثلوا أمام عدالته ، ويسأل كلا منهم عما فعل وقدمت يداه .

الحرية الفردية :

هذان الأمران ــ أعنى تكوين الشخصية الإنسانية فى الدنيا ، واستجواب الإنسان الفردى فى الآخرة ــ يتطلبان حصول الفرد على حريته فى الدنيا . فإن لم يحصل الإنسان على فرص بناء شخصيته وإنمائها وتكميلها وفق رغبته وإرادته ، فإن الإنسانية تتوقف فى داخله ، ويشعر بالاختناق ، وتفتر قواه ، وتنهار قدراته ، ويجد نفسه حبيساً مقيداً ، فيقع فريسة للجمود والتحجر . لكن مسئولية تقصيره فى هذه الحالة سوف تقع فى الآخرة على من صنعوا هذا النوع من النظام الاجتماعى وأقاموه ، فهم لن يحاسبوا على أعمالهم الفردية ، ومقترفاتهم الشخصية فحسب ، وإنما أيضاً على إقامتهم نظاماً جبرياً ، وإجبارهم الناس على تكوين شخصيات ناقصة ضد رغبتهم أو وفقها.

والظاهر أن أحداً ممن يؤمنون بالآخرة لا يستطيع أن يتصور وقوفه بين يدى الله حاملاً هذا العبء الثقيل ، إذ لو كان يؤمن بالله ويخشاه لمال إلى منح الأفراد مزيداً من الحرية ، حتى يتحمل كل شخص تبعة ما يرتكبه ومسئولية ما يجنيه ، ومن ثم لا تقع مسئولية خطأ تكوين الشخصية على من بيدهم إقامة النظام الاجتماعى وحكمه .

النظم الاجتماعية وسلطتها :

كانت السطور الماضية تتعلق بالحرية الفردية ، ولننتقل الآن إلى الطرف الآخر ، وأقصد به المجتمع .

والمجتمع يتكون من أسر ، فقبائل ، فشعوب ، فإنسانية بأسرها ، وهو فى بدايته

رجل وامرأة ، ومن أولادهما تتكون الأسرة ، ومن مجموع الأسر تنشأ القبيلة ، ومن القبائل يتشكل الشعب ، والشعب هو الذى يصنع نظام الحكم من أجل تنفيذ متطلباته الاجتماعية .

والغرض الأساسى الذى من أجله تنشأ النظم الاجتماعية على اختلاف أشكالها هو المحافظة على الأفراد ، وحصول الفرد على فرص لتكوين وبناء شخصيته بالاشتراك مع بقية الأفراد ومساعدتهم ما كان فى إمكانه الحصول عليها بطاقته الفردية ، بيد أن تحقيق هذا الهدف الأساسى لا يكون بغير وجود سلطة لكل شكل من الأشكال الصغيرة من أجل التحكم فى حرية الفرد وضبطها كى لا يتطاول على الآخرين ، وحتى يمكن تحقيق التقدم والصلاح لأفراد المجتمع كافة .

وما أن نصل إلى هذا المقام حتى تبرز أمام أعيننا مشكلة العدالة الاجتماعية ، وتصطرع المتطلبات الفردية والجماعية المتضادة فيما بينها . فمن ناحية يقتضى فلاح الإنسان حصوله على حريته الشخصية فى المجتمع ، ليتسنى له تكوين شخصيته كما يجب ووفق صلاحياته ، كذلك يتطلب هذا الفلاح أيضاً حصول الأسر والقبائل والعشائر على الحرية اللازمة فى ممارسة عملهم داخل دائرة المجتمع ، ومن ناحية أخرى اللازمة فى ممارسة عملهم داخل دائرة المجتمع ، ومن ناحية أخرى ينبغى لتحقيق خير المجتمع وصلاحه أن تكون للأسرة سلطة فوق الأفراد ، وللقبيلة سلطة فوق الأسر ، وللحكومة سلطة عامة فوق الأفراد جميعهم ، وفوق كل الأشكال الاجتماعية التى يتألف منها المجتمع ، وذلك للحد من حرية الفرد حتى لا يتعدى على الآخرين بالظلم والجور .

عند ئذ تبدو للإنسانية جمعاء مشكلة الإقرار بحرية الشعب والحكومة من ناحية ، وضرورة وجود قوة ضابطة فوق الحكومات والشعوب من ناحية أخرى لكى تمنعهم من تجاوز الحدود المخصصة لكل منهم .

نخلص من هذا إلى أن العدالة الاجتماعية فى حقيقتها تعنى منح الأفراد والأسر والعشائر والقبائل والشعوب قدراً مناسباً من الحرية ، ولمنع الظلم والجور تحصل الأشكال الاجتماعية المختلفة على سلطة فوق الأفراد ، كما يحصل كل شكل منها على سلطة فوق الآخر ، من أجل تحقيق الاستقرار والسعادة للمجتمع بأسره .

عيوب الرأسمالية والاشتراكية :

والحقيقة الأساسية التى تبدو للوهلة الأولى ، أن ذلك النظام الذى نتج عن الثورة الفرنسية ، واتخذ من الحرية الفردية والتحررية الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية اللادينية

أساساً له إنما هو نظام مناف للعدالة الاجتماعية ، ومثله بل وأكثر منه ، هذا النظام الذى يسير وفق نظريات ماركس وانجلز ، فهو أشد تنافياً مع العدالة الاجتماعية .

فأما النظام الأول فعيبه أنه أعطى الفرد حرية أكثر من الحد اللازم ، وسمح له بالتعدى والتطاول على الأسرة والقبيلة والمجتمع والشعب ، وتراخى مع القوة الضابطة فى المجتمع ، والتى يرجى بها تحقيق الخير للشعب .

وأما العيب فى النظام الثانى فهو أنه يعطى الحكومة قوة وسلطة أكثر من الحد اللازم ، ويسلب الأفراد والأسر والقبائل حريتهم جميعاً ليسخر الأفراد لخدمة المجتمع ، ويقلب حقيقة الإنسان من آدمى ذى روح إلى آلة أو جزء فى آلة بلا روح . فلعمر الحق أن من يزعم أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق مثل هذا النظام إنما يقول كذباً وافتراء وبهتاناً .

الاشتراكية أسوأ أشكال الظلم الاجتماعى :

والاشتراكية فى الحقيقة هى أسوأ شكل من أشكال الظلم الاجتماعى لم يظهر مثله لا فى زمن النمرود ، ولا فى عصر فرعون أو جنكيزخان . فأى عاقل هذا الذى يرى العدالة الاجتماعية فى قيام شخص ، أو بضعة أشخاص ، بتأليف فلسفة اجتماعية ، وتكوين حكومة ذات سلطات واسعة غير محدودة ، وفرضهم هذه الفلسفة بالقوة على سكان دولة بأكملها يبلغ تعدادهم عشرات الملايين من البشر ، ثم إذا بهم يستولون على الأراضى ويؤممون المصانع ، وحولوا بلدهم سجناً أغلقوا فيه كل باب أمام الناس للنقد أو الشكوى أو الاستغاثة أو العدالة والإنصاف . فليس من حقهم تكوين تجمع أو تنظيم ، وليس من صحافة تحت ظل هذا النظام يستطيع الناس التعبير عن آرائهم من خلالها ، ولا من محكمة عادلة يطرقون أبوابها طلباً للإنصاف ، كما أن نظام الجاسوسية منتشر على نطاق واسع ، حتى أن الإنسان يخشى أخاه أن يكون جاسوساً ، وعلى من أراد أن يفتح فمه داخل منزله أن يجيل بصره فى الجدران المحيطة به ، خوفاً من أن تكون لها أذن تسمع قوله ، أو لسان ينقل كلامه إلى الحكومة . وإمعاناً فى الخداع والتزييف تسبك طبخة الانتخابات بمعرفة هذه الحكومة من أجل التمثيل على الناس بإظهار الديمقراطية ، ولكن هيهات لأحد من المخالفين لأعضاء الحكومة فى الرأى أن يفوز فى هذه الانتخابات . بل أن من يشترك معهم أو يدخل فى زمرتهم ليس له أن يعبر عن رأيه ، أو ألا يكون بائعاً لضميره .

ولو فرضنا أن مثل هذاالنظام قد يؤدى إلى توزيع الثروة توزيعاً متساوياً ، فإن أى نظام اشتراكى لم يستطع حتى اليوم تحقيق هذا .

ثم هل العدالة الاجتماعية هى مجرد المساواة الاقتصادية ؟ أنا لا أسأل عما إذا كانت هناك مساواة اقتصادية فعلاً بين الحكام والمحكومين فى هذا النظام أم لا ، ولا أسأل أيضاً عما إذا كان مستوى المعيشة متساوياً بين الدكتاتور(٤٩) وأى فلاح من الخاضعين لهذا النظام أم لا ، إنما أسأل فقط لو أن هناك مساواة اقتصادية فعلية بين الجميع فهل تسمى عدالة اجتماعية ؟

هل العدل أن يكون للديكتاتور ورفاقه مطلق الحرية فى اختراع هذه الفلسفة وفرضها على الناس جبراً وتسلطاً عن طريق تجنيد طاقاتها ، وليس لأحد أن ينطق بمجرد كلمة واحدة تتعلق بأدنى جزء من هذه الفلسفة وأسلوب تنفيذها ؟

هل من العدالة أن يكون للديكتاتور وحفنة من حماته حق تسخير كافة السبل والوسائل ، وصنع كل نوع من التنظيمات من أجل الترويج لفلسفتهم ، بينما لا يستطيع من يخالفهم الرأى — أو حتى يجرؤ — على أن يكون تنظيماً ، ولو من شخصين اثنين ، أو يتحدث إلى جماعة ، أو ينشر كلمة فى الصحافة ؟

هل من العدالة أن يجعل هذا الدكتاتور ملاك الأراضى وأصحاب المصانع معدمين تماماً ، ويجعل الدولة هى المالك الوحيد للأراضى والمصانع ، ثم يركز الحكم فى أيدى أفراد معدودين لهم مطلق الحرية فى اختيار كافة الطرق والوسائل لجعل الشعب برمته بلا حرية أو اختيار ، ويصبح خروج السلطات من أيديهم ، واستقرارها فى أيدى غيرهم أمراً مستحيلاً ؟

وإذا كان الإنسان لا يحيا ليأكل فقط ، وحياته ليست قصراً على الاقتصاد وحده ، فكيف يمكن إذن تسمية مجرد المساواة الاقتصادية عدلاً ؟

إن هذا النظام ينشر الظلم والجور فى كل شعبة من شعاب الحياة ، ويدمر كل وجه للإنسانية لكى يتساوى الناس فى توزيع الثروة الاقتصادية فحسب . وحتى لو ساوى هذا الديكتاتور وأذنابه بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الناس ، فإن المساواة التى نتجت عن طريق الظلم والتعسف لا يمكن أن تقر العدالة الاجتماعية .

إن ما ذكرته لكم وما يماثله هو أسوأ ظلم اجتماعى لم يعرف التاريخ الإنسانى له مثيلاً من قبل .

تصور الإسـلام للعدالـة :

ليس فى الإسلام مكان لإنسان ، أو مجموعة بشرية تخترع بعقلها فلسفة للعدالة فى

---

(٤٩) يقصد رئيس الدولة أو زعيم الحزب فى النظام الاشتراكى — المترجم .

الحياة الإنسانية ، ثم تجعل من نفسها سلطة قيمة على تنفيذها وفرضها على الناس بالحديد والنار ، وتسكت جميع الأفواه ، وتخرس كافة الألسنة .

فأبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضى الله عنهما لم يفعلا هذا ، بل إن محمداً عليه الصلاة والسلام نفسه لم يفعله ، لأن الإسلام ليس فيه مكان لديكتاتور أو موضع قدم لحاكم مطلق سوى الله الذى يحنى الإنسان رأسه أمام حكمه بلا تساؤل . حتى محمد عليه الصلاة والسلام كان خاضعاً لحكمه تابعاً له . وطاعة محمد واجبة لأنه يحكم بحكم الله ، ومعاذ الله أن يصنع فلسفة من وحى عقله ونفسه . ولم يكن ثمة شيء يعلو على النقد ، ويرتفع عن المس فى نظام حكم محمد عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين سوى الشريعة الإلهية وحدها ، أما ما عداها فمن حق الإنسان أن يبدى رأيه فيه ، ويعلن كلمته بشأنه .

حدود الحرية الفردية :

والقيود التى تحد من حرية الفرد فى الإسلام وضعها الله بنفسه ، فعين للمسلم الأفعال الحرام التى تجب حمايته منها ، وأوضح له الفروض التى يلزمه أداؤها ؛ وحدد له حقوقه على الآخرين ، وحقوق الآخرين عليه ، ودواعى انتقال الملكية من يده وأسبابه والطرق التى يحرم عليه اقتناء الثروة منها ، كما حدد الواجبات والفرائض التى على الأفراد والأسر والقبائل والشعوب . . والتى من شأنها نشر الخير فى المجتمع ، وكذلك عين سبحانه وتعالى الخدمات اللازمة للحياة وشعابها المختلفة .

كل هذا ثابت فى الكتاب والسنة وهما الدستور الدائم الذى لا يحتاج إلى أدنى مراجعة ، والذى لا يحق لفرد — أياً كان — أن يعمل فيه بالحذف أو الإضافة أو التبديل . ويقضى هذا الدستور بعدم أحقية الفرد فى تجاوز الحدود والقيود التى وضعها الله على حريته الشخصية ، أما فى إطار هذه الحدود فليس لأحد الحق فى أن يسلبه حريته .

فطرق الكسب غير المشروع مثلاً ، أو وجوه إنفاق المال المحرمة ليس لأحد أن يحيد عنها ، ومن يفعل ذلك فإن القانون الإسلامى يناله بالعقوبة . أما من يمتلك شيئاً بالوسائل المشروعة المحللة ، فإن حقوق ملكيته محفوظة تماماً ، ولا يمكن أن يحرم من التصرف فى ملكيته وفق الطرق المشروعة أيضاً .

كذلك فرض الله سبحانه وتعالى واجبات على الإنسان أداؤها لتحقيق خير المجتمع وصلاحه ، أما ما زاد عن هذه الواجبات والفروض فلا جبر ولا تسلط فى أخذه منه أو تكليفه به ، اللهم إلا ما أتى عن طوع وبرضاه ، وينص هذا الدستور أيضاً على ضرورة

أن تؤدى الحكومة حقوق الأفراد ، كما أنه يخولها سلطة أخذ حقوقها منهم .

هذا الدستور الكامل إذا طبق فسوف تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ليس بعدها عدالة. وهذا الدستور موجود حتى اليوم ، ولو تم تنفيذه فلن يستطيع أحد إيقاع المسلمين فى خدعة استيراد الاشتراكية من الخارج ، والزعم بأنها عين الإسلام .

شـــروط انتقال الثروة :

بين الإسلام ثلاثة أشكال لانتقال الثروة من وإلى الأشخاص هي الوراثة والهبة والكسب . أما الوراثة فهى انتقال المال من صاحبه الشرعى إلى وارثه طبقاً لقواعد شرعية محددة . وأما الهبة أو العطاء فهى ما يعطيه صاحب الثروة الشرعى طبقاً لحدود شرعية . . فإن كانت الهبة من طرف الحكومة فتصير شرعية جائزة إذا ما كانت من أملاك الحكومة ، وبالطرق المعروفة المبينة ، وبهدف تحقيق خدمة عامة تعود على المجتمع بالخير ، ولا بد من أن تكون الحكومة التى تمنح مثل هذه الهبات والعطايا حكومة شرعية تحكم بالدستور الشرعى والشورى ، وتتوفر فيها الحرية الكاملة للفرد فى محاسبتها على أفعالها .

أما الكسب فى الإسلام فهو ما لم يكن من طرق محرمة كالسرقة والاغتصاب والغش فى الكيل والميزان والخيانة والرشوة والاختلاس والبغاء والاحتكار والربا وصفقات النصب والاحتيال وصناعة الخمور والمسكرات وتجارتها وإشاعة الفاحشة بين الناس . أما ما يكونه الفرد من الثروة عن طرق شريفة شرعية فملكيته لها ملكية شرعية ، بصرف النظر عن قلتها أو كثرتها ، وليس لهذه الثروة حد أدنى أو حد أعلى ، فلا قلتها لدى شخص تبيح أن ننزع من الآخرين ونضيف إليه ، ولا كثرتها تستوجب إنقاصها بالقوة .

وطبيعى أن الثروة التى تتكون نتيجة تجاوز الحدود الشرعية وتعديها من حق المسلمين أن يسألوا عن سببها . من أين لك هذا ، ثم يجرى تحقيق قانونى ، فإن ثبت عدم شرعيتها ، فللحكومة الإسلامية الحق الكامل فى الاستيلاء عليها ومصادرتها .

قيود على وجوه الإنفاق :

إن من يملك ثروة عن طريق شرعى لا يتركه الإسلام مطلق العنان فيتصرف فيها كيف يشاء ، بل يفرض عليه بعض القيود القانونية كى لا ينفق ثروته فى وجوه تلحق الضرر بالمجتمع ، أو بأخلاقه هو نفسه ، أو بدينه ، فليس له مثلاً أن ينفق ماله فى الفسق والفجور كالخمر والقمار والزنا وغيره ، وكذلك ليس له أن يسرف أو يترف أكثر من اللازم ، إذ لا يجوز أن يحيا صاحب الثروة رغداً وجاره يبيت على الطوى .

فالإسلام يعطى الفرد حقه فى التمتع بثروته بالطرق المشروعة ، وإذا أراد أن يستثمر ما يفيض عن حاجاته الضرورية ، فعليه أن يختار مجالات مشروعة بحيث لا يتجاوز الحدود التى وضعتها الشريعة على الكسب .

وتحقيقاً لخدمة المجتمع فرض الإسلام الزكاة على من يملك أكثر من النصاب الشرعى ، وعلى الزروع والثمار والمواشى وغير ذلك من أنواع الثروات الأخرى ، وتشمل الشريعة تفصيلاً دقيقاً لهذه الأمور .

وخذوا نموذجاً لذلك أية دولة ، ثم قوموا بعمليات حسابية لها ، وانظروا لو وزع هذا المال المجموع من الزكاة فى مصارفه المشروعة ، أيبقى فيها شخص واحد محروماً من حاجاته الضرورية ؟ .

كذلك يقسم الإسلام المال الذى يتركز فى يد شخص واحد بمجرد موته عن طريق تشريعات الميراث ، وبذلك لا يتركز فى أيدى فئة قليلة من الناس على الدوام .

أما فيما يختص بالمعاملات بين مالك الأرض وزارعها ، أو صاحب المصنع والعامل ، فالإسلام يحب أن تقوم على بينة ورضا من الطرفين بحيث لا يلزم الأمر تدخل الحكومة بينهما ، إلا أنه إذا وقع شىء من الظلم فى هذه المعاملات فالحق كل الحق للحكومة الإسلامية أن تتدخل ، وتقيم الحدود ، وتنصف المظلوم .

ملكيـة الدولـة :

لم يحرم الإسلام على الحكومة إدارة صناعة أو تجارة ما . . فلو أن هناك تجارة أو صناعة لازمة لحياة المجتمع ، وليس الأفراد على استعداد لإدارتها ، أو أن إدارتها عن طريق الأفراد فيها مساس بالمصلحة العامة ، ففى استطاعة الحكومة أن تديرها بنفسها ، أما إذا كانت هناك صناعة أو تجارة أفراد قلائل بطريقة تلحق الضرر بالمجتمع ، فللحكومة أن تديرها بمعرفتها وبالطرق المناسبة بعد تعويضهم عنها . إذ ليس فى الإسلام مانع شرعى من اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، غير أن الإسلام لا يقبل أن تكون الحكومة وحدها هى المالك الوحيد فى المجتمع ، وفى يدها كل مصادر الثروة لتصبح التاجر الوحيد ، ومالك الأرض الأول والأخير ، وصاحب المصنع المطلق .

شروط التصرف فى بيت المال :

الحكم القطعى فيما يتعلق ببيت المال أن ما به من مال هو مال الله والمسلمين ،

ولا يملك أحد التصرف فيه . أما ضبطه وتنظيمه فهو كسائر شئون المسلمين لا يكون إلا بالشورى ، وكل ما يتعلق به يسير بالطرق الشرعية . وللمسلمين حق محاسبة الدولة إذا حادت عن ذلك .

ســؤال :

وفى ختام حديثى هذا أتوجه بالسؤال إلى كل من له عقل يفكر :

إذا كانت العدالة الاجتماعية اقتصادية فقط ألا تكفينا هذا العدالة الاجتماعية التى أقرها الإسلام ؟ وهل تبقى بعد ذلك ضرورة تسلب من أجلها حرية الناس وحقهم فى ملكية أموالهم ، ويصبح الشعب كله من أجل خاطرها عبداً لحفنة آدميين .

ثم ما الذى يمنعنا نحن المسلمين من إقامة حكومات شرعية حقيقية فى بلادنا ، تعمل وفق الدستور الإسلامى ، وتنفذ شريعة الله كاملة غير منقوصة ؟

إننا لو حققنا هذا فسوف ترى شعوب الدول الاشتراكية بنفسها نظام حياتنا ، وتشعر أنه بغير هذا النور سوف تظل تائهة إلى الأبد فى هذه الظلمة التى تعيش بين لججها .

* * *

الباب السادس

العصر النموذجي للدولة الإسلامية

الفصـــل الأول

العصر النبوى

إن المجتمع الإسلامى الذى ولد مع ظهور الإسلام ، وتمكن من السلطة السياسية بعد الهجرة ، اختار شكلاً لدولته يتكىء على عدة مبادىء واضحة ، نذكر أهم ما يتعلق منها ببحثنا هذا فى النقاط التالية :

١ ــ سيادة القانون الإلهى :

كانت أولى القواعد الأساسية لهذه الدولة أن الحاكمية لله تعالى وحده ، وحكومة المؤمنين فى أصلها وحقيقتها « خلافة » ، ولم تكن حكومة مطلقة العنان فيما تفعل ، بل كان حتماً عليها أن تعمل تحت القانون الإلهى الذى يستمد ويؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله . وهذا المبدأ الأساسى مذكور فى كتاب الله فى سورة النساء آيات ٥٩ ــ ٦٤ ــ ٦٥ ــ ٨٠ ــ ١٠٥ ، وسورة المائدة آيات ٤٤ ــ ٤٥ ــ ٤٧ ، وفى سورة الأعراف آية ٣ ، وسورة يوسف آية ٤٠ ، وسورة النور آيتى ٥٤ ــ ٥٥ ، وسورة الأحزاب آية ٣٦ ، وسورة الحشر آية ٧ .

وقد أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام هذا المبدأ فى أحاديثه المتعددة صراحة فقال :

« عليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه » . .

(مسند الإمام أحمد)

« إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحرم حرمات فلا تنتهكوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها » . .
(كنز العمال ــ المشكاة باب الاعتصام بالكتاب والسنة)

« من اقتدى بكتاب الله لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة »
(المشكاة.باب الاعتصام بالكتاب والسنة)

« تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله » .
(المشكاة : باب الاعتصام بالكتاب والسنة ــ كنز العمال)

« ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا » . .
(كنز العمال)

٢ ــ العدل بين الناس :

والقاعدة الثانية التى أسس عليها بناء الدولة أن الجميع متساوون أمام قانون الكتاب والسنة ، ولا بد من تنفيذه فيهم بدرجة واحدة من أدنى فرد فى الدولة إلى القادة والحكام ، وليس فيه موضع لمعاملة شخص ما معاملة مختلفة عن غيره . وكما جاء فى القرآن أن الله تعالى هدى نبيه عليه الصلاة والسلام لأن يعلن :﴿ وأمرت لأعدل بينكم ﴾ . . الشورى ١٥ .

يعنى أننى مأمور بالإنصاف دون عداوة ، فليس من شأنى أن أتعصب لأحد أو ضد أحد ، وعلاقتى بالناس كلهم سواء ، وهى علاقة العدل والإنصاف ، فأنا نصير من كان الحق فى جانبه ، وخصيم من كان الحق ضده ، وليس فى دينى أى امتيازات لأى فرد كائناً من كان ، وليس لأقاربى حقوق وللغرباء عنى حقوق أخرى ، ولا للأكابر عندى مميزات لا يحصل عليها الأصاغر ، والشرفاء والوضعاء عندى سواء ، فالحق حق للجميع ، والذنب والجرم ذنب للجميع ، والحرام حرام على الكل ، والحلال حلال للكل ، والفرض فرض على الكل ، حتى أنا نفسى لست مستثنى من سلطة القانون الإلهى .

ويوضح النبى عليه الصلاة والسلام هذه القاعدة فيقول :

« إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ، ويتركون الشريف ، والذى نفس محمد بيده لو أن فاطمة (بنت محمد) فعلت ذلك لقطعت يدها » .

(صحيح البخارى ، كتاب الحدود)

ويقول سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

« رأيت رسول الله ﷺ يقيد (أى يقتص) من نفسه » . .
(كتاب الخراج للإمام أبى يوسف ــ مسند أبى داود)

٣ ــ المســاواة بين الناس :

وتتشعب من القاعدة السابقة قاعدة ثالثة ضمن المسلمات التي كانت فى الدولة الإسلامية ، ألا وهى أن حقوق كافة المسلمين واحدة ومتساوية تماماً دون اعتبار للون أو جنس أو لغة أو وطن ، ولم يكن لأى فرد أو جماعة أو طبقة أو جنس أو شعب داخل حدود الدولة الإسلامية أى نوع من التمايز فى الحقوق ، ولا يمكن أن تكون منزلة فرد أدنى وأقل من آخر . يقول القرآن :

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ الحجرات ١٣

ويوضح الرسول عليه الصلاة والسلام فى حديثه :

« إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » . . (مسلم وابن ماجة)

« المسلمون إخوة لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى » . . (الطبرانى)

« يأيها الناس ألا إن ربكم واحد لا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى »

(تفسير روح المعانى نقلاً عن البيهقى)

« من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم له ما للمسلم وعليه ما على المسلم »

(صحيح البخارى ، كتاب الصلاة)

« المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » . .

(مسند أبى داود كتاب الديات ــ النسائى كتاب القسامة)

« ليس على المسلم جزية » . .

(مسند أبى داود كتاب الإمارة)

٤ ــ مسئولية الحكومة :

والقاعدة الرابعة الهامة التى تأسست عليها الدولة الإسلامية أن الحكومة وسلطتها وأموالها أمانات لله عند المسلمين ينبغى إيكالها لأناس يخشون الله عادلين مؤمنين ، وليس

لأحد حق التصرف فى هذه الأمانات بطرق مشبوهة ، أو لأغراض شخصية .

يقول تعالى :

﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيرا ﴾ . . النساء ٥٨

ويقول النبى عليه الصلاة والسلام :

« ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام الأعظم الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته » . .

(صحيح البخارى كتاب الأحكام ـــ صحيح مسلم كتاب الإمارة)

« ما من وال يلى رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة » . . .

(صحيح البخارى كتاب الأحكام ـــ صحيح مسلم كتاب الإيمان وكتاب الإمارة)

« ما من أمير يلى أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم فى الجنة » . .

(صحيح مسلم كتاب الإمارة)

« يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها » . .

(كنز العمال)

« من أخون الخيانة تجارة الوالى فى رعيته » . .

(المصدر السابق)

« ومن ولى لنا عملاً ولم تكن له زوجة فليتخذ زوجة ولم يكن له خادماً فليتخذ خادماً أو ليس له مسكن فليتخذ مسكناً أو ليس له دابة فليتخذ دابة فمن أصاب سوى ذلك فهو غال أو سارق »

(المصدر السابق)

ويقول سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه :

« من يكن أميراً فإنه من أطول الناس حساباً وأغلظهم عذاباً ، ومن لا يكون أميراً فإنه من أيسر الناس حساباً وأهونهم عذاباً لأن الأمراء أقرب الناس من ظلم

المؤمنين ومن يظلم المؤمنين فإنما يخفر الله (ينقض عهده ويغدر به) » . .
(المصدر السابق)

ويقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

« لو هلك حمل من ولد الضأن ضياعاً بشاطىء الفرات خشيت أن يسألنى الله »
(المصدر السابق)

٥ ـ الشـــورى :

خامسة قواعد الدولة الإسلامية هى حتمية تشاور قادة الدولة وحكامها مع المسلمين ، والنزول على رضاهم ورأيهم ، وإمضاء نظام الحكم بالشورى .

يقول تعالى :

﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ . . الشورى ٣٨

﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ . . آل عمران ١٥٩

وقال على رضى الله عنه :

« سألت يوماً رسول الله لو وقع لنا بعدك ما لم نجد له حكماً فى القرآن أو نسمع منك فيه شيئاً فماذا نفعل ؟ فقال ﷺ اجمعوا العابدين من أمتى واجعلوه بينكم شورى ولا تقضوا برأى واحد » . . (تفسير روح المعانى)

ويقول عمر رضى الله عنه :

« من دعا إلى إمارة نفسه أو غيره من غير مشورة من المسلمين فلا يحل لكم أن لا تقتلوه » . . (كنز العمال)

ويقول أيضاً :

« لا خلافة إلا عن مشورة » . . (المصدر السابق)

٦ ـ الطاعة فى المعروف :

أما القاعدة السادسة فكانت وجوب طاعة الحكومة فى المعروف فقط ، ولا حق لأحد أن يطاع فى معصية . ومعنى هذه القاعدة بألفاظ أخرى أن الحكم الصادر من

الحكومة والحكام إلى رعيتهم واجب الطاعة إذا كان مطابقا للقانون الشرعى ، ولا طاعة لهم فيما يخالف هذا القانون ، ولا يلزم أحد تنفيذ هذا الحكم . وبيعة الرسول ﷺ وردت فى القرآن مشروطة بالطاعة فى المعروف على الرغم من عدم الشك فى صدور أمر من جانبه ﷺ فى معصية .

ويقول تعالى :

﴿ ولا يعصينك فى معروف ﴾ . . الممتحنة ١٢

ويقول عليه الصلاة والسلام :

« السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . .
(البخارى كتاب الأحكام ـ صحيح مسلم كتاب الإمارة)ـ

« لا طاعة فى معصية إنما الطاعة فى المعروف » . . .
(النسائى كتاب البيعة ـ ابن ماجة كتاب الجهاد)

وقد روى عن النبى صلوات الله وسلامه عليه تأكيده هذا المضمون بطرق مختلفة . ففى رواية قال : « **لا طاعة لمن عصى الله** » وفى حديث آخر « **لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق** » كما قال : « **لا طاعة لمن لم يطع الله** » وقال : « **من أمركم من الولاة بمعصية فلا تطيعوه** » . .

وقال أبو بكر رضى الله عنه فى خطبة له : « **من ولى من أمر أمة محمد ﷺ شيئاً فلم يقم فيهم بكتاب الله فعليه بهلة الله** » (**أى لعنته**) . . (كنز العمال)

وعلى هذا الأساس أعلن فى أول خطبة له بعد توليه الخلافة :

« أطيعونى ما أطعت الله فيكم فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » . .

وفى رواية أخرى :

« فإن عصيت الله ورسوله فاعصونى » . .

(المصدر السابق)

ويقول سيدنا على رضى الله عنه :

« حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ، وأن يؤدى الأمانة ، فإن فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا » . . (المصدر السابق)

وفى زمان خلافته قال فى خطبة له :

« ما أمرتكم به من طاعة الله فحق عليكم طاعتى فيما أحببتم وما كرهتم وما أمرتكم به من معصية الله فلا طاعة لأحد فى المعصية الطاعة فى المعروف » . .

(المصدر السابق)

٧ ـــ طلب السلطة . . ممنوع :

كانت هذه القاعدة من بين القواعد التى قام عليها بناء الدولة الإسلامية ، وتعنى أن الذين يطلبون المناصب القيادية فى الحكومة بوجه عام ، والخلافة بوجه خاص ، ويجتهدون فى ذلك هم أقل الناس كفاءة وصلاحية .

يقول تعالى فى كتابه الكريم :

﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الأرض ولا فسادا ﴾ . . القصص ٨٣

ويقول عليه الصلاة والسلام :

« إنا والله لا نولى على عملنا هذا أحداً سأله أو حرص عليه »

(صحيح البخارى كتاب الأحكام ـــ صحيح مسلم كتاب الإمارة)

« إن أخونكم عندنا من طلبه » .

(مسند أبى داود كتاب الإمارة)

« إنا لا نستعمل على عملنا من أراده » . .

(كنز العمال)

« يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أوتيتها عن غير مسألة أمنت عليها »(٥٠)

(المصدر السابق)

---

(٥٠) قد يسأل أحدكم : إذا كان هذا مبدأ الإسلام فى هذا الأمر فلماذا طلب سيدنا يوسف عليه السلام منصب الحكومة من ملك مصر ؟ والحقيقة أن يوسف عليه السلام لم يكن فى بلد مسلم وحكومة مسلمة بل كان فى بلد كافر وحكومة كافرة ، وكان آنذاك فى حالة نفسية خاصة شعر معها أن لو طلب من الملك أرفع المناصب وأعلاها فى الحكومة لناها وتمكن من إقامة ونشر دين الله فى مصر ، أما إذا امتنع عن طلب السلطة فلن تتاح له فرصة هداية ذلك الشعب الكافر وتفلت السلطة من يديه ، فكانت هذه حالة خاصة لا تنطبق عليها قاعدة الإسلام العامة .

٨ ـــ هدف وجود الدولة :

إن أول واجب فرض على الحاكم وحكومته فى الدولة الإسلامية أن يقيم نظام الحياة الإسلامى بحذافيره دون نقص أو إبدال ، وأن يرفع من قدر الخير وينشره ، ويقضى على الشرور ويزيلها طبقاً لمعيار الإسلام الأخلاق ، وقد أوضح القرآن هدف هذه الدولة فقال :

﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ . . الحج ٤١

﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴾ . . البقرة ١٤٣

﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ آل عمران ١١٠

هذا بالإضافة إلى أن المهمة التى كلف بها محمد ﷺ وسائر الأنبياء قبله من وجهة نظر القرآن كانت ﴿ **أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه** ﴾ الشورى ١٣ ، وأن الهدف من جهاده ضد العالم غير الإسلامى هو فقط أن ﴿ **يكون الدين كله لله** ﴾ الأنفال ٣٩ ، وأن الأمر الذى صدر لأمته عليه الصلاة والسلام ومن قبلها من أمم الأنبياء جميعاً هو ﴿ **ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء** ﴾ البينة ٥ ، ولهذا كان العمل الأصلى والمهمة الرئيسية لدولته ﷺ أن تقيم نظام الدين كاملاً ، وألا يكون فيها هذا الخلط والعجن والتخبط الذى ترونه واضحاً فى المجتمعات التى تدين بالإسلام الآن ، والذى نبه إليه النبى أصحابه وخلفاءه فى أحاديثه قائلاً :

« **مَن أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد** » . .
(المشكاة ـــ باب الاعتصام بالكتاب والسنة)

« **إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة** » . .
(المصدر السابق)

« **من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام** » . .
(المصدر السابق)

كذلك بين لنا عليه الصلاة والسلام فى هذا الصدد أن ثلاثة لا يحبهم الله منهم :

« **مبتغ فى الإسلام سنة الجاهلية** » (المصدر السابق)

٩ ـــ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر :

آخر قاعدة من قواعد الدولة الإسلامية والتى كانت ضامناً لسيرها فى الوجهة الصواب أن من حق كل فرد فى المجتمع الإسلامى بل وفرض عليه أن يقول كلمة الحق ويحمى الخير ويذب عنه ، وأن يبذل ما فى وسعه لمنع المنكر والضرب على يد الباطل قدر إمكانه . والقرآن فى هذا يقول :

﴿ وتعانوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ . . المائدة ٢

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا ﴾ الأحزاب ٧٠

﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ﴾ . . النساء ١٣٥

﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف . . . والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ . . التوبة ٦٧ ـــ ٧١

وصفة المؤمنين فى القرآن :

﴿ الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ﴾ . . التوبة ١١٢

أما أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام فى هذا فهى :

• « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

(صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، الترمذى : كتاب الفتن)
(أبو داود : كتاب الملاحم)
(المصدر السابق)

« ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك حبة خردل من الإيمان » .

(صحيح مسلم ـــ كتاب الإيمان)

« أفضل الجهاد كلمة عدل (أو حق) عند سلطان جائر »

(أبو داود : كتاب الملاحم ، الترمذى : كتاب الفتن ، النسائى : كتاب البيعة ، ابن ماجة : كتاب الفتن)

« إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه ».

(أبو داود : كتاب الملاحم ، الترمذى : كتاب الفتن)

- « إنه سيكون بعدى أمراء من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه » .

(النسائى : كتاب البيعة)

« سيكون عليكم أئمة يملكون أرزاقكم يحدثونكم فيكذبونكم ويعملون فيسيئون العمل لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدقوا كذبهم فأعطوهم الحق ما رضوا فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد » .

(كنز العمال)

« من أرضى سلطاناً بما يسخط ربه خرج من دين الله » .

(المصدر السابق)

* * *

الفصــل الثانى

عصـر الخلافة الراشدة

تلك كانت مبادىء الحكم وأسسه والتى قام وسار عليها نظام الحكومة فى عصر محمد ﷺ ، وهى نفس الأصول التى قامت عليها حكومة الخلفاء الراشدين من بعده ، وكان كل فرد فى المجتمع آنذاك ــ نظراً لما تلقاه من تعليم وتربية وقيادة عملية عن النبى مباشرة ــ يعرف أى نوع من النظم الحكومية ينبغى أن يكون لهذا المجتمع .

وعلى الرغم من أن الرسول لم يحدد خليفة له ، إلا أن أفراد المجتمع المسلم عرفوا أن الإسلام يتطلب خلافة شورى ، فلم تتأسس أية ملكية حاكمة ، ولم يصل أحد إلى السلطة عن طريق القوة والسطو ، وما حاول أحد قط أن يطرى نفسه ، أو يفرض شخصه فى سبيل الحصول على الخلافة ، وإنما اختار الناس أربعة من الصحابة خلفاء متعاقبين وفق رضاهم واختيارهم الحر ، وقد سمت الأمة هذه الخلافة « الخلافة الراشدة » وهو لفظ يوضح بذاته أن هذا وحسب الأسلوب الصحيح للخلافة فى نظر المسلمين .

خلافــة انتخابيــة :

رشح عمر بن الخطاب أبا بكر الصديق رضى الله عنهما لخلافة النبى عليه الصلاة والسلام ، فقبله أهل المدينة ــ وكانت لهم فى الحقيقة صفة تمثيل البلاد بأكملها ــ وبايعوه برضاهم ورغبتهم ، دون ضغط أو حرص وطمع .

وقد أوصى أبو بكر عند وفاته بالخلافة لعمر ، وجمع الناس فى المسجد النبوى وقال :

« أترضون بمن استخلف عليكم فإنى والله ما ألوت من جهد الرأى ولا وليت ذا قرابة وإنى قد استخلف عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » فقال الناس : « سمعنا وأطعنا » .

وبينما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الحج فى العام الأخير من حياته بلغه أن رجلاً قال : « **لو مات أمير المؤمنين (عمر) لبايعت فلاناً فإن بيعة أبى بكر كانت فلتة وتمت**[٥١] فقال عمر : « **إنى لقائم فى العشية فى الناس فمحذرهم هؤلاء الرهط الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم** » .

ولذا ذكر هذه الحادثة فى أول خطبة له بعد عودته إلى المدينة ، وروى بالتفصيل أحداث يوم السقيفة ، والظروف الخاصة التى جعلته ينهض لمبايعة أبى بكر على الفور فقال :

« **وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبى بكر فخشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة فإما أن نتابعهم على ما نرضى أو نخالفهم فيكون فساد فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذى بايعه تغرة أن يقتلا** »

وبمقتضى هذه القاعدة التى شرحها فى خطبته كون مجلساً انتخابياً عند وفاته ليفصل فى أمر الخلافة وقال : « **من دعا إلى إمارة نفسه بغير مشورة من المسلمين فاقتلوه** » ، ثم أصدر قراراً باستثناء ابنه من استحقاقه الخلافة حتى لا تصير منصباً وراثياً ، وقد ضم ذلك المجلس الانتخابى ستة أشخاص رأى عمر أنهم أكثر الناس تأثيراً وقبولاً .

وفى نهاية الأمر قر قرار المجلس على إسناد اختيار الخليفة لأحد أعضائه وهو عبد الرحمن بن عوف ، فتنقل بين الناس باحثاً عمن هو أكثر قبولاً لديهم حتى أنه سأل القوافل التى كانت عائدة من الحج ، وانتهى من هذا الاستفتاء العام إلى أن أكثر الناس يميلون إلى عثمان بن عفان ، وعلى هذا تم انتخابه خليفة وبويع فى مجلس عام .

وبعد استشهاد عثمان أراد بعض الناس تولية على بن أبى طالب فقال لهم :

« **ليس ذلك إليكم إنما هو لأهل الشورى وأهل بدر فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة فنجتمع وننظر فى هذا الأمر** » . .

ويروى الطبرى أن علياً قال : « **إن بيعتى لا تكون خفيا ولا تكون إلا عن رضا المسلمين** » ، وعند وفاة على رضى الله عنه سأله الناس أتبايع ابنك الحسن فرد عليهم « **لا آمركم ولا أنهاكم أنتم أبصر** » ، وحينما يوصى أولاده آخر وصية سأله رجل « **ألا تعهد يا أمير المؤمنين فأجابه : لا ولكنى أتركهم كما تركهم رسول الله ﷺ** » .

---

(٥١) كان يشير إلى أن عمر بن الخطاب قام فجأة فى سقيفة بنى ساعدة ورشح أبا بكر ومد يده وبايعه على الفور .

يتضح من هذه الوقائع أن الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام كانوا يرون الخلافة منصباً انتخابياً لا يفصل فيه إلا بمشورة المسلمين فيما بينهم ورضاهم التام ، أما الوراثة ، أو الوصول إلى الحكم عنوة فلم يكن لديهم أمراً صواباً مستقيماً .

حكـومة شـورى :

هؤلاء الخلفاء الأربعة لم يكونوا يبرمون أمراً يتعلق بضبط الحكومة أو التشريع أو غيره دون مشورة أهل الرأى من الناس ، وروى فى سنن الدارمى أن ميمون بن مهران حكى عن منهج أبى بكر فى هذا فقال إنه كان إذا وقع أمر رأى قول كتاب الله فيه ، فإن لم يجد رأى كيف قضى فيه رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فإن لم يجد جمع خيار الناس وشاورهم ، فما استقر عليه رأيهم بعد تمحيص قضى به وحكم . وكذا كان عمر رضى الله عنه .

وفيما يتعلق بالشورى ، كان الخلفاء الراشدون يرون أن لأهل الشورى حقهم الكامل فى التعبير عن رأيهم بحريه تامة ، وقد أوضح عمر رضى الله عنه سياسة الخلافة فى مسألة الشورى فى خطبة افتتاحية مجلس الشورى فقال :

« إنى لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا فى أمانتى فيما حملت من أموركم فإنى واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقرون بالحق خالفنى من خالفنى ووافقنى من وافقنى ولست أريد أن تتبعوا الذى هواى » . .

أمانـة بيت المال :

لقد كان الخلفاء الراشدون والصحابة الكرام يعتبرون بيت المال أمانة لله ولجمهور المسلمين ، فلم يسمحوا بدخول شىء إليه أو خروجه منه خلافاً للقانون ، وكان حراماً على الحكام استخدام بيت المال لأغراضهم الشخصية . فأبو بكر حمل على كتفيه — فى اليوم الثانى لتوليه الخلافة — أقمشته وخرج لبيعها (وكان يتعيش قبل الخلافة من تجارة القماش) فلقيه فى الطريق عمر رضى الله عنه فسأله « **أين تريد** » قال « **السوق** » قال « **تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين** » قال « **فمن أين أطعم عيالى** » فقال عمر « **انطلق يفرض لك أبو عبيدة** » (صاحب بيت مال المسلمين) فانطلقا إلى أبى عبيدة فقال « **أفرض لك قوت رجل من المهاجرين ليس بأفضلهم ولا بأوكسهم وكسوة الشتاء والصيف إذا اخلقت شيئاً رددته وأخذت غيره** » ففرض له أبو عبيدة من بيت المال أربعة آلاف درهم سنوياً ، فلما حضره الموت قال « **قد كنت قلت لعمر إنى أخاف**

ألا يسعني أن آكل من هذا المال شيئاً فغلبني فإذا أنا مت خذوا من مالى ثمانية آلاف درهم وردوها فى بيت المال » فلما أحضروها إلى عمر قال « **رحم الله أبا بكر لقد أتعب من بعده تعباً شديداً** » .

وقد بين عمر رضى الله عنه فى إحدى خطبه حق الخليفة فى بيت المال فقال :

« **لا يحل لى فى مال الله سوى كسوتين للصيف وكسوة للشتاء ومعاش رجل من أوسط قريش يأخذه لعياله وأنا بعد ذلك رجل من عامة المسلمين** » . .

وقال فى خطبة أخرى :

« **إنى لأجد هذا المال لا يصح فيه سوى خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ويعطى فى الحق ويمنع من الباطل وإنما أنا ومالكم كولى اليتيم إن استغنيت استعففت وإن افتقرت أكلت بالمعروف** » . .

وحين نشب القتال بين على رضى الله عنه ومعاوية ، أشار الناس على على أن يأخذ من بيت المال ما يحمى به نفسه كما يفعل معاوية فى استقطابه الناس ، وإغداقه العطايا والنعم عليهم دون خوف ، فاستنكر منهم ذلك وقال « **أتأمروننى أن أطلب النصر بالجور والله لا أفعل ما طلعت الشمس وما لاح فى السماء نجم** » ، ولما أراده أخوه عقيل بن أبى طالب أن يعطيه من بيت المال أنكر عليه هذا وقال له « **أتريد أن يحرقنى الله فى نار جهنم فى صلتك بأموال المسلمين** » .

تصـــور الحكـــومة :

كيف كان تصور هؤلاء الناس للحكومة ؟ وكيف كان تفكيرهم فيما يتعلق بواجباتهم ومناصبهم كحكام وأمراء ؟ وأى سياسة كانوا ينتهجونها فى حكوماتهم ؟ كل هذه الأمور كانوا يبينونها بأنفسهم لعامة الناس فى خطبهم وأقوالهم . . فقال أبو بكر الصديق رضوان الله عليه فى أول خطبة له بعد البيعة :

« **أيها الناس فإنى قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله لا يدع أحد منكم الجهاد فى سبيل الله فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ولا تشيع الفاحشة فى قوم إلا عمهم الله بالبلاء أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم فإنى متبع ولست مبتدعاً** » . .

وقال عمر رضى الله عنه فى إحدى خطبه :

« **إنه لم يبلغ ذو حق فى حقه أن يطاع فى معصية ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها على ألا أجتبى شيئاً من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ولكم على إذا وقع فى يدى ألا يخرج منى إلا فى حقه** » . .

ولما بعث أبو بكر عمرو بن العاص إلى الشام وفلسطين كان مما أوصاه به :

« **اتق الله فى سر أمرك وعلانيته واستحه فإنه يراك ويرى عملك . . . فكن من عمال الآخرة وأرد بما تعمل وجه الله وكن والداً لمن معك ولا تكشفن الناس عن أستارهم واكتف بعلانيتهم . . وأصلح نفسك تصلح لك رعيتى** » . .

وكان عمر يقول لمن يرسلهم ولاة على الناس :

« **إنى لم أستعملكم على أمة محمد ﷺ على أشعارهم ولا على أبشارهم وإنما استعملتكم عليهم لتقيموا بهم الصلاة وتقضوا بينهم بالحق وتقسموا بينهم بالعدل** » . .

وذات مرة أعلن على رؤوس الأشهاد :

« **إنى والله ما أرسل إليكم عمالاً ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم فمن فعل به شىء سوى ذلك فليرفعه إلى فوالذى نفس عمر بيده لأقصنه** » . .

فقال له عمرو بن العاص (حاكم مصر) « **أرأيتك إن كان رجلاً من أمراء المسلمين على رعية فأدب بعض رعيته أنك لتقصنه منه ؟** فأجابه « **أى والذى نفس عمر بيده لأقصنه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه** » . .

حدث فى مرة أن استدعى عمر وهو فى الحج كل ولاته وحكامه ووقف على ملأ وقال :

« **من كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم** » فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد فقال « **يا أمير المؤمنين عاملك ضربنى مائة سوط** » فقال عمر « **أتضربه مائة سوط قم فاستقد منه** » فقام إليه عمرو بن العاص فقال « **يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم وكانت سنة يأخذ بها من بعدك** » فقال عمر « **ألا أقيده منك وقد رأيت رسول الله ﷺ يقيد من نفسه فاستقد** » فقال عمرو « **دعنا إذن فلنرضه** » ولم يهدأ عمر بن الخطاب إلا بعد أن افتدى عمرو بن العاص كل سوط بدينارين .

سيادة القانون :

لم يكن هؤلاء الخلفاء يجعلون من ذواتهم سلطة أعلى من القانون ، أو يضعون أنفسهم فوقه ، بل كانوا فى نظر القانون سواسية برعايا دولتهم ، مسلمين كانوا أم ذميين . وعلى الرغم من أنهم كانوا ينصبون القضاة ـــ باعتبارهم رؤساء للدولة ـــ إلا أن أى قاض كان حراً بعد تقلده منصبه فى أن يحكم ضدهم مثلهم مثل عامة الرعايا .

ففى مرة اختلف عمر وأبى بن كعب على أمر ما ، واحتكما إلى زيد بن ثابت ، فمثلا أمامه فقام زيد من مكانه ، وأراد أن يجلس عمر ، ولكنه رضى الله عنه جلس مع أبى ، ثم عرض أبى دعواه فأنكرها عمر ، وكان على زيد ـــ طبقاً للقانون ـــ أن يستحلف عمر ، لكنه توانى فى ذلك ، فحلف عمر من نفسه ثم أعلن فى نهاية الجلسة أن زيداً لا يصلح أن يكون قاضياً لأن عمر لا يتساوى عنده ورجل من عامة المسلمين .

وحدث أن اختلف على رضى الله عنه مع ذمى حين رآه يبيع درعه فى سوق الكوفة ، فلم ينتزعها منه انتزاعاً بصفته أمير المؤمنين ، بل رفع شكواه إلى القاضى ، ولما لم يستطع تقديم حجة أو شهادة على دعواه حكم القاضى ضده .

ويروى ابن خلكان أن علياً رضى الله عنه تخاصم وأحد الذميين فذهبا إلى القاضى فقام من مجلسه ، واستقبل علياً ورحب به فقال له على « **هذا أول جورك** » .

حكومة بلا عصبية :

كان من سمات العصر الإسلامى الأول أن تكون المعاملة سواء بين الناس أجمعين تمشياً مع مبادىء الإسلام وروحه فى السمو فوق العصبيات القبلية والجنسية والوطنية . غير أن طوفان العصبيات قد تدفق بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، فكان عاملاً فعالاً فى ظهور أدعياء النبوة ونشوب حركة الردة . . فهذا واحد من أتباع مسيلمة الكذاب يقول : أعرف أن مسيلمة كذاب ولكن كذاب ربيعة خير من صادق مضر . وقال زعيم من بنى غطفان يحمى طليحة الذى ادعى النبوة : والله لئن أتبع نبياً من حلفائى أحب إلى من اتباع نبى قريش .

إلا أن أبا بكر الصديق (١١ ـــ ١٤ هـ) ومن بعده عمر بن الخطاب (١٣ ـــ ٢٤ هـ) رضى الله عنهما سلكا نهج العدل والإنصاف لا مع كافة القبائل العربية وحدها ، بل مع كل المسلمين من غير العرب ، ولم يفضلا ذويهما وعشائرهما على من سواهم ، فذابت كل صخور العصبيات ، وارتقت بين المسلمين تلك الروح العالية

الشاملة التى يتطلبها الإسلام وينشدها ، فكان سلوك هذين الخليفتين نموذجياً ينبغى أن يحتذى .

ولقد شعر سيدنا عمر رضى الله عنه أواخر حياته بالخوف من تيقظ عصبيات العرب القبائلية (ولم تكن قد انتهت تماماً بالرغم من قوة وفعالية الثورة التى أحدثها الإسلام فيهم) فتصدر عن يقظتها فتنة فى الإسلام . لذلك قال ذات مرة لعبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان حينما كان يتحدث فى أمر من يخلفه :

« فوالله لو فعلت ــ يعنى لو استخلفته ــ لجعل بنى أبى معيط على رقاب الناس يعملون فيهم بمعصية الله والله لو فعلت لفعل ولو فعل لفعلوه فوثب الناس عليه فقتلوه » . . .

وبقى هذا الأمر فى ذهنه حتى وقت وفاته فاستدعى على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبى وقاص وقال لهم **« أنشدكم الله إن وليتم من أمور المسلمين شيئاً أن تحملوا أقاربكم على رقاب الناس »** .

أضف إلى هذا أنه ترك شروطاً وقواعد لأعضاء مجلس الشورى الانتخابى الستة كان من بينها أن يتعهد الخليفة المنتخب ألا يعامل بنى قبيلته معاملة خاصة متميزة . لكن من سوء الحظ أن الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٢٤ ــ ٣٥ هـ) لم ينفذ هذا الشرط ، إذ أسند إلى بنى أمية فى عهده أكبر المناصب وأكثرها ، وخصص لهم راتباً من بيت المال فشعرت القبائل الأخرى مرارة مسلكه . . ولقد كان عثمان يرى هذا مما تقتضيه صلة الرحم فكان يقول :

« إن أبا بكر وعمر كانا يتأولان فى هذا المال ظلف (أى شظف) أنفسهما وذوى أرحامهما وإنى تأولت فيه صلة رحمى » .

فكانت النتيجة ما توقعه عمر رضى الله عنه وفكر فيه ، فقامت الثورة ضده . وليت الأمر قد انتهى باستشهاده وكفى ، بل تأججت جذوة العصبية القبلية التى انطفأت وخمدت فى ظل نظام الخلافة الراشدة .

وقد اجتهد على رضوان لله عليه (٣٥ ــ ٤٠ هـ) فى اتباع المعيار الذى وضعه أبو بكر وعمر ، فكان طاهراً نظيفاً من التعصب القبلى ، فحين حاول أبو سفيان أن يوقظ فيه روح العصبية وقت بيعة أبى بكر رفض اختيار هذا السبيل إذ قال له أبو سفيان **« ما بال هذا الأمر (أى الخلافة) فى أذل قبيلة من قريش وأقلها والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجالا »** فأجابه فى صراحة ووضوح : **« لا والله ما أريد أن تملأها عليه خيلاً ورجالا ولولا أنا رأينا أبا بكر لذلك أهلاً ما خليناه وإياها »** .

وظل هذا رأى على بن أبى طالب بعد أن أصبح خليفة ، فقد شرع فى معاملة الناس عرباً كانوا أم عجماً ، شرفاء أم ضعفاء ، هاشميين أم غير هاشميين معاملة منصفة عادلة طبقاً لمبادىء الإسلام . ولم يكن يقبل ترجيح فئة على أخرى فى المعاملة ، لأن هذا يوقد مشاعر الحقد والضغينة فى نفوس الآخرين .

روح الديمقراطية :

كان من أهم خصائص هذه الخلافة حصول الناس على حريتهم الكاملة فى النقد والتعبير عن الرأى ، واتصال الناس بالخلفاء فى أى وقت شاءوا . فكانوا يجلسون مع أهل الشورى ، ويشتركون فى النقاش والتباحث ، فما كان لهم حزب خاص مستقل بهم ، وما كان هناك حزب معارض ، وكان كل من حضر المجلس يبدى رأيه بما يمليه عليه إيمانه وضميره فى حرية تامة ، وكانت كل الأمور توضع أمام أهل الحل والعقد كما هى دون تحريف أو تغيير ولا يخفى عليهم شيء ، وكان أساس الفصل فى الأمور الدليل والحجة ، لا الخوف من أحد على نفوذه ، ولا الحفاظ على مصالح أحد ، ولا على أساس اختلاف الطبقة أو الجماعة . ولم يكن الخلفاء يلتقون بالناس عند الشورى فقط ، بل كانوا يلتقون خمس مرات فى صلاة الجماعة ، ومرة كل أسبوع فى صلاة الجمعة ، وفى الأعياد ، وموسم الحج ، كما كانت منازل الخلفاء ودورهم وسط بيوت عامة الناس ، وأبوابها مفتوحة أمام من أراد دخولها دون حاجب أو « سكرتير » وكانوا يتجولون فى الأسواق دون حرس Body Gard أو عسكر يمنعون الناس من السير فى الشوارع ليفسحوا لسيادته طريقاً يشقه بسيارته وموكبه الحاشد ، وكان لكل إنسان مطلق الحرية فى أن يستوقفهم أينما وجدوا ، أو يوجه إليهم نقداً أو يحاسبهم . ولم يكن هؤلاء الخلفاء يسمحون للناس بممارسة هذه الحرية فحسب ، بل كانوا يشجعونهم عليها ويرغبونهم فيها . . وقد رأيتم فيما سبق ما قاله أبو بكر فى أولى خطبه التى قال فيها للناس : « **إن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى** » .

وذات مرة أعلن عمر بن الخطاب فى خطبة الجمعة أن من أراد الزواج فلا يدفع أكثر من أربعمائة درهم ، فقاطعته امرأة وحاجته بأن القرآن قد أباح دفع قنطار من المال مهراً(٥٢) فتراجع عمر من فوره عن رأيه (وقال أخطأ عمر وأصابت امرأة) . كذلك حاسب سلمان الفارسى مرة أمام الناس عندما رأى عليه ثوباً لا يأتى إلا من ضعف

---

(٥٢) إشارة إلى الآية ﴿ **وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً** ﴾ النساء ٢٠ — المترجم .

ما حصل عليه الفرد الواحد من ذلك الصنف من القماش ، فطلب عمر شهادة ابنه عبد الله فشهد أنه أعطى والده نصيبه .

وسأل عمر الناس يوماً « **أرأيتم لو ترخصت (أى تهاونت) فى بعض الأمور ما كنتم فاعلين** » فقال بشر بن سعد « **لو فعلت ذلك قومناك تقويم القدح** » فرد عمر « **أنتم إذن أنتم إذن** »(٥٣) .

وقد تعرض عثمان بن عفان لأشد أنواع النقد وأعنفها ولم يحاول أن يسكت أحداً بقوته وسطوته ونفوذه ، بل كان يرد دائماً على ما يوجه إليه من اعتراضات على مسمع من الناس ومرأى .

كذلك قابل على رضى الله عنه بذاءات الخوارج فى عهده بصدر رحب ، وحدث أن قبض رجاله على خمسة منهم ، وجاءوا بهم إليه ، وكانوا يكيلون له السباب علناً حتى أن أحدهم أقسم أمام الناس ليقتلن علياً ، ومع ذلك أطلق سراحهم ، وقال لبعض رجاله اشتمه بما شئت أو دعه لكنه لم يتخذ ضده إجراء عملياً ، لأن المعارضة بالقول واللسان ليست جرماً يستحق أن يقبض عليهم به .

إن عصر النبى ﷺ وعصر الخلافة الراشدة كان وسيظل نبراساً مضيئاً يولى الفقهاء والمحدثون وكل المسلمين الصادقين وجوههم شطره ، كما سيبقى معياراً وميزاناً لنظام الإسلام الدينى والسياسى والأخلاق والاجتماعى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * * *

---

(٥٣) فى رواية أخرى أنه قال الحمد لله الذى جعل فى أمة محمد ﷺ من يقوم عمر بسيفه ـــ المترجم .

الفَهرس

الباب الثانى

فلسفة القرآن السياسية

الفصل الأول

الفصل الثانى

الباب الثالث

مبادىء الحكم فى الإسلام

الفصل الأول

الفصل الثانى

الباب الرابع
القومية الإسلامية
الفصل الأول

الفصل الثانى

الباب الخامس
بعض المفاهيم المعاصرة
الفصل الأول

الفصل الثانى

الباب السادس
العصر النموذجي للدولة الإسلامية
الفصل الأول

الفصل الثانى

* * * *

رقم الإيداع بدار الكتب
٧٢ - ٥٥٤١